المملكة المغربية

# الجريدة الرسمية

النشرة العامة

ثمن النسخة : درهمان ـ ثمن النسخة من السنوات الماضية : 3،00 دراهم ـ يرسل الجدول السنوي مجانا الى المشتركين

| بيان النشرات | تعريفة الاشتراك في المغرب ستة اشهر | في المغرب سنة | في الخارج |
|---|---|---|---|
| النشرة العامة | 40 درهما | 70 درهما | تضاف الى المبالغ المنصوص عليها بمنته « |
| نشرة مداولات مجلس النواب | | 60 درهما | مصاريف الارسال حسبما هي محددة |
| نشرة الاعلانات القانونية والقضائية والادارية | 40 درهما | 70 درهما | في النظام البريدي الجاري به العمل. |
| نشرة الترجمة الرسمية | 35 درهما | 60 درهما | |

يطلب الاشتراك من مديرية المطبعة الرسمية الرباط ـ شالة

التليفون { 650-24 — 650-25 / 651-79 — 654-13 }

حساب الشيك البريدي رقم 16 ـ 101 بالرباط

تدرج في النشرة العامة القوانين والنصوص التنظيمية ونصوص الاوفاق الدولية الموضوعة باللغة العربية وكذلك المقررات والوثائق التي تفرض القوانين او النصوص التنظيمية الجاري بها العمل نشرها بالجريدة الرسمية


## فهرست

### نصوص عامة


صفحة

**بنك المغرب. ـ تقرير عن سنة 1984.**

تقرير مرفوع الى صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله من والي بنك المغرب السيد احمد بناني عن سنة 1984 .... 1600

**« الجريدة الرسمية ». ـ تعريفة الاشتراك واسعار البيع.**

مرسوم رقم 2.84.425 صادر في 26 من ربيع الاول 1406 (9 ديسمبر 1985) بتحديد تعريفة الاشتراك في نشرات الجريدة الرسمية وأسعار بيع أعدادها ..... 1651

**عقود قروض مبرمة بين المملكة المغربية ومؤسسة « Kreditanstalt Fur Wiederaufbau »**

مرسوم رقم 2.85.858 صادر في 26 من ربيع الاول 1406 (9 ديسمبر 1985) بالموافقة على عقد قرض مبلغه 12.000.000 مارك ألماني أبرم يوم 14 من صفر 1406 (29 أكتوبر 1985) بين المملكة المغربية ومؤسسة « Kreditanstalt Fur Wiederaufbau » لتمويل مشروع « تزويد مدينة سيدي ايفني بالماء العذب » ..... 1651

مرسوم رقم 2.85.859 صادر في 26 من ربيع الاول 1406 (9 ديسمبر 1985) بالموافقة على عقد قرض مبلغه 30.000.000 مارك ألماني أبرم يوم 14 من صفر 1406 (29 أكتوبر 1985) بين المملكة المغربية ومؤسسة « Kreditanstalt Fur Wiederaufbau » لتمويل مشروع « تزويد خنيفرة ومريرت بالماء العذب » ..... 1652

صفحة

مرسوم رقم 2.85.860 صادر في 26 من ربيع الاول 1406 (9 ديسمبر 1985) بالموافقة على عقد قرض مبلغه 40.000.000 مارك ألماني أبرم يوم 16 من صفر 1406 (31 أكتوبر 1985) بين المملكة المغربية ومؤسسة « Kreditanstalt Fur Wiederaufbau » لتمويل مشروع « توسيع وتحديث منجم الفحم بجرادة » ..... 1652

**عقد مبرم بين المملكة المغربية والبنك الاوربي للاستثمار في شان قرض منحه البنك المذكور للصندوق الوطني للقرض الفلاحي.**

مرسوم رقم 2.85.881 صادر في 26 من ربيع الاول 1406 (9 ديسمبر 1985) بالموافقة على العقد المبرم يوم 9 محرم 1406 (25 سبتمبر 1985) بين المملكة المغربية والبنك الاوربي للاستثمار في شأن ضمان قرض مبلغه 8،5 ملايين ايكو منحه البنك المذكور للصندوق الوطني للقرض الفلاحي ..... 1652

**القرض العقاري والفندقي. ـ ضمان الدولة لاقتراضات.**

مرسوم رقم 2.85.910 صادر في 4 ربيع الآخر 1406 (17 ديسمبر 1985) بتخويل ضمان الدولة للاقتراضات التي يصدرها القرض العقاري والفندقي في حدود مبلغ لا يجاوز ستمائة مليون (600.000.000) درهم ..... 1653

**ادارة الجمارك والضرائب غير المباشرة. ـ متابعة مرتكبي المخالفات لنظام الصرف.**

قرار الوزير المالية رقم 1028.85 صادر في 8 محرم 1406 (24 سبتمبر 1985) بتأهيل بعض موظفي ادارة الجمارك والضرائب غير المباشرة لمتابعة مرتكبي المخالفات لنظام الصرف ..... 1653


Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

صفحة

**دوائر تحسين المراعي. – المامورون المكلفون بالمراقبة.**

قرار لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي رقم 454.85 صادر في 25 من محرم 1406 (11 أكتوبر 1985) بتعيين المامورين المكلفين خصيصا بمراقبة دوائر تحسين المراعي ..... 1654

## نصوص خاصة

**اقليم القنيطرة. – اسقاط حق المستفيدين في ملكية القطع الارضية الفلاحية او القابلة للفلاحة الممنوحة لهم سابقا من أملاك الدولة الخاصة.**

مرسوم رقم 2.84.48 صادر في 13 من جمادى الاولى 1405 (4 فبراير 1985) باسقاط حق المستفيد عدد 128 في ملكية القطعة الارضية الفلاحية أو القابلة للفلاحة الممنوحة له سابقا من أملاك الدولة الخاصة باقليم القنيطرة ..... 1655

مرسوم رقم 2.84.49 صادر في 13 من جمادى الاولى 1405 (4 فبراير 1985) باسقاط حق المستفيد عدد 166 في ملكية القطعة الارضية الفلاحية أو القابلة للفلاحة الممنوحة له سابقا من أملاك الدولة الخاصة باقليم القنيطرة ..... 1655

مرسوم رقم 2.84.50 صادر في 13 من جمادى الاولى 1405 (4 فبراير 1985) باسقاط حق المستفيد عدد 146 في ملكية القطعة الارضية الفلاحية أو القابلة للفلاحة الممنوحة له سابقا من أملاك الدولة الخاصة باقليم القنيطرة ..... 1655

مرسوم رقم 2.84.51 صادر في 13 من جمادى الاولى 1405 (4 فبراير 1985) باسقاط حق المستفيد عدد 165 في ملكية القطعة الارضية الفلاحية أو القابلة للفلاحة الممنوحة له سابقا من أملاك الدولة الخاصة باقليم القنيطرة ..... 1656

مرسوم رقم 2.84.52 صادر في 13 من جمادى الاولى 1405 (4 فبراير 1985) باسقاط حق المستفيد عدد 95 في ملكية القطعة الارضية الفلاحية أو القابلة للفلاحة الممنوحة له سابقا من أملاك الدولة الخاصة باقليم القنيطرة ..... 1656

مرسوم رقم 2.84.53 صادر في 13 من جمادى الاولى 1405 (4 فبراير 1985) باسقاط حق المستفيد عدد 83 في ملكية القطعة الارضية الفلاحية أو القابلة للفلاحة الممنوحة له سابقا من أملاك الدولة الخاصة باقليم القنيطرة ..... 1657

مرسوم رقم 2.84.54 صادر في 13 من جمادى الاولى 1405 (4 فبراير 1985) باسقاط حق المستفيد عدد 39 في ملكية القطعة الارضية الفلاحية أو القابلة للفلاحة الممنوحة له سابقا من أملاك الدولة الخاصة باقليم القنيطرة ..... 1657

مرسوم رقم 2.84.55 صادر في 13 من جمادى الاولى 1405 (4 فبراير 1985) باسقاط حق المستفيد عدد 160 في ملكية القطعة الارضية الفلاحية أو القابلة للفلاحة الممنوحة له سابقا من أملاك الدولة الخاصة باقليم القنيطرة ..... 1657

مرسوم رقم 2.84.56 صادر في 13 من جمادى الاولى 1405 (4 فبراير 1985) باسقاط حق المستفيد عدد 141 في ملكية القطعة الارضية الفلاحية أو القابلة للفلاحة الممنوحة له سابقا من أملاك الدولة الخاصة باقليم القنيطرة ..... 1658

مرسوم رقم 2.84.57 صادر في 13 من جمادى الاولى 1405 (4 فبراير 1985) باسقاط حق المستفيد عدد 117 في ملكية القطعة الارضية الفلاحية أو القابلة للفلاحة الممنوحة له سابقا من أملاك الدولة الخاصة باقليم القنيطرة ..... 1658

مرسوم رقم 2.84.58 صادر في 13 من جمادى الاولى 1405 (4 فبراير 1985) باسقاط حق المستفيد عدد 265 في ملكية القطعة الارضية الفلاحية أو القابلة للفلاحة الممنوحة له سابقا من أملاك الدولة الخاصة باقليم القنيطرة ..... 1659

مرسوم رقم 2.84.59 صادر في 13 من جمادى الاولى 1405 (4 فبراير 1985) باسقاط حق المستفيد عدد 7 في ملكية القطعة الارضية الفلاحية أو القابلة للفلاحة الممنوحة له سابقا من أملاك الدولة الخاصة باقليم القنيطرة ..... 1659

صفحة

مرسوم رقم 2.84.60 صادر في 13 من جمادى الاولى 1405 (4 فبراير 1985) باسقاط حق المستفيد عدد 64 في ملكية القطعة الارضية الفلاحية أو القابلة للفلاحة الممنوحة له سابقا من أملاك الدولة الخاصة باقليم القنيطرة ..... 1659

مرسوم رقم 2.84.61 صادر في 13 من جمادى الاولى 1405 (4 فبراير 1985) باسقاط حق المستفيد عدد 169 في ملكية القطعة الارضية الفلاحية أو القابلة للفلاحة الممنوحة له سابقا من أملاك الدولة الخاصة باقليم القنيطرة ..... 1660

مرسوم رقم 2.84.62 صادر في 13 من جمادى الاولى 1405 (4 فبراير 1985) باسقاط حق المستفيد عدد 57 في ملكية القطعة الارضية الفلاحية أو القابلة للفلاحة الممنوحة له سابقا من أملاك الدولة الخاصة باقليم القنيطرة ..... 1660

مرسوم رقم 2.84.63 صادر في 13 من جمادى الاولى 1405 (4 فبراير 1985) باسقاط حق المستفيد عدد 113 في ملكية القطعة الارضية الفلاحية أو القابلة للفلاحة الممنوحة له سابقا من أملاك الدولة الخاصة باقليم القنيطرة ..... 1661

مرسوم رقم 2.84.64 صادر في 13 من جمادى الاولى 1405 (4 فبراير 1985) باسقاط حق المستفيد عدد 140 في ملكية القطعة الارضية الفلاحية أو القابلة للفلاحة الممنوحة له سابقا من أملاك الدولة الخاصة باقليم القنيطرة ..... 1661

مرسوم رقم 2.84.65 صادر في 13 من جمادى الاولى 1405 (4 فبراير 1985) باسقاط حق المستفيد عدد 150 في ملكية القطعة الارضية الفلاحية أو القابلة للفلاحة الممنوحة له سابقا من أملاك الدولة الخاصة باقليم القنيطرة ..... 1661

**وزارة السكنى. – قائمة المصالح المسيرة بصورة مستقلة.**

قرار مشترك لوزير السكنى ووزير المالية رقم 1076.85 صادر في 8 محرم 1406 (24 سبتمبر 1985) بتحديد قائمة المصالح المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة السكنى والخاضعة ميزانيتها لتاشيرة وزير المالية ..... 1662

**الشركة الملكية الاستورية للمناجم. – متفجرات.**

قرار لوزير الطاقة والمعادن رقم 789.85 صادر في 14 من محرم 1406 (30 سبتمبر 1985) بتغيير القرار الصادر في 7 ربيع الآخر 1356 (16 يونيو 1937) بالاذن للشركة الملكية الاستورية للمناجم في اقامة مستودع للمتفجرات ..... 1662

**انتداب صحي.**

قرار لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي رقم 1022.85 صادر في 21 من محرم 1406 (7 أكتوبر 1985) باسناد انتداب صحي ..... 1663

قرار لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي رقم 1023.85 صادر في 21 من محرم 1406 (7 أكتوبر 1985) باسناد انتداب صحي ..... 1663

قرار لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي رقم 1024.85 صادر في 21 من محرم 1406 (7 أكتوبر 1985) باسناد انتداب صحي ..... 1663

**الهيئات المعتمدة لمراقبة المنشآت الكهربائية.**

مقرر لوزير التشغيل رقم 1016.85 صادر في 18 من محرم 1406 (4 أكتوبر 1985) بتحديد قائمة الهيئات المعتمدة لمراقبة المنشآت الكهربائية ..... 1664

# نظام موظفي الادارات العمومية

## نصوص عامة

قرار للوزير الاول رقم 3.19.85 صادر في 4 ربيع الآخر 1406 (17 ديسمبر 1985) بتتميم قرار الوزير الاول رقم 3.18.72 الصادر في 2 فبراير 1972 المحددة بموجبه في سنة 1972 قائمة أصناف موظفي ومستخدمي الادارات والمؤسسات العامة الذين يمكن اعفاؤهم من القيام بالخدمة الفعلية او من قضاء فترات تدريب خاص ..... 1665

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

# نصوص خاصة

صفحة


**وزارة التربية الوطنية.**

قرار لوزير التربية الوطنية رقم 1250.85 صادر في 29 من ربيع الاول 1406 (12 ديسمبر 1985) باجراء مباراة لتوظيف عون واحد للخدمة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالدار البيضاء . 1666

قرار لوزير التربية الوطنية رقم 1251.85 صادر في 29 من ربيع الاول 1406 (12 ديسمبر 1985) بتحديد بعض المعادلات بين الشهادات ..... 1666

**وزارة الصحة العمومية.**

قرار لوزير الصحة العمومية رقم 1254.85 صادر في 14 من محرم 1406 (30 سبتمبر 1985) بتحديد قائمة الشهادات التي يتأتى بموجبها التوظيف مباشرة بناء على الشهادات في سلك المتصرفين الاقليميين ..... 1666

**الوزارة المنتدبة لدى الوزير الاول المكلفة بالشؤون الادارية.**

قرار للوزير المنتدب لدى الوزير الاول المكلف بالشؤون الادارية رقم 1252.85 صادر في 29 من ربيع الاول 1406 (12 ديسمبر 1985) بتتميم القرار رقم 678.68 الصادر في 22 نوفمبر 1968 بتحديد قائمة الشهادات التي يتأتى بها التوظيف مباشرة بناء على الشهادات في سلك مهندسي الدولة ..... 1667

**ادارة الدفاع الوطني.**

قرار للوزير الاول رقم 1253.85 صادر في 28 من صفر 1406 (12 نوفمبر 1985) باجراء امتحان الكفاءة المهنية لولوج درجة محرر ممتاز ..... 1667


صفحة


**الامانة العامة للحكومة.**

قرار للامين العام للحكومة رقم 1248.85 صادر في 29 من ربيع الاول 1406 (12 ديسمبر 1985) يغير بموجبه القرار رقم 1182.83 الصادر في 29 من ذي الحجة 1403 (7 أكتوبر 1983) بتعيين ممثلي الادارة والموظفين لمدة ست سنوات ابتداء من 14 أكتوبر 1983 في حظيرة اللجان الادارية المتساوية الاعضاء المختصة ازاء موظفي الاسلاك والدرجات التابعة لمصالح الوزير الاول والامانة العامة للحكومة ، حسبما وقع تغييره وتتميمه بالقرار رقم 359.85 الصادر في 11 من رجب 1405 (2 أبريل 1985) ..... 1667


# حركات الموظفين وتدابير التسيير


معاشات القوات المساعدة ..... 1669


# اعلانات وبلاغات


اعلان بوضع لاستخلاص جداول المكلفين بالضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها ..... 1672


bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

# نصـــوص عـامـــة

## تقـريـر

### مرفوع الى صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله من والي بنك المغرب السيد أحمد بناني عن السنة المالية 1984

مولاي صاحب الجلالة،

لي عظيم الشرف، بأن أرفع إلى جلالتكم، طبقا للفصل 64 من الظهير الشريف المؤرخ في 23 ذي الحجة 1378، الموافق لـ 30 يونيو 1959 (وهو الذي احدث بموجبه بنك المغرب) التقرير الخاص بسنة 1984، وهي السنة المالية السادسة والعشرون التي مرت على تأسيس معهد الاصدار.

لقد تميزت سنة 1984 على الصعيد الدولي بصفة خاصة بمتابعة البحث عن التوازنات مع تحقيق انتعاشة اقتصادية عالمية. وقد شهدت مختلف هذه الميادين تحقيق تقدمات متفاوتة الاهمية إلا أن المكتسبات لازالت غير قارة، كما أن الافاق المستقبلية ما فتئت تبدو غير واضحة المعالم.

وهكذا، فقد تحسن الوضع الاقتصادي الدولي في المجمل وتدعم النماء دون أن تتفاقم حدة التضخم كما أن الصعوبات الاكثر إلحاحا والناجمة عن الدين الدولي قد تم التغلب عليها خصوصا بفضل التقدمات المحققة في إطار مسلسل إعادة جدولة الديون وكذا بفضل النتائج المشجعة التي أسفرت عنها السياسات التقويمية المطبقة من طرف البلدان المدينة. وقد ساهم استمرار التوسع الاقتصادي بالولايات المتحدة في تدعيم الاوضاع الاقتصادية بأوروبا حيث عرفت جل الاقتصاديات نسق نمو مرتفع نسبيا. وقد شهدت التجارة الدولية انتعاشة ملحوظة. غير أن هذا لم يكن كافيا للتخفيف من حدة الضغوطات التي تعاني منها الدول النامية حيث بدا التحسن النسبي للوضعية الاقتصادية ضعيفا ومتفاوتا جدا من حيث الاهمية. وفي المجموع فقد انتقلت نسبة نمو الاقتصاد العالمي من 2,1٪ إلى 4,4٪ سنة 1984. إلا أنه لازالت هناك عدة عوامل غير ملائمة كتصاعد حدة الاجراءات الاحتمائية، ونذرة رؤوس الاموال والتقلبات القوية لمعدلات الصرف والارتفاع القياسي لسعر الدولار والحفاظ على المستوى العالي لمعدلات الفائدة.

لقد شكل الاستهلاك سواء منه العمومي أم الخصوصي الركيزة الاساسية لتوسع الاقتصاد الامريكي والذي تم تدعيمه أيضا بواسطة ارتفاع ملموس في نفقات الاستثمار. وهكذا فبعد أن سبق له أن زاد بنسبة 3,3٪، عرف الناتج الوطني الاجمالي للولايات المتحدة الامريكية ارتفاعا بمعدل 6,9٪. وهي أعلى نسبة تسجل منذ سنة 1951. وقد نجم عن هذه الوضعية نمو في الواردات مما ساعد أهم العملاء التجاريين للولايات المتحدة على توسيع منافذهم الخارجية والتي شكلت من العديد في الحالات أفضل دعم وسند لاقتصادهم.

لقد كانت نسبة النمو الاقتصادي مرتفعة جدا باليابان حيث بلغت 5,3٪. كما عرف النشاط الاقتصادي بالمجموعة الاقتصادية الاوروبية توسعا بنسب أقل أهمية إلا أنها متقاربة فيما بين مختلف الدول الاعضاء. وهكذا، فقد وصلت النسبة المذكورة 2,5٪ بكل من ألمانيا والمملكة المتحدة، وهو نسق مشابه لما تم تسجيله بفرنسا حيث زاد الناتج الوطني الاجمالي بمعدل 2٪ بعد أن كان قد شهد شبه ركود سنة 1983. وقد كان الشأن كذلك بايطاليا حيث وصلت نسبة النمو 2,8٪ بعد سنوات عديدة من التدهور.

أما تحسن وضعية التشغيل، فلم يشمل سوى بعض البلدان وقد كان الحال كذلك خصوصا بالولايات المتحدة حيث نزلت نسبة البطالة من 9,5٪ الى 7,2٪ ووصل عدد مناصب الشغل التي تم إحداثها خلال الاربع سنوات الاخيرة الى 6,5 ملايين. أما داخل جل الدول الصناعية الاخرى، فأمام التحدي المتمثل في تصاعد حدة المنافسة الدولية، فقد انصبت الجهود على إعادة هيكلة الجهاز الانتاجي الشيء الذي لم يفته أن يسفر عن فقدان فرص للتشغيل. وعلاوة على ذلك، فان الانتعاشة ظلت إجماليا غير كافية للحد من توسع البطالة في الوقت الذي كان فيه عدد السكان النشيطين يميل إلى الارتفاع. وفي هذه الظروف، فقد زاد عدد العاطلين بشكل ملموس داخل مجموع الرابطة الاقتصادية الاوروبية ليمثل إجماليا 11٪ من عدد السكان النشيطين أي ما يعادل 13 مليون شخص. كما أن العدد الكلي للعاملين بدا دون المستوى الذي كان بلغه في بداية سنة 1973.

وفي هذا الاطار، فقد عرفت التوترات التضخمية بعض الاستقرار في المجمل كما أن الفوارق بين المعدلات كانت تميل إلى التقلص فيما بين الدول. وقد تم تحقيق أكبر التقدمات من طرف البلدان التي كانت قد شهدت أشد تفاقم في حدة التضخم سنة 1983. وهكذا، فقد نزل ارتفاع الاسعار في فرنسا وايطاليا على التوالي من 9,6٪ الى 7,3٪ ومن 14,6٪ الى 10,8٪. ولم تتجاوز زيادة مقياس تكاليف المعيشة 2,4٪ بألمانيا و2,2٪ باليابان، وظلت تناهز 5٪ بكل من المملكة المتحدة وبلجيكا. أما بالولايات المتحدة، فلم تسفر الانتعاشة القوية التي عرفتها الوضعية الاقتصادية عن انخفاض بين في الاسعار التي بقي ارتفاعها محدودا في نسبة 4٪.

وفي المجموع، إذا كان النشاط الاقتصادي قد اتجه اتجاها ملائما في جل البلدان الصناعية وبصفة أخص بالولايات المتحدة واليابان، فان الطرق المستعملة من أجل استصلاح التوازنات الداخلية والخارجية قد أدت أحيانا إلى تقليص نسبة النمو في أوروبا لاسيما وأن انخفاض قيمة العملات الوطنية بازاء الدولار ظلت تشكل حجر عثرة في وجه تفتح ملموس للسياسات النقدية وانخفاض محسوس لمعدلات الفائدة. وقد ظلت الاختيارات في مجال السياسة الاقتصادية تركز على مكافحة التضخم والبحث عن توازن المالية العمومية. كما أن العديد من الدول حاولت جادة تشجيع انتعاش الاستثمارات اللازمة لتحسين قدرتها على التنافس وفي المدى البعيد لمواصلة النمو. غير أنه أمام ضعف التوفير الوطني، فقد تعين على مجموعة الدول الصناعية أن تلجأ إلى الاقتراضات الخارجية.

وقد استمرت البلدان النامية في نهج سياساتها التصحيحية والتي كان عليها أن تواجه مرة أخرى بعض المشاكل المرتبطة خصوصا بارتفاع قيمة الدولار، وعدم استقرار معدلات الصرف وبالمستوى العالي لاسعار الفائدة وضعف اسعار المواد الاولية وقلة وجود رؤوس الاموال. وقد انتقلت نسبة نموها في ظرف سنة من 1٪ إلى 3,8٪. وكانت أشكال التطور مختلفة جدا حسب المناطق الجغرافية وأحيانا فيما بين مجموعات الدول المنتمية لنفس المنطقة. ففي القارة الآسيوية استفاد النشاط الاقتصادي الى حد كبير من توسع المبيعات إلى الخارج فزاد بنسبة تناهز 6,5٪. وقد كان الشأن كذلك بأمريكا اللاتينية حيث تم تسجيل بعض التحسن وكذا انتعاشة طفيفة في النمو. وقد كانت أكبر المفارقات تلك التي سجلت فيما بين وضعيات بلدان القارة الافريقية. فالدول المتاخمة للصحراء والتي تضررت علاوة على ذلك من جراء تفاقم مهول للجفاف، سجلت تدهورا جديدا في وضعيتها الاقتصادية. أما في غير ذلك من المناطق فقد بدت التقدمات بسيطة. وفي المجموع، فان معدل النمو بافريقيا قد تجاوز قليلا نسبة 3٪ مسجلا بذلك سبقا بالمقارنة مع الثلاث سنوات الاخيرة. ولكنها نسبة لاتفوق سوى بقليل متوسط معدل النمو الديموغرافي.

لقد تزامنت أعمال تصحيح التوازنات الاقتصادية مع تقلص الاستهلاك، إلا أنها لم تؤد مع ذلك إلى تخفيف حدة ارتفاع الاسعار، بل شهد التضخم على العكس من ذلك توسعا قويا في بعض دول امريكا اللاتينية وبلغ مستويات جد عالية. فقد انتقل متوسط ارتفاع مقياس تكاليف المعيشة بالنسبة لمجموع هذه المنطقة من 130,6٪ سنة 1983 إلى 160٪ سنة 1984. أما في إفريقيا فعلى الرغم من كون المستوى العام للاسعار قد تأثر سلبيا خصوصا من جراء قلة المحاصيل الزراعية وتقليص المساعدات للاستهلاك فقد سجل انخفاضا طفيفا إذ نزل من 19,7٪ إلى 16,1٪. وفي القارة الاسيوية فقد انتقلت نسبة ارتفاع الاسعار من 5,7٪ إلى 6,6٪.

أما بالدول الشرقية، فيبدو أن النشاط الاقتصادي لم يعرف أي تقدم ملموس في المجمل، اذ ظلت نسبة النمو تناهز 3,8٪. ففي الاتحاد السوفياتي، فان انخفاض إنتاج النفط وضعف محاصيل الحبوب قد أسفر عل وجه الخصوص عن تباطؤ طفيف في نسق النمو الذي لم يتجاوز 2,6٪.

إن انتعاش الاوضاع الاقتصادية بالدول الصناعية التي ركزت جلها سياساتها الاقتصادية على تدعيم الصادرات قد أدى إلى توسع التجارة الدولية بنسبة 9٪ بالاسعار الثابتة ، وذلك في اعقاب سنوات عديدة من الركود. وهكذا ، فقد ارتفع حجم مشتريات الولايات المتحدة من الخارج بنسبة الثلث في ظرف سنة ، كما أن المبادلات بين دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية قد زادت بمعدل 13 ٪ فيما بينها وبنسبة 12٪ فيما بينها وبين باقي دول العالم. كما لوحظ أيضا في عدد كبير من البلدان النامية تراجع ملحوظ في

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مسلسل تقليص الواردات. وعلى النقيض من ذلك فان الاقتصاديات التي لازالت مرتبطة الى حد كبير باوروبا من الناحية التجارية قد وجدت من جديد صعوبات في سبيل الرفع من صادراتها، مما يرجع السبب فيه جزئيا الى تقوية بعض الاجراءات الاحتائية من طرف أهم عملائها. وفي نفس الوقت، فان هيكل التجارة الدولية قد تغير باعتبار ان تيارات التبادل الاكثر أهمية قد شملت المواد الفلاحية وللمنتوجات المصنعة الى درجة كبيرة في الوقت الذى انخفضت فيه العمليات المتعلقة بالنفط والمواد الاولية. وفي هذا الصدد، فان البلدان المنتجة والتي كان عليها ان تواجه على وجه الخصوص حاجيات غذائية هامة واستيرادات من مواد تجهيز متصاعدة الغلاء، وكذا عبء الديون المتراكمة عليها، لم تسجل سنة 1984 أي تقدم فيما يتعلق باسعار المواد الاولية. ذلك أن هذه الاخيرة لم تتجه إلاناذرا نحو الارتفاع بل عرف البعض منها انخفاضا ملموسا. وقد بدت أثمان المواد الاساسية في انخفاض بالمقارنة مع مستواها قبل بضع سنوات. ومن ثم فإن معادلات التبادل لم تتحسن بالنسبة للدول النامية وظلت مستقرة فيما يخص البلدان الصناعية. ومن جهة أخرى فان عمليات المقايضة أصبحت تزداد أهمية وتجاوزت ربع التجارة الدولية.

وعلاوة على ذلك، فقد استفادت الدول الصناعية أكثر من غيرها من توسع المبادلات الدولية. ذلك أن رصيد ميزان اداءاتها الجارية قد تحسن بشكل قوي باستثناء الولايات المتحدة والتي بلغ عجزها الجاري 100 مليار دولار متفاقما بذلك بشكل ملحوظ من سنة لأخرى. وفي نفس الوقت، فقد تقلص عجز الدول المصدرة للنفط، لكنه لازال مع ذلك مرتفعا نسبيا إذ ناهز 8 مليارات من الدولارات. وقد كان الشأن كذلك بالنسبة لباقي البلدان النامية الاخرى وقد نزل عجزها في ظرف ثلاث سنوات من 109 إلى 45 مليار دولار وذلك على إثر تطبيق سياسات تصحيحية تتسم في بعض الاحيان بكثير من الصرامة ولم يعد يمثل سوى نسبة 9٪ من صادراتها من السلع والخدمات وهي أقل نسبة تسجل منذ عشرين سنة.

هذا وفي إطار البحث عن التوازن المالي، فقد قامت معظم الدول بتخفيض مساعدتها إلى البلدان النامية. والواقع أن هذه المساعدة قد برزت خصوصا بمناسبة ظهور المجاعة ببعض المناطق الافريقية ولكنها ظلت محدودة وغير كافية بازاء حاجيات تزداد أهمية وإلحاحا

وبالاضافة إلى ذلك فانه لم يتم تحقيق أي تقدم ملموس سواء فيما يتعلق بايجاد إصلاح للنظام النقدي الدولي أم فيما يرجع لاقرار نظام اقتصادي دولي جديد.

ذلك أن تعميم نظام تعويم العملات الذي ظهر مع بداية السبعينات على إثر التخلي عن معدلات الصرف الثابتة لازال يؤثر سلبيا على الدول النامية، وبالاخص منها البلدان الغير المصدرة للنفط والتي تستشعر كل الاثار السلبية لكلفة الطاقة والمنتوجات الغذائية ومواد التجهيز وآثار تسديد رأسمال وفوائد دينها. ذلك أن عملتها الوطنية تشهد في أغلب الاحيان انخفاضا واسعا ناتجا عن كل من طرق ومناهج التسعير ومسلسل التصحيح. والواقع أن الدولار، العملة الرئيسية لتقييم المبادلات والتسديدات المالية قد واصل حركته التصاعدية التي ابتدأت مع منتصف سنة 1980، فارتفع بنسبة 70٪ في ظرف أربع سنوات بإزاء العملات الرئيسية وبنسبة 14,4٪ فيما يخص سنة 1984 وحدها بإزاء مجموع العملات المنضوية ضمن نظام الصرف الاوروبي. وفي نطاق هذا الاخير، بلغت نسبة انخفاض كل من الفرنك الفرنسي والمارك الالماني 13٪ تقريبا ووصلت هذه النسبة الى 19,6٪ فيما يرجع للجنيه الاسترليني. وإلى جانب ذلك، فقد سجل الين الياباني انخفاضا بمعدل 7,4٪ الشيء الذي يتناقض مع زيادة فائض الاداءات الجارية لليابان ومع الارتفاع الطفيف الذي شهدته قيمة الين سنة 1983. وعلاوة على ذلك، فإن محاولة إضفاء الصبغة الدولية على الين والتي تقررت في منتصف سنة 1984 لم تسفر عن نتائج ملموسة. وأخيرا فقد أسفر كل من ارتفاع قيمة الدولار والحفاظ على المستوى العالي لمعدلات الفائدة عن تراجع جديد لسعر الأوقية من الذهب والذي نزل في ظرف سنة من 382 إلى 309 دولار.

إن الجهود المبذولة منذ سنوات في أجل إقامة تعاون دولي منسق لم تشهد أي تقدم ملموس. ذلك أن المحاولات التي تمت في هذا الصدد سواء تعلق الأمر بحوار الشمال والجنوب أو المشاورات فيما بين الدول الغنية أم فيما يخص التقارب بين بلدان الجنوب ولو على المستوى الاقليمي، كل هذه المحاولات لم تسفر في النهاية عن تخفيف الحدة التي ما فتئت تطبع الازمة الاقتصادية الدولية. إلا انه أمكن الوصول إلى بعض الاتفاقات بمعالجة كل حالة على حدة وذلك فيما يرجع لإعادة جدولة الدين وبالاخص لفائدة دول امريكا اللاتنية والتي تمثل اقتراضاتها قرابة 40٪ من الدين الاجمالي لدول العالم الثالث والمقدر بحوالي 900 مليار دولار عند نهاية سنة 1984. وخلال هذه السنة، قامت الدول الفقيرة ولأول مرة بتسديد مبالغ تفوق حجم رؤوس الاموال التي حصلت عليها. ويعزى هذا التطور الى ارتفاع خدمة الدين التي بلغت 103 ملايير دولار، أي بتفاقم نسبته 8٪ وذلك نظرا بالاخص لارتفاع معدلات الفائدة في حين أن رؤوس الاموال التي تم الحصول عليها بجميع أشكالها لم تتجاوز 85 مليارا.

ذلك أنه تعين على جل البلدان النامية أن تواصل تطبيق سياسات تقويمية غالبا ما تتسم بالصرامة وذلك باتفاق مع الهيآت الدولية. ولكي تستطيع هذه الاخيرة مواجهة طلب مرتفع نسبيا لرؤوس الاموال، فقد حاولت البحث عن موارد جديدة. وهكذا، فقد التجأ صندوق النقد الدولي من جديد إلى اقتراضات بلغت 6 مليارات من الدولارات. وقد قدمت الوكالة النقدية السعودية نصف هذا البلغ، وقدم النصف الثاني كل من اليابان وبنك التسديدات الدولية والبنك الوطني لبلجيكا. وعند نهاية سنة 1984، كانت ترخيصات القروض التي منحها صندوق النقد الدولي تصل إلى 14,8 مليار من حقوق السحب الخاصة وتشمل 29 اتفاقا عاديا و 4 اتفاقات موسعة. هذا وتبدو السحوبات التى جرت هذه السنة منخفضة بالمقارنة مع سنة 1983. كما قام صندوق النقد الدولي بتشديد شروط منح مساعداته خصوصا عن طريق تخفيض إمكانيات التعبئة برسم سياسة اللجوء الموسع الى نسبة 280٪ أو 345٪ على مدى ثلاث سنوات وتحديد السقف الاجمالي لالتزامات كل بلد في نسبة 408٪ أو 450٪.

وقد قام البنك الدولي من جهته بالرفع من مساعداته خصوصا على إثر توسيع برنامج عمله الخاص الذي قرره خلال شهر فبراير 1983 والذي يشمل عددا أكبر من القروض الموجهة للتصحيح الهيكلي. وخلال السنة المالية المنتهية بتاريخ 30 يونيو 1984، قام البنك الدولي برفع ترخيصاته من 11,1 إلى 11,9 مليار دولار، كما رفع أداءاته الفعلية من 6,8 إلى 8,6 ملايير. وفي نفس الوقت، ولكي يتسنى للبنك الدولي للانشاء والتعمير ان يعزز وضعيته المالية ويواجه النمو المستمر لتدخلاته، فقد قام برفع رأسماله إلى 95 مليار دولار مع استمراره في الالتجاء إلى التمويل المشترك مع البنوك التجارية والذي مثل حوالي 40٪ من تدخلاته.

أما فيما يتعلق بالوكالة الدولية للتنمية والتي وصلت التزاماتها إلى 3,6 ملايير و الاستعمالات إلى مليارين ونصف من الدولارات عند نهاية يونيو 1984، فإنها لم تستطع تجميع مبالغ كافية لتنفيذ البرامج للتواضعة التى ترغب في تمويلها، وذلك لكون ميزانيتها قد خفضت إلى 3 ملايير فقط لكل سنة خلال الثلاث سنوات المقبلة. ومن ثم فإن دور هذه المؤسسة يبدو محدودا أكثر فأكثر.

وفي المجموع، فإن التقدمات التي تم تحقيقها فيما يرجع للنشاط الاقتصادي الدولي سنة 1984 تبدو نسبية وغير مستقرة. كما أنها لاتعبر عن انتعاشة معممة ولا دائمة ولا تنبئ بمستقبل أفضل خصوصا بالنسبة للبلدان النامية التي تأمل في أن تجتمع لها في أقرب الآجال شروط الإقلاع الاقتصادي والذي يتوقف هو الآخر على إصلاح مالي دولي وتعاون عالمي أكثر فعالية.

لم يستفد الاقتصاد الوطني سوى قليلا من التحسن النسبي الذي شهدته التجارة العالمية والوضع الاقتصادي الدولي والذي تم التذكير اعلاه بالخطوط العريضة لاهم مميزاته، بل على العكس من ذلك، فقد ظل يستشعر الآثار السلبية للارتفاع القوي في العملة الامريكية، وعدم استقرار معدلات الصرف والمستوى العالي لاسعار الفائدة وضعف اثمان المنتوجات المعدنية وتزايد اجراءات الاحتماء.

وعلاوة على ذلك، فان هذه العوامل الخارجية الغير الملائمة تزامنت مع ما خلفه استمرار الجفاف من آثار سلبية لم يفتها أن تحدث ضغوطا قوية على التوازنات الاساسية.

وأمام هذه الوضعية قامت السلطات العمومية بمتابعة بل وتدعيم مسلسل التصحيح الاقتصادي والمالي الذي شرع في تنفيذه من قبل. وإن سياسة اصلاح واعادة هيكلة الاقتصاد المتبعة في هذا الاطار والمحددة على اساس اهداف بعيدة المدى والمدعمة بواسطة تسهيلات ممنوحة من طرف المؤسسات الدولية وكذا باعادة جدولة الدين الخارجي، إن هذه السياسة ترمي إلى التخفيض تدريجيا من عجز الخزينة واختلال ميزان الاداءات الجارية إلى مستويات يمكن تحملها وذلك عن طريق تنظيم أكبر للطلب الداخلي وملائمة أفضل للجهاز الانتاجي.

وقد اسفرت الاجراءات المتخذة في هذا الاتجاه عند نهاية سنة 1984 عن نتائج تبدو في الجملة مشجعة غير انها متباينة جدا من قطاع لآخر.

وهكذا، ففي ميدان المالية العمومية، سمح البحث عن تكافؤ افضل فيما بين المداخيل والنفقات بالحد من عجز الخزينة في نسبة 6,7٪ من الناتج الداخلي الاجمالي بدلا من 8,5٪ سنة 1983 و 12,3٪ سنة 1982. وقد أمكن تحقيق مثل هذا التقدم بفضل توسع المداخيل العادية بما يفوق زيادة التكاليف من نفس النوع وإن كانت هذه الاخيرة تشمل المساعدات للاستهلاك والتسديدات برسم فوائد الدين والتي شهدت ارتفاعا قويا. غير أن التحسن المذكور نتج أيضا عن تقلص هام في نفقات الاستثمار. وعلاوة على ذلك فإن حاجيات تمويل الخزينة، وان كانت قد قلصت على النحو المذكور، فانها ظلت رهينة إلى حد كبير بالتسليفات الخارجية التي انثقلت من جديد مستوى الدين على الرغم من إعادة جدولة استحقاقات سنتي 1983 و 1984. ومعلوم أن مجهود الاستثمار الذي قام به القطاع العمومي

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

والشبه العمومي بطموح مشروع ولكن بمستوى مرتفع إضافة إلى كونه تركز خلال فترة قصيرة من الزمن، كل ذلك أدى إلى ضرورة التفكير في تأجيل أداء بعض الاستحقاقات لاسيما وأن ارتفاع قيمة الدولار التي طرأت خلال الفترة ما بين الاقتراض والتسديد أدت إلى توسع المديونية الخارجية باكثر من الضعف. وفي هذه الظروف، فان متابعة سياسة التصحيح المطبقة تستلزم إعادة النظر في تدخل الدولة سواء فيما يتعلق بالميدان الاقتصادى أم الاجتماعي اللهم إلا إذا زادت مداخيل الخزينة بشكل هام الشيء الذي يعتبر قليل الاحتمال.

وعلى النقيض من ذلك، فقد عرف العجز التجاري تفاقما كبيرا يعزى إلى ارتفاع جد محسوس في الواردات في الوقت الذي اتسعت فيه الصادرات ولكن بنسق أقل سرعة. ومن ثم، فان الهدف الرامي إلى تخفيض عجز الحساب الجاري لميزان الاداءات لم يتحقق على الرغم من إعادة جدولة جزء من الدين الخارجي المتوسط والطويل المدى المستحق خلال هذه السنة.

وهكذا، فان الرصيد السلبي للحساب الجاري الذي كان يمثل نسبة 6,8٪ من الناتج الداخلي الاجمالي سنة 1983 أصبح يمثل 8,9٪ منه، مما يعبر عن اندفاعة جد قوية في الطلب الداخلي والتي تزامنت بالاضافة إلى ذلك مع عودة ظهور توترات تضخمية. غير أن التدابير التي تم اتخاذها مع الدول في إطار «نادي باريس» ومع البنوك الدولية المكونة «لنادي لندن» مكنت من الحد من الإداءات برسم الفوائد وبالاخص برسم رأس المال وسمحت بالتالي بافراز فائض على مستوى ميزان الاداءات جاء لتقوية احتياطيات الصرف.

وفي الاخير، وتدعيما لهذه الاجراءات فقد تقرر القيام بتصحيح للقيمة الخارجية للدرهم. ولذلك ونظرا أيضا للتعويم العام للعملات، فان قيمة الدرهم انخفضت في نهاية 1984 بنسبة 10٪ بالمقارنة مع حق السحب الخاص و15,6٪ بازاء الدولار و3,2٪ في المتوسط تجاه عملات النظام النقدي الاوروبي. وظل سعر صرف الدرهم قارا بالنسبة للفرنك السويسري وارتفع بمعدل 4,9٪ بالقياس مع الجنيه الاسترليني.

أما فيما يتعلق بالناتج الداخلي الاجمالي، فقد بلغ معدل نموه الحقيقي 3,9٪، أي بانتعاش قوي. غير أن النفقة الوطنية الاجمالية أبانت عن حيوية لم تكن متوقعة خلافا لشبه الركود المسجل سنة 1983، وشمل ذلك بالاخص استهلاك العائلات والتكوين الاجمالي للرسمال الثابت. إلا أن مستوى التوفير المحقق، بالرغم من كونه زاد بشكل واسع فانه ظل غير كاف بل ولم يغط سوى جزء أقل من الاستثمارات بالمقارنة مع السنة السالفة مما استدعى الجوء إلى تسليفات خارجية بمبالغ أكبر من ذي قبل.

الانتاج

وصل الناتج الداخلي الاجمالي باسعار سنة 1969 وعلى اساس معطيات مؤقتة إلى 35.990 مليون درهم مسجلا بذلك نموا حقيقيا نسبته 3,9٪ يعزى إلى حد كبير إلى القطاع الثالث، وبدرجة أقل إلى باقي قطاعات النشاط الاخرى باستثناء قطاع البناء والاشغال العمومية الذى انخفضت قيمته المضافة بنسبة 2٪. ومن ثم، فان هيكل تكوين الناتج الداخلي الاجمالي تغير بعض الشيء، إذ نزلت حصتا القطاعين الاول والثاني على التوالي من 11٪ إلى 10,8٪ ومن 28,1٪ إلى 27,2٪. وعلى النقيض من ذلك فان حصة القطاع الثالث والادارات العمومية انتقلت من 41,8٪ إلى 42,7٪ ومن 19,1٪ إلى 19,3٪ تواليا (1).

تأثرت القيمة المضافة لفرع «الفلاحة والغابة والصيد البحري» من جراء استمرار ظروف مناخية غير ملائمة، فزادت بنسبة 2,2٪، غير أنها لازالت مع ذلك دون المستوى الذى بلغته سنة 1982. ذلك أنه إذا كان إنتاج البواكير والحوامض قد نما بشكل ملحوظ فان محصول الحبوب الرئيسية الذي لم يتجاوز 36,6 مليون قنطار زاد بنسبة محدودة. أما محصول القطاني والزراعات السكرية فقد انخفض من حيث الحجم بالقياس لمستواه في الموسم السابق. أما فيما يتعلق بفرع تربية المواشي، فقد شهد بعض الانتعاش مع أن العدد الكلي للقطعان ظل يناهز 15,7 مليون من الرؤوس. واخيرا وفيما يرجع للصيد البحري، فقد تم تسجيل زيادة بمعدل حوالي 5,4٪ بالنسبة للكميات المصطادة.

اتسع النشاط المعدني بنسبة 6٪ بدلا من 7,5٪ سنة 1983 وذلك أساسا بسبب إنتاج الفوسفاط الذى استفاد بالاخص من طلب داخلي قوي فارتفع من 19.8 مليون إلى 21,4 مليون طن. وعلى مستوى التصدير، جلبت مبيعات المنتوجات المعدنية 5,5 ملايير من الدراهم، أي بزيادة سنويه نسبتها 37,5٪.

أما فيما يخص فرع « الطاقة والماء» فلم ينم سوى بمعدل 0,5٪ عوضا عن 4,9٪ في السنة الفارطة. ويشمل هذا التطور الاجمالي توسعا بنسبة 5,2٪ في نشاط التصفية، و3,4٪ في الكهرباء، كما يشمل أيضا ارتفاعا في الاستهلاك الوسيط. والواقع أن العجز في المواد الطاقية قد تفاقم إذ انتقل إلى 88,8٪، كما ازدادت نفقات استيراد النفط والفحم بصفة ملموسة.

(1) يرجع للملحقين الاحصائيين رقم 1 و 2.

إن انتاج صناعة التحويل الذي كان قد زاد بمعدل 3,9٪ سنة 1983، لم يشهد هذه السنة سوى تحسن بنسبة 0,5٪. وتعزى هذه النتيجة إلى نمو بعض الفروع وبالاخص منها الغذائية والكيماوية والذي تراجعت أهميته من جراء تقلص بعض الانشطة الاخرى كمعدات النقل وصناعات التعدين.

اتجه تطور قطاع «البناء والاشغال العمومية» مرة أخرى نحو الانخفاض حيث تراجع بنسبة 2٪. والسبب الوحيد في ذلك هو التقلص الجديد الذي عرفته الاشغال العمومية، بينما سجل نشاط البناء على العكس من ذلك ارتفاعا خفيفا.

أما القيمة المضافة للقطاع الثالث والتي لم تزد سوى بمعدل 1٪ سنة 1983، فقد شهدت نموا نسبته 6,1٪ على إثر توسع بمعدل 5,1٪ فيما يخص النقل والمواصلات و 8,6٪ بالنسبة لباقي الخدمات الاخرى و4,8٪ فيما يرجع للتجارة.

اما فيما يهود للخدمات الغير قابلة للتسويق للادارات العمومية، فقد بلغ معدل النمو 5٪ في نظير 8,3٪ في السنة السالفة.

وبالاسعار الجارية أي باعتبار زيادة الاسعار عند الانتاج والتي بلغت نسبتها 8,9٪ بدلا من 2,7٪ فقط في السنة الماضية، وصل الناتج الداخلي الاجمالي إلى 107 ملايير من الدراهم محققا بذلك تقدما نسبته 13,1٪ عوضا عن 5٪ سنة 1983. ومن ثم، فان الانتاج الوطني المجمل الذي يشمل بالاضافة إلى ذلك المداخيل الخارجية الصافية بمبلغ 1,3 مليار، بلغ 108,3 ملايير درهم، أي بتوسع معدله 13,5٪ في نظير 5,4٪ في السنة الفارطة (1)

الطلب

وصلت النفقة الوطنية الاجمالية إلى 118,1 مليار فزادت بنسبة 15,5٪ مخلفة بذلك عجزا في الموارد مقداره 11,1 مليار، أي بتفاقم ملحوظ بالقياس لسنة 1983. ذلك أنه في الوقت الذي ارتفعت فيه صادرات السلع والخدمات بشكل قوي، سجلت الواردات زيادة اكبر نسبيا. وقد مثل الاختلال الذي نتج عن ذلك ما نسبته 10,4٪ من الناتج الداخلي الاجمالي بدلا من 8,1٪ سنة 1983.

أما الاستهلاك النهائي الكلي، فقد تم تقديره بمبلغ 93,5 مليار درهم، فشهد من جهته ارتفاعا معدله 12,9٪ عوضا عن 2,2٪ سنة 1983. ويعزى هذا التوسع الذي يتناقض وشبه الركود المسجل في نهاية السنة المنصرمة بصفة رئيسية إلى استهلاك الاسر، إذ لم يعرف استهلاك الدولة سوى تغيير طفيف، بل شهد اكثر من ذلك انخفاضا بالاسعار الثابتة حيث لم يزد سوى بنسبة 4,8٪ بالاسعار الجارية بينما انتقل معدل ارتفاع مقياس تكاليف المعيشة في ظرف سنة من 6,2٪ إلى 12,5٪. وفي المجموع، استوعبت نفقات الاستهلاك 87,4٪ من الناتج الداخلي الاجمالي أي ما يقل بعض الشيء عن نسبة السنة السابقة، مما أسفر عن تحسن طفيف في مستوى التوفير الداخلي.

تم تقدير التكوين الاجمالي للرسمال الثابت بمبلغ 24 مليار درهم، فزاد بنسبة 15,3٪. ومن ثم، فان معدل الاستثمار ارتفع في ظرف سنة من 21,3٪ إلى 22,4٪. فقد بلغت الاستثمارات الاجمالية 24,6 مليار، فاتسعت بمعدل 26,4٪ اعتبارا لتوسع في المخزونات قدره 600 مليون.

وبموازاة ذلك، وصل التوفير الداخلي الاجمالي إلى 13,5 مليار، فما بنسبة 14,8٪. وبلغ التوفير الوطني الاجمالي 14,8 مليار فزاد بمعدل 17,3٪ وغطى 60,1٪ من نفقات الاستثمار. ومن ثم، فان اللجوء إلى رؤوس الاموال الخارجية بلغ 9.800 مليون، أي بتوسع نسبته 43,3٪.

العلاقات المالية مع الخارج

إن توسع الحاجيات من المواد الغذائية الناجم عن ضعف المحاصيل الفلاحية، والارتفاع الهام الذي عرفته تكاليف المواد الطاقية وزيادة مشتريات مواد التجهيز، كل ذلك أدى إلى ارتفاع قوي في قيمة الواردات بنسبة تناهز 35٪. وهكذا فعلى الرغم من كون الصادرات سجلت معدل نمو مرتفع نسبته حوالي 30٪، فان العجز التجاري تفاقم بشكل ملحوظ، مما أي إلى تزايد الرصيد السلبي للحساب الجاري لميزان الاداءات الذى انتقل في ظرف سنة من 6,4 ملايير من الدراهم إلى 9,5 ملايير وذلك على الرغم من توسع المداخيل السياحية والمداخيل الناجمة عن تحويلات العمال المغاربة بالخارج. ويعزى هذا الاختلال جزئيا إلى الارتفاع القوي لقيمة الدولار والحفاظ على المستوى العالي لاسعار الفائدة الدولية. وقد تمت تغطيته بصفة رئيسية بواسطة اللجوء من جديد وبمبالغ كبيرة إلى الاقتراضات الخارجية، وبدرجة أقل عن طريق السحوبات التي تمت في إطار التسهيلات المفتوحة من طرف صندوق النقد الدولي. وفي النهاية، أسفر ميزان الاداءات عن رصيد إيجابي قدره 612 مليون درهم.

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 3 الى 5.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المالية العمومية

لقد زادت وضعية المالية العمومية تحسنا من سنة لاخرى. ذلك أنه على الرغم من زيادة تحملات المساعدة وفوائد الدين، فان النفقات العادية ارتفعت بنسبة أقل بالقياس لزيادة المداخيل الجارية مما سمح بتسجيل فائض جديد على مستوى العمليات الجارية وذلك لاول مرة منذ سنة 1980. وبالاضافة إلى ذلك، فنظرا لانخفاض الاستثمارات فان عجز الخزينة كان محدودا في مبلغ 7,2 ملايير من الدراهم، أي ما يمثل نسبة 6,7٪ من الناتج الداخلي الاجمالي. وفضلا عن ذلك، فقد تم تمويل هذا العجز في حدود 6,8 ملايير درهم بواسطة الموارد الخارجية وفي حدود 232 مليون فقط بواسطة التجاءات جديدة إلى الوسائل النقدية.

النقد والسلف

نظرا لاستمرار الضغوطات على الاسعار وللتوترات المؤثرة على التوازن الخارجي، تواصل العمل سنة 1984 بسياسة التأطير الانتقائية للسلف التي يتم تطبيقها منذ بضع سنوات وذلك سعيا وراء تدعيم مسلسل التصحيح والاصلاح الذي يجرى تنفيذه. وطبقا للاهداف المرسومة في هذا الصدد، عرفت الديون على الخزينة شبه ركود، وارتفعت الموجودات الخارجية. أما فيما يتعلق بالقروض للاقتصاد، فقد زادت بنسبة 16٪ مساهمة بذلك بما يناهز أربعة أخماس في اتساع الموجودات النقدية وشبه النقدية. وقد بلغ هذا الاخير نسبة 9٪ من نهاية سنة لأخرى و11,7٪ على أساس المتوسط في نهاية الاشهر، فبدا بذلك وفي كلتا الحالتين أقل ارتفاعا من نسبة نمو الناتج الداخلي الاجمالي بالاسعار الجارية؛ إلا أن التقلص الخفيف الذي عرفه معدل السيولة نتيجة لذلك لم يحدث أي أثر تضييقي على تمويل الاقتصاد، وذلك من جهة بسبب الحفاظ على تمويل الاستثمارات والصادرات خارج التأطير، ومن جهة أخرى نظرا لتوسع تحملات الصندوق التي تم تكوينها من قبل وبالاخص بفضل حصول الخزينة العمومية على تسليفات خارجية هامة.

## الفلاحة والصيد البحري

تحتل الفلاحة مكانة هامة جدا داخل الاقتصاد الوطني غير أن هذا لايتجلى تماما من خلال مساهمة هذا القطاع ضمن الناتج الوطني الاجمالي المحسوب باسعار سنة 1969 والتي هي محدودة في نسبة 11٪. ذلك أن تأثير الفلاحة على باقي القطاعات الاخرى ومالها من انعكاس بالغ الاهمية على التوازنات الداخلية والخارجية، كل ذلك يجعلها تتحكم إلى حد كبير في السياسة الاقتصادية المطبقة لاسيما وأنها تشكل مورد مداخيل 57٪ من سكان البلاد. وقد مثلت المنتوجات الفلاحية هذه السنة ما يناهز ربع مداخيل الصادرات وما نسبته 20٪ من نفقات الاستيراد. ومن جهة أخرى، فان المساعدات الممنوحة للفلاحة بغية تعجيل نموها وتوفير مداخيل أفضل للعالم القروي قد أثقلت من جديد كاهل المالية العمومية في وقت تضاعفت فيه تحملات الدولة من أجل تدعيم الاسعار الداخلية للمواد الغذائية، إذ ناهزت المساعدات التي تم تقديمها بهذا الرسم مليارين من الدراهم.

هذا وقد شكلت الظروف المناخية مرة أخرى العامل الحاسم في تحديد مستوى الانتاج الفلاحي الذي تضرر هذه السنة من ضعف محسوس في الامطار وسوء توزيعها. وعلاوة على ذلك فان المساحات المزروعة لم تتسع بل تقلصت في نفس الوقت الذي يتزايد فيه عدد السكان وترتفع بالتالي الحاجيات من المواد الغذائية.

وأمام هذه الوضعية، فقد ركزت السلطات العمومية مجهوداتها في آن واحد على تحسين ظروف معيشة العالم القروي والبحث عن توسيع الانتاج عن طريق اتخاذ الاجراءات الملائمة. ولهذا الغرض، فقد تم إعفاء جميع المداخيل الفلاحية من كل الضرائب وتم إحداث مناصب شغل مؤقتة للقيام بأعمال خاصة. ومن جهة أخرى، فقد تم رفع أسعار الانتاج منذ بداية الموسم لتأخذ بعين الاعتبار زيادة التكاليف وذلك تشجيعا للمنتجين. كما تم القيام بعملية جديدة للحرث الجماعي قصد الاسراع في أشغال تهيء الاراضي. وبالاضافة إلى ذلك، فقد تم تدعيم تعبئة الموارد المائية عن طريق مواصلة بناء السدود والتي يمكنها أن تسقي حاليا أزيد من 800.000 هكتار. وإلى جانب هذا، فقد ألغيت كل الضرائب والرسوم المتعلقة باستيراد المعدات المائية. وفي الاخير فقد سمح للصندوق الوطني للقرض الفلاحي بأن يقدم للفلاحين تسهيلات من نوع جديد تتعلق بصيانة المعدات الفلاحية وبالسكن القروي. كما قام الصندوق المذكور بتأجيل تواريخ استحقاق السلفات التي منحها فيما قبل للزبناء الذين تضررت مداخيلهم بشكل قوي من جراء جفاف السنوات الاخيرة.

ارتفعت القيمة المضافة لقطاع «الفلاحة والصيد البحري» المحسوبة بأسعار سنة 1969 إلى 3.893 مليون فزادت بنسبة 2,2٪ بعدما كانت قد انخفضت بمعدل 4,6٪ سنة 1983. ويعزى هذا التطور للملائم بصفة خاصة إلى تحسن الانتاج بالمناطق البور التي تنتج الجزء الاكبر من الحبوب. كما يعزى أيضا ولكن بدرجة أقل إلى الاتجاه الافضل الذي عرفه نشاط قطاعي تربية المواشي والصيد البحري (1).

الحبوب

تميز موسم الحبوب 1983-1984 هو الآخر بقلة الامطار وسوء توزيعها في الزمان وفي المكان. وهكذا، فقد تزامن غياب الامطار في شتنبر واكتوبر مع انخفاض بنسبة 4,3٪ في مزروعات الحبوب الرئيسية. وفيما بعد، فقد تسبب تأخر الامطار في إعاقة حركة تطور جل المزروعات. وقد تم تسجيل أكبر عجز في المياه بمنطقة الجنوب وبدرجة أقل بناحية الشرق. وفي المجموع، فقد تحسنت المردودات إذ انتقلت من 7,6 إلى 8,4 قناطير للهكتار، مما سمح لمحصول الحبوب الاربعة الرئيسية ببلوغ 36,6 مليون قنطار وتسجيل ارتفاع نسبته 5,8٪. وقد شمل هذا التحسن الطفيف كل أنواع الحبوب باستثناء القمح الصلب الذي نزل إنتاجه من 12,4 إلى 11,7 مليون قنطار. وعلى النقيض من ذلك، اتسع انتاج الشعير والقمح الطري على التوالي بمعدل 14,4٪ و 11,8٪. كما أن محصول الذرة بلغ 2,6 مليون قنطار فيما بنسبة 2,2٪ على الرغم من تقلص المساحات بمعدل 11,7٪. ولكي تتم الاستجابة للطلب الذي يزداد ارتفاعا أكثر فأكثر، فقد كان من الضروري القيام سنة 1984 باستيراد كميات لم يسبق جلبها من قبل وتصل إلى 27 مليون قنطار بدلا من 19 مليون سنة 1983. وبلغت كلفة المشتريات التي تمت بهذا الرسم 3.618 مليون درهم، أي ما يمثل ارتفاعا بمعدل 80٪ يعزى بنسب متساوية تقريبا إلى ارتفاع الاسعار وزيادة الكميات.

وصل حجم الحبوب التي تم بيعها بالسوق المحلية من مايو إلى دجنبر 1984 عن طريق الوسطاء المقبولين من طرف المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني إلى 3,8 ملايين من القناطير عوضا عن 4,3 ملايين خلال نفس الفترة من الموسم السابق. وقد جرت هذه العمليات بالاسعار الرسمية للقنطار والتي تم رفعها من 140 إلى 150 درهما بالنسبة للقمح الصلب والقمح الطري ومن 100 إلى 110 دراهم و 130 درهما على التوالي فيما يرجع للشعير والذرة.

إن محصول الارز الذي يعرف انخفاضا مستمرا منذ موسم 1979-1980 بلغ هذه السنة 45.400 قنطار فزاد بما يفوق 14٪ وذلك تحت التأثير المزدوج لتحسن بنسبة 7,7٪ في المردودات وتوسع بمعدل 5,9 ٪ في المساحات. أما فيما يتعلق بالواردات فقد شهدت تقلصا قويا إذ نزلت من 303.000 إلى 50.000 قنطار.

ومن جهة أخرى، لم يتجاوز إنتاج الحبوب الثانوية 872.600 قنطار منخفضا بذلك بنسبة 27,3 ٪. أما صادرات البشنة فوصلت إلى 80.900 قنطار، فارتفعت بمعدل 36,8٪.

القطاني

على الرغم من توسع نسبة 7,3٪ في المساحات المزروعة بفضل عملية الحرث الجماعي، فقد كان لتأخر الامطار في الخريف وغيابها تقريبا في الربيع أشد الضرر على مردودات القطاني التي نزلت من موسم لآخر من 6,9 إلى 5,5 قناطير للهكتار. ومن تم فان المحصول لم يتجاوز 2,5 مليون قنطار أي بتقلص نسبته 13,9٪، شمل كل الانواع الرئيسية باستثناء الجلبان الذي بلغ إنتاجه 276.000 قنطار فزاد بمعدل 24,3٪ نتيجة توسع المساحات وارتفاع المردودات. وعلى النقيض من ذلك، فان إنتاج الفول الذي يمثل نصف الانتاج الكلي للقطاني تقريبا وصل إلى 1,2 مليون قنطار فتقلص بنسبة 14٪. كما أن محاصيل الحمص والعدس لم تبلغ على التوالي سوى 287.000 و245.000 قنطار فعرفت انخفاضا ملموسا بنسبة 48,7٪ و 23,4٪ تواليا.

البواكير

استفادت مزروعات البواكير من الامطار التي تهاطلت في نهاية الخريف، فتحسنت بذلك مردوداتها. وبالاضافة إلى ذلك، فقد كانت عملية تصدير هذه البواكير سهلة نظرا لانخفاض عرض الدول المنافسة وبالاخص منها إسبانيا التي تضرر إنتاجها من جراء فيضانات ضخمة. وفي هذا الاطار بلغت المبيعات إلى الخارج 143.000 طن متسعة بنسبة 34,9٪، فانقطعت بذلك سلسلة النتائج السيئة التي تم تسجيلها باستمرار منذ ثلاث سنوات. ويعزى هذا التطور للملائم بصفة اساسية إلى مبيعات كل من الطماطم والبطاطس والتي وصلت على التوالي 89.000 و 50.000 طن، أي بزيادة نسبتها حوالي 28٪. وقد جلبت هذه الصادرات التي وجهت بصفة رئيسية إلى فرنسا وألمانيا الاتحادية 538 مليون درهم، أي ما يمثل ارتفاعا ملحوظا معدله 68٪.

الخواص

استفادت الخواص من أمطار شهري نونبر ودجنبر، فبلغ إنتاجها 1.017.000 طن، فزاد بذلك بنسبة 9,3٪. ويرجع السبب في هذا أساسا إلى إنتاج الانواع المتأخرة خصوصا

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 8 إلى 20

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بمنطقتي سوس والغرب. غير أن نوعية الفواكه لم تكن مرضية سواء فيما يتعلق بالحجم أم باللون نظرا لانعدام البرودة. كما أن وفرة العرض الذي قدمته دول حوض البحر الابيض المتوسط وقرار الرابطة الاقتصادية الاوروبية برفع الثمن المرجعي للكليمانتين بنسبة 16٪، كل ذلك شكل حجر عثرة إضافية أمام تصدير الحوامض. وفي هذه الظروف، كانت المبيعات إلى الخارج محدودة في 522.000 طن، أي بتقلص نسبته 13,1٪. وقد تلقت الرابطة الاقتصادية الاوروبية 56,3٪ من الصادرات، فظلت تشكل بذلك زبوننا الرئيسي أمام الاتحاد السوفياتي الذي تلقى 20,4٪ من المبيعات بدلا من 12 ٪ في السنة السابقة. أما فيما يرجع للمداخيل الكلية، فقد وصلت إلى 1.150 مليون درهم، فانخفضت بمعدل 14٪.

استوعبت السوق الداخلية ما يقرب من نصف محصول الحوامض أي 495.000 طن، وجه منها 29٪ إلى صناعات التحويل المحلية.

الزراعات الصناعية

لم يشهد إنتاج الزراعات الصناعية أي تغيير من موسم لآخر إذ ظل يناهز 3,3 ملايين من الاطنان.

فعلى الرغم من تقلص بنسبة 20٪ في المساحات، بلغ محصول الشمندر 2.525.400 طن، فلم ينخفض سوى بمعدل 2,5٪ بالمقارنة مع الموسم السابق وذلك بفضل تحسن ملحوظ في المردودات التي انتقلت من 39,1 إلى 47,6 طن للهكتار.

وعلى العكس من ذلك، فقد سمح توسع المساحات المجنية لقصب السكر من 9.465 إلى 11.256 هكتار بإنتاج 799.000 طن، أي بزيادة نسبتها 4,7٪.

ومن ثم، فقد نزل حجم السكر المستخرج من 427.200 إلى 402.300 طن منها 17٪ تم إنتاجها بمعامل قصب السكر التي تدعمت سنة 1984 بافتتاح وحدة جديدة. وقد مكن الانتاج المذكور من تغطية 65٪ من الاستهلاك المحلي.

وفيما يرجع للقطن، فانه لم يتم زرعه بالمناطق الشرقية نظرا لاستمرار الجفاف. وبذلك، فإن المساحات المجنية التي اقتصرت على منطقتي تادلة ودكالة كانت محدودة في 9.600 هكتار ولم تقدم سوى 115.400 قنطار، أي بتقلص يناهز النصف فيما يخص كلا من المردودات والانتاج.

ولتشجيع الزراعات الصناعية، قررت السلطات العمومية رفع ثمن الطن من الشمندر من 155 إلى 175 درهم وسعر الطن من قصب السكر من 105 إلى 120 درهما.

زراعة الزيتون

لم تكن الاحوال المناخية ملائمة لاشجار الزيتون التي ابتدأ محصولها في نوفمبر 1983 ولم يتجاوز 249.000 طن، أي بتقلص ملموس نسبته 40٪. كما أن كميات الزيوت المستخرجة بلغت 23.000 طن، فتراجعت أيضا بما يفوق 40٪. وعلى النقيض من ذلك فان إنتاج الزيتون الذي ابتدأ في خريف سنة 1984 يقدر ب: 303.000 طن، وسوف يشهد ارتفاعا قويا ويسمح باستخراج 27.000 طن من الزيوت.

الحبوب الزيتية

بلغ انتاج الحبوب الزيتية 544.300 قنطار فزاد بنسبة 15٪ وذلك بفضل توسع في المساحات بما يفوق الربع مما يعكس انخفاضا في المردودات بمعدل 9٪. وبهذا يشكل هذا الانتاج أفضل نتيجة تسجل منذ خمس سنوات. وقد هم هذا التطور الملائم كل الحبوب الزيتية وخصوصا منها الفول السوداني وهو النوع الرئيسي والذي انتقل إنتاجه في ظرف سنة من 315.800 إلى 353.900 قنطار بفضل اتساع المساحات وارتفاع المردودات وربما أيضا بفضل الزيادة التي طرأت في بداية الموسم على سعر القنطار عند الانتاج والذي انتقل من 320 إلى 350 درهما. كما أن إنتاج العباد بلغ 190.400 قنطار في نظير 157.600 قنطار في موسم 1982-1983 وذلك على إثر توسع بما يناهز النصف في المساحات المخصصة لهذه الزراعة وارتفاع سعر القنطار من 270 إلى 300 درهم.

زراعة الكروم

إن إنتاج الانبذة الذي كان قد شهد انتعاشة ملحوظة سنة 1983 لم يصل هذه السنة سوى إلى 395.000 هكتولتر، فعرف انخفاضا بنسبة 9,2٪ يعزى جزئيا إلى تقدم سن الكروم. وعلى العكس من ذلك، فإن الصادرات بلغت 199.500 هكتولتر بدلا من 136.300 هكتولتر في السنة السابقة وجلبت مداخيل قدرها 37,2 مليون درهم أي بارتفاع نسبته 45,9٪. وبموازاة ذلك، فإن الكميات التي بيعت بالسوق المحلية نزلت في ظرف سنة من 334.500 إلى 288.900 هكتولتر.

تربية المواشي

إن تربية المواشي التي تساهم بما يناهز الثلث في إنتاج القطاع الفلاحي تأثرت مرة أخرى من جراء ندرة الامطار. واذا كان عدد الاغنام قد زاد بنسبة 3,2٪ ليصل إلى 9,6 ملايين رأس، فإن باقي الانواع الاخرى شهدت انخفاضا جديدا. وفي المجموع، فقد ظل عدد المواشي مستقرا إلا أنه لم يعد يمثل سوى 15,7 مليون من الرؤوس عوضا عن 18,5 مليون سنة 1981 و26 مليون سنة 1980.

ومن جهة أخرى بلغ الانتاج المراقب للحوم الحمراء 120.700 طن، فانخفض بمعدل 8,5٪. كما أن إنتاج اللحوم البيضاء تراجع من 120.000 إلى 115.000 طن قدم ما يقرب من ثلاثة أرباعها من طرف الوحدات الصناعية التي قدمت بالاضافة إلى ذلك ما يفوق نصف عدد البيض الذي تم إنتاجه هذه السنة والبالغ 860 مليون.

وبموازاة ذلك، فقد تم تقدير انتاج الحليب ب: 700 مليون ليتر، أي بزيادة نسبتها 6,9٪، مما سمح كالسنة السابقة بتلبية مجموع الحاجيات الداخلية. وقد قامت السلطات العمومية مرة أخرى هذه السنة برفع متوسط سعر اللتر الواحد من الحليب من 1,84 إلى 1,90 درهم. ومن ثم، فقد كانت استيرادات المواد الحليبية محدودة في 23.100 طن في نظير 29.600 طن سنة 1983 و42.400 طن سنة 1982.

لقد أسفرت الاهمية التي توليها السلطات إلى قطاع تربية المواشي عن الاعفاء الضريبي والجمركي فيما يتعلق باستيراد الأجناس الأصلية من الحيوانات القابلة للتناسل، وكذا استيراد أغذية الدواجن. كما أسفرت أيضا عن تشجيع الزراعات العلفية وخصوصا عن طريق تقديم بعض المساعدات من أجل اقتناء البذور.

الصيد البحري

بلغ حجم الأسماك التي تم صيدها هذه السنة 462.200 طن عوضا عن 438.600 طن سنة 1983، وذلك بقيمة قدرها 1.694 مليون درهم، أي بزيادة نسبتها 36٪. وقد جلب الاسطول الساحلي 366.800 طن تم توجيه 39٪ منها إلى صناعة التحويل و36٪ إلى الاستهلاك المباشر و22,3٪ لمعامل التصبير.

وصلت صادرات منتوجات الصيد البحري الخام والمحولة إلى 163.100 طن بدلا من 159.300 طن وجلبت ما قدره 1.781 مليون درهم أي ما يمثل 10٪ تقريبا من القيمة الكلية للصادرات. وفي إطار سياسة الانفتاح الاقتصادي، قامت السلطات العمومية بتحويل مسؤولية تسويق مصبرات السمك من مكتب التسويق والتصدير إلى أرباب معامل التعليب أنفسهم والذين قاموا بإحداث مؤسسة خاصة لهذا الغرض. وعلاوة على ذلك وتشجيعا لهذا القطاع الذي يجلب مبالغ هامة من العملات الاجنبية ويؤمن مباشرة أوبصفة غير مباشرة مايقرب من 75.000 منصب شغل، فقد منحت السلطات تخفيضات جبائية لأصحاب الأسطول الشاطئي وللعاملين البحارة. كما تم تدعيم المجهود الرامي إلى توسيع الموانيء وذلك حتى يتسنى تفريغ الاسماك التي يتم صيدها بأعالي البحار.

وبموازاة ذلك، فقد تم إبرام اتفاقيات للتعاون الثنائي بهدف تشجيع الاستثمارات في هذا القطاع، وتكوين أطر وطنية واكتساب تقنيات جديدة في مجال الصيد البحري والتنقيب عن منافذ جديدة لمنتوجاتنا.

## المعادن والطاقة

لقد تم تقدير القياس العام لقطاع المعادن والطاقة ب: 131، أي بارتفاع نسبته 6,5٪ بدلا من 7٪ سنة 1983، وفضلا عن ذلك، فإن هذا الارتفاع الكلي يشمل تحسنا بمعدل 7,3٪ فيما يرجع للنشاط المعدني و4,7٪ فقط فيما يتعلق بالطاقة والتي يعزى تباطؤها مرة أخرى إلى انخفاض الموارد المحلية وبالاخص منها الكهرباء من أصل مائي. وفي هذه الظروف فإن نسبة توقف البلاد على الخارج وصلت إلى 88,8٪ مسجلة بذلك تفاقما جديدا. ويبين الجدول التالي حركة تطور مقياسي الاستخراج المعدني وإنتاج الطاقة خلال الاربع سنوات الاخيرة:

| (الاساس 100 في 1978) | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 |
|---|---|---|---|---|
| القياس العام | 110 | 115 | 123 | 131 |
| - للاستخراج المعدني | 97 | 101 | 110 | 118 |
| - لانتاج الطاقة | 135 | 141 | 148 | 155 |

المعادن

إن القيمة المضافة للقطاع المعدني والتي تتوقف الى حد كبير على تطور الوضعية الاقتصادية الدولية شهدت نموا نسبته 6٪ بأسعار سنة 1969، فلم تشهد حصتها ضمن الانتاج الداخلي المجمل أي تغيير يذكر إذ ظلت تناهز 3,4٪.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

هذا وعلى الرغم من انتعاش النشاط الصناعي بالبلدان المتقدمة، فإن أثمان المواد الاولية داخل الاسواق الخارجية كانت متجهة نحو الانخفاض باستثناء اسعار الفوسفاط والرصاص والزنك والتي عرفت بعض الارتفاع. وقد استفادت مداخيل صادرات جل المعادن وبالاخص منها الفوسفاط من ارتفاع قيمة الدولار الامريكي الذي يستعمل كعملة تسديد بالنسبة لما يناهز 90٪ من المبيعات إلى الخارج. ولذلك، فإن قيمة المعادن في مكان الاستخراج بلغت 4.445 مليون درهم، أي بزيادة سنوية نسبتها 18,7٪ وذلك نتيجة لتوسع بمعدل 7,8٪ في الكميات التي انتقلت من 20,8 مليون طن إلى 22,4 مليون طن نتيجة بالاخص لارتفاع الاسعار. ومرد هذا التطور أساسا إلى النتائج التي حققها الفوسفاط وبدرجة أقل إلى استخراج باقي المعادن الاخرى(1).

أما فيما يرجع لمجلوب الصادرات، فقد وصل إلى 5436,2 مليون درهم، أي بزيادة نسبتها 30,2٪ بالمقارنة مع مستواه سنة 1983. وتعزى هذه النتيجة إلى توسع المداخيل أكثر مما تعود إلى الكمية المصدرة والتي تجاوزت 16 مليون طن بدلا من 15,4 مليون طن في السنة السابقة.

وبموازاة ذلك، فقد شمل التسويق الداخلي 6,5 ملايين طن أو ما يمثل قرابة 29٪ من الانتاج الكلي. وقد سجل بذلك توسعا جديدا نسبته 13,3٪ نظرا لزيادة مبيعات الفوسفاط بمعدل 15,8٪ وتقلص نسبته 40٪ فيما يخص المعادن الاخرى. وتتكون قيمة هذه المبيعات في حدود 80,8٪ منها من مداخيل الفوسفاط. وقد بلغت 1358,2 مليون درهم مسجلة بذلك ارتفاعا بمعدل 22,8٪.

ومن المعلوم أن الاستثمارات التي تم القيام بها خلال السنة كانت تهدف إلى تقييم محلي أوسع للمعادن. وقد وصلت هذه الاستثمارات إلى 3.543 مليون درهم فحققت توسعا ملحوظا وذلك في أعقاب الزيادات المسجلة خلال السنتين المنصرمتين والتي بلغت على التوالي 1.952 مليون و1.258 مليون درهم.

**الفوسفاط**

بلغ الانتاج القابل للتسويق 21,4 مليون طن عوضا عن 19,8 مليون في السنة السابقة فزاد بما يناهز8٪. وبموازاة ذلك فقد بلغت المبيعات الكلية كمية معادلة، فاتسعت بنسبة 5,8٪ وذلك على إثر زيادة بمعدل 15,8٪ في التفويتات لوحدات التحويل ونمو بمعدل 2٪ في الصادرات. فقد وصلت هذه الاخيرة إلى ما يناهز 15 مليون طن مما سمح للمكتب الشريف للفوسفاط بالحفاظ على مركزه كأول مصدر بما يفوق قليلا نسبة 31٪ من التجارة العالمية لمادة الفوسفاط الطبيعي. أما فيما يرجع للمداخيل التي جلبتها المبيعات إلى الخارج، فقد وصلت حسب إحصائيات التجارة الخارجية إلى 4620 مليون درهم أي بزيادة نسبتها 30,8٪ تعزى إلى تحسن بمعدل 4,3٪ في الاسعار و 2٪ في الكميات كما تعزى بالاخص إلى ارتفاع قيمة الدولار وهو عملة التقييم.

وقد تم تصدير 10,3 ملايين طن من الفوسفاط الخام إلى أوروبا الغربية أي بتوسع نسبته 13,5٪ وما يمثل حصة 68,7٪ من مجموع المبيعات. وبلغت مشتريات القارة الامريكية 823.000 فزادت بمعدل 2,7٪، وظلت اقتناءات آسيا واستراليا قارة في مستوى 1,6 مليون طن. وعلى العكس من ذلك فقد شهدت استيرادات أوروبا الشرقية انخفاضا بنسبة 12,5٪ إذ كانت محدودة في 2,2 مليون طن.

أما فيما يتعلق بالتوزيع بحسب البلدان، فقد اقتنت إسبانيا كميات وصلت إلى 2,6 مليون طن فظلت تحتل الصف الاول لعملائنا تليها فرنسا بما يناهز مليونين من الاطنان وبلجيكا بكمية حجمها 1,6 مليون وبولندا بما يفوق قليلا المليون طن والمملكة المتحدة بما قدره 900.000 طن.

وقد غت الكميات التي تم تفويتها إلى الصناعة المحلية بنسبة 15,8٪ لتصل إلى 6,3 ملايين من الاطنان، وقد مثلت 29٪ من كل من المبيعات الكلية ومن الانتاج محققة بذلك الهدف المتوخى فيما يتعلق بالتقييم المحلي. وقد استلزم هذا الاخير استيراد 1,4 مليون طن من الكبريت، وسمح بإنتاج 1,4 مليون طن من الحامض الفوسفوري أي بزيادة نسبتها 14,8٪ و736.000 طن من الاسمدة، بانخفاض معدله حوالي 30٪.

وفيما يخص صادرات الحامض الفوسفوري، فقد زادت بنسبة 26٪ إذ تجاوزت مليون طن، بينما نزلت مبيعات الاسمدة إلى الخارج إلى ما يقرب من 521.000 طن، أي بتقلص نسبته 35٪. وفي المجموع، فقد انخفضت مبيعات مشتقات الفوسفاط بمعدل 3,5٪ من حيث الحجم، غير أنها جلبت ما مقابل قيمته 4.399 مليون درهم، أي بتوسع معدله 40.6٪ من نهاية سنة لاخرى.

(1) يرجع للملحقين الاحصائيين 21 و 22.

وفي النهاية فقد تجاوزت قيمة معاملات مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط مع الخارج 9 ملايير درهم، أي بزيادة نسبتها 35,4٪ ومثلت 47٪ من مداخيل الصادرات.

تشكل مناجم الفوسفاط المعروفة حاليا ثلاثة أرباع الاحتياطيات العالمية. ولكي يتسنى الرفع من التقييم المحلي لهذه المادة وسعيا وراء تدعيم مركز المكتب الشريف للفوسفاط كأول مصدر للفوسفاط الخام والحامض الفوسفوري، وفي نفس الوقت توسيع حصته داخل سوق الاسمدة، فقد قام المكتب بتقوية طاقاته الإنتاجية. وهكذا فقد بدأت أشغال بناء وحدة للإغناء بخريبكة ومعمل للإحراق باليوسفية. كما يتابع بناء المركب الكيماوي بجرف الاصفر. وفي نفس الوقت فقد شرع في الدراسات قصد التعرف على مناجم الفوسفاط وتم تدعيم أعمال التنقيب عن الكبريت خصوصا بمنطقة الجبيلات الوسطى.

وعلى المدى المتوسط، فإنه من المرتقب أن يسمح الإتفاق الذي أبرم مؤخرا مع العربية السعودية بغو أسرع للنشاط الفوسفاطي وذلك بتفويت كمية هامة من معدن الفوسفاط الموجه للتحويل إلى مادة الحامض الفوسفوري وذلك مقابل اقتناء الكبريت.

**المنتوجات المعدنية الاخرى**

لقد تميز استخراج المعادن فيما عدا الفوسفاط وبصفة عامة بزيادة في الكميات المستخرجة وانخفاض في الاسعار باستثناء الرصاص والزنك. والواقع أنه تم تعويض هذا الانخفاض بارتفاع قيم عملات التسديد. وهكذا، فقد تم تقدير قيمة المعادن في مكان الاستخراج بمبلغ 802 مليون درهم أي بزيادة نسبتها 8,2٪ في نظير انخفاض بمعدل 2,8٪ في السنة السابقة. ويعزى هذا التطور إلى توسع بنسبة 12,7٪ في حجم الكميات التي وصلت إلى 1.048.800 طن. وقد تم تسجيل نفس الاتجاه فيما يخص الصادرات التي بلغ حجمها 1.072.500 طن، أي بارتفاع نسبته 35,3٪. أما المداخيل، فقد بلغت 816,2 مليون درهم، فلم تزد سوى بمعدل 27٪ مما يرجع بصفة خاصة إلى ارتفاع قيم عملات التسديد.

**الرصاص**

إن إنتاج الرصاص الذي يشهد حركة انخفاض مستمرة منذ ثلاث سنوات قد انتعش هذه السنة من جراء تحسن الاسعار، فزاد بنسبة 3,7٪ ليصل إلى 143.900 طن. كما أن الصادرات بلغت في المجموع 80.900 طن بقيمة قدرها 199,6 مليون درهم، فاتسعت على التوالي بمعدل 26,6٪ و 32,6٪. أما فيما يتعلق بالمبيعات لمعمل الصهر بوادي الحجير، فقد تقلصت بنسبة 11,4٪ إذ نزلت إلى 69300 طن. ولذلك فإن حجم المعدن الصافي الذي تم إنتاجه انخفض إلى 46.000 طن ونزلت المبيعات إلى 44.800 طن وجلبت ما مقابل قيمته 174,4 مليون درهم. هنا ومن المرتقب في المدى المتوسط أن تنتقل طاقة معمل الصهر لزليجة من 80.000 طن إلى 120.000 طن، كما أنه من القرر إقامة وحدة للمعالجة بخنيفرة.

**النحاس**

لقد تدهورت السوق الدولية للنحاس وذلك على الرغم من تقوية الاستهلاك العالمي وغو الاستخراج داخل الدول المنتجة الكبرى. ذلك أن الاسعار انخفضت بعض الشيء لوفرة المخزونات. وفي هذا الاطار، فإن الانتاج المحلي للنحاس لم يتجاوز 63.800 طن متقلصا بذلك بنسبة 8,2٪. أما الصادرات، فإن كانت لم تتغير من حيث الحجم، فإن قيمتها نزلت إلى 175,8 مليون درهم، أي بانخفاض معدله 8,1٪.

وإذا كان هبوط الاسعار قد انعكس بالطبع على استغلال منجم البليدة، فان مستقبل هذا الاخير لا يبدو مهددا نظرا للمشروع المرتقب والهادف إلى بناء معمل للنحاس المركز وإنتاج الحامض السلفوري بالجرف الاصفر.

**البارتين**

إن الكميات المستخرجة من البارتين والتي كانت قد سجلت انخفاضا جد ملموس في السنة السابقة، بلغت هذه السنة 425.200 طن وسجلت بذلك زيادة قوية نسبتها 47,4٪. كما وصلت المبيعات إلى الخارج 596.700 طن، أي بتوسع معدله 66,1٪ وجلبت ما قيمته 195,1 مليون درهم، بارتفاع يناهز ثلاثة أرباع في ظرف سنة.

**الفليورين**

بلغ استخراج الفليورين 65.900 طن، فزاد بنسبة 9,3٪. ومع أن كميات الصادرات ارتفعت إلى 78.100 طن، أي بتوسع نسبته 44,6٪، فإنها لم تجلب سوى 69,7 مليون وذلك بسبب هبوط الاسعار.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المانغنيز الكيماوي

لقد واصل إنتاج المانغنيز الكيماوي هذه السنة اتجاهه نحو الانخفاض إذ نزل إلى 59.100 طن، أي بتقلص نسبته 19,6٪ بالمقارنة مع مستواه سنة 1983. وعلى النقيض من ذلك، فقد انتقلت المبيعات إلى الخارج من 57.700 طن إلى 65.600 طن فزادت بمعدل 13,7٪ كما وصلت قيمتها إلى 67,6 مليون درهم أي بتحسن نسبته 34,4٪ مما يرجع الفضل فيه على الخصوص إلى ارتفاع قيمة الدولار.

الزنك

لقد أدى استمرار الاتجاه الملائم للاسعار إلى نمو إنتاج الزنك الذى وصل إلى 20.600 طن تم تسويقها بالخارج كليا بما مقابل قيمته 50,9 مليون درهم أي ما يفوق ضعف مجلوبات السنة السالفة.

الحديد

لقد تواصلت حركة الانخفاض المسجلة في السنة الماضية حيث نزلت الكميات المستخرجة إلى 164.200 طن، أي بتلقص نسبته 5,1٪. كما تراجعت الصادرات إلى 116.500 طن و17,6 مليون درهم فانخفضت على التوالي بمعدل 22,6٪ و6,4٪.

الطاقة

لازال قطاع الطاقة يلعب دورا حيويا داخل الاقتصاد الوطني وإن كانت مساهمته ضمن الناتج الداخلي الاجمالي محدودة في نسبة 4,3٪. ذلك أن استقرار مستوى الاستهلاك وانخفاض الموارد الوطنية من جديد استلزم اللجوء إلى استيرادات مرتفعة من النفط سواء من حيث الكميات أم القيمة. وقد تبلور ذلك في توسع الاختلال التجاري وارتفاع لتكاليف الانتاج وتفاقم في توقف البلاد على الخارج.

فلقد وصل استهلاك الطاقة إلى 4.809.000 ملايين من الاطنان المعادلة للنفط، أي بانخفاض طفيف نسبته 1,2٪ بينما كان قد زاد بمعدل 2,8٪ سنة 1983. وقد لبت المنتوجات النفطية نسبته 86,2٪ من الطلب بدلا من 84,6٪ في السنة السالفة في الوقت الذى نزلت فيه مساهمة الكهرباء المائية من 2,6٪ إلى 2٪ وحصة الفحم من 11,5٪ إلى 10,5٪ وظلت فيه حصة الغاز الطبيعي مستقرة في نسبة 1,3٪ تقريبا (1).

لم يتجاوز الانتاج المحلي للطاقة 536.000 طن معادل للنفط، فشهد بذلك تقلصا معدله 7,3٪، بحيث لم يغط سوى نسبة 11,2٪ من الطلب في نظير 11,9٪ في السنة السابقة ويعزى هذا التطور أساسا إلى تراجع مساهمة الكهرباء المائية.

وفي هذه الظروف، ازداد العجز في الطاقة تفاقما، مما استلزم زيادة الكميات المستوردة بمعدل 6,7٪ في وقت شهدت فيه تكاليف الواردات ارتفاعا قويا تحت تأثير ارتفاع قيمة الدولار الذي هو علة التسديد. وهكذا، فقد ناهزت قيمة الاستيرادات 9 ملايير من الدراهم، أي باتساع نسبته 28٪، وقد استوعبت بذلك ما نسبة 47٪ في مجموع مداخيل الصادرات. ولذلك، وسعيا وراء تقليص فاتورة المواد الطاقية، فقد ركزت السلطات العمومية سياستها على اقتصاد الطاقة ورفع أثمان المحروقات وذلك بهدف تخفيض الطلب. كما قامت من جهة أخرى بدعم جهود التنقيب والبحث وتقييم الموارد المحلية.

المنتوجات النفطية

بلغت الحاجيات من المواد النفطية 4.144.000 طن أي بزيادة نسبتها 0,7٪ بالمقارنة مع سنة 1983، وذلك خصوصا بسبب أهمية الطلب الصادر عن المحطات الحرارية والذي اتسع بمعدل 14,6٪ في ظرف سنة. وعلى العكس من ذلك، انخفض طلب باقي القطاعات الاخرى مما يعزى على ما يبدو إلى الزيادات القوية التي طرأت على الاسعار وكذا إلى تحول بعض المستهلكين الكبار إلى استعمال أشكال أخرى من المواد الطاقية.

تباطأ استخراج النفط من جديد إذ لم يتجاوز 16.500 طن أي بانخفاض نسبته 6,8٪ في ظرف سنة، وظل إنتاج الغاز مستقرا في 83,1 مليار من الامتار المكعبة. وفي المجموع مثل الانتاج المحلي من المحروقات ما قدره 78.000 طن معادل للنفط أو ما نسبته 1,6٪ من استهلاك الطاقة. أي بتقلص معدله 1,3٪ بالمقارنة مع السنة السابقة.

ولذلك، فقد كان من اللازم الرفع من استيرادات النفط لاسيما وأنه كان ينبغي إعادة تكوين المخزونات التي انخفض مستواها بشكل ملموس سنة 1983. وهكذا، فقد وصلت مشتريات المحروقات من الخارج إلى 4,6 ملايين من الاطنان، أي باتساع نسبته 10,2٪. وقد تم اقتناء هذه المشتريات في حدود 88٪ من بلدان الشرق الاوسط و12٪ من الاتحاد السوفياتي. وبلغت كلفتها 8394 مليون درهم، أي باتساع سنوي يناهز الثلث ويعزى بصفة خاصة إلى ارتفاع قيمة الدولار.

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 21 الى 25.

لقد قام المعملان المتواجدان بكل من المحمدية وسيدي قاسم بتصفية حوالي 4,7 ملايين طن من النفط، أي بزيادة نسبتها 4,8٪. أما الكميات التي تم تفويتها، فقد بلغت 4,3 ملايين من الاطنان، فاتسعت بمعدل 6,3٪. وإذا كانت مبيعات المنتوجات البيضاء وهي الغاز والبنزين على وجه الخصوص قد انخفضت بنسبة 2,3٪، فإن مبيعات الفويل والتي تندرج بمعدل 42,3٪ ضمن الاستهلاك الكلي اتسعت بنسبة 3,5٪. كما أن مبيعات الغازات السائلة قد شهدت سبقا جديدا معدله 3,3٪.

وحرصا من السلطات العمومية على الحد من الاستهلاك وتلافي الارتفاع المفرط في تكلفة المواد الطاقية، قامت عدة مرات برفع الاسعار الداخلية للمحروقات. وهكذا وخلال سنة 1984، زيد في أسعار التقسيط بنسبة 26,4٪ فيما يخص زيت الغاز و 24,6٪ فيما يرجع للفويل و 24٪ فيما يتعلق بالبنزين و16,7٪ بالنسبة للبروبان 12,6٪ فيما يعود للبوطان.

الكهرباء

لقد تم تقدير مجموع الانتاج الصافي للكهرباء ب: 6,4 ملايير من الكيلواط الساعة، وذلك بارتفاع نسبته 3,5٪ بالمقارنة مع سنة 1983 بدلا من 8,7٪ سنة من قبل. ونظرا لاستمرار حالة الجفاف وما نتج عنها من انخفاض في مخزونات السدود، فإن تلبية الحاجيات من مواد الطاقة لم تتأت إلا بواسطة التجاءات هامة إلى إنتاج المعامل الحرارية التي زاد بمعدل 5,8٪ ليصل إلى 6 ملايير كيلواط الساعة، أي ما يمثل أكثر من 94٪ من مجموع إنتاج الكهرباء. وعلى النقيض من ذلك، فإن مساهمة المحطات المائية التي ما فتئت تتقلص منذ ثلاث سنوات، لم تتجاوز 352 مليون كيلواط الساعة أي بانخفاض نسبته 24,4٪ من سنة لاخرى.

أما الاستهلاك الذى كان قد اتسع بمعدل 9,5٪ في السنة السالفة، فلم يرتفع هذه السنة سوى بنسبة 3,4٪ اذ بلغ 5,7 ملايير كيلواط الساعة. ويبدو أن هذا التباطؤ راجع بصفة خاصة إلى الزيادات المتوالية التى طرأت على الاسعار خلال السنوات الاخيرة.

الفحم

بلغ إنتاج الفحم الحجري 837.500 طن، فزاد بنسبة 11,5٪ عوضا عن 2,2٪ سنة 1983 في حين أن استيرادات الفحم الدسم والتي كانت قد اتسعت بشكل قوي في السنة الفارطة تراجعت بمعدل 22,7٪. غير أن تقلص الطلب الصادر عن أهم المستعملين وعلى رأسهم المكتب الوطني للكهرباء والذي تقلصت طلباته بنسبة 17,5٪، إلى جانب رفع الاسعار بنسبة 21٪، كل ذلك لم يسمح للمبيعات أن تتجاوز 867.000 طن أي بانخفاض معدله 8,6٪. ومن جهة أخرى، فإن الصادرات التي لم تشمل سوى كمية بسيطة تقدر بحوالي 65.700 طن في نظير 35.500 طن في السنة السالفة، جلبت مداخيل قدرها 58 مليون درهم بدلا من 29 مليون سنة 1983.

إن التطور الغير الملائم للوضعية في ميدان الطاقة وبالخصوص الآثار السلبية التى يحدثها هذا التطور على التوازنات الداخلية والخارجية، كل هذا حدا بالسلطات العمومية إلى المتابعة الجدية لتنمية واستغلال الموارد الوطنية الاستغلال الامثل. وتندرج في إطار هذه الرؤيا مختلف اجراءات اقتصاد الطاقة وعمليات التنقيب الرامية إلى تقييم أفضل للمقالع الممكن استغلالها. كما تم العمل على التحكم بشكل أحسن في تقنيات استغلال الصخور النفطية وموارد الطاقة المتجددة.

وهكذا، فقد بدأ العمل من جديد في أشغال الحفر بناحيتي الصويرة والغرب قصد الوقوف على أهمية الاحتياطيات من الغاز والتنقيب على آبار جديدة للنفط. وعوازاة ذلك، فقد انتهت المرحلة الاولى من برنامج استغلال الصخور النفطية وذلك بإقامة وحدة نموذجية بتحضيت. غير أن بناء محطة حرارية بهذه الوحدة وقوتها 1.000 ميكاواط، وإن كان لم يلغ نهائيا، فقد تم تأجيله وذلك لاسباب تقنية مختلفة.

ومن جهة أخرى، فإنه من المنتظر أن ينمو إنتاج الزيوت المعدنية وذلك بفضل افتتاح وحدات جديدة من شأنها أن تنتج 100.000 طن من مادتي الزيت والزفت و25.000 طن من مادة الشمع. ومن المرتقب أن يتم تصدير فائض إنتاج هذه الزيوت بالنسبة للحاجيات الوطنية خصوصا لبعض البلدان الافريقية.

وفي الاخير، فقد واصل المكتب الوطني للكهرباء تجهيزه لمعامل المحمدية وأموكر مع الاسراع في الدراسات المتعلقة بإقامة محطة نووية.

## الصناعة - السياحة

### الصناعة

يبدو أن الاوضاع الظرفية الاقتصادية لم تكن ملائمة للصناعة سنة 1984. ذلك أن القيمة المضافة لهذا القطاع بما في ذلك الصناعة التقليدية تم تقديرها من طرف المحاسبة

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الوطنية بمبلغ 5.764 مليون درهم، فلم تشهد بذلك أي تغيير يذكر من سنة لاخرى ومثلة بهذا المستوى نسبة 16٪ من الناتج الداخلي الاجمالي. وعلاوة على ذلك، فإن مقياس الانتاج الصناعي الذي يرجع أساسه 100 إلى سنة 1978 سجل ولأول مرة انخفاضا بمعدل 1,7٪ (1). غير أن هذا التطور الاجمالي لم يشمل بصفة مماثلة مختلف الفروع الصناعية. فقد تم تحقيق تقدمات ملحوظة بالكيمياء وصناعة الخشب واللتين استفادتا من الصادرات، وبدرجة أقل بفروع الصناعات الغذائية. وعلى العكس من ذلك، فقد شهدت باقي القطاعات الاخرى تقلصا في المجمل.

ويجدر التأكيد على أن المقياس الرسمي لايأخذ بعين الاعتبار كل ما ينتج من مواد ولاكل للمنتوجات الحديثة العهد ولا الوحدات التي أحدثت بعد سنة 1978. ومعلوم أن المشاريع الصناعية التي تم تمويلها سنة 1984 تصل وحدها إلى 1.033 بدلا من 833 في السنة السابقة، وتشمل ما قدره 2.778 مليون درهم، أي بزيادة نسبتها 23٪ وتوفر ما يناهز 28.000 منصب شغل في نظير 26.500 سنة 1983.

إن المقاييس الرسمية لاتعطي سوى فكرة غير دقيقة عن وضعية الصناعة. وفضلا عن ذلك، فقد أظهرت هذه السنة وبالنسبة للعديد من الفروع، تطورا يختلف اختلافا بينا بالمقارنة مع التطور الملاحظ من طرف المهنيين والذي تؤكده معطيات أخرى. غير أنه نظرا لعدم توفر بيانات رسمية أخرى، فإن مقاييس الانتاج الصناعي سوف تؤخذ وحدها بعين الاعتبار في التحليلات التالية.

**مواد التجهيز والمواد الوسيطة**
**صناعة المعادن**

بعد تحسن عابر سنة 1983، عرف نشاط صناعات المعادن تدهورا ملحوظا هذه السنة.

فقد تقلص نشاط تركيب معدات النقل من جديد بنسق سريع نسبته 43٪. وشمل هذا التطور الغير الملائم على وجه الخصوص تركيب السيارات النفعية وكذا تركيب السيارات السياحية الذي انخفض بمعدل 15,7٪. كما شمل أيضا تجميع الدراجات النارية الذي تقلص بما يفوق الثلث بعد أن كان قد اتسع بمعدل 28٪ في السنة السالفة ومعدات السكك الحديدية التي تراجعت بنسبة 57,4٪ في أعقاب زيادة بمعدل 45٪ سنة 1983.

أما نشاط صناعة القدور والصفائح والنجارة الحديدية والذي سبق له أن زاد بمعدل 11٪ في السنة الفارطة، فقد سجل هذه السنة من جهته انخفاضا بنسبة 27٪، كما تقلص نشاط صناعة الخيوط الحديدية بنسبة 2,4٪ ونشاط معامل الصهر بمعدل 3,4٪ وصناعة الادوات المعدنية بنسبة 10,9٪.

هذا ويعتبر صنع المعلبات المعدنية الذي سجل ركودا سنة 1983 النشاط الوحيد الذي شهد ارتفاعا نسبته 14,4٪ وذلك نتيجة لتوسع طلبات معامل التصبير.

**الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية**
**وتحويل المطاط ومواد البلاستيك**

واصلت الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية حركتها التصاعدية التي ابتدأت سنة 1978 وسجلت سبقا جديدا نسبته 5,6٪. ويعزى هذا الاخير أساسا إلى نمو تحويل الفوسفاط. أما تحويل المطاط ومواد البلاستيك، فقد تقلص من جديد بمعدل 3,6٪.

انتقل انتاج الحامض الفوسفوري من 1,2 إلى 1,4 مليون طن، فارتفع بما يفوق 15٪ بعد أن زاد بنسبة 27٪ سنة 1983. وعلى العكس من ذلك، سجل إنتاج الاسمدة انخفاضا جديدا بمعدل 16٪ سواء فيما يتعلق بالصادرات أم فيما يرجع للمبيعات بالسوق الداخلية. أما بفرع الاصباغ والملمعات، فتقلص النشاط بنسبة 4,6٪ خاصة بسبب الركود الذي عرفته صناعات المعادن.

وسجلت صناعة المنتوجات البلاستكية تراجعا بمعدل 13٪ ولم يشهد إنتاج المواد المطاطية الاخرى أي تغيير يذكر. أما صناعة العجلات، فقد تحسنت على العكس من ذلك بنسبة 3,8٪ أي بنفس النسق المسجل سنة 1983 تقريبا.

**مواد الاستهلاك**

**الصناعات الغذائية**
**للمشروبات والتبغ**

استفادت الصناعات الغذائية بما في ذلك المشروبات والتبغ من ارتفاع مستمر للطلب ومن تموين منتظم بالمواد الاولية فحققت تقدمات ملحوظة إذ سجلت مقاييسها الخاصة زيادة إجمالية نسبتها 3,5٪ شملت جل الفروع باستثناء صناعتي السكر والمشروبات الغازية.

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 12.

وزاد المقياس الخاص بالصناعات الغذائية وحدها بمعدل 1,6٪ عوضا عن 6,8٪ سنة 1983. ويعزى هذا التباطؤ في جزئه الاكبر إلى تقلص بنسبة 6,2٪ في صناعة السكر. فقد تدعمت هذه الاخيرة بافتتاح وحدة جديدة طاقتها الانتاجية السنوية 45.000 طن. وبلغ إنتاجها الكلي حوالي 631.480 طن من السكر. أما فيما يتعلق بتصفية الزيت، فقد اتسع النشاط بنسبة 15,3٪ أي بنسق مرتفع بثلاث مرات بالمقارنة مع سنة 1983. كما أن المطاحن الصناعية قامت بسحق 25,8 مليون قنطار فزاد إنتاجها بمعدل 14٪ وذلك لمواجهة ارتفاع الطلب. وحققت صناعة الحليب التي تم تمويلها بشكل أفضل تقدما بنسبة 18,9٪ في نظير 6٪ سنة 1983.

لم يشهد نشاط صناعات التعليب أي تحسن يذكر نظرا لعدم انتظام وضعف مجلوبات الصيد البحري. فقد انخفض إنتاج تصبير السمك بنسبة 11,5٪، في حين أن تصبير الفواكه والخضر الذي تقلص بمعدل 17,6٪ سنة 1983 سجل زيادة خفيفة نسبتها 2,9٪ تعزى أساسا إلى ارتفاع إنتاج عصير الفواكه. ومن جهة أخرى، فإن تصدير المصبرات النباتية و معلبات السمك الذي قام به منذ سنة 1965 مكتب التسويق والتصدير وإلى غاية شهر أكتوبر 1984، أصبح يتم مباشرة على يد المنتجين أنفسهم.

وأخيرا، سجل مقياس فرع «المشروبات والتبغ» زيادة نسبتها 6,9٪ تعزى إلى ارتفاع بمعدل 11,2٪ في التبغ و7,6٪ في الانبذة، وإلى تقلص بنسبة 14,3٪ في إنتاج المشروبات الغازية والمعدنية.

**صناعة المواد الصيدلية**

استفاد نشاط المختبرات الصيدلية من ارتفاع المبيعات الذي نتج في آن واحد عن توسع الطلب وعن الاستغناء التدريجي عن الاستيراد، فما بذلك بصفة ملحوظة مما سمح باستعمال الطاقات الانتاجية بشكل أفضل، بل و أدى في بعض الحالات إلى توسيع بعض الوحدات القائمة.

**صناعة النسيج**

إن الاتجاه الملائم الذي شهدته صناعة النسيج خلال السنتين المنصرمتين، حل محله تدهور ملحوظ سنة 1984 وتشمل هذه الوضعية الاجمالية مفارقات حسب المؤسسات التي كانت أكثرها إنتاجا تلك التي استفادت من الصادرات وخاصة منها صناعة الملابس الداخلية والملابس الجاهزة.

وفيما يخص صناعة الصوف التي عرفت ارتفاعا بنسبة 15,7٪ سنة 1983، فقد سجلت تقلصا بمعدل 4٪ كما انخفضت صناعة القطن بنسبة 4,8٪ وتراجعت صناعة نسيج الخيوط الاصطناعية بمعدل 45٪.

إن التطور الاجمالي لصناعة الملابس الداخلية والجاهزة التي لايشملها المقياس يؤكد على ما يبدو التحسن الذي تم تسجيله فيما قبل، ويرجع الجزء الاكبر من التقدمات التي تم تحقيقها إلى المؤسسات المصدرة بالخصوص في اتجاه الرابطة الاقتصادية الاوروبية. هذا ولازالت الحصص التي تستقبلها هذه الاخيرة غير كافية وإن كان قد تم توسيعها.

**صناعة الورق والورق المقوى**

على الرغم من تحسن خفيف في صادرات عجينة الورق، فإن إنتاج هذه الاخيرة انخفض بمعدل 3,8٪ على إثر تقلص قوي في المبيعات للوحدات المحلية للتحويل والتي تراجع نشاطها بنسبة 19,3٪ سنة 1984.

**صناعة الصابون والمطهرات**

انخفض إنتاج الصابون بمعدل 9,5٪ وتحسن إنتاج المطهرات بنسبة 2٪. ومن ثم، فقد تقلص المقياس الكلي لهذا الفرع بمعدل 2٪.

**صناعة الجلد**

إن صناعة الجلد التي سجلت انخفاضا بنسبة 6,2٪ سنة 1983 نمت هذه السنة بمعدل 3,7٪. ذلك أن إنتاج الاحذية انتعش بنسبة 14,3٪ وذلك خصوصا بفضل اتساع المبيعات بالسوق الداخلية. أما نشاط الدباغة فقد تأثر من جراء ندرة الجلود الخام فانخفض بنسبة 7٪.

**صناعات مختلفة**

من بين الصناعات المختلفة، سجل المقياس المتعلق بصناعة الخشب سبقا نسبته 9,6٪. ويعزى ذلك أساسا إلى توسع بمعدل 31٪ في إنتاج الفلين وزيادة بنسبة 2٪ في الاوراق الخشبية. وقد تقلصت أهمية التوسع المذكور بسبب انخفاض إنتاج الصناديق.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مواد البناء ـ المباني والاشغال العمومية

مواد البناء

سجل المقياس المتعلق بتحويل معادن المقالع ولأول مرة منذ إقراره تراجعا نسبته 10,9٪ الشيء الذي يعبر عن تدهور جميع أنشطة هذا الفرع باستثناء صناعة الآجور والقراميد التي ارتفعت بمعدل 6,6٪. أما فيما يخص إنتاج الإسمنت، فقد نزل إلى 3,6 طن فعرف بذلك تقلصا نسبته 7,3٪ على عكس ماتم تسجيله من ارتفاع منذ عدة سنوات.

المباني والاشغال العمومية

شهدت القيمة المضافة لقطاع المباني والاشغال العمومية انخفاضا بمعدل 2٪ وذلك في أعقاب تقلص نسبته 3,5٪ في السنة السابقة.

واذا كان فرع الاشغال العمومية قد سجل تدهورا جديدا، فإن فرع المباني واصل على النقيض من ذلك نموه إذ اتسع بنسبة 11,2٪ عوضا عن 19,6٪ سنة 1983.

ويتبين من خلال إحصائيات رخص البناء بأن مساحات السقوف زادت بمعدل 2,6٪ إذ انتقلت من 6,3 إلى 6,5 ملايين متر مربع. وبحسب فئات البناء، شهد تشييد العمارات والڤيلات والمحلات الصناعية زيادات ملحوظة، بينما تقلص بناء المساكن الاقتصادية والبنايات الادارية. وفي الاخير، بلغت النفقات المتوقعة للبناء 4,7 ملايير درهم في نظير 3,9 ملايير في السنة الفارطة، أي بارتفاع نسبته 20,7٪.

## السياحة

انتشعت الحركة السياحة سنة 1984، حيث تجاوز مجموع الوافدين ولاول مرة مليونين من الاشخاص، أي بزيادة سنوية نسبتها 2,9٪. وتبدو هذه النتيجة أكثر أهمية بالنظر لعدد الزوار الاجانب الذي وصل إلى 1.335.041، فزاد بمعدل 4٪ بينما كان قد تقلص في السنة السابقة. أما فيما يتعلق بدخول المواطنين القاطنين بالخارج، فقد بلغ عددهم 600.979، أي بارتفاع نسبته 1,2٪ فقط وذلك في أعقاب زيادة بمعدل 12,6٪ سنة 1983. أما سياحة العبور التي يعتبر دورها هامشيا فقد سجلت من جهتها تقلصا جديدا بمعدل 2,2٪ (1). وفي المجموع، تميزت الحركة السياحية بتمديد لفترات الاقامة، إذ وصل عدد الفترات المؤدى عنها إلى 9.051.414، فاتسع بنسبة 5,7٪، كما انتقل معدل استعمال الفنادق المرتبة هو الآخر من 40,5٪ الى 41,1٪.

بلغت المداخيل السياحية 4.225 مليون درهم، فزادت بذلك بنسبة 30٪ ومثلت 12٪ من الموراد الخارجية الجارية. واعتبارا لما أنفقه المواطنون بالخارج وقدره 720 مليون، فقد وصل الرصيد الصافي للاسفار إلى 3.505 ملايين. وقد نتج هذا التحسن في آن واحد عن تمديد الفترة المتوسطة للاقامة، وكذا عن زيادة أسعار الخدمات وبدرجة أقل عن استعمال أوسع للمؤسسات ذات المستوى الرفيع.

دخول السياح

وصل عدد السياح إلى 2.008.082 مليون فنا بمعدل 2,9٪ وذلك بفضل ارتفاع عدد الزوار الاجانب الذي يمثل ما يقرب من ثلثي مجموع السياح. أما دخول المواطنين القاطنين بالخارج، فقد تباطأ على العكس من ذلك، شأنه في ذلك شأن الزوار العابرين الذين لم يبلغ عددهم سوى 72.062، أي بانخفاض نسبته 2,2٪.

لازال هيكل تكوين السياحة يتميز بالمكانة الهامة التي تحتلها أوروبا الغربية التي ما فتئت تمثل وحدها 75,4٪ من المجموع على الرغم من انخفاض زوارها بنسبة 1,7٪. ذلك أن عدد هؤلاء بلغ 1.006.187 ومعظمهم من الفرنسيين والاسبان والبريطانيين، وإن كان عددهم قد انخفض من سنة لاخرى. وعلى النقيض من ذلك، فإن الزوار الالمان كانوا أكبر أهمية من حيث العدد، وكانت فترات إقامتهم أطول. كما أن عدد السياح الوافدين من الدول العربية ما انفك يتسع إذ زاد مجموعهم بنسبة 52,6 ٪، فوصلت بذلك حصتهم ضمن السياحة الدولية إلى 11,3٪. ويعزى هذا التطور أساسا إلى توافد كل من التونسيين، خصوصا في إطار اتفاق التسهيلات المتبادلة في مجال الاسفار، والسعوديين، كما يعزى أيضا إلى عودة حركة السياح الليبيين والجزائريين إلى الارتفاع من جديد وبشكل ملحوظ. وعلى نفس المنوال تم تسجيل زيادة نسبتها 14,8٪ في توافد الامريكيين وبالاخص منهم سياح الولايات المتحدة وكندا. ومن ثم، فقد أصبحت حصة القارة الامريكية تصل إلى 9,8٪ ضمن مجموع السياحة.

ومن جهة أخرى، يبدو من خلال التوزيع الموسمي للتوافد أن الحركة السياحة شهدت انخفاضا طفيفا خلال الربع الاول من السنة، وارتفاعا خفيفا في نسق التوسع خلال الربع الثاني، وركودا خلال فصل الصيف وغموا ملحوظا فيما بعد، مما يعبر عن ضعف في توافد السياح خلال فترة الصيف.

وفيما يخص التوزيع بحسب وسائل النقل، ارتفعت حصة الطريق الجوية من51٪ إلى 53,6٪ إذ سلكها 715.000 مسافر، أي بزيادة نسبتها 8,9٪. أما حصة الطريق البرية فنزلت من 30,5٪ إلى 28,3٪. وأكثر من ذلك، فقد انخفضت حصة الطريق البحرية إلى 18,1٪.

بلغ عدد الفترات المؤدى عنها بالفنادق المسجلة 9.051.414 مسجلا بذلك سبقا معدله 5,7٪ بدلا من 4٪ سنة 1983. ويشمل هذا التطور في الواقع حركتين متباينتين، تمثل الاولى في ارتفاع بنسبة 7,8٪ فيما يرجع للفترات التي قضاها غير المقيمين وبالاخص منهم الالمان، وتتمثل الثانية في انخفاض بمعدل 1,8٪ فيما يهم السياحة الداخلية. وقد سجلت مدينة أكادير فترات يبلغ عددها 3,2 ملايين أي ما يربو على ثلث المجموع، فكانت بذلك المدينة الاكثر ولوجا كما انتقل معدل استعمال المؤسسات الفندقية بها من 54,7٪ إلى 58,3٪. أما في باقي المدن الاخرى، فعلى الرغم من التحسن الذي عرفته جل المناطق بدرجات متفاوتة الاهمية فيما يرجع للفترات المؤدى عنها، فإن نسبة استعمال الفنادق شهدت بعض الانخفاض ما عدا بمدينة فاس. وقد كانت منطقة طنجة تطوان أكثر المناطق تضررا.

التجهيز والسياسة السياحية

لقد تواصلت حركة تدعيم هياكل الاستقبال ولكن بنسق أضعف بالمقارنة مع السنة السابقة. وهكذا، فقد شهدت سنة 1984 افتتاح تسع مؤسسات طاقتها الاجمالية 1.196 سرير وتطلبت استثمارا قدره 84,6 مليون من الدراهم. وكان ما يقرب من نصف عدد الاسرة المذكورة أي 560 سريرا يهم الفنادق من الدرجة المتوسطة وذلك تمشيا مع الرغبة الهادفة إلى زيادة تنويع وسائل الاقامة ومناطق تواجدها. وفي هذا الصدد، فإن نسبة 60٪ من التجهيزات الاضافية شملت المدن الشاطئية وكان الباقي موزعا بين الجنوب والوسط.

وفي المجموع، وصلت الطاقة الايوائية بتاريخ 31 دجنبر 1984 إلى حوالي 100.000 سرير منها 65.000 سرير بالفنادق المقبولة. ولازال هيكل تكوين هذه الاخيرة يتميز بأهمية المؤسسات من الدرجة الرفيعة والتي تمثل نسبة 44٪ من المجموع. وعلى الرغم من ارتفاع معدل الاستعمال من سنة لاخرى، فإنه لازال ضعيفا إذ ظل يناهز 41٪. ويعزى توسع عدد الفترات المؤدى عنها بصفة أساسية إلى ولوج الفنادق ذات المستوى العالي.

ومن جهة أخرى، فان المشاريع المقبولة أو التي هي في طور الانجاز في إطار قانون الاستثمارات السياحة الجديد تشمل 26.000 سرير بكلفة تقدر بحوالي 4,5 ملايير من الدراهم، وعلاوة على ذلك، فقد تم تدعيم الاستثمارات الخاصة بالنقل السياحي بصفة ملحوظة وذلك خصوصا على إثر اقتناء الخطوط الجوية المغربية لطائرتين جديدتين.

الواقع أنه تم بذل بعض الجهود في سبيل دعم وتشجيع السياحة. بيد أن النتائج المحصل عيها توضح بجلاء بأن إمكانات هذا القطاع لم يتم استغلالها سوى جزئيا. ولاجل ذلك طالبت السلطات العمومية اصحاب المهنة عن طريق تقديم خدمات أفضل وتخصيص استقبال أحسن للزوار. وبالاضافة إلى ذلك، تخلت السلطات العمومية عن التسيير المباشر للمؤسسات الفندقية التي تملكها الدولة.

## الاسعار ـ الاجور ـ السكان ـ التشغيل

الاسعار

إن ارتفاع الاسعار الذي كان قد تباطأ بشكل ملحوظ خلال السنتين المنصرمتين زاد سنة 1984 سواء على مستوى أسواق التقسيط والجملة أم على مستوى الانتاج.

غير أنه نظرا لبعض الحركات الظرفية، فإن ارتفاع الاسعار من نهاية سنة لاخرى لم يتجاوز 7,5٪ بالنسبة لتكاليف المعيشة و10,9٪ فيما يرجع لاسعار الجملة بدلا من 12,5٪ و12,3٪ على التوالي.

ويتبين من خلال المقياسين الرسميين للتقسيط والجملة أن زيادة الاسعار بلغت تواليا 12,5٪ و13,7٪ عوضا عن 6,2٪ و7,3٪. كما تميزت أسعار الانتاج الصناعي بنفس الاتجاه إذ زادت بمعدل 12٪ في نظير 5,4٪ سنة 1983.

ويعزى تفاقم الضغوطات على الاسعار جزئيا إلى غلاء المواد المستوردة وخصوصا منها مواد الطاقة والتي أسفر ارتفاع أثمانها على الصعيد الداخلي عن زيادة تكاليف الانتاج والتوزيع. وقد تم تسجيل هذا التطور على الرغم من كون التموين ظل مرضيا في المجمل ومن تدعيم مراقبة الاسعار وتخفيض حقوق الجمرك والرسم الخاص على الاستيراد ومن تدخل صندوق الموازنة بشكل أوسع.

(1) يرجع الملحق الاحصائي رقم 28.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مقياس تكاليف المعيشة

يتم تتبع تكاليف المعيشة منذ سنة 1975 بواسطة مقياس تعود فترة مرجعه الاساسية إلى مايو 1972 ـ أبريل 1973. ويعتمد على 210 من المواد المستعملة من طرف خمس فئات اجتماعية اقتصادية متوسطة موزعة بثمان مدن، وذلك على أساس نتائج الاحصاء الخاص بالاستهلاك الذي جرى سنة 1970. ونظرا للاهمية الكبيرة الممنوحة لمجموعة المواد الغذائية، فإن هذا المقياس يتأثر جدا بتقلبات أسعار المنتوجات الفلاحية. كما أن الابتعاد عن الفترة الاساسية يخل بعض الشيء بالصبغة التمثيلية لهذا المقياس.

وبحسابه على هذا الاساس، فإن مقياس تكاليف المعيشة الذي كان قد سجل سنة 1983 زيادة محدودة نسبتها 6,2٪ ارتفع سنة 1984 بمعدل 12,5٪ عائدا بذلك إلى وتيرة الارتفاع المسجلة خلال السنوات السابقة (1).

يعزى هذا التطور إلى الحركة التصاعدية التي شهدتها الاسعار خلال السنة، لكنه ناتج أيضا عن المستوى المنخفض نسبيا لاسعار سنة 1983. وفيما يخص التطور الظرفي، تميز الربع الاول من السنة في المجمل بارتفاع في الاسعار وذلك تحت التأثير المزدوج لرفع أثمان المواد النفطية والاتجاه نحو الارتفاع المسجل عادة في بداية السنة. وقد انقطعت هذه الحركة خلال شهري أبريل ومايو لتتواصل فيما بعد بسبب الزيادات الجديدة في أسعار المحروقات وتوسع الطلب بمناسبة شهر رمضان والفترة الصيفية. إلا أن الاتجاه نحو الارتفاع توقف خلال الربع الاخير من السنة.

وعلى الصعيد الجهوي، لم تسجل سوى مفارقات بسيطة فيما بين الثمان مدن التي يشملها المقياس. وقد تم تسجيل أكبر الزيادات بالرباط وتطوان ومراكش، بينما كانت نسبة الارتفاع تقل عن المتوسط العام بالدار البيضاء والمدن الاخرى.

ويبين التحليل بحسب مجموعات المواد كما هو وارد في الجدول التالي مدى التأثير الواسع الذي تحدثه الاركان المتعلقة بالتغذية والنقل بسبب كل من وزنها وأهمية تغيراتها.

| | الترجيح ٪ | المتوسط السنوي 1983 | المتوسط السنوي 1984 | التغيير الاجمالي ٪ | التغيير المرجح ٪ |
|---|---|---|---|---|---|
| التغذية | 54 | 294,3 | 332,7 | 13 | 7,5 |
| اللباس | 8,5 | 229,7 | 250,4 | 9 | 0,6 |
| السكن | 13,5 | 234,7 | 258,6 | 10,2 | 1,2 |
| الصيانة، الوقاية، العلاج | 5,5 | 211,4 | 232,5 | 10 | 0,4 |
| النقل والتسلية وغير ذلك | 18,5 | 293,6 | 334,7 | 14 | 2,8 |
| **المقياس العام** | **100** | 216,1 | 310,5 | 12,5 | 12,5 |

وهكذا، فإن أسعار المواد الغذائية التي كانت قد اتسعت سنة 1983 بنسبة 4,8٪، أي بما يقل بكثير عما تم تسجيله خلال السنوات السابقة، عرفت سنة 1984 ارتفاعا بمعدل 13٪ ساهمت فيه كل المواد المكونة لهذا الركن وبالاخص منا اللحوم والخضر والفواكه وبدرجة أقل الحبوب والمواد الدهنية. وعلى العكس من ذلك فإن أسعار المواد المستفيدة من مساعدة الدولة ظلت قارة باستثناء أثمان الحليب.

أما فيما يتعلق بالزيادة التي شهدها ركن «النقل والتسلية وغير ذلك» والتي بلغت 14٪ بدل 8,9 في السنة السابقة، فإنها تعكس أساسا الزيادة التي طرأت على أثمان المحروقات في يناير وأبريل ونونبر وكذا الزيادات في أسعار النقل والتأمينات.

سجل المقياس الخاص «بالمسكن» ارتفاعا بنسبة 10,2٪ عوضا عن 7,8٪ سنة 1983، مما يعود بصفة رئيسية إلى ارتفاع الاكرية والتحملات المتعلقة بالسكن.

أما المقياس الخاص باللباس، فقد زاد من جهته بمعدل 9٪ سنة 1984 في نظير 5,2٪ في السنة السالفة، كما ارتفع مقياس مجموعة « الصيانة الوقاية والعلاج» بنسبة 10٪.

مقياس أسعار الجملة

ترجع الفترة الاساسية لمقياس أسعار الجملة إلى سنة 1977. ويشمل هذا المقياس 231 مادة فلاحية وصناعية وطاقية. ويتم حسابه على أساس الاسعار بإدماج جميع الرسوم، كما أنه يعتمد على عينة من الباعة بالجملة بتسع مدن.

وقد زادت الاسعار بالجملة بنسبة 13,7٪ سنة 1984 بدلا من 7,3٪ سنة 1983 و12,1٪ سنة 1982 (1).

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 29.

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم III.

كاد التطور الموسمي لهذا المقياس أن يكون مشابها لتطور مقياس أسعار التقسيط. كما أن التوزيع القطاعي الوارد في الجدول التالي يبين بأن القطاعين اللذين يشملهما الاحصاء عرفا زيادات جد متقاربة، وبالتالي، فإن مساهمتها في التغيير الكلي كانت في النهاية ملائمة لوزن كل منها.

| | الترجيح ٪ | المتوسط السنوي 1983 | المتوسط السنوي 1984 | التغيير الاجمالي ٪ | التغيير المرجح ٪ |
|---|---|---|---|---|---|
| القطاع الفلاحي | 39,6 | 180,8 | 207,3 | 14,7 | 5,8 |
| القطاع الصناعي | 60,4 | 181,4 | 204,9 | 13 | 7,8 |
| من ذلك : | | | | | |
| ـ الطاقة | 6,2 | 237,6 | 285,6 | 20,2 | 1,6 |
| ـ الصناعات الغذائية | 25 | 174,1 | 194 | 11,4 | 2,7 |
| ـ الملبس والنسيج | 7,3 | 153,6 | 164,8 | 7,3 | 0,5 |
| ـ صناعات التعدين | 10,4 | 185,3 | 211,9 | 14,4 | 1,5 |
| ـ صناعات أخرى خفيفة | 11,5 | 181,4 | 204,9 | 13 | 1,5 |
| **المقياس العام** | 100 | 181,1 | 205,9 | 13,7 | 13,7 |

زاد المقياس المتعلق بالقطاع الفلاحي بنسبة 14,7٪ بدلا من 5,1٪ سنة 1983 وذلك خصوصا على إثر الزيادات الهامة التي همت الزراعات الصناعية والحبوب الزيتية والفواكه ومنتوجات الصيد البحري.

وارتفعت أسعار المواد الصناعية بالجملة بمعدل 13٪ عوضا عن 8,9٪ في السنة الفارطة. وقد شمل هذا التطور كل المجموعات إلا أنه كان بارزا بشكل خاص فيما يرجع للمنتوجات النفطية والماء والكهرباء والتي زيد في أثمانها بحوالي 20٪، وأخيرا فيما يتعلق بصناعات التعدين بسبب غلاء المواد الاولية المستوردة.

مقياس اسعار الانتاج الصناعي

يعتمد مقياس أسعار الانتاج الصناعي على الاسعار الخالصة من كل الرسوم وذلك فيما يخص 142 مادة يتم إحصاؤها لدى شركات الانتاج.

| | الترجيح ٪ | المتوسط السنوي 1983 | المتوسط السنوي 1984 | التغيير ٪ |
|---|---|---|---|---|
| الصناعات الغذائية | 46 | 163,4 | 176 | 7,7 |
| الملبس والنسيج | 13,5 | 202 | 266,6 | 32 |
| صناعات التعدين | 21,3 | 208,2 | 229,3 | 10,1 |
| صناعات أخرى خفيفة | 19,2 | 198 | 214,6 | 8,4 |
| **المقياس العام** | **100** | 184,8 | 206,9 | 12 |

يتبين من خلال المقياس بأن الاسعار ارتفعت بنسبة 12٪ في نظير 5,4٪ سنة 1983، مما يظهر على مستوى كل الفروع وخصوصا منها فروع الملبس والنسيج والتي زادت أسعارها بما يناهز الثلث.

الاجور

في إطار في ظروف تطبيق سياسة إصلاح التوازنات الاقتصادية والمالية لم يتم القيام بأي رفع للمرتبات الاساسية للموظفين ولا للأجر الادنى القانوني. غير أن الدولة واصلت مساعدتها للمواد الغذائية التي ظلت أسعارها قارة، مما جعل السلطات تتحمل أعباء أثقل. وفي نفس الوقت، تم القيام بعملية واسعة النطاق لتشجيع الشغل ورصد لها غلاف مالي هام. وبموازاة ذلك، قامت المؤسسات الشبه العمومية والحرة بمنح زيادات في الاجور إما عن طواعية أو عن طريق التفاوض، غير أنه من الصعب تحديد أهمية هذه الزيادات.

السكان

يزداد عدد السكان بنسق سنوي متوسط نسبته 2,6٪. وقد تم تقديره عند نهاية سنة 1984 ب: 21,5 مليون نسمة، يمثل الشبان دون سن العشرين مايفوق النصف منها. ومن ثم، فان عدد سكان الحواضر الذي يتسع سنويا بنسبة 4,4٪ خصوصا بسبب الهجرة القروية، يضع مشاكل خاصة في ميدان الشغل الشيء الذي لم يتأت حله بواسطة النمو الاقتصادي وحده.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

التشغيل

يبدو أن وضعية التشغيل تحسنت سنة 1984 وذلك من جراء التطور الملائم للموسم الفلاحي الذي سمح بزيادة التوظيفات. كما أن المعلومات المتاحة حاليا تفيد بأنه تم تحقيق تقدمات ملحوظة داخل المدن حيث أن العدد الصافي لمناصب الشغل المحصاة رسميا بالصناعة والتجارة والسياحة انتقل من 6.871 إلى 14.938 سنة 1984، أي بزيادة تفوق الضعف وذلك بسبب انخفاض عدد التسريحات بنسبة 20٪ وبالاخص إلى ارتفاع عدد التوظيفات بمعدل 40٪. وقد تمت هذه الاخيرة بصفة رئيسية بقطاعات البناء والاشغال العمومية والصناعات الغذائية والنسيج. وعلاوة على ذلك، لم يشمل تقليص مدة العمل سوى عدد محدود من العمال بلغ 16.521 عوضا عن 22743 سنة 1983. غير أن الجو الاجتماعي شهد بعض الاضطرابات بسبب الخلافات الاجتماعية التي عرفتها الفروع المشغلة للكثير من اليد العاملة، مما تسبب في المجموع في فقدان 208.000 يوم عمل بدلا من 168.000 يوم سنة 1983.

وبموازاة ذلك، قام الانعاش الوطني بتقديم حوالي 9,8 ملايين يوم عمل، أي ما يمثل تشغيل 49.000 عامل لمدة 200 يوم الشيء الذي استلزم نفقات قدرها 225 مليون درهم. وبالاضافة إلى ذلك فقد تم في شهر فبراير إقرار برنامج خاص يهدف إلى دعم التشغيل وذلك بقيمة قدرها 500 مليون درهم. كما تم تكميل هذا البرنامج بواسطة إجراءات تندرج في إطار أنشطة الجماعات المحلية بكلفة قدرها 230 مليون. وفي المجموع، أسفرت هذه الاستثمارات الممثلة في أشغال جماعية للبنية الاساسية والتجهيز والاصلاح عن نفقة إجمالية تناهز مليارا من الدراهم.

اتسعت حركة الهجرة بشكل ملحوظ إذ انتقل عدد عقد الشغل من 7.900 إلى 13.000 سنة 1984 قدم أكثر من نصفه من طرف ليبيا في حين أن الهجرة نحو فرنسا والتي تشمل خاصة بعض الاشغال الموسمية تقلصت بشكل ملموس.

## التجارة الخارجية

شكل البحث عن التوازن التجاري ولازال يشكل هدفا أساسيا. وتبدو هذه المهمة صعبة جدا بالنظر لما يطبع الوضعية الدولية من ارتفاع التيارات الاحتمائية وتغيرات واسعة في مجال الصرف وزيادة لم يسبق تسجيلها في قيمة العملة الامريكية، وانخفاض نسبي لاسعار المواد الاولية. وإلى جانب ذلك وعلى الصعيد الداخلي، فإن الحاجيات الدائمة من أنصاف المنتوجات ومواد التجهيز ومنذ بضع سنوات من المواد الغذائية تستلزم اللجوء بشكل متزايد إلى استيرادات ضخمة. وفي هذه الظروف تم سلوك طريقين تتمثل الاولى في إقرار نظام مراقبة إدارية للواردات، وقد تجلت بسرعة حدود ومساوئ هذه الطريق. أما الثانية فقد تم سلوكها مؤخرا وتهدف بصفة تدريجية إلى تحرير المبادلات وإخضاعها لقانون العرض والطلب فقط.

ويندرج في إطار هذه الرؤيا البرنامج العام للاستيرادات الذي تم تعديله في اتجاه أكثر ليبرالية، مما تجلى بوجه خاص في تدعيم فئة المواد المستوردة دون الخضوع لاي تحديد. وعلاوة على ذلك، تم تخفيض سقف حقوق الجمرك إلى 100٪ ثم الى 60٪ كما ألغي الايداع المسبق عن الاستيراد بعد أن تم تخفيض معدله من 15٪ إلى 10٪ في بداية السنة. وفي الاخير، تم تخفيض معدل الرسم الخاص عن الاستيراد من 15٪ إلى 10٪. ومن جهة أخرى، قامت السلطات باتخاذ اجراءات متعددة بغية تشجيع مجهود التصدير. وقد تمثلت هذه الاجراءات بصفة خاصة في إقرار إمكانية استخلاص حقوق الجمرك في محلات الملزمين بها، وتخفيف مسطرات الانظمة الاقتصادية الجمركية وتقوية التمثيل التجاري بالخارج. وفضلا عن ذلك، فإن توسيع انفتاح الاقتصاد على الخارج تدعم عن طريق انخفاض محدود حقا في قيمة الدرهم.

وفي هذه الظروف، وصلت العمليات التجارية مع الخارج إلى 53,5 مليار درهم مسجلة بذلك توسعا بنسبة 32,7٪، فانتقلت من تم حصتها ضمن الناتج الداخلي الاجمالي من 42,6٪ إلى 50٪. ويتجلى من خلال هذا التطور تفاقم في العجز التجاري الذي ارتفع إلى 15,3 مليار درهم أو ما يمثل 14,3٪ من الناتج الداخلي الاجمالي بدلا من 10,9 ملايير درهم أو 11,5٪ سنة 1983.

فقد زادت الصادرات بنسبة 6,5٪ من حيث الحجم وبما يناهز 30٪ من حيث القيمة لتصل إلى 19,1 مليار درهم وذلك بفضل ارتفاع المداخيل المتأتية من مبيعات الفوسفاط ومشتقاته، ومن بعض المواد الغذائية وعدد من المواد الاولية ومنتوجات النسيج.

أما الواردات، فخلافا لما كان عليه الحال سنة 1983 حيث بقيت شبه قارة، فقد شهدت هذه السنة توسعا قويا فيما يرجع للكميات وبالاخص فيما يتعلق بالقيمة. ويعزى هذا التوسع في آن واحد إلى غلاء الاسعار الخارجية والارتفاع المستمر للدولار. وبلغت تحملات الواردات 34.4 مليار من الدارهم، فزادت بمعدل 34,4٪. في حين أن كمياتها لم تتسع سوى بمعدل 14٪. وتظهر هذه التغيرات على مستوى كل المجموعات الهامة وخصوصا منها ما يتعلق بمشتريات المواد النفطية والتجهيز والمواد الغذائية.

وهكذا، فإن النتائج التي سجلها الميزان التجاري عند نهاية سنة 1984 تبدو مخيبة للآمال إذ تعتبر أقل من النتائج المسجلة خلال السنوات الاخيرة. هذا ومن الصعب التفريق بين ما هو راجع في هذا التطور إلى آثار اجراءات التحرير، وما هو مرتبط بالاوضاع الظرفية المحضة الخاصة بهذه السنة.

ويتبين من خلال الجدول التالي أن العجز التجاري باعتبار كل من الصادرات والواردات مسلمة بميناء الشحن وصل إلى 12,2 مليار من الدراهم، فتفاقم بما يناهز 42٪ بالمقارنة مع عجز السنة السالفة.

| بملايين الدراهم | 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 |
|---|---|---|---|---|---|
| الواردات مسلمة بميناء الشحن (1) ... | 14 778 | 19 760 | 22 871 | 23 288 | 31 300 |
| الصادرات مسلمة بميناء الشحن (2) .. | 9 645 | 12 003 | 12 440 | 14 724 | 19 110 |
| الرصيد ..... | 5 133– | 7 757– | 10 431– | 8 564– | 12 180– |
| التغطية (بالنسبة المائوية) ..... | 65,3 | 60,7 | 54,4 | 63,2 | 61,1 |

(1) باستثناء المواد المستوردة بدون مقابل.
(1) و (2) بما في ذلك وقود المستودعات المستخدم لتموين السفن والطائرات.

وعلى أساس الصادرات مسلمة بميناء الشحن والواردات باعتبار القيمة والشحن والتأمين أي بإدماج نفقات التأمين والنقل والتي قدرت بنسبة 9٪ من قيمة الواردات أي ببلغ 3.096 مليون درهم عوضا عن 2.303 ملايين في السنة السابقة، على هذا الاساس أيضا وصل اختلال المبادلات إلى مبلغ ضخم قدره 15,3 مليارا أي بزيادة معدلها 40,4٪، فمثل بذلك تسعة أشهر ونصف من الصادارت في نظير تسعة أشهر سنة 1983. ومن تم فقد انخفض معدل التغطية من 57,5٪ إلى 55,6٪ أي بتدهور نسبته 3,3٪ (1).

ويظهر تحليل المبادلات بحسب فئات المواد تفاقما قويا في العجز الذي أسفرت عنه كل المجموعات باستثناء المنتوجات الخام ومواد الاستهلاك والتي خلفت فوائض مرتفعة بشكل ملموس بالمقارنة مع السنة الفارطة. هذا وشهدت التحملات الناجمة عن مشتريات المواد الطاقية ومواد التجهيز توسعا جد ملحوظ إذ زادت وحدها على التوالي بما قدره 1.791 و 1.558 مليون، أي ما يمثل أزيد من 95٪ من العجز الكلي. كما أن اختلال المبادلات المتعلقة بالمواد الغذائية تصاعد بشكل ملموس.

| بملايين الدراهم | 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 |
|---|---|---|---|---|---|
| المواد الغذائية ..... | 234– | 1 573– | 447– | 72– | 1 534– |
| مواد الطاقة والتزييت ..... | 3 494– | 5 582– | 6 536– | 6 445– | 8 236– |
| المواد الخام ..... | 2 139+ | 2 368+ | 1 348+ | 1 179+ | 1 434+ |
| أنصاف المنتوجات ..... | 2 187– | 1 794– | 2 175– | 1 157– | 1 363– |
| مواد التجهيز ..... | 3 143– | 3 831– | 5 672– | 4 774– | 6 333– |
| مواد الاستهلاك ..... | 229– | 40– | 38– | 402+ | 746+ |
| المجموع ..... | 7 148– | 10 452– | 13 550– | 10 867– | 15 286– |

لم يشهد التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية سوى تغيير طفيف من سنة لاخرى، إذ ظلت أوروبا تشكل العميل الرئيسي. ومن جهة أخرى، سجلت المقاييس الخاصة بالحجم ارتفاعا بنسبة 6٪ فيما يرجع للصادرات و 11٪ فيما يتعلق بالواردات، بينما ازدادت القيم على التوالي بمعدل 22,2٪ و21٪. ومن تم، فقد تحسنت معادلات التبادل بنسبة 1٪ في ظرف سنة، لكنها لازالت تقل بمعدل 14,4٪ بالمقارنة مع سنة 1980 و30,3٪ مع سنة 1975.

الاستيرادات

بلغ مجموع الاستيرادات 34.396 مليون درهم فزاد بنسبة 34,4٪، بينما كان قد تقلص بنسبة 1,5٪ سنة 1983. كما أن الكميات اتسعت بمعدل 14٪. وقد شمل هذا التطور كل المجموعات باستثناء مواد الاستهلاك التي نتج توسعها عن ارتفاع الاسعار فقط. وعلاوة على ذلك، فإن كلفة مواد الطاقة تصاعدت بنسبة 27,9٪ بينما لم تزد الكميات سوى بمعدل 6,7٪. وسجلت مشتريات مواد التجهيز توسعا بنسبة 33٪ من حيث القيمة و24٪ من حيث الحجم كما زادت واردات المواد الخام وانصاف المنتوجات على التوالي بمعدل 41,6٪ و31,6٪. وفضلا عن ذلك، فقد ارتفعت اقتناءات المواد الغذائية بشكل قوي أي بمعدل 53,2٪، كما زادت مشتريات مواد الاستهلاك بنسبة 18٪.

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 1 الى 16.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

غير أن هيكل الاستيرادات لم يشهد أي تغيير جذري، حيث لازالت حصة المواد الطاقية مهيمنة بنسبة 26٪. وباستثناء التوسع الذي طرأ على حصتي المواد الغذائية والمواد الخام واللتين وصلتا على التوالي إلى 16,9٪ و 13,2٪، فإن حصص باقي المواد الاخرى بقيت قارة خصوصا حوالي 19٪ بالنسبة لمواد التجهيز وأنصاف المنتوجات.

المواد الغذائية

إن الكميات المستوردة من المواد الغذائية والتي كانت قد انخفضت بنسبة 2,7٪ في السنة السابقة زادت بشكل قوي أي بمعدل 35,9٪ واستلزمت نفقات قدرها 5.817 مليون أي بارتفاع سنوي نسبته 53,2٪. فمشتريات الحبوب المكونة في تسعة أعشارها من القمح شملت 2,7 مليون طن بقيمة قدرها 3.618 مليون، ممثلة بذلك ما يفوق ثلاثة أخماس هذه المجموعة وما يربو على 10٪ من الواردات. كما أن اقتناءات الشاي والسكر اتسعت هي الاخرى وأسفرت عن نفقات إضافية بمعدل 78,3٪ فيما يرجع للشاي و16,7٪ فيما يتعلق بالسكر. أما التوبنات من القهوة والتبوغ والتوابل فبلغت 587 مليون وتمت بمعدل 31,2٪ من حيث الكميات و41,8٪ من حيث القيمة. وعلى النقيض من ذلك. فقد سمح الاكتفاء الذاتي من مادة الحليب الطري بتخفيض استيرادات المواد الحليبية بنسبة 25,7٪ فيما يعود للحجم و17٪ فيما يخص الكلفة إذ كانت هذه الاخيرة محدودة فيما قدره 296 مليون.

المواد الطاقية

بلغت النفقات بزسم المواد الطاقية 8.992 مليون درهم مسجلة بذلك توسعا نسبته 27,9٪ وممثلة ما يفوق ربع الواردات ومستوعبة نصف مداخيل الصادرات تقريبا. وقد وصلت كلفة المنتوجات النفطية 8.394 مليون أي بزيادة معدلها 32,6٪ تعزى أساسا إلى ارتفاع قيمة الدولار، إذ بلغت الكميات المقابلة 4,6 ملايين طن، فلم تتسع سوى بنسبة 9,5٪. وعلى العكس من ذلك، فقد انخفضت واردات المواد الطاقية الاخرى سواء من حيث الوزن أم القيمة.

المواد الخام

أدى نمو الطلب الصادر عن القطاع الصناعي وبالاخص قطاع الفوسفاط إلى زيادة مشتريات المواد الاولية بنسبة 5,9٪ فيما يتعلق بالكميات و41,6٪ فيما يرجع للتكلفة التي وصلت إلى 4.541 مليون درهم. وقد بلغت اقتناءات المواد من أصل حيواني ونباتي ضمن هذه المجموعة 2.668 مليون أي بارتفاع نسبته 47,6٪ يعزى إلى المشتريات الهامة من الزيوت النباتية التي انتقلت من 563 إلى 1.059 مليون ومن الاخشاب الخام التي بلغت كلفتها 652 مليون فزادت في ظرف سنة بما يقرب ومن النصف من خيوط النسيج الاصطناعية. أما استيرادات المواد المعدنية، فظلت كياتها شبه قارة غير أن نفقاتها وصلت إلى 1.873 مليون مرتفعة بذلك بنسبة 34٪ مما يرجع السبب فيه على الخصوص إلى اقتناءات الكبريت بما قدره 1.445 مليون أي بارتفاع معدله 38,5٪.

انصاف المنتوجات

تمثل اقتناءات أنصاف المنتوجات خمس مجموع الواردات إذ وصلت إلى 6.494 مليون، أي بتوسع نسبته 31,7٪ من حيث القيمة و13,9٪ من حيث الحجم. وقد سجلت كل المواد زيادات ملموسة وخصوصا منها الاسمدة الطبيعية والكيماوية.

مواد التجهيز

وصل مجموع مواد التجهيز المستوردة 6.460 مليون، فشهد بذلك نموا بمعدل 33٪، كما سجل توسعا بنسبة 23,9٪ فيما يرجع للكميات. ويعزى هذا التطور أساسا إلى اقتناءات السفن والمعدات الصناعية والهاتفية. أما مشتريات مواد التجهيز الفلاحي، فقد عرفت على العكس من ذلك تقلصا قويا من سنة لاخرى.

مواد الاستهلاك

أدرجت نفقات مواد الاستهلاك بما قدره 2.092 مليون أي بارتفاع نسبته 18٪، في حين أن الكميات ظلت شبه قارة من سنة لاخرى. وقد شملت الواردات على الخصوص الادوية وآلات الالتقاط الاذاعي والتلفزي وكذا الانسجة القطنية.

الصادرات

بلغت قيمة الصادرات 19.110 مليون، فاتسعت بما نسبته 29,8٪، بينما زادت الكميات بمعدل 6,5 ٪. وقد نتج هذا التطور بصفة أساسية عن مبيعات الفوسفاط ومشتقاته وكذا مبيعات مواد الاستهلاك.

ولذلك، فإن هيكل الصادرات يظهر انخفاضا في حصة المواد الغذائية التي نزلت من 25,3٪ إلى 22,4٪ وزيادة في حصة المواد الخام التي انتقلت من 29,7٪ إلى 31,3٪ وكذا في حصة أنصاف المنتوجات التي ارتفعت من 25,7٪ إلى 26,8٪. وخلافا لذلك، فقد بقيت حصة المنتوجات المنتهية الصنع قارة في نسبة 15,5٪.

المواد الغذائية

انخفضت الكميات المصدرة من المواد الغذائية هذه السنة من جديد بمعدل 3,2٪. إلا أنها زادت بنسبة 15٪ من حيث القيمة إذ بلغت 4.283 مليون. ذلك أن مبيعات منتوجات الصيد جلبت 1.783 مليون أي بتحسن نسبته 28,2٪، كما شهدت صادرات البواكير وعصير الفواكه أيضا تقدمات هامة. وعلى العكس من ذلك، سجلت مبيعات الحوامض واللحم ومصبرات الفواكه تقلصا ملموسا.

المواد الخام

إن إرساليات المواد الخام التي تحتل المرتبة الاولى ضمن مجموع الصادرات بما نسبته 31٪ بلغت 5.975 مليون أي بزيادة معدلها 36,3٪، كما ارتفعت كمياتها بنسبة 8,3٪ وتمثل مبيعات المعادن وحدها تسعة أعشار هذه المجموعة. وقد جلبت ما قدره 5.515 مليون، أي بتوسع معدله 37,5٪. ويعزى هذا الاخير إلى بيع كميات من الفوسفاط بلغت 15 مليون طن بقيمة قدرها 4.619 مليون درهم أي ما يمثل مداخيل إضافية بنسبة 38,7٪ في ظرف سنة وذلك بفضل ارتفاع طفيف في الاسعار وخصوصا بسبب زيادة قوية في قيمة الدولار.

انصاف المنتوجات
والمواد المنتهية الصنع

لقد سمح توسع نشاط صناعات التحويل وبالاخص تحويل الفوسفاط لصادرات المواد المصنعة بأن تصل إلى8.096 مليون وتسفر عن زيادة بنسبة 34,2٪ وذلك على الرغم من تقلص بمعدل 4,8٪ في الكميات المصدرة. وتعزى هذه النتيجة أساسا إلى مبيعات أنصاف المنتوجات التي بلغت 5.131 مليون، أي بارتفاع نسبته 35,8٪ ناتج عن المداخيل المتأتية من إرساليات الحامض الفوسفوري التي انتقلت إلى 3516 مليون فاتسعت بمعدل 65,2٪. وعلى الرغم من الانخفاض الذي عرفته صادرات الاسمدة الطبيعية والكيماوية التي نزل مجلوبها إلى 760 مليون درهم، فإن قيمة مشتقات الفوسفاط تبدو أكثر أهمية من مداخيل الفوسفاط الطبيعي. أما فيما يتعلق بالمواد المنتهية الصنع فقد جلبت ما قدره 2.965 مليون، أي ما يفوق مدخول السنة الفارطة بنسبة 31,5٪ وذلك بفضل التقدمات التي حققتها مبيعات الملابس الجاهزة والملابس الداخلية.

التوزيع الجغرافي للمبادلات

إذا كان التوزيع الجغرافي للمبادلات لم يشهد أي تغيير من سنة لاخرى، فإنه أكد من جديد هيمنة البلدان الاوروبية التي مافتئت تستوعب نسبة 72٪ من المبيعات وتزود بما معدله 50٪ من المشتريات.

إن العمليات التجارية مع الرابطة الاقتصادية الاوروبية التي تمثل نسبة 39٪ من مجموع المبادلات أسفرت عن عجز قدره 1.607 ملايين درهم بدلا من 2.025 مليون سنة 1983. ذلك أن الواردات بلغت 11.276 مليون فارتفعت بمعدل 16٪ ووصلت الصادرات إلى 9.669 مليون فاتسعت بنسبة 25,7٪ غير أن هذا التراجع لم يشمل سوى عدد قليل من البلدان.

فمع فرنسا التي لازالت تشكل العميل التجاري الاول للمغرب، تمثل المبادلات ما يناهز 20٪ من مجموع التجارة. وقد أسفرت عن رصيد سلبي قدره 2.136 مليون، أي بتفاقم بمعدل يفوق 22٪.

وشهد العجز المسجل بإزاء أهم العملاء الآخرين تدهورا ملحوظا إذ انتقل من 8.882 إلى 13.771 مليون درهم وذلك على إثر تفاقم الوضعية المدينة تجاه البلدان العربية المصدرة للنفط وكذا تجاه الولايات المتحدة الامريكية المزود الرئيسي بالحبوب. كما اتسع الاختلال بإزاء إسبانيا واليابان بصفة ملموسة، إلا أنه تقلص على العكس من ذلك بإزاء الاتحاد السوفياتي.

•

إن تدهور المبادلات والعوامل التي قد تزيد الاختلال تفاقما والمتمثلة في توسيع الرابطة الاقتصادية الاوروبية وغو المنافسة الدولية وظهور احتائية جديدة، كل هذا يدعو إلى إعادة التفكير في السياسة التجارية لجعلها أكثر فعالية. فإذا كان البحث عن التوازن التجاري يستلزم بالطبع أن يتم التحكم بطريقة أفضل في الواردات وأن يتم رفع حجم الصادرات فإن تقوية الانتاج المحلي من شأنها أن تستجيب لكلا الهدفين.

وبموازاة ذلك إذا كان المغرب لايزال مرتبطا بالمجموعة الاقتصادية الاوروبية ارتباطا وثيقا يبرره كل من الموقع الجغرافي والتقاليد التاريخية ووجود تيارات تجارية عريقة في القدم، فإنه يتعين مع ذلك إعادة النظر في العلاقات القائمة بين الجانبين وخصوصا بغية الوصول إلى مراعاة التزامات سنة 1976 واقرار توازن في المبادلات لما فيه صالح الطرفين. إن عملا مثل هذا يبدو أساسيا ومستعجلا لاسيا وأن دخول إسبانيا والبرتغال إلى حظيرة الرابطة الاقتصادية الاوروبية يشكل عائقا كبيرا أمام صادراتنا.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

إن العزم على الوصول إلى تحسن في الحساب الخارجي الذي سبق التعبير عنه وتم تطبيقه من خلال الاجراءات التي اتخذت مؤخرا، ينبغي أن يسفر عن إعادة توجيه التيارات التجارية وأن يفرز في الداخل عقلية جديدة تتيز بالمزيد من الجرأة في اكتساح الاسواق الجديدة والبحث على المستوى الدولي عن تعاون أكثر فعالية.

## العلاقات المالية مع الخارج

لازال البحث عن التوازن الخارجي يأخذ دائما باهتمام السلطات العمومية. ذلك أنه على الرغم من التدابير المتخذة في هذا الشأن سنة 1984، فإن الحسابات الخارجية شهدت تطورا غير ملائم في المجمل. وتعزى هذه النتيجة مرة أخرى بصفة رئيسية إلى العجز الذي أسفرت عنه العمليات الخاصة بالسلع والخدمات والذي تفاقم بشكل قوي وأدى إلى تفاقم الرصيد السلبي للحساب الجاري لميزان الاداءات وذلك على الرغم من تحسن كل من الصادرات والمداخيل السياحية وتحويلات العمال المغاربة المتواجدين بالخارج. وهكذا، فقد انتقل العجز الذي خلفته العمليات التجارية والخدماتُ في ظرف سنة من 13,4 مليار درهم إلى 17,6 مليار. كما أن عجز الحساب الجاري الذي كان قد نزل في السنة السابقة من 11,4 مليار إلى 6,4 ملايير بلغ هذه السنة 9,5 ملايير ممثلا بذلك 8,9٪ من الناتج الداخلي الاجمالي بدلا من 6,8٪ في السنة الفارطة، مما يعد إنقطاعا لمسلسل التصحيح الذي شرع في تطبيقه من قبل.

ويعزى هذا التطور إلى عدة عوامل داخلية وخارجية. ذلك أن آثار الجفاف استلزمت اللجوء إلى استيراد مواد غذائية وطاقية في وقت تزايدت فيه الحاجيات من المواد الاولية ومواد التجهيز. ومن جهة أخرى، لم يكن المحيط الدولي ملائما جدا إذ تميز على الخصوص بتزايد إجراءات الاحتماء وبالحفاظ على معدلات الفائدة في مستوى عال وبارتفاع لم يسبق له مثيل في قيمة العملة الامريكية.

وقد كان من شأن هذه العوامل بالطبع أن تعرقل الجهود المبذولة من أجل القيام بإصلاح الحساب الخارجي، تلك الجهود التي تمثلت بصفة أساسية في زيادة الصادرات وتقليص الواردات وفي التفاوض حول إعادة جدولة الدين العمومي والشبه العمومي للمدى الطويل والمتوسط، والذي حل تاريخ استحقاقه خلال سنتي 1983 و 1984.

وتبدو إعادة الجدولة هذه كنتيجة لاستدانة مركزة على مدى فترة قصيرة وبمبالغ هامة نسبيا، زاد من حدتها من جهة أخرى ارتفاع قيمة الدولار ومعدلات الفائدة. وهكذا فقد شملت إعادة جدولة الدين سنة 1984 فيما يتعلق بالرسال 9,4 ملايير من الدراهم.

غير أن دخول رؤوس أموال جديدة بقيمة صافية تعادل 8,4 ملايير، واستعمال التسهيلات المفتوحة من طرف صندوق النقد الدولي بمبلغ قدره 1,6 مليار في إطار القرض التصحيحي الذي تم تقديمه في شتنبر 1983، كل ذلك كان له الفضل في تغطية العجز الجاري، بل وسمح بتحقيق فائض قدره 612 مليون(1).

ومن تم، فإن الموجودات الخارجية الصافية للجهاز البنكي اتسعت من 1,978 إلى 2,410 ملايين درهم من سنة لاخرى. وقد بقي فائض العملات الاجنبية الغير قابلة للتحويل دون تغيير إذ ظل يناهز 19 مليون وارتفعت الموجودات القابلة للتحويل إلى 2,391 مليون فشهدت زيادة بما يناهز الربع خلافا لتقلص بنسبة 21,8٪ سجل سنة 1983. إلا أن الاحتياطيات الصافية من الصرف لم تكن تمثل في نهاية السنة سوى ما يفوق قليلا شهرا من الواردات.

### ميزان الاداءات

لم تبلغ التدابير التي تم تطبيقها سنة 1984 بغية التخفيف من اختلال الحساب الجاري الاهداف المتوخاة منها لعدة أسباب، منها ما هو هيكلي وما هو ظرفي. ذلك أنه إذا كانت المداخيل الناتجة عن العمليات الجارية بلغت ما يناهز 36 مليار فمت بما يقرب الربع، فإن النفقات من نفس النوع وصلت بالمقابل إلى ما يفوق 45 مليار فاتسعت بنسبة حوالي 29٪، مخلفة بذلك عجزا قدره 9.521 مليون درهم أي بتفاقم بمعدل النصف تقريبا. وتعزى هذه الوضعية الغير الملائمة إلى حد كبير إلى وضعية المبادلات التجارية التي تشكل ما يناهز ثلاثة أرباع مجموع الاداءات الجارية، كما يتجلى ذلك من خلال الجدول التالي :

| الارصدة بملايين الدراهم | 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 |
|---|---|---|---|---|---|
| السلع والخدمات ..... | 9 984– | 15 157– | 17 346– | 13 353– | 17 601– |
| أداءات التحويل ..... | 4 395+ | 5 527+ | 5 909+ | 6 945+ | 8 080+ |
| العمليات الجارية ..... | 5 589– | 9 630– | 11 437– | 6 408– | 9 521– |
| رؤوس الاموال الخارجية ..... | 5 472+ | 9 183+ | 12 605+ | 5 879+ | 10 133+ |
| رؤوس الاموال غير النقدية ..... | (4 612) | (8 284) | (9 720) | (5 041) | (8 521) |
| منح حقوق السحب الخاصة ..... | (79) | (78) | – | – | – |
| تسهيلات صندوق النقد الدولي ..... | (781) | (821) | (2 885) | (838) | (1 612) |
| ميزان الاداءات ..... | 117– | 447– | 1 168+ | 529– | 612+ |

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 37

السلع والخدمات

إن عجز ميزان السلع والخدمات الذي كان قد انخفض بنسبة 23٪ سنة 1983، وصل هذه السنة إلى 17.601 مليون، فتفاقم بما يقرب من الثلث وذلك على إثر توسع الواردات والتحملات برسم فوائد الدين الخارجي.

فقد أسفرت العمليات التجارية على أساس أسعار السلع مسلمة بميناء الشحن عن رصيد سلبي قدره 12.403 ملايين أي ما يفوق عجز السنة السابقة بقدار 3.566 مليون أو بمعدل 40,4٪. ذلك أن الصادرات بلغت 19.041 مليون فزادت بنسبة 30,1٪، واتسعت الواردات بما يناهز الثلث إذ وصلت إلى مستوى لم يسبق تسجليه من قبل أي 31.443 مليون. ويعزى توسع المشتريات من الخارج جزئيا إلى إعادة تكوين المخزونات، كما ساعد عليه شيئا ما اتخاذ إجراءات تحرير المبادلات وتخفيض الرسوم الجمركية والضريبة الخاصة على الاستيراد وكذا الوفرة النسبية التي تميزت بها السيولات الموضوعة رهن إشارة الاقتصاد. كما يعزى التوسع المذكور أيضا إلى استمرار الجفاف الذي استلزم ليس فقط اللجوء إلى اقتناء كميات متزايدة من المواد الغذائية ولكن من المواد الطاقية أيضا، وذلك لتعويض تقلص إنتاج الكهرباء المائية. وأخيرا، أدى الارتفاع الحاد في قيمة الدولار وانخفاض قيمة الدرهم إلى توسع قوي في كلفة التموينات. وبموازاة ذلك، عرف الرصيد السلبي لركن «نفقات النقل والتأمينات» تفاقما ملموسا إذ انتقل في ظرف سنة من 1.301 إلى 2.033 مليون.

وصلت المبالغ الصافية التي خرجت برسم «مداخيل الاستثمارات» إلى 5.989 مليون درهم عوضا عن 4.412 مليون سنة 1983. وتعزى زيادة التحملات في ثلاثة أرباعها إلى الاداءات المتعلقة بفوائد الدين والتي انتقلت من 4.354 إلى 5.950 مليون بالرغم من إعادة الجدولة التي شملت مبلغ 2.783 مليون برسم الفوائد المترتبة على الاقتراضات العمومية.

وعلى النقيض من ذلك، فإن عجز العمليات الحكومية الذي كان قد انخفض بشكل ملموس سنة 1983، تقلص من جديد إذ نزل من 2.336 إلى 1.780 مليون. ذلك أن النفقات الخارجية للدولة تراجعت من 2.841 إلى 2.370 مليون في حين أن المداخيل المتأتية أساسا من التحويلات لفائدة الممثليات الاجنبية بالمغرب ارتفعت من 505 إلى 590 مليون.

اتسع المجلوب الصافي « للاسفار» بنسبة 35,3٪ ليصل إلى 3.600 مليون. فقد بلغت المداخيل 4.220 مليون فزادت بما يناهز 30٪، بينما تم تقدير المدفوعات المقابلة بمبلغ 620 مليون، أي بارتفاع محدود نسبته 5٪. وقد انتقل مقابل قيمة المدفوعات بالعملات الاجنبية التي قام بها الزوار والتي مرت عن طريق الجهاز البنكي من 2.870 إلى 3.920 مليون، في حين أن منح السفر التي استفاد منها القاطنون ارتفعت من 529 إلى 625 مليون.

اداءات التحويل

إن التحويلات دون مقابل والتي عادة ما تكون فائضة جلبت مداخيل صافية مجموع قيمتها 8.080 مليون درهم، أي بتوسع معدله 16,3٪ بالمقارنة مع فائض السنة السابقة. أما تحويلات الاموال من طرف المغاربة العاملين بالخارج والتي تشكل الجزء الاكبر من التحويلات الحرة، فقد بلغت في المجموع 7.681 مليون فمت بذلك بما يقرب من 18٪ في ظرف سنة. وعلى العكس من ذلك، فإن الرصيد الايجابي لعمليات القطاع العمومي تقلص من 158 إلى 90 مليون، إذ انتقلت النفقات التي قام بها المغرب برسم مساهمته في تسيير الهيآت الدولية من 358 إلى 430 مليون.

رؤوس الاموال غير النقدية

بلغت التدفقات الصافية لرؤوس الاموال غير النقدية 8.521 مليون عوضا عن 5.041 مليون سنة 1983. ويرجع الفضل في ذلك بصفة رئيسية إلى ارتفاع المساعدات المقدمة للدولة، وبدرجة أقل إلى التسليفات الممنوحة للقطاع الحر.

ذلك أن المداخيل الكلية وصلت إلى 10.496 مليون في نظير 9.695 مليون في السنة السالفة، فاتسعت بنسبة 8,3٪. وبالمقابل، انخفضت المدفوعات بما يناهز الثلثين، فلم تعد تمثل سوى 1.974 مليون وذلك بسبب إعادة جدولة الدين.

وبعد عجز قدره 209 ملايين سنة 1983، أسفرت حركات رؤوس الاموال الحرة عن فائض قدره 745 مليون يعزى إلى توسع الاموال المحصل عليها والتي بلغت 1.010 ملايين بدلا من 656 مليون في السنة الفارطة، وكذا إلى انخفاض النفقات التي نزلت من 865 إلى 265 مليون.

مثلت التجاءات الدولة والمؤسسات العمومية إلى التمويلات الخارجية ما مقابل قيمته 9.486 مليون درهم، أي بزيادة طفيفة من سنة لاخرى. واعتبارا لمدفوعات تتمثل أساسا في تسديدات للرسال بما قدره 1.709 ملايين عوضا عن 3.789 مليون سنة 1983، فإن المجلوبات الصافية تصل إلى 7.776 مليون.

انخفض التحمل الكلي برسم الدين الخارجي بعد إعادة الجدولة إلى 7.650 مليون، فمثل بذلك 28,4٪ من مداخيل الصادرات من السلع والخدمات و21,4٪ من المداخيل الجارية عوضا عن 38,3٪ و28,2٪ تواليا في السنة السابقة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

تسديدات صندوق النقد الدولي

تدعيما للاتفاق الذي تم في شهر شتنبر 1983 حول برنامج تصحيحي مدته 18 شهرا، حصل المغرب على قرض بمبلغ 300 مليون من حقوق السحب الخاصة يرمي إلى تسهيل إزالة عجز الحساب الجاري لميزان الاداءات.

وقد تمت سنة 1984 تعبئة ثلاثة أشطار بما مقابل قيمته في المجموع 1.612 مليون درهم. وشمل الشطر الاول 100 مليون من حقوق السحب الخاصة وتمت تعبئته في شهر أبريل، أما الثاني والثالث فقية كل واحد منها 40 مليون وتم سحبها في مايو وشتنبر.

تنظيم عمليات الصرف

شهدت سنة 1984 تبسيطا جديدا في تنظيم العلاقات مع الخارج. ذلك أن مختلف إجراءات التحرير المتخذة في الميدان التجاري قد تم تدعيمها بمقتضيات مالية ونقدية.

وقد شملت الاصلاحات على وجه الخصوص التنظيم المتعلق بالاسفار. وهكذا، فإن المنحة المخصصة لتغطية نفقات تنقل المصدرين والعاملين بالقطاع السياحي تم رفعها من 750 إلى 1.000 درهم لليوم الواحد مع سقف سنوي قدره 15.000 درهم بدلا من 10.000 درهم فيما قبل. وعلاوة على ذلك، فإن ضريبة الخروج التي كان يؤديها من قبل المواطنون وحدهم تم تخفيضها من 500 إلى 100 درهم مع تعميمها لتشمل جل القاطنين. ومن جهة أخرى، تمت الزيادة في كل من منحة المغادرة والمنح الاضافية المخولة للطلبة.

وعلى صعيد تسعير الصرف، فإنه نظرا للتغييرات المستقلة لسعر الدرهم ولتأثير تقلبات العملات، فقد سجل هذا الاخير انخفاضا بنسبة 10٪ بالمقارنة مع حق السحب الخاص و 15,6٪ بإزاء الدولار و 6,9٪ بالنسبة للبسيطة و 3٪ تجاه الفرنك الفرنسي والمارك الالماني. وقد بدا سعر الدرهم قارا بإزاء الفرنك السويسري وارتفع بمعدل 4,9٪ بالمقارنة مع الجنيه الاسترليني.

على الرغم من كون الرصيد النهائي لميزان الاداءات قد كان إيجابيا وسمح برفع مستوى موجودات البلاد من احتياطيات الصرف، فإن نتائج السنة المنصرمة تظهر مع ذلك بجلاء مرة أخرى المساهمة الهامة للمساعدات الاجنبية في توازن حساباتنا الخارجية، مما يؤدي إلى ارتفاع الدين الوطني. ولاجل ذلك، فليس هناك من حل آخر غير الوصول إلى تكافؤ أفضل فيما بين المداخيل والنفقات، الشيء الذي يستلزم بالضرورة تقوية المداخيل وتقليص النفقات.

## المالية العمومية

إن التوجيهات التي تجلت سواء من خلال الاجراءات المالية المتخذة في شهر يناير أم عند اصدار قانون المالية في شهر أبريل، وكذا التوجيهات التي تم على أساسها إعداد مخطط تمويل الخزينة، كل ذلك يندرج في إطار برنامج تصحيح واصلاح المالية العمومية والرامي إلى جعل نفقات وموارد الدولة تتلاءم بشكل أفضل. الا أن طريقة مثل هذه فضلا عن كونها صعبة ومعرضة دائما للانتقاد، قد تكون محدودة المدى من جراء ضيق مجالات التدخل.

فمن جانب النفقات، عملت السلطات العمومية على تقليص التحملات كل مابدا ذلك ممكنا، كما عملت فيما عدا ذلك على جعل معدل الزيادة أقل من نسبة نمو المداخيل. وفي هذا الاطار تقررت إعدة جدولة الدين العمومي.

ذلك أن إمكانيات توسيع الموارد قد بدت محدودة. أولا ومن الناحية الظرفية لكون النتائج الاقتصادية لسنة 1983 والتي تشكل القاعدة الجبائية للسنة الموالية كانت ضعيفة. ثانيا ومن الناحية الهيكلية، لكون مستوى الضغط الجبائي يعتبر عاليا بما فيه الكفاية. وفي هذا الصدد فإنه ليس من المنتظر تحقيق تحسن ملموس في المداخيل عندما يتم تطبيق الاصلاح الجبائي الجاري إعداده حاليا. وأخيرا لم يكن من الوارد الاخلال بالتوازن الداخلي باللجوء إلى إنشاء نقدي جد مرتفع، كما أنه لم يكن لامكنا ولامستحبا أن يتم القيام باقتراضات هامة وجديدة داخل السوق الدولية للرساميل. وفي هذه الظروف، فقد تم تعديل بعض الرسوم وإقرار بعض الضرائب الخاصة بهذه السنة وذلك قصد مواجهة زيادة تحملات مساعدات المواد الغذائية والناجمة عن ارتفاع الاسعار الدولية أو الكميات المستوردة وذلك لتجنب كل زيادة في الاثمان الداخلية لهذه المواد.

وفي المجموع، فقد أمكن بفضل مختلف هذه الاجراءات رفع المداخيل العادية للخزينة إلى 23,5 مليار درهم. ووصلت النفقات الجارية إلى 23.4 مليار، التي، الذي أسفر ولاول مرة منذ سنة 1979 عن توفير عمومي يناهز مائة مليون. أما فيما يتعلق بالتحملات الاجمالية للدولة، فقد بلغت 30,9 مليار وبدت لاول مرة في انخفاض بسبب انكماش الانتقائي الذي تم على مستوى النفقات الجارية، ونظرا لتحديد نفقات الاستثمار في 7,3 ملايير فقط وكذا لآثار إعادة جدولة الدين. ولذلك كله، فقد نزل عجز الخزينة إلى 7,2 ملايير ومثل 6,7٪ من الناتج الداخلي الاجمالي بدلا من 8,5٪ في السنة السابقة و12,3٪ سنة 1982. وقد تمت تغطية الجزء الاكبر من هذا العجز بواسطة التسليفات الخارجية بينما كان اللجوء إلى الوسائل النقدية جد محدود خلافا لما كان عليه الحال سنة 1983.

هذا وتبدو النتائج المسجلة عند نهاية سنة 1984 مشجعة جدا. غير أن مواصلة جهود الاصلاح تستلزم بالضرورة على ما يبدو إعادة النظر بشكل جذري في تدخل الدولة سواء فيما يرجع للمجال الاجتماعي أم فيما يخص الانتاج. وهذه هي الطريقة الوحيدة الكفيلة بإقرار قواعد صلبة ومتينة لاصلاح الهياكل.

قانون المالية لسنة 1984

لقد تم اتخاذ عدة اجراءات ذات صبغة جبائية في إطار قانون المالية وذلك قصد تدعيم مداخيل الدولة. كما تم تخفيض بعض نفقات التسيير خصوصا من أجل تحمل الزيادة التي طرأت على المساعدات للاستهلاك. لقد كان الهدف من التخفيف من التحملات والرفع من الموارد هو إفراز إمكانيات مالية تخصص لاستقرار أثمان بعض المواد الغذائية الاساسية، وذلك اعتبارا لتوسع هام في التحملات الخاصة بالمساعدات والتي نجمت عن ارتفاع الاسعار وزيادة الحاجيات. وفي الاخير، فقد تم تقليص الاعتمادات المرصودة للاستثمارات بما يفوق الربع من ميزانية لاخرى.

وفي المجموع، فقد تم تحديد سقوف التحملات قبل إعادة جدولة الدين في 44,2 مليار درهم أي بانخفاض نسبته 4٪ بالمقارنة مع قانون المالية التصحيحي لسنة 1983. وقد حدد مبلغ الموارد في 36,6 مليار منها 8 مليارات تقريبا عوضا عن 9,6 ملايير في السنة السابقة برسم موارد الاقتراضات. ومن تم، فإن العجز يصل إلى 7,6 ملايير.

ويبين الجدول التالي حركة تطور التحملات والموارد المرتقبة ضمن ميزانيتي السنتين المنصرمتين (1):

| ملايير درهم | سقوف التحملات | | موارد | | الارصدة | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | *1983 | 1984 | *1983 | 1984 | *1983 | 1984 |
| الميزانية العامة ** ..... | 38 129 | 38 829 | 33 079 | 32 479 | 5 050– | 6 350– |
| ـ التسيير ..... | 18 859 | 19 226 | | | | |
| ـ الدين العمومي *** ..... | 5 700 | 9 448 | | | | |
| ـ الاستثمارات | 13 570 | 10 155 | | | | |
| الميزانيات الملحقة | 1 897 | 975 | 1 897 | 975 | – | – |
| الحسابات الخاصة | 6 029 | 4 380 | 4 858 | 3 155 | 1 171– | 1 225– |
| قانون المالية | 46 055 | 44 184 | 39 834 | 36 609 | 6 221– | 7 575– |

* قوانون سنة تصحيحي بالنسبة لسنة 1984

** التوزيع حسب الوزارة المعنية كما يلي

- مصاريف هذه السنة 21 429 مليون سنة 1983 و 23 411 مليون سنة 1984
- مصاريف الاقتراضات 16 600 مليون سنة 1983 و 15 068 مليون سنة 1984

*** قبل عدة جهوية دين

نفقات الميزانية العامة

لقد تم تحديد سقف تحملات الميزانية العامة في 38,8 مليار درهم أي بزيادة نسبتها 1,8٪. غير أن هذه الزيادة الاجمالية تشمل تطورات متباينة حسب مختلف الفئات. وهكذا، فقد اتسمت النفقات العادية بشكل قوي أي بمعدل 16,8٪ بينما تقلصت نفقات الاستثمار على النقيض من ذلك بمعدل 25٪ بالنسبة للميزانية السابقة.

حددت التحملات العادية في 28,7 مليار درهم، أي بزيادة قدرها 4 مليارات تم تخصيص أكثر من 90٪ منها إلى خدمة الدين العمومي. وتجدر الاشارة في هذا الصدد إلى أن هذه التوقعات لاتأخذ بعين الاعتبار أثار إعادة جدولة الدين الخارجي.

وقد تم حصر اعتمادات التسيير في 17,1 مليار، أي بانخفاض طفيف من سنة لاخرى. وتمثل نفقات الموظفين ما يربو على 70٪ من مجموع هذه الاعتمادات وقد زادت بنسبة 4,5٪ بدلا من 10,4٪ في السنة السالفة. ويعزى هذا التباطؤ إلى انخفاض نسق التوظيفات وكذا إلى عدم تغيير الرواتب والاجور الاساسية. كما أن نفقات المعدات والتحملات المشتركة والمخصصات للنفقات الطارئة قد سجلت تقلصا نسبته 12٪.

وعلى العكس من ذلك، فقد تم رفع المساعدات الممنوحة لصندوق الموازنة وللمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني إلى 2.075 مليون، أي بزيادة بمعدل الثلث وذلك على إثر قرار عدم تحميل المستهلكين لارتفاع أثمان بعض المواد الغذائية والتي أصبحت وحدها تستفيد من مساندة الدولة. غير أنه تعين على أسعار بيع المنتوجات النفطية أن تتحمل ارتفاع كلفة الاستيراد.

(1) يرجع للصفحتين 38 و 39

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وأخيرا، فقد تم تقدير خدمة الدين العمومي ضمن قانون المالية وقبل إعادة جدولة الدين بمبلغ 9,5 ملايير أي بزيادة نسبتها 65,8٪ بعدما ما سبق لها أن اتسعت بمعدل 28٪ سنة 1983 و58٪ سنة 1982. وهي تمثل بهذا المستوى ماينـاهز ثلث النفقات العادية في نظير 23,2٪ في السنة السابقة.

ولهذا الغرض، فإن الحرص على ملائمة النفقات لامكانات التمويل القابلة للتعبئة حدا بالسلطات إلى التفاوض حول تأجيل استحقاقات الدين الخارجي. كما تجلى هذا الحرص أيضا وبصفة هامة جدا في تخفيض ميزانية التجهيز والتي شملت بشكل أساسي وزارات الدفاع والتربية والصحة. وقد تم تحديد نفقات الاستثمار في 10,1 ملايير أي بتقلص نسبة 25٪ في ظرف سنة و40٪ خلال سنتين، وجرت إعادة النظر في برامج التجهيز لاعطاء الاولوية للمشاريع التي تلبي حاجيات السكان وتشجيع المشاريع المحدثة لمناصب الشغل أو القابلة للتمويل الخارجي.

تم تخصيص أهم الاعتمادات هذه السنة أيضا إلى وزارات التجهيز والمالية والفلاحة والتربية الوطنية. فقد بلغ مجموع ما خصص لهذه الوزارات 6,7 ملايير، أي ما يمثل ثلثي هذه الاعتمادات عوضا عن 57٪ سنة 1982.

مداخيل الميزانية العامة

تم تقدير مجموع مداخيل الميزانية العامة بما يناهز 32,5 مليار من الدراهم وذلك بتقلص نسبته 1,8٪ بالمقارنة مع السنة السالفة. وقد نتج هذا التطور في الواقع عن تحديد مداخيل الاقتراضات الداخلية والخارجية في مبلغ يقل بمعدل 16٪ عن نظيره في السنة السابقة، بينما قدرت المداخيل الجارية ب24,4 مليار أي بزيادة نسبتها 4,2٪.

وقد تم تعديل بعض الضرائب والرسوم في شهر أبريل قصد تدعيم الموارد العادية وبالاخص لكي يتسنى الحفاظ على أسعار المواد الغذائية المستفيدة من دعم الدولة في مستواها السابق. وهكذا، تم إقرار مسطرة أطلق عليها إسم «التقادم المسبق» والتي تمكن الملزمين بالضريبة على الارباح المهنية والرسم على حجم المعاملات من تجنب المراجعات الجبائية الدورية وذلك بتسديد مبلغ يعادل 25٪ من متوسط الضرائب المؤداة خلال الثلاث سنوات الاخيرة. كما تم هذه السنة إصدار رسم استثنائي إضافي على السيارات بمبلغ يساوي قيمة الرسم الخاص المؤدى عادة. وفي الاخير، تم تخفيض «رسم الخروج» من 500 إلى 100 درهم وتم تعميمه ليشمل كل القاطنين. وعلى النقيض من ذلك اتخذت قرارات أخرى كانت تهدف إلى تخفيف عبء الجباية. وهكذا، تقرر تخفيض الرسم الخاص على الاستيراد من 15٪ إلى 10٪ ابتداء من فاتح يناير كما جرى تخفيض حقوق الجمرك خلال النصف الثاني من السنة فيما يرجع لجل المواد المستوردة. وأخيرا، تقرر إعفاء المداخيل الفلاحية من كل الضرائب.

وفي المجموع، قدرت المداخيل الجبائية بمبلغ 22,5 مليار أي بزيادة نسبتها 2,8٪ بعدما كانت قد اتسعت بمعدل 8,6٪ سنة 1983.

وضمن هذا المجموع، فقد كان من المنتظر أن تجلب الضرائب المباشرة 6 مليارات لتسجل ارتفاعا نسبته 5,3٪ نتيجة لتوسع الاقتطاعات برسم الاجور وضريبة التضامن الوطني بنسبة 12,5٪ و29٪ على التوالي. أما الضريبة على الارباح المهنية، فقد كان من المقرر أن ينخفض مجلوبها.

تم تقدير الضرائب الغير المباشرة بمبلغ 9,2 ملايير من الدراهم أي بارتفاع نسبة 4,8٪ من سنة لاخرى. وإذا كان مبلغ الرسوم الداخلية والمتأتية أساسا من التبغ والمنتوجات النفطية ظل يناهز 2,3 مليار، فإن الرسوم على السلع والخدمات قد زادت على النقيض من ذلك بمعدل 7٪ لتصل إلى 6,9 مليارات.

وخلافا لذلك، فإن حقوق الجمرك قدرت بحوالي 5 مليارات أي بتقلص نسبته 5,8٪ وذلك على إثر تخفيض كل من الرسم الخاص على الاستيراد وحقوق الدخول.

ومن جهة أخرى، فإن تعديل حقوق التسجيل والدمغة سواء فيما يتعلق بقاعدة الاستخلاص أم فيما يخص النسبة كان يرمي إلى زيادة المداخيل بمعدل 10٪ إذ تم تقدير هذه الاخيرة ب : 2.3 مليار.

وفي الاخير، فإن الموارد العادية غير الجبائية والمتكونة بما يفوق النصف من مداخيل الاحتكارات والاستغلالات التي تملكها الدولة حددت في 1,9 مليار.

أما فيما يرجع لموارد الاقتراضات والتي تم تقليصها في إطار ميزانية 1983، فقد تم تخفيضها هذه السنة أيضا وحددت في 8 مليارات. ذلك أن الاقتراضات لاجل طويل في شكل سندات التزام داخلية لم تكن لتتجاوز 800 مليون بينما تم تقدير مقابل قيمة التسليفات الخارجية بمبلغ 7,2 مليار تقريبا عوضا عن 8 مليارات في السنة السابقة.

وفي المجموع، فقد أسفرت مجهودات التصحيح المبذولة في إطار إعداد قانون المالية عن استقرار عجز المالية العمومية وذلك بفضل تقليص النفقات وأساسا ما يتعلق منها بالتجهيز. غير أنه تجدر الاشارة إلى كون التوقعات لم تأخذ بعين الاعتبار آثار إعادة جدولة الدين العمومي المتوسط والطويل المدى التي طرأت خلال السنة المنصرمة والتي كان من المتعين أن تؤدي سنة 1984 إلى التخفيف من أعباء الخزينة في هذا المجال.

تنفيذ قانون المالية

لقد أدى مجهود إصلاح المالية العمومية بالفعل إلى التقريب فيما بين تحملات وموارد الخزينة بشكل أفضل. وقد تجلى في تخفيض نفقات التسيير وتنفيذ استثمارات عمومية تتلاءم وتعبئة الامكانات المالية الداخلية والخارجية.

هذا وإن العمليات العادية التي كانت قد سجلت عجزا يناهز نصف مليار درهم قد أسفرت عن فائض طفيف. ذلك أن المداخيل الجارية بلغت 23,5 مليار درهم، متسعة بذلك بنسبة 11,3٪. بينما وصلت النفقات العادية إلى 23,4 مليار فلم تزد سوى بمعدل 8,5٪ فقط من سنة لاخرى.

وقد بلغت الاداءات برسم ميزانية التجهيز أقل من 7,3 ملايير درهم، أي بانخفاض سنوي نسبته 4٪.

وفي المجموع، فإن عجز الصندوق الناتج عن تنفيذ قانون المالية والذي سبق تخفيضه في السنة السالفة من 11 إلى 8 مليارات من الدراهم تقريبا، قد كان محدودا في 7,2 ملايير، ولم يعد يمثل سوى 6,7٪ من الناتج الداخلي الاجمالي بدلا من 8,5٪ سنة 1983 و12,3٪ سنة 1982.

تمت تغطية عجز الخزينة بصفة رئيسية بواسطة التسليفات الخارجية الصافية والتي بلغ مجموعها 5,3 ملايير وكذا بواسطة السحوبات من صندوق النقد الدولي والتي جلبت 1,4 مليار. وفي هذه الظروف، فإن اللجوء إلى التمويل الداخلي وبالاخص منه ذي الصبغة النقدية كان جد محدود (1).

ويبين الجدول الثاني حركة تطور مجموع عمليات الخزينة:

| بالايين الدراهم | 1983 | 1984 |
|---|---|---|
| المداخيل العادية | 21 094 | 23 469 |
| (منها مدفوعات المكتب الشريف للفوسفاط) | (7 550) | (1 100) |
| النفقات العادية (1) | 21 548 | 23 390 |
| **الرصيد العادي** | **– 454** | **+ 79** |
| نفقات التجهيز | | |
| (بما في ذلك رصيد الحسابات الخارجة عن الميزانية العامة) | 7 572 | 7 263 |
| **عجز الخزينة** | **– 8 026** | **– 7 184** |
| **التمويل الصافي** | **8 026** | **7 184** |
| الهبات | 1 010 | 139 |
| الاقتراضات الخارجية | 2 381 | 5 180 |
| تسليفات صندوق النقد الدولي | 839 | 1 374 |
| القروض البنكية | 5 852 | 814 |
| منها - بنك المغرب | (2 543) | (65–) |
| البنوك (2) | (3 309) | (879) |
| الاقتراضات غير البنكية | – 226 | – 50 |
| الاموال المخصصة | – 2 282 | – 273 |

(1) لا تشمل النفقات العادية منذ الآن سوى فوائد الدين.

(2) لا يشمل هذا البند سوى محفظة السندات العمومية وودائع البنوك لدى الخزينة باستثناء الودائع من أجل الاستيراد والمدرجة ضمن «الاقتراضات الغير البنكية». ولاجل ذلك، من الممكن ملاحظة بعض التباين فيما بين التسليفات البنكية للخزينة كما هي واردة في البند المذكور والتسليفات من نفس النوع الواردة ضمن الفصل المتعلق بالنقد.

المداخيل

بلغت التحصيلات برسم المداخيل الجارية 23.469 مليون، مسجلة بذلك توسعا نسبته 11,3٪ بالمقارنة مع السنة السابقة حيث لم تكن قد زادت سوى بمعدل 3٪. غير أن الضغط الجبائي خف بعض الشيء إذ نزل من 20,2٪ إلى 19,8٪.

بلغت المداخيل الجبائية 21.173 مليون فاتسعت بنسبة 10,9٪ بدلا من 5,3٪ في السنة السالفة مما يرجع السبب فيه أساسا إلى رفع بعض الرسوم وتطبيق مسطرة «التقادم المسبق». هذا وشهد هيكل تكوين الجباية تغييرا طفيفا إذ انتقلت حصة الضرائب المباشرة من 24,1٪ إلى 24,8٪ بينما لم تكن تصل سوى إلى 22,7٪ سنة 1982. كما انتقلت حصة حقوق التسجيل والدمغة من 9,2٪ إلى 10,1٪. وعلى النقيض من ذلك، فقد نزلت 22,3٪ حصة حقوق الجمرك من 23,3٪ إلى 722,3 وحصة الضرائب الغير المباشرة من 43,4٪ إلى 42,8٪.

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 40.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وصلت الاقتطاعات المباشرة في المجموع إلى 5.258 مليون درهم، أي بزيادة نسبتها 14,3٪. فقد اتسعت المجلوبات برسم الضريبة على الارباح المهنية بما يفوق الثلث في ظرف سنة ومثلت بذلك ما يناهز نصف هذه المجموعة من الضرائب. ومن جهة أخرى، تضاعفت المداخيل التي أسفرت عنها المساهمة التكميلية المتعلقة بالدخل الاجمالي للاشخاص الطبيعيين إذ وصلت إلى 134 مليون. وعلى العكس من ذلك انخفضت الاقتطاعات من الرواتب والاجور من 1.874 إلى 1.791 مليون درهم. و في الاخير، فإن الضريبة الفلاحية التي كانت تجلب حوالي 50 مليون درهم، قد تم إلغاؤها هذه السنة.

كما أن مداخيل باقي الفئات الاخرى من الضرائب تحسنت أيضا.

وهكذا، فعلى الرغم من تخفيض معدل الضريبة الخاصة عن الاستيراد من 15٪ إلى 10٪ وتخفيض سقوف حقوق الجمرك إلى 100٪ ثم إلى 60٪ خلال النصف الثاني من السنة، فإن المداخيل الجمركية وصلت في المجموع إلى 4.714 مليون درهم، متسعة بذلك بنسبة 5,9٪ نتيجة لنمو المبادلات التجارية. والحقيقة أن الحقوق الجمركية جلبت 1.885 مليون، أي بزيادة بنسبة الخمس تقريبا بينما سجلت مداخيل الرسوم الخاصة عن الاستيراد انخفاضا طفيفا إذ بلغت 2.533 مليون.

وجلبت الرسوم الغير المباشر 9.061 مليون وأسفرت عن زيادة قدرها 771 مليون أو مانسبته 9,3٪. وقد ساهمت الرسوم الداخلية على الاستهلاك في هذا الارتفاع بمبلغ 217 مليون وخصوصا منها الرسوم الخاصة بالتبغ. وساهمت الضريبة المتعلقة برقم المعاملات بمقدار 554 مليون.

بلغت حقوق التسجيل والدمغة 2.140 مليون، فزادت بنسبة 21,9٪ مما نتج جزئيا عن الزيادة في العديد من الرسوم وخصوصا منها المتعلقة بالتأمينات والمطبقة في الميدان القضائي. كما تعزى الزيادة المذكورة أيضا إلى الحقوق المستخلصة بمناسبة تنقلات القاطنين إلى الخارج وإلى المضاعفة الاستثنائية للضريبة الخاصة بالسيارات.

وقد وصلت الموارد العادية الغير الجبائية إلى 2.296 مليون أي بتوسع سنوي نسبته 15٪ يعزى بصفة أساسية إلى مساهمة المكتب الشريف للفوسفاط والتي ارتفعت من 750 مليون إلى 1.100 مليون درهم. وقد انتقلت المدفوعات المترتبة على أرباح وربيحات المؤسسات العمومية الاخرى من 570 إلى 610 ملايين. وفي الاخير ظلت مجلوبات أملاك الدولة تناهز 62 مليون.

النفقات

بلغت النفقات الكلية للخزينة 30.926 مليون بدلا من 31.402 مليون في السنة السابقة، فانخفضت بذلك وللمرة الاولى. وهذا التطور الملائم لبرنامج إصلاح المالية العمومية نتج بصفة رئيسية عن تقلص العمليات المتعلقة بالاموال المخصصة والتي كانت جد هامة في السنة السابقة. كما أن التطور المذكور يبلور آثار إجراءات إعادة جدولة الدين. وبالمقارنة مع الناتج الداخلي الاجمالي، فإن التحملات الكلية للخزينة لم تمثل سوى 28,9٪ عوضا 33,2٪ سنة 1983 و32,8٪ سنة 1982.

هذا وإن النفقات العادية وصلت إلى 23.390 مليون فزادت بنسبة 8,5٪ أي بنسق أسرع بالمقارنة مع السنة السالفة. ويعزى هذا الارتفاع بصفة رئيسية إلى زيادة التحملات برسم فوائد الدين العمومي بمعدل الربع تقريبا وزيادة المساعدات للاستهلاك بحوالي الثلث.

أما نفقات تسيير المصالح العمومية، فقد بلغت 16.793 مليون، فاتسعت بنسبة 2,6٪ فقط بدلا من 7,4٪ سنة 1983. فقد وصلت رواتب الموظفين إلى 11.939 مليون، أي بارتفاع قدره 519 مليون أو بنسبة 4,5٪، بينما نزلت نفقات المعدات إلى 3.976 مليون، فانخفضت بمقدار 158 مليون أو بمعدل 4٪ تقريبا ولم تتجاوز قط مستواها في سنة 1982. أما التحملات المشتركة فقد انتقلت من 813 إلى 878 مليون.

ارتفعت مساعدات الاستهلاك إلى 2.155 مليون فزادت بمبلغ 523 مليون أو نسبة 32٪. وقد مثلت المدفوعات لصندوق الموازنة ما قدره 1.245 مليون، أي بتوسع نسبته 18,3٪ وذلك برسم المواد الغذائية وحدها إذ لم تعد المنتوجات النفطية تستفيد من أية مساعدة. وتوصل المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني من جهته بمنحة قدرها 910 مليون عوضا عن 580 مليون سنة 1983 وذلك قصد تغطية زيادة تكلفة الاستيرادات من الحبوب.

لقد كانت أداءات الخزينة المتعلقة بالدين العمومي أقل مما كان مرتقبا وذلك نظرا لاعادة جدولة الدين وتأخير أداء الاستحقاقات الخاصة بهذه السنة. ومع ذلك بلغت التسديدات برسم الفوائد 4.442 مليون درهم بدلا من 3.549 مليون سنة 1983 فمثلت بذلك ما نسبته 19٪ من المداخيل العادية في نظير 17٪ سنة 1983 و15٪ سنة 1982. وقد مثلت التسديدات بالعملات الاجنبية ضمن هذا المجموع ماقدره 3.110 مليون، أي بزيادة نسبتها 22٪ في حين أن الاستحقاقات التي تم تأجيلها بهذا الرسم انتقلت من 626 مليون سنة 1983 إلى 1.402 مليون هذه السنة.

أما فيما يتعلق بنفقات التجهيز، فقد شهد مجموعها من سنة الاخرى انخفاضا خفيفا نسبته 4٪ بحيث نزل حجمها من 7.572 إلى 7.263 مليون درهم.

وقد أسفر في النهاية مجموع أرصدة كل من العمليات الجارية وعمليات التجهيز والعمليات الخارجة عن الميزانية عن عجز قدره 7.184 مليون درهم بدلا من 8.026 مليون. سنة 1983.

تمويل عجز الخزينة

في إطار سياسة تصحيح وإصلاح مالية الدولة، عملت السلطات العمومية على الحد من التجائها إلى الاقتراضات سواء منها الخارجية أم الداخلية وذلك عن طريق تقليص عجز الخزينة. وقد تبلور كل هذا على مستوى تمويل حاجيات الخزينة والذي شهد هيكله بالتالي تغييرا ملموسا من سنة لاخرى.

ذلك أن حجم الاقتراضات الخارجية اتسع بشكل ملحوظ إذ شمل ثلاثة أرباع تمويل عجز الخزينة عوضا عن 42٪ سنة 1983. كما تدعمت مساهمة صندوق النقد الدولي حيث سمحت بتغطية ماينـاهز خمس الحاجيات. وفي هذه الظروف، فإن اللجوء إلى الموارد الداخلية وبالاخص منها النقدية قد كان محدودا جدا.

التسليفات الخارجية

جلبت التسليفات الخارجية ما مقابل قيمة 5.319 مليون درهم، أي بتوسع سنوي قدره 1.928 مليون. وقد نتج هذا التطور عن زيادة حجم الرساميل الاجمالية التي تم الحصول عليها والذي انتقل من 4.583 إلى 6.502 مليون، كما نتج عن استقرار التسديدات البالغة 1.183 مليون. هذا وقد وردت الاموال الجديدة بصفة رئيسية في إطار التعاون الثنائي كما قدم البنك العالمي ما قدره 1.823 مليون وذلك خصوصا في إطار برنامج التصحيح الهيكلي. أما فيما يتعلق بالهبات فقد كانت محدودة في مبلغ 139 مليون عوضا عن 1.010 مليون سنة 1983.

وفي الاخير تجدر الاشارة إلى أن إعادة جدولة الدين الخارجي شملت ماقدره 5.832 مليون درهم، وأنه لم يتم الالتجاء إلى السوق المالية الدولية. ولولا ذلك لكان التمويل الصافي أقل أهمية بكثير مما هو عليه.

الالتجاء إلى تسليف صندوق النقد الدولي

بلغت تسليفات صندوق النقد الدولي 1.374 مليون في نظير 839 مليون في السنة السالفة. وتعزى هذه الزيارة إلى استعمال خطوط الاعتماد التي تم فتحها في شتنبر 1983 في إطار الاتفاق التمويلي البالغ 300 مليون من حقوق السحب الخاصة. ونظرا لمراعاة معايير تنفيذ البرنامج التصحيحي، فقد تمت السحوبات في أبريل ومايو وشتنبر بمجموع إجمالي قدره 180 مليون من حقوق السحب الخاصة.

الاقتراضات الداخلية

تتكون الموارد الداخلية للخزينة في آن واحد من مختلف الودائع لدى المحاسبين العموميين، ومن أذنيات وسندات إلزام الدولة والمكتتب فيها من طرف المستثمرين الاساسيين وكذا من التجاءات الخزينة لبنوك الودائع ولمعهد الاصدار. ولم تجلب هذه الموارد سوى 764 مليون هذه السنة بدلا من 6.078 مليون سنة 1983. كما أن حصتها ضمن مجموع تمويل الخزينة قد بدت محدودة جدا إذ كانت تناهز نسبة 10٪.

ذلك أن التجاء الخزينة إلى الجهاز البنكي والذي كان قد ارتفع بما قدره 5.852 مليون فيما بين نهاية 1982 ونهاية 1983، لم يشهد سوى زيادة محدودة قدرها 814 مليون درهم، مما كان يشمل علاوة على ذلك تقلصا فيما يرجع للتسليفات الممنوحة من طرف بنك المغرب.

وصلت ديون البنوك على الخزينة عند نهاية السنة إلى 12.485 مليون درهم مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 879 مليون عوضا عن 3.309 مليون سنة 1983. وفضلا عن ذلك فقد جرى الجزء الاكبر من تدخلات البنوك في إطار السوق النقدية وفي شكل أذينات لمدة شهر وخمس سنوات. وقد اتسعت بما قدره 2.287 مليون في ظرف سنة. وعلى النقيض من ذلك، فإن السندات المكتتبة بالحساب الجاري انخفضت بمبلغ 1.348 مليون وذلك على إثر إعفاء الودائع لاجل يفوق السنة من قاعدة الحد الادنى للسندات العمومية والذي تقرر في بداية السنة. ويعبر مثل هذا التطور عن عزم السلطات العمومية على تشجيع توسع السوق النقدية والمساهمة بالتالي في توزيع الموارد المالية توزيعا معقولا فيما بين مختلف القطاعات الاقتصادية.

وهكذا، فإن انخفاض مساعدات معهد الاصدار للخزينة المسجل عند نهاية السنة يبدو كنتيجة لمختلف الاجراءات المتخذة قصد تحسين ظروف تمويل عجز الخزينة. وقد تقلصت تسهيلات بنك المغرب في المحمل بما قدره 65 مليون درهم، إذ لم تشهد سنة 1984 إبرام أية اتفاقية تسبيق جديدة بين البنك المركزي والدولة في الوقت الذي تم فيه التمديد

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الكلي للتسبيق الاستثنائي الممنوح في إطار هذه المسطرة عند نهاية سنة 1983. ومن ثم، فإن الخزينة لم تلتجىء فيما يخص التسبيقات المباشرة سوى إلى التسهيلة القانونية وذلك بمبلغ 2.297 مليون والتي وصلت مدة استعمالها 295 يوما.

أما فيما يتعلق بباقي الموارد الداخلية الاخرى، فقد عرفت من جهتها انخفاضا إجماليا قدره 50 مليون، نتج عن تقلص قوي في الودائع لدى المحاسبين العموميين وبالخصوص بعد التخلي عن تكوين الودائع المسبقة على الاستيراد والتي انخفض حجمها بمقدار 526 مليون درهم من نهاية سنة لاخرى. وعلى النقيض من ذلك، فقد ناهز مجلوب السوق المالية الداخلية 600 مليون درهم.

وفي النهاية، فقد تم بلوغ الاهداف التي كانت ترمي إليها السلطات العمومية قصد الحد من التجاءات الخزينة إلى وسائل التمويل ذات الصبغة النقدية. ذلك أنه تمت المراعاة التامة لسقف القروض البنكية للخزينة إذ تقلصت الموارد المحصل عليها بهذا الرسم بنسبة 86%. وقد زاد من حدة هذا الانخفاض الهام تقلص ودائع المؤسسات والخواص لدى الخزينة. ومن ثم، فإن الانشاء النقدي نزل من 5.505 مليون إلى 232 مليون، فلم يساهم سوى بنسبة 3% في تمويل عجز المالية العمومية بدلا من 68% سنة 1983.

## حركة تطور النقد

لقد تم وضع التوقعات النقدية بالنسبة لسنة 1984 في إطار برنامج تصحيح التوازنات الداخلية والخارجية، وذلك أخذا بعين الاعتبار للسيولة المسجلة سنة 1983 من جهة وللتطورات المرتقبة فيما يخص النمو الاقتصادي وارتفاع الاسعار والوضعية المرتقبة للمالية العمومية ووضعية الحساب الجاري لميزان الاداءات من جهة أخرى. وفي هذا الصدد، فقد تم تحديد توسع المجموعة النقدية في نسبة 10% كنتيجة لشبه استقرار في الديون على الخزينة وتقوية لاحتياطيات الصرف وتوسع للقروض المقدمة للاقتصاد. ومن جهة أخرى، فقد تقرر القيام بتنظيم إجباري وفي فترات معينة للانشاء النقدي من أجل أن يظل الطلب الاجمالي في حدود تتلاءم والعرض المحلي وامكانات اللجوء إلى الخارج.

وفي الواقع، وصل معدل توسع الموجودات النقدية وشبه النقدية إلى 9% بدلا من 18% سنة 1983. وذلك من نهاية سنة لاخرى، كما بلغ 11,7% عوضا عن 16,2% سنة من قبل على أساس متوسط نهاية الاشهر. وتبدو هذه الزيادة أدنى من زيادة الناتج الداخلي الاجمالي. ومن ثم، فإن معدل سيولة الاقتصاد والمتمثل في الحاصل ما بين المجموعة النقدية والناتج قد تقلص غير أنه لازال مرتفعا مع ذلك بالمقارنة مع ما تم تسجيله في السنوات السابقة.

وقد كانت هذه النتائج في المجمل ملائمة للتوقعات السنوية وربع السنوية. إلا أن تطور المقابلات قد ابتعد بعض الشيء عن المرتقبات الاولية. ذلك أنه في الوقت الذي لم تسجل فيه الديون على الخزينة سوى ارتفاع بنسبة تقل عن 1%، فإن الموجودات الخارجية على الرغم من تقويتها بشكل ملموس، فإنها لم تبلغ على العكس من ذلك المستوى الذي كان منتظرا لها. وبالتالي، فإن القروض للاقتصاد التي نمت بأكثر من النسبة المحددة لها هي التي شكلت المصدر في أربعة أخماس التوسع النقدي (1).

وفي المجموع، فإن السياسة النقدية التي تم تطبيقها سنة 1984 لم يكن لها أثر تضييقي كبير على تمويل الاقتصاد. ومع أن السيولة قد وجهت، خصوصا بواسطة السوق النقدية نحو التمويلات المنتجة، فإنه ليس من المستبعد أن تكون قد ساهمت أيضا في زيادة الاستيرادات.

### المجموعة النقدية

شهدت المجموعة النقدية خلال شهر يناير انخفاضا ناتجا عن تقلص القروض المقدمة للاقتصاد، ثم أخذت بعد ذلك في التوسع بنسق سريع نسبيا وذلك تحت التأثير المشترك لكل في نمو الديون على الخزينة، وزيادة الموجودات من العملات الاجنبية واتجاه القروض للاقتصاد نحو الارتفاع من جديد خلال الربع الثاني من السنة. وابتداء من الخريف، سجل ركود في القروض، وقامت الخزينة بتسديد بعض ديونها كما انخفضت الموجودات الخارجية. وقد أسفر كل ذلك عن انخفاض نسق الاصدار النقدي. غير أن هذا الاتجاه انقلب عند نهاية السنة مما يرجع السبب فيه أساسا إلى إعادة تكوين الموجودات الخارجية وبالاخص إلى النمو السريع للقروض.

وبموازاة ذلك، فقد تباطأت معدلات زيادة كل مكونات المجموعة النقدية إذ نزلت في ظرف سنة من 13,4% إلى 8,3% فيما يخص العملة الائتمانية ومن 14,8% إلى 8,5% بالنسبة للعملة الكتابية ومن 33,6% إلى 11% فيما يرجع لشبه العملة.

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 41 الى 50.

| بملايين الدرهم | 1982 | 1983 | | 1984 | |
|---|---|---|---|---|---|
| | المبالغ | المبالغ | التغيرات % | المبالغ | التغيرات % |
| أ. المتيسرات النقدية | 31 631 | 36 142 | +14,3 | 39 188 | +8,4 |
| العملة الائتمانية | 12 023 | 13 636 | +13,4 | 14 771 | +8,3 |
| العملة الكتابية | 19 608 | 22 506 | +14,8 | 24 417 | +8,5 |
| ب. المتيسرات شبه النقدية | 7 616 | 10 178 | +33,6 | 11 296 | +11 |
| الودائع لاجل | 7 328 | 9 602 | + 31 | 11 281 | +17,5 |
| الودائع من أجل الاستيراد | 228 | 576 | + 100 | 15 | +97,4 |
| المجموعة النقدية الكلية (أ + ب) | 39 247 | 46 320 | + 18 | 50 484 | + 9 |

العملة الائتمانية

وصلت قيمة الاوراق النقدية والنقود المعدنية المتداولة عند نهاية السنة إلى 14.771 مليون درهم مسجلة بذلك توسعا قدره 1.135 مليون أو ما نسبة 8,3% في ظرف سنة. هذا وقد شهدت حصة العملة الائتمانية بالمقارنة مع المجموعة النقدية انخفاضا طفيفا إذ نزلت إلى حوالي 29,2% وذلك بسبب نمو وسائل الاداء الاخرى بفضل التوسع المستمر للشبكة البنكية.

وقد ظل تطور العملة الائتمانية خلال السنة ملائما للحركة الموسمية المعتادة والمتميزة بشبه ركود إلى غاية شهر مايو، ثم بطلب قوي على الاوراق البنكية من يونيو إلى غشت بسبب تسويق المحاصيل والعطل السنوية وأخيرا بانكماش خلال الثلث الاخير من السنة مع ما يتخلل ذلك من مستويات عليا عادة في شهر دجنبر.

هذا وقد تزامن التطور الاجمالي فيما يرجع لتكوين الاوراق مع تقوية لحصة الاوراق من فئة 100 درهم والتي انتقلت من نهاية سنة لاخرى من 84,2% إلى 86,1% في الوقت الذي انخفضت فيه حصة الاوراق من فئة 50 دراهما.

العملة الكتابية

وصل مجموع الودائع تحت الطلب والموكولة في نسبة 90% منها للبنوك التجارية إلى 24.417 مليون درهم بزيادة نسبتها 8,5% بدلا من 14,8% في السنة السابقة. وقد انخفضت حصتها ضمن المجموعة النقدية من 48,6% إلى 48,4%.

وقد عرفت العملة الكتابية حركة توسع لم تنقطع تقريبا إلى نهاية شهر يوليوز وذلك نظرا لارتفاع كل من القروض والموجودات الخارجية والديون على الخزينة. ثم شهدت تقلصا قويا خلال ربع السنة الموالي وذلك على إثر خروج العملات الاجنبية واستقرار القروض. وقد أسفر توسع هذه الاخيرة عند نهاية السنة عن إعادة تكوين الودائع لدى البنوك.

الودائع تحت الطلب لدى الجهاز البنكي

بلغت الوادئع البنكية تحت الطلب 22.332 مليون درهم أي بزيادة قدرها 1.967 مليون أو ما نسبة 9,7%، وهي زيادة تقل عما تم تسجيله خلال السنة السابقة أي 3.503 ملايين أو 20,8%.

ووصلت الحسابات تحت الطلب لدى بنك المغرب إلى 558 مليون متسعة بذلك بشكل قوي من نهاية سنة لأخرى.

وبلغ مجموع الحسابات الدائنة لدى البنوك التجارية 21.774 مليون، أي بارتفاع قدره 1.765 مليون أو ما نسبة 8,8% عوضا عن 3.422 مليون أو 20,6% سنة 1983.

أما الحسابات الجارية، فوصلت إلى 6.874 مليون ومثلت 31,6% من مجموع الودائع البنكية، ولم تتسع سوى بمبلغ 199 مليون أو بمعدل 3%. وقد بلغت حسابات الشيكات 10.797 مليون أي ما يشكل نصف الودائع الموكولة إلى البنوك فزادت بمقدار 1.265 مليون أو بنسبة 13,1% وذلك خصوصا على إثر زيادة جديدة في تحويلات العمال المغاربة القاطنين بالخارج والتي تستفيد منذ أكتوبر 1983 من مكافأة معدلها 8%، وقد بلغت ودائع العمال 5.580 مليون محققة بذلك سبقا نسبته 15,4% ومثلث ما يناهز 52% من مجموع حسابات الشيكات.

أما الحسابات على الدفاتر، فلا زالت تنمو بنسق أسرع بالمقارنة مع باقي الودائع الاخرى تحت الطلب مما يرجع السبب فيه بصفة رئيسية إلى معدل الفائدة الممنوح لها والبالغ 7% سنويا. وقد وصل حجمها إلى 1988 مليون أي بزيادة قدرها 381 مليون أو ما نسبة 23,7%. وقد شكلت بذلك أكثر من 9% من مجموع الودائع البنكية تحت الطلب بدلا من 8% في نهاية دجنبر 1983.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وقد بلغت أرصدة الحسابات الدائنة الاخرى 2.115 مليون أي بانخفاض قدره 80 مليون أو 3,6٪.

**الودائع تحت الطلب لدى المحاسبين العموميين**

شهدت ودائع المؤسسات والخواص لدى المحاسبين العموميين تقلبات هامة طوال السنة لتصل في النهاية إلى 2.085 مليون مسجلة بذلك انخفاضا قدره 56 مليون أو ما نسبته 2,6٪ مما يعزى إلى تقلص الودائع لدى الخزينة.

المتيسرات شبه النقدية

بلغت المتيسرات شبه النقدية 11.296 مليون، فاتسعت بما قدره 1.118 مليون أو بنسبة 11٪ عوضا عن 2.562 مليون أو 33,6٪ عند نهاية السنة السابقة. وتشمل هذه النتيجة تقلصا في الودائع من أجل الاستيراد والتي نزلت من 576 مليون إلى 15 مليون على إثر قرار إلغاء هذا الاخير في شهر مايو 1983.

وعلى النقيض من ذلك، فقد وصلت الحسابات والسندات لأجل استحقاق تابت إلى 11.281 مليون، فاتسعت بقدار 1.679 مليون أو بمعدل 17,5٪ وهو نسق أكثر سرعة من نسبة زيادة الودائع وذلك ما يتمشى والاتجاه الملاحظ منذ بضع سنوات. ولذلك فقد انتقلت حصتها ضمن المجموعة النقدية في ظرف سنة من 20,7٪ إلى 22,3٪.

سيولة الاقتصاد

تتكون السيولات التي يتوفر عليها الاقتصاد في حدود 97٪ من المتيسرات النقدية وشبه النقدية، وبالنسبة للباقي من موجودات المؤسسات والخواص لدى صندوق التوفير الوطني والصندوق الوطني للقرض الفلاحي وكذا من الاكتتابات في أذينات الخزينة على صيغ. وقد وصلت في المجموع سنة 1984 وعلى أساس المتوسط عند نهاية الاشهر إلى 49.911 مليون درهم فاتسعت بقدار 5.296 مليون أو بمعدل 11,9٪ عوضا عن 6.213 مليون أو 16,2٪ سنة 1983.

| | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 |
|---|---|---|---|---|
| معدل نمو : | | | | |
| - المجموعة النقدية | | | | |
| - في نهاية السنة | 15,5 | 11 | 18 | 9 |
| - بالمتوسط السنوي | 11,7 | 14 | 16,2 | 11,7 |
| - السيولات | | | | |
| - بالمتوسط السنوي | 11,7 | 14,1 | 16,2 | 11,9 |
| - الناتج الوطني الاجمالي | 8,7 | 16,2 | 5,4 | 13,5 |
| - النفقة الوطنية الاجمالية | 12,9 | 16,9 | 0,3 | 15,5 |
| معدل سيولة الاقتصاد | | | | |
| - السيولات / الناتج الوطني الاجمالي | 43,2 | 42,4 | 46,7 | 46,1 |
| - السيولات / النفقة الوطنية الاجمالية | 38,6 | 36,7 | 43,6 | 42,3 |

إن تباطؤ نسق نمو وسائل الاداء من جهة، وارتفاع نسبة زيادة الناتج الوطني والطلب الاجمالي من جهة ثانية، كل ذلك سمح سنة 1984 بالتخفيض شيئا ما من معدل سيولة الاقتصاد والذي كان قد ارتفع بشكل قوي سنة 1983. ومع ذلك، فإن هذا المعدل البالغ 46,1٪ رجوعا إلى الناتج الوطني الاجمالي و 42,3٪ إلى النفقة الوطنية لازال مرتفعا بالنظر إلى المستوى الذي كان عليه خلال السنوات السابقة والبالغ توالياً 42٪ و 38٪ في المتوسط.

وهكذا، تكون السياسة النقدية المطبقة سنة 1984 قد استطاعت أن تجعل من نسبة زيادة إنشاء السيولة أدنى من معدل توسع العمليات الخاصة بالسلع والخدمات. ولكنها مع ذلك لم تحدث أي أثر تضييقي على الاقتصاد نتيجة تنشيط المحفوظات التي تكونت سنة 1983 وبالاخص لحصول الخزينة العمومية على تسليفات خارجية هامة. غير أنه نظرا لارتفاع الطلب، فقد ظلت التوازنات الداخلية والخارجية تخضع لضغوطات قوية.

مقابلات المجموعة النقدية

تمشيا مع أهداف البرنامج التصحيحي الذي تم وضعه في بداية سنة 1984، فقد نتج الاصدار الاضافي لوسائل الاداء عن نمو القروض وبدرجة أقل بكثير عن إعادة تكوين الموجودات الخارجية. أما تأثير الديون على الخزينة فقد كان على العكس من ذلك محدودا جدا خلافا لما تم تسجيله سنة 1983 حيث كان لهذه الديون دور رئيسي.

باستثناء القروض المقدمة للاقتصاد والتي لم تشهد نسبة نموها أي ضعف طوال السنة، فقد عرفت المقابلات الاخرى تغيرات هامة. وهكذا، فإن الديون على الخزينة سجلت ارتفاعا خلال الربع الاول من السنة ثم أخذت في التقلب فيما بعد ولكن دون أن تبلغ مستواها في نهاية مارس، كما أن الموجودات الخارجية قد اتسعت من جهتها خصوصا ابتداء من الربع الثاني من السنة وارتفعت في نهاية السنة لتصل إلى ما يفوق مستواها في بداية السنة وذلك على الرغم من تقلصها خلال شهري أكتوبر ونونبر.

وفي المجموع، فقد شكل توسع القروض المقدمة للاقتصاد المصدر فيما نسبته 80٪ من الانشاء النقدي. ومن ثم، فإن هيكل تكوين المقابلات قد تغير من سنة لاخرى، إذ انتقلت حصة القروض للاقتصاد من 43٪ إلى 45,9٪، وانتقلت حصة الموجودات الخاجية من 3,8٪ إلى 4,7٪ بينما نزلت حصة الديون المترتبة على الخزينة من 53,2٪ إلى 49,4٪.

| بملايين الدراهم | 1982 | 1983 | | 1984 | |
|---|---|---|---|---|---|
| | المبالغ | المبالغ | التغيرات ٪ | المبالغ | التغيرات ٪ |
| الموجودات الخارجية الصافية | 2 295 | 1 798 | 21,7- | 2 410 | 34 + |
| الديون على الخزينة | 19 581 | 25 086 | 28,1+ | 25 318 | 0,9+ |
| منها : | | | | | |
| - ديون بنك المغرب | 8 259 | 10 802 | 30,8+ | 10 737 | 0,6- |
| - محفظة السندات العمومية | 8 220 | 11 466 | 39,5+ | 12 405 | 8,2+ |
| القروض المقدمة للاقتصاد | 18 190 | 20 281 | 11,5+ | 23 520 | 16 + |
| مجموع المقابلات | 40 066 | 47 165 | | 51 248 | |
| عناصر مختلفة | 819- | 845- | | 764- | |

**الموجودات الخارجية**

بلغت الموجودات الخارجية الصافية 2.410 ملايين درهم مسجلة بذلك توسعا ملموسا قدره 612 مليون أو ما نسبة 34٪ بدلا من انخفاض بمقدار 497 مليون أو بمعدل 21,7٪ في السنة السابقة. وبالاضافة إلى ذلك، فقد كانت المستويات عند نهاية الاشهر تفوق دائما مثيلاتها لسنة 1983 وذلك على الرغم من التغيرات الواسعة التي سجلت خلال السنة.

ويعزى هذا الارتفاع بصفة خاصة إلى تخفيف عبء تحملات الدين والذي سمح إلى جانب الاقتراضات الجديدة والهامة سواء منها الثنائية أم المتأتية من لدن المؤسسات الدولية ليس فقط بتغطية عجز الحساب الجاري لميزان الاداءات والذي تفاقم بشكل ملحوظ، بل سمح أيضا بتحسين مستوى الاحتياطيات من العملات الاجنبية. وهكذا، فقد وصلت موجودات الصرف لدى بنك المغرب إلى 299 مليون درهم عند نهاية دجنبر 1984 بعد أن كانت في وضعية سلبية بمقدار 55 مليون في بداية السنة، كما أن موجودات بنوك الودائع المتكونة في الجزء الاكبر منها من محفظة ديونها المترتبة على الخارج بلغت 2.111 مليون درهم فزادت بما قدره 258 مليون أو بنسبة 13,9٪.

**الديون على الخزينة**

وصلت الديون على الخزينة إلى 25.318 مليون، فلم تسجل سوى ارتفاع طفيف قدره 232 مليون أو ما معدل 0,9٪ بينما كانت قد اتسعت بمبلغ 5.505 ملايين أو بنسبة 28,1٪ سنة 1983. وقد كانت وضعية شبه الركود هذه متشية وأهداف البرنامج التصحيحي، كما أنها نتجت عن تمويل الجزء الاكبر من عجز الخزينة بواسطة موارد من أصل خارجي. ومن ثم، فقد كان اللجوء إلى الوسائل النقدية محدودا خلافا لما كان عليه الحال سنة 1983.

والواقع أن تطور الديون على الخزينة قد كان طوال السنة وكالمعتاد مرتبطا إلى حد كبير بتطور دخول العملات الاجنبية. ذلك أن رؤوس الاموال التي تم الحصول عليها خلال أبريل وشتنبر ودجنبر سمحت للخزينة بتسديد بعض ديونها تجاه النظام البنكي.

هذا وقد نزلت تسبيقات معهد الاصدار إلى 10.737 مليون أي بانخفاض قدره 65 مليون أو ما نسبة 0,6٪، بينما كانت قد اتسعت بمقدار 2.543 مليون أو بمعدل 30,8٪ سنة 1983 وذلك في أعقاب تقديم تسبيق اتفاقي جديد مما جرى تسديده في بداية هذه السنة. وحتى عند المستوى الذي نزلت إليه تسهيلات البنك المركزي، فقد أمكنها أن تستجيب للحاجيات النقدية للخزينة.

ذلك أن تسليفات البنوك التجارية بلغت في المجموع 12.405 ملايين درهم، فلم تزد نسبيا سوى بقليل أي بمقدار 939 مليون أو بنسبة 8,2٪ بدلا من 3.246 مليون أو 39,5٪ في السنة السابقة. وبالتالي، فإن الاكتتابات في أذينات الخزينة لمدة شهر واحد وخمس سنوات داخل السوق النقدية والتي بلغ مجموعها 4.422 مليون هي وحدها التي زادت بأكثر من الضعف أي بما قدره 2.287 مليون. أما الاكتتابات التي تمت في إطار الحد الادنى لمحفظة السندات العمومية، فقد تقلصت بمبلغ 1.348 مليون وذلك نتيجة لاعفاء الودائع لاجل يفوق السنة من لزوم الاكتتاب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وسجلت ديون المؤسسات والخواص والمتكونة من الودائع لدى المحاسبين العموميين للخزينة ولدى مركز الشيكات البريدية انخفاضا قدره 56 مليون أو 2,6٪. كما نزلت ودائع البنوك لدى الخزينة من 677 مليون عند نهاية 1983 إلى 91 مليون عند آخر سنة 1984 وذلك على إثر إلغاء وجوب الايداع من أجل الاستيراد في شهر يوليوز.

القروض المقدمة للاقتصاد

وصلت القروض المقدمة للاقتصاد والممولة من الموارد النقدية إلى 23.520 مليون درهم،فزادت بما قدره 3.239 مليون أو بنسبة 16٪ عوضا عن 2.091 مليون أو 11,5٪ في نهاية السنة السابقة.

وقد تميز تطور القروض سنة 1984 بحركة تصاعدية بشكل يكاد يكون متصلا منذ شهر مارس مما يعزى في آن واحد إلى انتعاش الحركة الاقتصادية شيئا ما و إلى التوسع القوي الذي شهدته الواردات.

هذا وبلغت القروض التي مولتها بنوك الودائع 19.680 مليون فارتفعت بمقدار 2.406 ملايين أو بمعدل 13,9٪ في نظير 2.134 مليون أو 14,1٪. أما تسليفات بنك المغرب فقد بلغت 3.840 مليون فاتسعت بما قدره 833 مليون أو بنسبة 27,7٪، بينما كانت قد انخفضت بمبلغ 43 مليون أو بمعدل 1,4٪ في السنة المنصرمة. ومن ثم، فإن حصتها ضمن القروض انتقلت في ظرف سنة من 14,8٪ إلى 16,3٪.

عناصر مختلفة

وصل مجموع المقابلات إلى 51.248 مليون درهم وبلغت المجموعة النقدية 50.484 مليون. ويمثل الفارق البالغ 764 مليون بدلا من 845 مليون سنة 1983 فائضا في الموارد من أصل غير نقدي الخاصة بالجهاز البنكي وذلك بالمقارنة مع الاستعمالات من نفس النوع. وقد بدا الفائض المذكور أقل أهمية من سنة لأخرى.

الائتمان

وصلت القروض الممنوحة عند نهاية 1984 من طرف كل من بنك المغرب وبنوك الايداع والمؤسسات المالية المتخصصة إلى 36.415 مليون، فزادت بمقدار 4.861 مليون أو بنسبة 15,4٪ بدلا من 4.290 مليون أو 15,7٪ سنة 1983.

ويشمل هذا التطور ارتفاعا بمبلغ 3.420 مليون أو ما معدله 17,1٪ في القروض القصيرة الامد، وتوسعا أقل أهمية فيما يتعلق بالقروض المتوسطة والطويلة الاجل وقدره 1.441 مليون أو 12,5٪. كما ساهم في التطور المذكور كل من البنوك التي زادت تسليفاتها بمبلغ 2.950 مليون أو بنسبة 14,9٪ والمؤسسات المالية التي ارتفعت تدخلاتها بمقدار 1.335 مليون أو بمعدل 12,7٪.

والواقع أنه على الرغم من مواصلة نهج سياسة تأطير السلف التي لازالت تفرضها الضغوطات على الاسعار والحساب الخارجي، فإن تمويل الاقتصاد لم تعترضه أية عوائق. ذلك أن التسهيلات المفتوحة من طرف المؤسسات الموزعة للسلف مثلت نسبة 34٪ من الناتج الداخلي الاجمالي عوضا عن 33,3٪ في السنة السابقة.

وعلاوة على ذلك، فقد جرت إعادة التمويل لدى معهد الاصدار في ظروف ملائمة نسبيا. وفضلا عن ذلك، زادت هذه الظروف اتساعا من جراء التجاء الخزينة إلى السوق النقدية بمبالغ هامة.

سياسة السلف

إن ما شهدته سنة 1984 من مواصلة لتطبيق البرامج التصحيحي الرامي إلى إعادة التوازن لميزان الاداءات وإلى الحد من الحاجيات المالية للخزينة أدى إلى مواصلة العمل بسياسة تضييقية في ميدان النقد والسلف. غير أن هذه السياسة لم تمس لا بمبدإ الانتقاء لفائدة القطاعات الحيوية فيما يخص النمو أو حتى بضرورة دعم تمويل الانشطة المنتجة.

ذلك أنه على الرغم من كون وضعية الحساب الخارجي قد فرضت التقليل من الانشاء النقدي وبالتالي مراقبة أكثر صرامة للقروض الداخلية، فإن أعمال المراقبة على توزيع التسليفات البنكية ظلت قليلة التشدد.

وقد حدد معيار الزيادة السنوية للقروض الخاضعة للتأطير في نسبة 12٪ فلم يكن قط دون الحاجيات المقدرة للقطاعات الرئيسية. كما أنه لم يمس فضلا عن ذلك بمجموع القروض التي ظل جزء منها يقدم دون قيد أو شرط.

وتمت مواصلة العمل بل و تدعيم بعض المقتضيات الخاصة لفائدة بعض الانشطة. وتتبلور هذه المقتضيات في مختلف إجراءات التشجيع ومنها على الخصوص، الاعفاء من التأطير وامكانية إعادة التمويل خارج السقف وبمعدلات تفضيلية، والزام البنوك بمراعاة نسب دنيا من الاستعمالات الواجبة. وتهم المقتضيات المذكورة بصفة خاصة عمليات التصدير لما لها من تأثير على التوازن الخارجي و كذا عمليات السكن نظرا لما تحدثه من آثار تشمل لاقتصاد برمته. وبالاضافة إلى ذلك، لم يفت السلطات النقدية أن توصي المؤسسات البنكية بأن تأخذ بعين الاعتبار في توجيه استعمالاتها الاهداف الاقتصادية الوطنية وليس فقط معايير المردودية و أن تساهم بصفة أكثر فعالية في تمويل الاستثمارات. وبالاخص استثمارات المؤسسات المتوسطة والصغيرة التي تشغل الكثير من اليد العاملة. كما حثت السلطات البنوك على أن تظهر مزيدا من الحيوية في تجميعها للتوفير الذي يعتبر ضروريا لتمويلها إذ من المتعين أن لا يتم اللجوء إلى البنك المركزي إلا بصفة تكميلية وأن يكون ذلك محدودا ومؤقتا كذلك.

ومع ذلك كله، فإن الاجراءات المتخذة على الصعيد النقدي والمالي لا تمثل سوى مرحلة أولى نحو تحقيق أهداف متوسطة المدى كتقوية وسائل التمويل القارة وترشيد الحصول على الموارد المتاحة في وقت تكاد تكون فيه هذه الاخيرة نادرة من جراء سياسات التصحيح وضرورة تقليص اللجوء إلى الخارج.

وحينما قررت السلطات العمومية أن تعيد النظر بصورة تدريجية في الهياكل المتواجدة، فإنها كانت ترمي من وراء ذلك إلى جعل مجموع أدوات سياستها تتلاءم بشكل أفضل مع مستلزمات التنمية. وهكذا، فقد أقرت إجراءات من شأنها أن تذكي المنافسة فيما بين مختلف الوسطاء الماليين وأن تحقق توزيعا أفضل لتمويلات القطاعين العمومي والخر. ويندرج في هذا الاطار إنعاش السوق النقدية، وفتحها لتدخلات معهد الاصدار ثم فيما بعد ذلك إلى تدخل الخزينة. وبموازاة ذلك، فإن اللجوء إلى سياسة معدلات فائدة أكثر مرونة ينبغي أن يمكن من إعادة هيكلة السوق المالية والتوفر على أداة ناجعة في مجال تعبئة وتوجيه التوفير.

المراقبة المباشرة للسلف

لم يكن لزيادة مجموع التسليفات البنكية ان تتعدى في معدلها السنوي نسبة 15٪ لكي تتم مراعاة مقتضيات البرنامج التصحيحي دون أن يكون في ذلك أي عائق لانتعاش الاقتصاد. ولتحقيق هذا الهدف مع اعتبار التطور المحتمل للتسهيلات الغير الخاضعة للسقف، فقد تم تحديد نسبة توسع القروض الخاضعة للتأطير في 12٪ أي ما يعادل غلافا قدره 1,9 مليار من الدراهم لمجموع السنة. وبالنسبة للستة أشهر الاولى كان معدل الزيادة المرتقب هو 4٪ أو ما قدره 630 مليون، إذ أن حاجيات التمويل عادة ما تكون أكثر أهمية خلال النصف الثاني من السنة.

وقد وصل حجم القروض الموزعة من طرف بنوك الايداع عند نهاية السنة ما يناهز 23 مليار من الدراهم مسجلا بذلك ارتفاعا قدره 2,7 مليار أو ما نسبة 13,4٪.

فقد كان معدل توسع القروض الخاضعة للتحديد أكبر مما كان مرتقبا وذلك منذ النصف الاول من السنة حيث بلغ في نهاية هذه الفترة 8,5٪، مما جعل بنك المغرب يتخذ عقوبات في حق البنوك المخالفة خصوصا عن طريق تخفيض سقف إعادة الخصم بالنسبة لها. ووصل المعدل السنوي إلى 15,8٪ أو 2,5 مليار من الدراهم. كما أمكن وإلى غاية شهر أكتوبر حده في نسبة 11٪.

هذا وإن التسهيلات الغير الخاضعة للتأطير والتي لم تشهد أي تغيير يذكر سنة 1983 زادت بمبلغ 200 مليون أو بنسبة 4,5٪ إذ بلغت في المجموع 4,6 ملايير من الدراهم عند نهاية دجنبر. وقد انخفضت حصتها ضمن مجموع التسليفات البنكية بشكل طفيف حيث نزلت من 21,8٪ إلى 20,1٪. ويعزى هذا الانكماش كليا إلى تقلص بنسبة 6,2٪ في القروض المتوسطة الاجل القابلة للتعبئة. وعلى النقيض من ذلك، فإن حجم الديون المترتبة على الخارج الذي ناهز المليارين من الدراهم زاد بمبلغ 208 ملايين أو بمعدل 11,6٪، كما أن قروض التمويل المسبق للصادرات شهدت ارتفاعا قدره 190 مليون أو ما نسبة 36,2٪ وذلك موازاة لتوسع المبيعات إلى الخارج.

التأثير على السيولة

من المنتظر أن يتقلص دور الادوات التقليدية لمراقبة السلف بواسطة التحكم في سيولة البنوك وذلك نظرا لتوسع مساهمة كل من البنك المركزي والخزينة داخل السوق النقدية. فمعدل الاحتياطي النقدي الذي سبق تخفيضه إلى 0,5٪ لم يشهد أي تغيير، بينما لم يعد سقف إعادة الخصم يمثل سوى نسبة 12٪ من مجموع وسائل إعادة التمويل التي تتوفر عليها البنوك.

وقد برز هذا الاتجاه في التطبيق لاول مرة خلال النصف الثاني من السنة حينما رخص للبنوك بأن تعوض لدى بنك المغرب وبمعدل 7٪ أذينات الخزينة لمدة شهر التي تكتتب فيها داخل السوق النقدية بمعدل نسبته 10٪. وقد تم تحديد الجزء القابل للتعبئة في شهر غشت في نسبة 30٪ ثم رفع إلى 40٪ في شتنبر ثم إلى 90٪ فيما يخص الفترة الممتدة من 17 أكتوبر إلى 31 دجنبر. وقد كان هذا التوسع يهدف إلى تمكين البنوك التي منحت الخزينة تسليفات إضافية تعويضا للتسبيقات المباشرة لمعهد الاصدار من مواجهة الضيق الذي طرأ على خزائنها. ومما زاد في أهمية تدخلات بنك المغرب لتغذية السوق النقدية

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

كون المؤسسات المالية التي تستفيد من نفس المقتضيات قد استعملت أيضا هذه التسهيلات الجديدة.

وفي المجموع، شهد هيكل إعادة تمويل البنوك تغييرا ملموسا من سنة لاخرى. فقد انتقلت حصة الالتجاءات بواسطة سندات عمومية من 24,5 إلى 35,9٪. وفيما يخص الالتجاءات بواسطة سندات خصوصية ظلت إعادة الخصم خارج السقف تحتل الدرجة الاولى إذ ما فتئت تمثل ما يفوق نصف مجموع وسائل إعادة التمويل. وتشكل التسهيلات الممنوحة من طرف معهد الاصدار للبنوك لتعبئة قروض التصدير الجزء الاكبر من الالتجاءات المذكورة. أما الباقي فيتمثل في الجادة الخاصة «بالحبوب» والتي ظلت محدودة في 300 مليون درهم طوال السنة.

التأثير بواسطة المعدلات

أصبحت معدلات الفائدة تبدو لعدة اعتبارات كعنصر مكمل وضروري لباقي الوسائل الاخرى للتوفيق بين موارد وحاجيات التمويل. ولاجل ذلك، فإن السلطات النقدية تحاول الرفع أكثر فأكثر من مرونتها لجعلها تتلاءم بشكل تدريجي وكلا من معدلات الاسواق الدولية وتطور المعطيات الداخلية.

ففيما يرجع لتدخلات بنك المغرب، يتعلق الامر بصفة رئيسية بتقديم مساعدات بمعدل فائدة متغير داخل السوق النقدية وإحلالها مكان الانظمة المعمول بها حاليا تجاه البنوك من سقوف للخصم وتسبيقات بمعدل ثابت على سندات عمومية وخصوصية.

ومن جهة أخرى، ولكي يتسنى دعم تجميع الودائع والتمكين من توزيع أفضل للموارد، فسوف يتم ترتيب كل من المعدلات الدائنة والمدينة ترتيبا أحسن كما سيتم الرفع من مرونتها. غير أن مستوياتها ستحدد مع اعتبار تغييرات المعدل الاساسي لمعهد الاصدار. ولهذا الغرض فقد تم اتخاذ اجراءات هامة مع بداية سنة 1985.

وبالنسبة لسنة 1984 فقط، شملت الزيادات معدل تعبئة القروض للتصدير الذي انتقل من 4٪ إلى 5٪ ومعدلات التسبيقات على أذينات لمدة ستة أشهر وسنة والتي حددت في 7٪ بدلا من 4,3٪ و4,4٪ في السنة السابقة (1).

## المؤسسات الموزعة للسلف

البنوك

وصلت الحصيلة الاجمالية لبنوك الايداع الخمسة عشر عند نهاية سنة 1984 إلى ما يناهز 48 مليار درهم. ومثلت الثمان مؤسسات الاولى منها 91,4٪ في نظير 90,9٪ سنة 1983. ويعزى هذا الارتفاع الجديد في تمركز النشاط البنكي إلى المؤسستين الاكثر أهمية واللتين انتقلت حصتهما في ظرف سنة من 41,2٪ إلى 43,7٪ في حين أن حصة الست مؤسسات المتوسطة انخفضت من 49,7٪ إلى 47,7٪. كما أن حصة السبعة بنوك التي تقل حصيلتها عن مليار درهم، نزلت أيضا من 9,1٪ إلى 8,6٪.

مبالغ الوضعيات في نهاية السنة

| حجم الحصيلة بالملايين الدراهم | عدد البنوك | | مجموع الوضعيات | | بالنسبة المائوية للمجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 1983 | 1984 | 1983 | 1984 | 1983 | 1984 |
| 7000 فأكثر | 2 | 2 | 17 592 | 20 831 | 41,2 | 43,7 |
| من 1000 إلى 7000 | 6 | 6 | 21 207 | 22 728 | 49,7 | 47,7 |
| أقل من 1000 | 7 | 7 | 3 859 | 4 093 | 9,1 | 8,6 |
| المجموع | 15 | 15 | 42 658 | 47 652 | 100 | 100 |

كان عدد الشبابيك البنكية يبلغ عند نهاية السنة 697 منها 26 شباكا جديدا. ولازالت مدينة الدار البيضاء تتوفر على ما يفوق ربع الشبكة. وتتأكد مرتبتها الاولى على مستوى الوادئع التي حصلت منها على نسبة 39٪.

التطور العام للموارد والاستخدامات

بلغت الوضعية المجمعة لبنوك الايداع عند نهاية دجنبر 1984 ما قدره 40.794 مليون درهم، أي بزيادة مبلغها 4.249 مليون أو ما نسبة 11,6٪ عوضا عن 6.878 مليون أو 23,1٪ في السنة السابقة (1).

(1) يرجع للملحقات الاحصائية 55 و 56 و 57.

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 51.

وقد نتجت هذه الزيادة أساسا عن توسع القروض المباشرة للاقتصاد كما يتبين ذلك من خلال الجدول التالي:

| بملايين الدراهم | نهاية 1983 | نهاية 1984 | التغييرات بالنسبة المائوية | بملايين الدراهم | نهاية 1983 | نهاية 1984 | التغييرات بالنسبة المائوية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الاستخدامات** | | | | **الموارد** | | | |
| الموجودات السائلة | 434 | 816 | + 88 | الرسمال والاحتياطيات | 1 367 | 1 633 | 19,5+ |
| الديون على الخزينة | 12 143 | 12 496 | 2,9+ | المخصصات | 500 | 620 | 24 + |
| منها : محفظة السندات العمومية | (11 466) | (12 405) | (8,2+) | الودائع تحت الطلب | 20 009 | 21 774 | 8,8+ |
| - الودائع من أجل الاستيراد | (537) | (10) | (98,1–) | منها : العمليات لأجل قصير جدا (2) | (22) | (86) | (290,9+) |
| - ودائع أخرى | (140) | (81) | (42,1–) | الودائع لاجل | 9 602 | 11 281 | 17,5+ |
| القروض للاقتصاد | 19 829 | 22 779 | 14,9+ | الودائع من أجل الاستيراد | 576 | 15 | 97,4– |
| التسليفات للمؤسسات المالية المتخصصة | 392 | 142 | 63,8– | الالتزامات الخارجية | 303 | 322 | 6,3+ |
| الرسوم بالمحفظة | 2 595 | 3 154 | 21,5+ | مساعدات معهد الاصدار (3) | 3 051 | 3 734 | 22,4+ |
| الموجودات الخارجية (1) | 338 | 392 | 16 + | مساعدات المؤسسات المالية المتخصصة (سندات مودعة كضمانة) | 76 | 72 | 5,3– |
| التعقيبات | 814 | 1 015 | 24,7+ | موارد مختلفة صافية | 1 061 | 1 343 | 26,6+ |
| **المجموع** | **36 545** | **40 794** | **11,6+** | **المجموع** | **36 545** | **40 794** | **11,6+** |

(1) باستثناء الديون المترتبة على الخارج والشيكات المحصومة على الخارج والمدرجة ضمن القروض الاقتصاد.

(2) يشمل مبلغ الودائع تحت الطلب وداتع المؤسسات المالية المتخصصة وكذا التسبيقات لاجل قصير جدا، والتي تقدمها هذه الاخيرة للبنوك.

(3) بما في ذلك السندات المتوسطة الأجل التي تم من طريق البنك الوطني للانماء الاقتصادي.

الاستخدامات

مثل مجموع القروض الموزعة من طرف البنوك بما في ذلك تسليفاتها للمؤسسات المالية المتخصصة ما نسبته 56٪ من الاستخدامات إذ وصل إلى 22.921 مليون درهم، أي بزيادة قدرها 2,700 مليون أو ما معدله 13,3٪ بدلا من 2.361 مليون أو 13,2٪ في السنة السالفة. فالقروض القصيرة الاجل والتي تتكون أساسا من تسهيلات الصندوق والديون التجارية والتسبيقات على البضائع، اتسعت إجماليا بمقدار 1.632 مليون أو بنسبة 12,4٪. أما القروض الخاصة، فبلغ ارتفاعها السنوي إلى 16,5٪ فيما يتعلق بالتصدير، و12٪ فيما يرجع للاستهلاك و9,9٪ فيما يعود للتجهيز و29,5٪ بالنسبة للسكن (1). وفي هذا الصدد، فإن معامل الاستخدام في شكل قروض عقارية والذي رفع في يونيو 1984 من 3٪ إلى 4٪ قد تمت مراعاته إجماليا من طرف البنوك. كما أن هذه الاخيرة استطاعت مراعاة ما هي ملزمة به من تمويل محفظة دنيا من القروض المتوسطة الاجل القابلة للتعبئة والتي ظل معاملها محددا في نسبة 5,5٪ من الالتزامات، وإن كان ذلك قد تم في الحقيقة عن طريق الاكتتاب في أذينات كل من البنك الوطني للانماء الاقتصادي والقرض العقاري والفندقي.

وبلغت الديون على الخزينة 12.496 مليون درهم اي ما يناهز نسبة 31٪ من الاستخدامات البنكية، فزادت بمقدار 353 مليون أو بمعدل 2,9٪ فقط. ويبلور هذا التطور بصفة رئيسية تقلص حجم الودائع من أجل الاستيراد التي تم إلغاؤها في يونيو من 537 مليون إلى 10 ملايين. أما محفظة السندات العمومية، فقد اتسعت على العكس من ذلك بمقدار 939 مليون أو بمعدل 8,2٪ وذلك على إثر الارتفاع القوي الذي شهدته اكتتابات البنوك في الاذينات داخل السوق النقدية والذي تجاوز الانخفاض الذي عرفته المحفظة الدنيا. وقد نتج هذا التقلص الاخير جزئيا عن قرار إخراج الودائع لأكثر من سنة من القاعدة التي يحسب على أساسها الحد الادنى الالزامي من الاذينات والذي ظل محددا في نسبة 30٪ من الالتزامات، والذي تمت مراعاته من جهة أخرى من طرف جل المؤسسات البنكية.

وصلت قيمة السندات بالمحفظة إلى 3.154 مليون، فزادت بما قدره 559 مليون أو بنسبة 21,5٪ ذلك أن البنوك اكتتبت بشكل واسع في الاذينات التي أصدرتها المؤسسات المالية المتخصصة وذلك من أجل تعويض النقص المسجل على مستوى المعامل الالزامي فيما يتعلق بكل من القروض للتجهيز والسكن وأذينات الصندوق لمدة سنة الصادرة عن الصندوق الوطني للقرض الفلاحي والتي يتعين على البنوك أن تحتفظ بها في حدود 3,5٪ من التزاماتها.

وفي الاخير، فإن الموجودات السائلة للبنوك وهي محصل الصندوق والحساب العادي لدى بنك المغرب الذي يضم أيضا الاحتياطي النقدي والذي لازال يساوي 0,5٪ من الالتزامات بلغت 816 مليون درهم فسجلت بذلك توسعا استثنائيا نسبته 88٪.

الموارد

وصل مجموع الودائع البنكية تحت الطلب ولاجل باستثناء الودائع من أجل الاستيراد إلى 33.055 مليون درهم فزاد بمقدار 3.444 مليون درهم أو بمعدل 11,6٪.

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 51.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وتعزى هذه النتيجة في حدود 37٪ منها إلى ارتفاع الموجودات بالحساب للعمال المغاربة بالخاج والتي بلغت 7.250 مليون درهم، فمثلت بذلك ما يناهز 22٪ من مجموع الودائع البنكية.

ومن جهة أخرى، فنظرا للمكافآت الممنوحة للحسابات والاذينات لاجل استحقاق ثابت، فقد نمت هذه الاخيرة بضعف نسق اتساع الحسابات تحت الطلب. وبذلك انتقلت حصتها من 23,4٪ إلى 34,1٪ من مجموع الودائع لدى البنوك.

يتمثل معامل السيولة في الحاصل ما بين الاصول المتيسرة والممكنة التحقيق من جهة وبين الالتزامات تحت الطلب ولاجل قصير من جهة أخرى. وقد كانت نسبته محددة في 60٪ وتمت مراعاته إلى حد كبير جدا إذ بلغ بالمتوسط الشهري 70,6٪ فيما يرجع لمجموع الجهاز البنكي. وفيما عدا بعض الاستثناءات النادرة، فقد التزمت به البنوك على مدار السنة كلها.

بلغ مجموع رأس مال واحتياطيات البنوك 1.633 مليون مسجلا بذلك سبقا قدره 266 مليون أو ما نسبته 19,5٪ بالمقارنة مع السنة السابقة. وقد نتج التطور بصفة رئيسية عن الزيادات في الرسمال التي قامت بها ست مؤسسات بمبلغ إجمالي قدره 158 مليون. ذلك أن البنوك لم تكن في أي وضعية مخالفة لقاعدة معامل الملاءة الذي يحدد نسبة الحاصل ما بين الاصول الصافية والالتزامات تحت الطلب ولاجل في 5,25٪.

## المؤسسات المالية المتخصصة

### التطور العام للموارد والاستخدامات

وصلت الحصيلة المجمعة للمؤسسات المالية المتخصصة (1) عند نهاية سنة 1984 إلى 16.802 مليون درهم، فاتسعت بما قدره 1.581 مليون أو ما نسبته 10,4٪ عوضا عن 2.055 مليون أو 15,6٪ في السنة الفارطة. وبالمقارنة مع الوضعية العامة للبنوك، فإنها تمثل 41,2٪ منها في نظير 41,7٪ في ختام السنة المنصرمة (2).

| بلايين الدرهم | نهاية 1983 | نهاية 1984 | التغيرات المبالغ | التغيرات ٪ |
|---|---|---|---|---|
| **الاستعمالات** | | | | |
| ديون على الخزينة | 1 827 | 1 637 | 190– | 10,4– |
| ديون على البنوك | 557 | 574 | 17 | 3,1 |
| قروض للاقتصاد | 10 519 | 11 854 | 1 335 | 12,7 |
| قروض للجماعات العمومية | 418 | 462 | 44 | 10,5 |
| محفظة السندات | 899 | 894 | 5 | 0,6 |
| استعمالات أخرى | 351 | 453 | 102– | 29,1– |
| استعمالات مختلفة صافية | 650 | 928 | 278 | 42,8 |
| **المجموع** | **15 221** | **16 802** | **1 581** | **10,4** |
| **الموارد** | | | | |
| الاموال الذاتية | 1 087 | 1 332 | 245 | 22,5 |
| مساعدات الدولة | 424 | 515 | 91 | 21,5 |
| اقتراضات خارجية | 3 684 | 4 196 | 512 | 13,9 |
| اقتراضات داخلية | 3 571 | 3 307 | 264– | 7,4– |
| منها : | | | | |
| ـ سندات إلزامية وأذينات | 3 179 | 3 165 | 14– | 0,4– |
| ـ قروض وتسبيقات البنوك | 392 | 142 | 250– | 63,8– |
| ودائع لاجل قصير | 5 659 | 6 508 | 849 | 15 |
| مساعدات معهد الاصدار | 796 | 944 | 148 | 18,6 |
| **المجموع** | **15 221** | **16 802** | **1 581** | **10,4** |

(1) صندوق الايداع والتدبير، البنك الوطني للانماء الاقتصادي، الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، القرض العقاري والفندقي والصندوق المغربي للتصفيات.

(2) يرجع للملحق الاحصائي رقم 52.

وصلت القروض المقدمة للاقتصاد من طرف المؤسسات المالية المتخصصة عند نهاية دجنبر 1984 إلى 11.854 مليون درهم، مسجلة بذلك زيادة سنوية قدرها 1.335 مليون أو ما نسبته 12,7٪ بدلا من 1.236 مليون أو 13,3 ٪ في السنة السالفة. وقد نتجت هذه الزيادة بصفة أساسية عن التسليفات التي منحها كل من الصندوق الوطني للقرض الفلاحي والقرض العقاري والفندقي والتي اتسعت على التوالي بمبلغ 952 مليون أو 29,2٪ و309 ملايين أو 8,5٪.

وبلغت ديون المؤسسات المالية المتخصصة على الخزينة 1.637 مليون، فانخفضت بمقدار 190 مليون أو بمعدل 10,4٪ ومثلت حصتها ضمن مجموع الاستخدامات أقل من 10٪. ذلك أن تسليفات صندوق الايداع والتدبير إلى الخزينة وصلت إلى 1.605 ملايين فتقلصت بما قدره 92 مليون، كما أن قروض الصندوق الوطني للقرض الفلاحي للخزينة نزلت في ظرف سنة من 101 مليون إلى ما يقل عن مليون من الدراهم.

أما فيما يتعلق بباقي الاستخدامات الاخرى التي تشكل في مجموعها حوالي خمس الحصيلة المجمعة، فقد نمت إجماليا بمبلغ 436 مليون مما يرجع أساسا إلى الارتفاع القوي الذي شهدته الموجودات السائلة في نهاية السنة وكذا إلى التوسع الملحوظ الذي عرفته الاستخدامات المختلفة.

### الموارد

يعزى ارتفاع موارد المؤسسات المالية المتخصصة في حدود الثلثين إلى توسع الودائع التي تم تجمعها وإلى تقوية الاموال الذاتية والالتجاءات إلى معهد الاصدار.

ذلك أن الودائع التي وصلت إلى 6.508 ملايين درهم أي ما يمثل 38,7٪ من الموارد عند نهاية دجنبر 1984 زادت بما قدره 849 مليون أو بنسبة 15٪ عوضا عن 1.050 مليون أو 22,8٪ في السنة السابقة. وقد تلقاها أساسا صندوق الايداع والتدبير حيث مثلت 90,3٪ من خصومه وأودعها لديه بصفة رئيسية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وصندوق التوفير الوطني. كما تلقاها الصندوق الوطني للقرض الفلاحي،بيد أنها لم تمثل سوى 12٪ من خصومه.

وبلغت الاقتراضات الداخلية 3.307 ملايين فانخفضت على النقيض من ذلك بمقدار 264 مليون أو بمعدل 7,4٪ بينما كانت قد اتسعت سنة 1983 بمبلغ 630 مليون أو بنسبة 21,4٪. وقد نزلت حصتها ضمن مجموع الموارد من 23,5٪ إلى 19,7٪ من نهاية سنة لاخرى. ويشمل هذا التطور تقلصا بمقدار 336 مليون في إصدارات السندات الالزامية داخل السوق المالية وانخفاضا قدره 250 مليون في التسبيقات المباشرة للبنوك والذي تم تعويضه بزيادة قدرها 322 مليون في مجموع الاذينات الصادرة عن القرض العقاري والفندقي والصندوق الوطني للقرض الفلاحي في إطار معامل الاستحالات البنكية الالزامية.

أما الاقتراضات الخارجية فبلغت 4.196 مليون، أي ما يمثل ربع الموارد الاجمالية تقريبا، فاتسعت بذلك بمقدار 512 مليون أو بنسبة 13,9٪ بدلا من 964 مليون أو 23,2٪ في السنة السابقة. وقد استفاد من هذه الزيادة كل من الصندوق الوطني للقرض الفلاحي في حدود 461 مليون والقرض العقاري والفندقي بمبلغ 35 مليون والبنك الوطني للانماء الاقتصادي بمقدار 16 مليون. وفي المجموع، كانت التسليفات الخارجية تمثل عند نهاية 1984 نسبة 42٪ من الموارد الكلية للصندوق الوطني للقرض الفلاحي و37 ٪ من موارد البنك الوطني للانماء الاقتصادي و17٪ من موارد القرض العقاري والفندقي.

وصلت الالتجاءات إلى معهد الأصدار إلى 944 مليون فزادت بمقدار 148 مليون أو بمعدل 18,6٪ وسمحت بتغطية 5,6٪ من استخدامات المؤسسات المالية المتخصصة.

وفي الاخير، أدرجت الاموال الذاتية لهذه الاخيرة مبلغ 1.332 مليون أي ما يناهز نسبة 8 ٪ من مواردها فسجلت بذلك ارتفاعا قويا قدره 245 مليون أو ما معدله 22,5٪.

### توزيع السلف

وصل مجموع القروض الموزعة من طرف كل من بنك المغرب والبنوك التجارية والمؤسسات المالية المتخصصة عند نهاية دجنبر 1984 إلى 36.415 مليون درهم محققا بذلك توسعا قدره 4.861 مليون أوما نسبته 15,4٪ في نظير 4.290 مليون أو 15,7٪ في السنة الفارطة.

ويبين الجدول التالي توزيع هذه القروض حسب مصدرها وتمويلها ومدتها خلال الثلاث سنوات الاخيرة:

| بلايين الدرهم | نهاية 1982 | نهاية 1983 | نهاية 1984 |
|---|---|---|---|
| **حسب مصدر توزيعها** | | | |
| معهد الاصدار | 810 | 1 206 | 1 782 |
| بنوك الودائع | 17 171 | 19 829 | 22 779 |
| المؤسسات المالية المتخصصة | 9 283 | 10 519 | 11 854 |
| | **27 264** | **31 554** | **36 415** |
| **حسب تمويلها** | | | |
| معهد الاصدار | 4 250 | 4 322 | 5 414 |
| بنوك الودائع (1) | 16 122 | 19 481 | 22 171 |
| المؤسسات المالية المتخصصة | 6 892 | 7 751 | 8 830 |
| | **27 264** | **31 554** | **36 415** |
| **حسب مدتها** | | | |
| لاجل قصير | 17 067 | 20 012 | 23 432 |
| معهد الاصدار | 810 | 1 206 | 1 782 |
| بنوك الودائع | 15 129 | 17 567 | 20 105 |
| المؤسسات المالية المتخصصة | 1 128 | 1 239 | 1 545 |
| لاجل متوسط وطويل | 10 197 | 11 542 | 12 983 |
| بنوك الودائع | 2 042 | 2 262 | 2 674 |
| المؤسسات المالية المتخصصة | 8 155 | 9 280 | 10 309 |
| | **27 264** | **31 554** | **36 415** |

* إن الارقام المتعلقة بالبنوك مأخوذة من الوضعية المحاسبية الجديدة.

(1) بما في ذلك التسليفات المقدمة للمؤسسات المالية المتخصصة في شكل اكتتابات إلزامية في الاذينات.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

حسب مصدر التوزيع

إن القروض الممنوحة من طرف البنوك باستثناء التسليفات التي تقدمها للمؤسسات المالية بلغت ما قدره 22.779 مليون درهم فحققت كما كان الشأن سنة 1983 ما يقرب من 63٪ من تمويل الاقتصاد. وقد بلغ ارتفاعها السنوي 2.950 مليون أو ماينـاهز نسبة 15٪ وهونسق يقل شيئا ما عن معدل الزيادة المسجل في السنة السالفة.

وصلت قروض المؤسسات المالية المتخصصة إلى 11.854 مليون،فاتسعت بمقدار 1.335 مليون أو بمعدل 12,7٪. غير أن حصتها ضمن مجموع القروض انخفضت من جديد إذ نزلت من 33,3٪ إلى 32,5٪ من نهاية سنة لاخرى.

وبلغت المساعدات المباشرة لبنك المغرب 1.782 مليون فزادت بما قدره 576 مليون أوبنسبة 47,8٪. ومع ذلك لازالت تشكل جزءا محدودا من توزيع القروض لايتجاوز نسبة 4,9٪.

حسب التمويل

ارتفع مبلغ القروض الموزعة والممولة من طرف البنوك إلى 22.171 مليون أي باتساع قدره 2.690 مليون أو ما نسبته 13,8٪. غير أن نسبتها ضمن مجموع التسهيلات البنكية انخفضت من 98٪ إلى 97,3٪.

أما التسليفات الممولة من طرف المؤسسات المتخصصة فوصلت إلى 8.830 مليون، فزادت بمقدار 1.079 مليون أو بمعدل 13,9٪ ومثلت ما يناهز ثلاثة أرباع ما وزعته من قروض.

وأخيرا، شملت تدخلات بنك المغرب ما قدره 5.414 مليون فسجلت بذلك توسعا بمبلغ 1.092 مليون أو بمعدل 25,3٪ يعزى بنسب تكاد تكون متساوية إلى القروض المباشرة وإلى تمويلات البنوك والمؤسسات المالية.

حسب المدة

وصل حجم القروض القصيرة الاجل في المجموع إلى 23.432 مليون، فارتفع بذلك بنسق أسرع بشكل ملموس من نسق زيادة مجموع القروض. ذلك أن التسليفات المذكورة اتسعت بمقدار 3.420 مليونا أو بنسبة 27,3٪ في السنة السالفة، فانتقلت بذلك حصتها ضمن مجموع القروض من 63,4٪ إلى 64,4٪. وقد قدمت البنوك ما يناهز نسبة 86٪ من التسهيلات القصيرة الاجل، بينما ظلت المؤسسات المالية المتخصصة تشكل مصدر توزيع ما يقرب من 80٪ من القروض المتوسطة والطويلة الاجل. وقد ارتفعت هذه الاخير إلى 12.983 مليون محققة بذلك سبقا قدره 1.441 مليون أو ما نسبته 12,5٪ في نظير 1.345 مليون أو 13,2٪ سنة 1983.

حسب قطاعات النشاط

لازال التوزيع القطاعي للقروض المقدمة للاقتصاد يتم استنباطه من خلال المعطيات الاحصائية التي تعدها مركزية المخاطر التي لاتحصي سوى التسليفات التي يتجاوز قدرها 100.000 درهم لكل مستفيد. وقد كانت القروض المحصاة عند نهاية دجنبر 1984 تمثل بالمقارنة مع التسهيلات الممنوحة فعلا نسبة 76,1٪ فيما يتعلق بالبنوك و50,2٪ فيما يرجع للمؤسسات المالية المتخصصة. وقد كان أضعف معدل للتصريح بالنسبة لهذه الاخيرة هو المعدل الخاص بالصندوق الوطني للقرض الفلاحي والذي لايصل الجزء الاكبر من قروضه إلى الحد الادنى الذي ينبغي التصريح به.

ملايين الدراهم

| قطاعات النشاط | دجنبر 1983 | دجنبر 1984 | التغييرات بالنسبة المائوية |
|---|---|---|---|
| **الفلاحة والصيد** | **2 228** | **2 393** | **7,4** |
| منها : | | | |
| - الزراعات | 1 099 | 1 269 | 15,5 |
| - الانشطة الملحقة بالفلاحة | 697 | 687 | 1,4– |
| - الصيد البحري | 238 | 226 | 5 – |
| - أنشطة فلاحية أخرى | 194 | 211 | 8,8 |
| **المعادن والصناعة** | **10 389** | **11 953** | **15,1** |
| - الطاقة | 772 | 1 274 | 65 |
| - (منها النفط والوقود) | (411) | (1 048) | (155) |
| - المعادن | 1 226 | 1 167 | 4,8– |
| - مواد البناء، المباني والاشغال العمومية | 1 642 | 1 829 | 11,4 |
| - الصناعات الميكانيكية | 1 327 | 1 491 | 12,4 |
| - الصناعات الكيماوية | 955 | 1 044 | 9,3 |
| - الصناعات الغذائية | 1 866 | 2 198 | 17,8 |

ملايين الدراهم

| قطاعات النشاط | دجنبر 1983 | دجنبر 1984 | التغييرات بالنسبة المائوية |
|---|---|---|---|
| - صناعات النسيج | 1 661 | 1 943 | 17 |
| - صناعات مختلفة | 940 | 1 007 | 7,1 |
| **الخدمات وغيرها** | **8 226** | **8 942** | **8,7** |
| - التجارة | 3 317 | 3 657 | 10,3 |
| (تجارة الجملة للمواد الفلاحية والغذائية) | (1 060) | (1 221) | (15,2) |
| (تجارة الجملة للمواد الاولية) | (1 083) | (1 221) | (12,7) |
| (تجارة النسيج) | (235) | (223) | (5,1–) |
| - وسطاء التجارة والصناعة | 145 | 156 | 7,6 |
| - النقل وما يلحق به | 1 063 | 1 108 | 4,2 |
| (النقل البحري) | (647) | (751) | 16,1 |
| - الفنادق | 253 | 235 | 7,1– |
| - أشغال عقارية | 926 | 971 | 4,9 |
| - أنشطة مالية (شركات القروض للاستهلاك وكراء الاستعمال وشركات المساهمة) | 1 339 | 1 487 | 11,1 |
| - عناصر مختلفة | 1 183 | 1 328 | 12,3 |
| **المجموع** | **20 843** | **23 288** | **11,7** |
| منها : | | | |
| - القروض لاجل قصير | 14 238 | 16 339 | 14,8 |
| - القروض لاجل متوسط وطويل | 6 605 | 6 949 | 5,2 |

يظهر من خلال تحليل الجدول الوارد أعلاه بأنه تم تسجيل تباطؤ عام من نهاية سنة لاخرى في نسق توسع القروض المصرح بها. غير أن هذا التراجع يبدو أكثر بروزا بالنسبة لقطاع الفلاحة والصيد البحري والذي لم تتسع تسليفاته سوى بنسبة 7,4٪ بدلا من 29,3٪ سنة 1983. كما أن صناعات التحويل وقطاع الخدمات سجلا معدلي زيادة نسبتها على التوالي 15,1٪ و 8,7٪ أي ما يقل بكثير عما تم تسجيله في السنة الفارطة.

وفي المجموع استوعبت الصناعة والطاقة والانشطة المعدنية من جديد نصف القروض المصرح بها تقريبا أي ما قدره 11,9 مليار درهم من مجموع مقداره 23,3 مليار. وقد زادت التسهيلات التي منحت للقطاعات المذكورة بمبلغ 1.564 مليون منها 637 مليون لقطاع النفط و332 مليون للصناعات الغذائية و282 مليون لصناعات النسيج. أما التسليفات المحصاة برسم الخدمات والانشطة المختلفة، فقد نمت بما قدره 716 مليون. وقد شهدت كل الفروع المنضوية ضمن هذا الركن ارتفاعا باستثناء الانشطة الفندقية التي تقلصت التزاماتها بحوالي 7٪. وسجلت أهم الزيادات فيما يتعلق بتجارة الجملة في الموارد الفلاحية والغذائية، وبالنقل البحري وبدرجة أقل بالنسبة للشركات المالية.

وفي الاخير، فإن القروض المحصاة برسم الفلاحة والصيد البحري والتي لازالت حصتها منقوصة الاهمية على ما يبدو نظرا لوجود حد أدنى يوجب التصريح، اتسعت بنسبة بسيطة. ذلك أن التسليفات الموسمية التي كانت قد ارتفعت بمعدل 63٪ سنة 1983 زادت من جديد بنسبة 15,5٪ بينما لم تشهد القروض لفائدة الانشطة الملحقة بالقطاع الفلاحي أي تغيير يذكر.

توازن خزائن البنوك

على الرغم من كون خزائن البنوك قد خضعت لضغوطات أكثر حدة بالمقارنة مع سنة 1983، فإنها لم تشهد أي توتر مستمر خلال سنة 1984 نظرا للتطور المتقطع جدا للعوامل التي تحدث أثرا تضييقيا على سيولة البنوك، ومن جهة أخرى نظرا للتوسع الملحوظ الذي عرفته إمكانيات اللجوء إلى معهد الاصدار خلال النصف الثاني من السنة. ذلك أن المؤسسات الموزعة للسلف استفادت فيما بين غشت ودجنبر من رخصة تعبئة جزء أكبر من محفظة أذينات الخزينة لمدة شهر بشروط جد مناسبة فيما يتعلق بمعدل الفائدة. وكان حجم ما تتوفر عليه البنوك من هذه الفئة من الاصول عند نهاية دجنبر 1984 يصل إلى 3,8 ملايير من الدراهم بعد أن بلغ حده الاقصى في شهر نونبر بمبلغ يفوق 5,5 ملايير.

والحقيقة أن سيولة البنوك لم تتأثر من جراء تسديد الخزينة لديونها إزاء البنك المركزي إلا في أبريل وبالاخص في أكتوبر وذلك بسبب ما شهدته احتياطيات الصرف من تقلص في نفس الوقت. وقد كان لخروج العملات الاجنبية أيضا تأثير على الخزائن خلال شهري يوليوز وغشت لاسيما و أن توسع العملة الائتمانية تزايد بشكل ملموس خلال هذه الفترة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

غير أن البنوك لم تجد أية صعوبة في تحقيق تغطية استخداماتها كما يدل على ذلك الانخفاض المسجل خلال السنة في معدل استعمال التسهيلات المفتوحة من طرف بنك المغرب والتي تراجعت بنسبة 77٪ فيما يتعلق بالنصف الاول من السنة وبمعدل 74,5٪ فيما يرجع للنصف الثاني منها. كما أن الاتجاه إلى التسبيقات الخاصة ذات المعدل المرتفع كان في المتوسط ضعيفا جدا خلال الجزء الاكبر من السنة. أما تسبيقات معهد الاصدار للبنوك والتي بلغت إجماليا 3.670 مليون درهم بالمتوسط الشهري بدلا من 2.654 مليون في السنة السالفة، فقد اتسمت بشكل وملحوظ وسمحت بتمويل عشر الاستخدامات البنكية.

ارتفعت المبادلات فيما بين البنوك داخل السوق النقدية وجرت بمعدلات تقل عن معدلات البنك المركزي في هذه السوق على مدار السنة كلها تقريبا.

العوامل المؤثرة على السيولة البنكية

يبين الجدول التالي حركة تطور مختلف العناصر التي لها تأثير إيجابي أو سلبي على سيولة البنوك (1):

| التغيرات الهامة منذ بداية السنة | مارس | يونيو | شتنبر | دجنبر |
|---|---|---|---|---|
| عملة «البنك المركزي» | – 420 | – 879 | – 1 477 | – 1 701 |
| منها | | | | |
| – الاوراق والقطع البنكية المتداولة | (– 249) | (– 775) | (– 1 387) | (– 1 259) |
| – حسابات البنوك والخزينة | (+ 86) | (+ 36) | (– 41) | (– 239) |
| الموجودات الصافية من احتياطيات الصرف | | | | |
| لدى معهد الاصدار | – 257 | + 567 | + 599 | + 354 |
| ديون معهد الاصدار على الخزينة | + 1 196 | + 117 | – 585 | – 29 |
| تسليفات معهد الاصدار للمؤسسات المالية المتخصصة ومختلف المدينين | + 345 | + 321 | + 354 | + 760 |
| عوامل أخرى | – 512 | + 90 | + 192 | – 67 |
| المجموع | + 352 | + 216 | – 917 | – 683 |
| إتجاهات البنوك لمعهد الاصدار (2) | – 352 | – 216 | + 917 | + 683 |

(1) تعبر علامات الجمع على الاثر التوسعي على السيولة، وعلامات الطرح عن الاثر التضييقي.
(2) تعادل علامة (–) انخفاضا في الاتجاهات وعلامة (+) زيادة في هذه الاخيرة.

باستثناء شهر أبريل الذي تقلصت فيه سيولة البنوك على إثر تخفيض الخزينة العمومية لمديونيتها تجاه معهد الاصدار، تميز الجزء الاول من سنة 1984 برخاء ملحوظ في الخزائن. ويعزى هذا التطور أساسا إلى أهمية الاداءات التي قامت بها الدولة في بداية السنة مما تجلى في ارتفاع مديونيتها إزاء البنك المركزي خلال الربع الاول من السنة وما حل محله من حصول الخزينة على تسليفات خارجية خلال الربع الثاني من السنة.

وعلى النقيض من ذلك، فقد تميز النصف الثاني من السنة في المجمل بضيق في الخزائن يعزى إلى عوامل شتى: طلب قوي على الاوراق البنكية في يوليوز وغشت وتخفيض تدريجي لمديونية الخزينة من غشت إلى أكتوبر وأخيرا فائض في خروج العملات الاجنبية فيما بين يوليوز ونونبر. غير أنه تمت إعادة تكوين سيولة البنوك عند نهاية السنة وذلك تحت التأثير المزدوج للنفقات العمومية وتقوية الموجودات الخارجية. وقد تبلور هذا التحسن في التقلص الملحوظ الذي شهدته التجاءات البنوك لمعهد الاصدار.

إعادة التمويل لدى بنك المغرب

لقد قام معهد الاصدار من سنة لاخرى بتوسيع تسليفاته للبنوك كما يتجلى ذلك من خلال الجدول التالي:

(في نهاية الاشهر وبالملايين الدراهم)

| النصف الاول من السنة | يناير | فبراير | مارس | أبريل | ماي | يونيو |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1983 | 2 218 | 2 025 | 2 337 | 2 398 | 2 162 | 2 545 |
| 1984 | 2 584 | 2 800 | 2 698 | 3 771 | 3 044 | 2 834 |
| **النصف الثاني من السنة** | **يوليوز** | **غشت** | **شتنبر** | **أكتوبر** | **نونبر** | **دجنبر** |
| 1983 | 3 807 | 3 312 | 3 369 | 3 107 | 2 513 | 3 051 |
| 1984 | 3 385 | 4 320 | 3 968 | 5 525 | 5 374 | 3 734 |

وصلت تسبيقات معهد الاصدار للبنوك على أساس المتوسط في نهاية الاشهر إلى 3.670 مليون درهم، فزادت بمقدار 1.016 مليون أو بنسبة 38,3٪ بينما كانت قد انخفضت بمعدل 8٪ سنة 1983. وقد تم تسجيل هذا التوسع بصفة خاصة خلال النصف الثاني من السنة حيث بلغت مساعدات بنك المغرب في المتوسط 4.384 مليون درهم، في نظير 2.956 مليون فيما يتعلق بالنصف الاول من السنة.

وقد تزامن هذا التطور المجمل بتغير ملحوظ في هيكل تكوين الالتجاءات. ذلك أن حصة الالتجاءات بواسطة سندات عمومية انتقلت في ظرف سنة من 22٪ إلى 29,3٪. في حين أن حصة الاشكال الاخرى من الالتجاءات انخفضت من 10,9٪ إلى 9,2٪ فيما يرجع لسقف إعادة الخصم ومن 67,1٪ إلى 61,5٪ بالنسبة للتسهيلات خارج السقف. غير أن تعبئة قروض التصدير التي تشكل الجزء الاكبر من هذه التسهيلات الاخيرة لم تعد تمثل منها سوى 52,8٪ عوضا عن 56,4٪ في السنة السابقة، كما أن «الجدادة الخاصة» لتعبئة القروض الخاصة بالحبوب استعملت في حدود 63٪ بالمتوسط ولم تساهم سوى بنسبة 5٪. وفي الاخير، وصلت تسبيقات بنك المغرب للبنوك بمعدلات متغيرة داخل السوق النقدية إلى 100 مليون درهم في المتوسط أي ما يمثل نسبة 2,6٪ من مجموع الالتجاءات إلى معهد الاصدار. وقد منحت بمعدل فائدة مرتفع بالمقارنة مع السنة السالفة يتراوح ما بين 9٪ و11٪ بدلا من 8٪ و10٪ سنة 1983.

السوق النقدية

لقد تدعم دور السوق النقدية ضمن المسالك المالية بشكل ملموس على إثر تدخلات بنك المغرب و الاصدارات الدائمة منذ سنة 1983 لاذينات الخزينة لاجل قصير.

نظرا لاهمية هذه الاصدارات فإنها تعطي للسوق النقدية بعدا جديدا، كما أنها تمثل بالنظر إلى نوعية السندات المصدرة وسيلة تدخل أكثر مرونة وأحسن ملائمة لتطبيق سياسة معدلات أكبر فعالية من أجل التحكم في حجم وكلفة إعادة تمويل البنوك وباقي الوسطاء الماليين الاخرين.

ظل تبادل الاموال فيما بين البنوك سنة 1984 مقتصرا أساسا على بعض المؤسسات. وبلغ التبادل المذكور إجماليا ما قدره 253 مليون في المتوسط عوضا عن 174 مليون في السنة الفارطة. وقد زادت البنوك أيضا من استدانتها تجاه المؤسسات المالية التي وصلت تسليفاتها الصافية في المتوسط إلى 118 مليون. أما معدل الفائدة المطبق بالسوق النقدية، فقد انتقل من 8,2٪ إلى 9,8٪ بالمتوسط اليومي، مما يعكس اتساع الطلب واتجاه المعدلات نحو الارتفاع. أما فيما يتعلق بنهاية الاشهر، فقد كان المعدل المذكور يتراوح مابين 6,5٪ و13٪ في نظير 5٪ و12٪ سنة 1983.

## التوفير والاستثمارات

لقد تزامن التحسن الذي عرفه الناتج الداخلي الاجمالي سنة 1984 مع نمو موازٍ في نفقات الاستهلاك ولكن بنسق أقل ارتفاعا من نسبة زيادة المداخيل. وبالتالي، فقد تدعمت موارد التوفير لاسيما على إثر تزايد المداخيل الخارجية الصافية. إلا أن الموارد المذكورة ظلت غير كافية بإزاء حاجيات التمويل الناجمة عن ارتفاع كل من الاستثمارات والمخزونات. ومن ثم، فقد استلزمت تغطية هذا الاختلال اللجوء إلى رؤوس الاموال الخارجية بمبالغ هامة.

وعلى أساس معطيات لازالت مؤقتة، وصل الناتج الداخلي الاجمالي بالأسعار الجارية إلى 107 ملايير درهم فزاد بنسبة 13,1٪ بينما بلغ الاستهلاك الكلي 93,5 مليار فمثل 87,4٪ من الناتج المذكور. أما فيما يتعلق بالاستثمارات فقد تحددت فيما قدره 24,6 مليار، أي بتوسع معدله 26,4٪ يعزى إلى ارتفاع نسبة 15,9٪ في التكوين الاجمالي للرسمال الثابت وإلى إعادة تكوين المخزونات بمقدار 600 مليون. ولذلك، فإن النفقة الوطنية الاجمالية وصلت إلى 118,1 مليار درهم، متجاوزة بذلك الناتج الداخلي الاجمالي، الشيء الذي استلزم اللجوء إلى التوفير الخارجي.

ذلك أن التوفير الداخلي بلغ 13,5 مليار بدلا من 11,8 مليار في السنة السابقة، ووصلت المداخيل الصافية المجلوبة من الخارج برسم العمل والرسمال إلى 1,3 مليار. وهذه العناصر التي تشكل في مجملها التوفير الوطني لم تساهم سوى بمقدار 14,8 مليار أو بنسبة 60,1٪ في تغطية الاستثمارات. ولذلك، فإن الفرق أي ما قدره 9,8 ملايير درهم تم تمويله بواسطة الرصيد الصافي للاقتراضات الخارجية والتي منحت بصفة خاصة للقطاع العمومي (1).

هذا وإن المعطيات الاحصائية المتاحة حاليا لاتعطي جردا مفصلا لمجموع العناصر المكونة للتوفير. ولذلك، فإن هذا التحليل سوف يقتصر على تطور التوفير السائل أو القصير الاجل وعلى وضعية أسواق الرساميل المتوسطة والطويلة المدى وكذا أهم عناصر التكوين الاجمالي للرسمال الثابت كما هي مدرجة ضمن المحاسبة الوطنية. وفي هذا الصدد تجدر الاشارة إلى أنه لازال خطر إدراج نفس العنصر مرتين محتملا الشيء الذي لايمكن تلافيه إلا بواسطة جدول عام للعمليات المالية والذي ما فتىء إعداده يعتبر ضروريا.

(1) يرجع للملحقين الاحصائيين 6 و7.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

التوفير السائل والسوق المالية

وصلت الاصول السائلة السهلة التعبئة الموجودة في حوزة الخواص والمؤسسات إلى 12.927 مليون درهم، فسجلت بذلك توسعا نسبة 11,2٪ أي مايقل بوضوح عما تم تسجله سنة 1983 أي 30٪. غير أن حصتها ضمن السيولات الاجمالية للاقتصاد ظلت تناهز 25٪. أما فيما يتعلق بتجميع رؤوس الاموال داخل السوق المالية، فقد بدا دون المستوى الذي بلغه في السنة السابقة.

التوفير السائل أو القصير الاجل

إن التوفير السائل الذي اتسع بشكل هام جدا سنة 1983 لم يزد هذه السنة سوى بمقدار 1.305 ملايين درهم، أي بمبلغ يقل بنسبة النصف عن مبلغ السنة السالفة. ويعزى هذا التطور إلى إلغاء الودائع من أجل الاستيراد وإلى تباطؤ نسق توسع الودائع لاجل لدى البنوك وإلى نمو الموجودات الموكولة إلى صندوق التوفير الوطني والصندوق الوطني للقرض الفلاحي. أما الاصدارات الصافية لاذينات الخزينة لمدة 6 أشهر، فلم تشهد من جهتها أي تغيير يذكر.

ويبين الجدول التالي توزيع مختلف العناصر المكونة للتوفير السائل أو القصير الاجل:

| المبالغ عند نهاية دجنبر بملايين الدراهم | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 | التغيرات بالمبالغ 1983/1984 |
|---|---|---|---|---|---|
| الودائع البنكية لاجل | 5 872 | 7 328 | 9 602 | 11 281 | + 1 679 |
| الودائع من أجل الاستيراد | 707 | 288 | 576 | 15 | - 561 |
| الودائع لدى الصندوق الوطني للقرض الفلاحي | 383 | 438 | 467 | 553 | + 86 |
| الودائع لدى صندوق التوفير الوطني | 482 | 552 | 626 | 719 | + 93 |
| أذينات الخزينة لمدة 6 أشهر على صيغ | 186 | 336 | 351 | 359 | + 8 |
| المجموع | 7 630 | 8 942 | 11 622 | 12 927 | + 1 305 |
| معدل الزيادة العام | + 17,5 | + 17,2 | + 30 | + 11,2 | - |
| معدل الزيادة بإخراج الودائع من أجل الاستيراد | + 23 | + 25 | + 27,6 | + 16,9 | - |

الودائع شبه النقدية لدى البنوك

زادت الموجودات شبه النقدية بمبلغ 1.118 مليون أو بمعدل 11٪ عوضا عن 2.562 مليون أو ما يناهز 34٪ سنة 1983 خاصة على إثر الالغاء التدريجي للودائع من أجل الاستيراد التي نزلت من نهاية سنة لاخرى من 576 مليون إلى 15 مليون. كما أن الودائع لاجل لدى البنوك وسندات الصندوق التي أصدرتها وصلت في المجموع إلى 11.281 مليون، فسجلت بذلك ارتفاعا قدره 1.679 مليون أو ما نسبته 17,5٪ في نظير 2.274 مليون أو 31٪ سنة 1983.

الودائع لدى الصندوق الوطني للقرض الفلاحي

أدرج مجموع الودائع لدى الصندوق الوطني للقرض الفلاحي ضمن الاصول السائلة بمبلغ 553 مليون فشهد بذلك توسعا قدره 86 مليون أو ما معدله 18,4٪ أي بنسق أسرع مما تم تسجليه خلال السنوات السالفة.

الودائع لدى صندوق التوفير الوطني

وصلت الاموال المودعة لدى صندوق التوفير الوطني إلى 719 مليون فنمت أيضا بمقدار 93 مليون أو بنسبة 14,9٪. وقد ارتبط هذا التطور في نفس الوقت بارتفاع معدله 5,4٪ في عدد الدفاتر المفتوحة وتوسع نسبته 8,8٪ في الرصيد المتوسط للودائع الذي بلغ 1.269 درهم فظل بذلك أدنى بكثير من السقف المسموح به لكل صاحب دفتر وهو 150.000 درهم.

أذينات الخزينة لاجل قصير

لم يعرف حجم أذينات الخزينة لمدة ستة أشهر المكتتبة من طرف الخواص أي تغيير يذكر حيث انتقل من 351 إلى 359 مليون درهم على الرغم من توسع ملحوظ في الاصدارات الاجمالية التي ارتفعت من 784 إلى 1.028 مليون.

السوق المالية وبورصة القيم

وصلت رؤوس الاموال المجمعة داخل السوق المالية من طرف الخزينة والمؤسسات العمومية والشركات الحرة بمناسبة تكوينها أو زيادة رأس مالها في المجموع إلى 3.298 مليون درهم أي ما يعادل مبلغ السنة المنصرمة. غير أن الاموال التي حصلت عليها الدولة تقلصت بشكل ملموس إذ نزلت حصتها من 37,6٪ إلى 33,7٪ في حين أن حصة القطاع الحر بصفة خاصة انتقلت من 36,7٪ إلى 39,5٪.

شهدت بورصة القيم بالدار البيضاء تطورا ملائما سواء فيما يتعلق برقم المعاملات أم بالمردودات وذلك على إثر تدابير التخفيضات التي اتخذت سنة 1983.

الاكتتابات الاجمالية المتوسطة والطويلة المدى (1)

| بملايين الدراهم | 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 |
|---|---|---|---|---|---|
| أذينات الدولة لمدة 5 سنوات (2) | - | 32 | 26 | 280 | 32 |
| سندات إلزامية وأذينات الدولة لاجل طويل (2) | 661 | 578 | 645 | 1 005 | 1 078 |
| (منها سندات إلزامية لمدة 15 سنة) | (521) | (443) | (503) | (820) | (905) |
| اصدارات شبه عمومية مضمونة من طرف الدولة | 595 | 830 | 870 | 876 | 883 |
| إصدارات الشركات (3) | 262 | 1 553 | 3 466 | 1 253 | 1 305 |
| المجموع | 1 518 | 2 993 | 5 007 | 3 414 | 3 298 |
| معدل التغيير | 8,2- | 97,2+ | 67,3+ | 31,8- | 3,4- |

(1) نظرا لعدم توفر المعلومات الاحصائية الخاصة ببعض الاصدارات، فإنه لايمكن تحديد المبلغ الكلي للاكتتابات الصافية.

(2) باستثناء الاذينات والسندات الالزامية المكتتب فيها من طرف البنوك والقرض الشعبي.

(3) زيادات الرسال، وتكوين الشركات بما في ذلك الشركات التي لم تكن موضع إصدار قيم منقولة.

الاصدارات العمومية والاصدارات المضمونة من طرف الدولة

وصل تمويل الخزينة بواسطة الاقتراضات الطويلة والمتوسطة الاجل بالسوق الداخلية إلى 1.110 ملايين درهم بدلا من 1.285 مليون في السنة الماضية. وقد تمت اصدارات الخزينة في الجزء الاكبر منها في شكل سندات إلزامية لمدة 15 سنة بما مجموعه 905 ملايين درهم اكتتب فيها على أربعة أشطار. وقد ساهم صندوق الايداع والتدبير بنسبة 62٪ تقريبا في الاكتتابات وقامت شركات التأمين وصناديق الاحتياط باقتناء الباقي. أما الاذينات لمدة 5 سنوات وبمعدل 6٪ والمخصصة للاجانب الغير القاطنين استعمالا لحساب الرسال، فقد جلبت ما قدره 32 مليون، كما أن سندات التجهيز لمدة 10 سنوات والمكتتب فيها بصفة إلزامية استعمالا لاحتياطيات الاستثمار من طرف الشركات الخاضعة للضريبة على الارباح المهنية، مكنت من جلب 173 مليون درهم، أي بزيادة محدودة قدرها 8 ملايين.

وقامت المؤسسات العمومية والشبه العمومية من جهتها باصدار اقتراضات مضمونة من طرف الدولة وذلك بمبلغ 883 مليون عوضا عن 876 مليون في السنة السابقة. وقد مول صندوق الايداع والتدبير أيضا نسبة تناهز 62٪ من هذه الاقتراضات، واكتتبت شركات التأمين في الباقي. وقام بهذه الاصدارات المقترضون التقليديون كالمكتب الوطني للكهرباء بمبلغ 173 مليون والقرض العقاري والفندقي بمقدار 200 مليون. إلا أنها همت أيضا مقترضين آخرين وخاصة منهم المكتب الشريف للفوسفاط الذي تلقى 350 مليون، وبدرجة أقل شركة توزيع الماء والكهرباء التي استفادت مما قدره 40 مليون درهم.

تكوين الشركات والزيادات في الرسال

وصلت الاموال التي تم جمعها في إطار إحداث الشركات أو بمناسبة زيادات الرسال إلى 1.305 ملايين درهم، أي بزيادة خفيفة من سنة لاخرى. وقد خصصت بما يفوق النصف إلى الانشطة الصناعية، ثم بالنسبة للباقي إلى الشركات المالية والمؤسسات التجارية والعقارية ومؤسسات النقل.

ويبين الجدول التالي حركة تطور رؤوس الأموال خلال سنة 1984.

| بملايين الدراهم | 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 |
|---|---|---|---|---|---|
| زيادات الرسال | 210 | 1 353 | 2 826 | 1 065 | 1 104 |
| تكوين الشركات | 52 | 200 | 640 | 188 | 201 |
| **الزيادة الاجمالية في الرسال** | **262** | **1 553** | **3 466** | **1 253** | **1 305** |
| تخفيضات الرسال | 10- | 135- | 96- | 104- | 126- |
| **الزيادة الصافية في الرسال** | **252** | **1 418** | **3 370** | **1 149** | **1 179** |

بلغت الزيادات في الرسال 1.104 ملايين فمثلت كما كان الشأن سنة 1983 ما يناهز 85٪ من تدفقات رؤوس الأموال وشملت 508 مؤسسة. أما المساهمات قصد تكوين الشركات فلم تتجاوز 201 مليون موزعة على ما يفوق ألف مؤسسة منها 40٪ من القطاع الصناعي.

واعتبارا لتخفيضات الرسال، والافلاسات والادماجات، فإن الزيادة الصافية لرسال الشركات وصلت إلى 1.179 مليون، أي إلى مبلغ لا يكاد يتجاوز مبلغ السنة السالفة.

بورصة القيم بالدار البيضاء

إن حركة الانتعاش التي شهدتها البورصة سنة 1983 بعد فترة طويلة من الركود تأكدت هذه السنة، كما يتجلى ذلك من خلال مستوى المقياس ومستوى رقم المعاملات الذي لازال يعتبر مع ذلك ضعيفا.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

فقد بلغ حجم العمليات 152 مليون درهم، فارتفع بنسبة 4٪، خاصة بفضل توسع معدله 7٪ في التفويتات المباشرة التي وصلت إلى 106 ملايين فمثلت وحدها ما يقرب من 70٪ من مجموع العمليات. وقد نتج التطور الحسن الذي عرفه هذا الجانب من السوق المالية أساسا عن ارتفاع عدد المساهمات فيما بين فرقاء نفس قطاع النشاط. وعلى النقيض من ذلك، فإن سوق المزاد العلني كانت أقل حيوية إذ تم تقدير رقم معاملاتها بمبلغ 47 مليون، فلم يشهد أي زيادة بالمقارنة مع سنة 1983. غير أن سوق الاسهم عرفت بعد سنوات عديدة من الركود وللسنة الثانية على التوالي نموا ملحوظا بسبب تسجيل 47.000 سهم جديد.

وشهد هكيل تكوين المبادلات تغييرا ملموسا، حيث أن القيم ذات الدخل الثابت لم تعد تمثل بمبلغ 10 ملايين سوى نسبة 6٪ من الرقم الكلي للمعاملات في نظير 17٪ في السنة الفارطة. والحقيقة أن الاقتراض الوطني للصحراء أسفر عن عمليات شملت 29.000 من السندات الالزامية بدلا من 73.000 سنة 1983. وعلى العكس من ذلك، فقد زادت مبادلات الاسهم بنسبة 19٪ إذ انتقلت من 118 إلى 140 مليون درهم لتمثل 92٪ من الرقم الكلي للمعاملات.

وصل عدد الرسوم المسجلة بالبورصة عند 31 دجنبر 1984 إلى 22,2 مليون، أي بزيادة 800.000 رسم بالمقارنة مع سنة 1983. وانتقلت رسملة البورصة من 2.039 مليون درهم إلى 2.252 مليون مما يعكس في آن واحد التسجيلات الجديدة وتحسن الاسعار. وارتفع حجم الربيحات إلى 222 مليون. وبالتالي، فإن المردود المتوسط شهد تقدما خفيفا إذ انتقل من 9,29٪ إلى 9,85٪.

الاستثمارات

بلغت الاستثمارات 24,6 مليار درهم، فزادت بنسبة 26,4٪ من سنة لاخرى. وقد أعيد تكوين المخزونات هذه السنة في حدود 600 مليون. أما التكوين الاجمالي للرسمال الثابت الذي سبق له أن تقلص في السنة السابقة فقد اتسع من 20,7 مليار إلى 24 مليار أي بمعدل نسبته 15,9٪. ومن ثم، فإن معدل الاستثمار المتمثل في الحاصل ما بين التكوين الاجمالي للرسمال الثابت وبين الناتج الداخلي الاجمالي ارتفع من 21,9٪ إلى 22,4٪.

ويبين الجدول التالي حركة التطور الكلية للتكوين الاجمالي للرسمال الثابت ومكوناته خلال الخمس سنوات الماضية:

| بملايين الدراهم | 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 |
|---|---|---|---|---|---|
| المعدات والادوات | 5 499 | 6 636 | 8 703 | 7 895 | 10 638 |
| البناء | 4 678 | 5 363 | 6 324 | 7 563 | 8 400 |
| الاشغال العمومية | 3 896 | 4 137 | 5 352 | 4 480 | 4 122 |
| الاصلاحات والغرس | 354 | 394 | 402 | 442 | 840 |
| تربية المواشي | 384 | 295 | 310 | 325 | 840 |
| التكوين الاجمالي للرسمال الثابت | 14 811 | 16 825 | 21 091 | 20 705 | 24 000 |
| الناتج الداخلي الاجمالي | 70 161 | 76 737 | 90 088 | 94 589 | 107 000 |
| معدل الاستثمار | 21,1 | 21,9 | 23,4 | 21,9 | 22,4 |

إن مشتريات المعدات والادوات التي كانت قد انخفضت بنسبة 9,3٪ سنة 1983 سجلت هذه السنة توسعا ملحوظا معدله 34,7٪ إذ بلغت 10.638 مليون درهم فساهمت بأكثر من نسبة 44٪ في التكوين الاجمالي للرسمال الثابت بدلا من 38,1٪ سنة 1983 و 41,3٪ سنة 1982.

كما أن الاستثمارات بقطاع البناء التي ترتفع باستمرار وصلت إلى 8.400 مليون أي بزيادة معدلها 11,1٪ من سنة لاخرى فمثلت بذلك 35٪ من نفقات الرسمال.

وعلى النقيض من ذلك، فإن نفقات التجهيز برسم الأشغال العمومية شهدت وللسنة الثانية على التوالي انخفاضا بحوالي 8٪. ذلك أنها بلغت 4.122 مليون وهو المستوى الذي سبق أن وصلته سنة 1981، فلم تعد تمثل سوى 17,2٪ من مجموع الاستثمارات.

تبدو الاستثمارات التي تم تحقيقها أو الشروع فيها سنة 1984 في توسع قوي. وهكذا، فقد تم قبول 1.033 مشروع صناعي بغلاف كلي قدره 2,8 مليار درهم. ومن المتعين أن تؤمن هذه المشاريع حوالي 28.000 منصب شغل. كما تم في الميدان المعدني تخصيص مبلغ قدره 3,5 ملايير درهم للبحث والاستغلال وتقييم المناجم. واستفاد قطاع الطاقة من جهته من استثمارات قدرها 2,4 ملايير درهم وجه الثلث منها تقريبا للتنقيب عن النفط. وفي الاخير، شملت الاستثمارات السياحية ما قدره 4,5 ملايير وتمثلت على وجه الخصوص في إنجاز مركب بالمنطقة الشمالية من البلاد.

مولاي،

لقد أسفرت سنة 1984 عن نتائج اقتصادية ومالية مرضية في مجملها على الرغم من بعض الجوانب الاقل أهمية.

ذلك أن زيادة الناتج الداخلي الاجمالي بمعدل يفوق نسق النمو الديموغرافي، والحفاظ على وضعية نقدية سليمة، وعودة الاستثمارات إلى الارتفاع، وتوسع الصادارت وتحسن الوضعية المالية العمومية، كل ذلك يشكل بالتأكيد عناصر ايجابية.

وعلى النقيض من ذلك، فقد كانت النتائج الفلاحية غير مرضية مرة أخرى نتيجة ظروف مناخية غير ملائمة، واتسعت الاستيرادات بشكل قوي مما أسفر عن تفاقم في العجز التجاري وكذا عجز الحساب الجاري لميزان الاداءات وارتفعت الاسعار سواء على صعيد الانتاج أم على مستوى التقسيط وظل الاستهلاك مرتفعا جدا على الرغم من انخفاض الاستهلاك العمومي، وبلغ اللجوء إلى التمويل الخارجي حجما كبيرا. وهذه العوامل كلها تبدو مما لاشك فيه أقل ايجابية.

ويبقى الحكم على هذا التطور رهينا بمدى صحة الاحصائيات وخاصة منها المتعلقة بالمحاسبة الوطنية التي يعود تاريخ مرجعها إلى سنة 1969 مما يكون قد قلص من مدلولها. وعلاوة على ذلك، كان من المفيد لو تم الوقوف ضمن هذا الانتعاش على المكتسبات والتغيرات الاقتصادية الحقيقية وكذا على التحولات التي تكتسي صبغة هيكلية ضمن ما أمكن تسجيله من تحسن.

ذلك أن سنة 1984 وبداية سنة 1985، تميزت باتخاذ إجراءات جريئة منبثقة من انشغالات عملية أكثر منها من مواقف إيديولوجية. وهكذا فقد تم إدخال تغييرات هامة في العديد من المجالات، كما أن هناك تحولات جذرية تم إدراجها أو ستدرج قريبا بهدف الوصول إلى توازنات أفضل على المستوى الداخلي والخارجي، تلك التوازنات التي هي وحدها الكفيلة بتحقيق نماء دائم وتنمية اقتصادية.

وهكذا، يبدو من الضروري الرفع من الانتاج بشكل ملموس وخصوصا إنتاج المواد الغذائية من أجل الاستجابة لاكبر جزء ممكن من الطلب الداخلي والطلب الخارجي أيضا. وقد شرع بالفعل في تطبيق هذا المسلسل مما سوف يخفف من حجم الواردات ويرفع من الصادرات بشكل واسع ويسمح بالرجوع تدريجيا إلى توازن المبادلات وبالتالي إلى توازن ميزان الاداءات برمته. وفي هذا الاتجاه يبدو من اللازم إعادة هيكلة الاقتصاد سواء فيما يتعلق بالقطاع العمومي أم القطاع الخصوصي واللذين يتعين عليهما إظهار المزيد من الحيوية وإقامة علاقات أكثر انسجاما وتناسقا فيما بينهما. كما أن إعادة جدولة جزء من الدين الخارجي تعتبر مرحلة ضرورية لمتابعة برنامج التصحيح الذي شرع في تطبيقه. ذلك أن تحقيق هذا البرنامج الذي يتطلب نفسا طويلا ينبغي ألا يؤدي إلى التوقف بل يجب على العكس من ذلك أن يؤمن نماء مستمرا ولو بنسق بسيط. ولهذه الغاية، فإنه من المتعين التوفر على الوسائل الكفيلة بتدبير الامور على الوجه المطلوب، ومحاربة المغالاة في الاستهلاك التي أصبحت جلية منذ زمن، وذلك قصد إفراز توفير داخلي مما يعتبر منطقيا لاسيما وأن حاجيات الاستثمار تبدو هامة ليس فقط للحفاظ على مستوى الانتاج ولكن لتدعيمه ورفع الانتاجية وبالتالي خلق فرص جديدة للشغل. وهذا ما حدا حتما بالسلطات إلى إعادة النظر في هيكل الاسعار التي تعتبر أحسن منظم للطلب. وقد عملت السلطات في نفس الوقت على حماية القوة الشرائية للسكان وخاصة بواسطة الاستمرار في تقديم المساعدات للمواد الغذائية ومحاربة التضخم. كما قامت أيضا باقرار أسعار فائدة مجدية بما فيه الكفاية لتشجيع الادخار و تجميعه.

وقد تم وضع مخططات أكثر دقة من الماضي لابقاء عجز الخزينة في حدود ضيقة تتشى و إمكانات التمويل النقدي والرغبة في عدم إثقال عبء المديونية الخارجية. ومعلوم أن نفس هذه الاهداف هي التي حدت بالسلطات إلى البحث عن إعادة التوزان الخارجي الذي يتوقف عليه الحفاظ على المبادلات التجارية بل و الحفاظ على التسديدات برمتها. وفضلا عن ذلك، فإن البحث عن تكافؤ أفضل من حيث الحجم فيما بين المداخيل والنفقات على الصعيدين الداخلي والخارجي يستلزم بالضرورة إعادة النظر في الاليات التي تتحكم فيها. وفي هذا الاطار يندرج على الخصوص الاصلاح الجبائي الجاري حاليا وكذا تحرير المبادلات.

إن تحقيق أي برنامج للاصلاح مرتبط بإزاحة بعض العراقيل ومن أهمها العوائق الناجمة عن عدم المرونة التي تطبع النظام القائم حاليا، والعوائق المرتبطة ببعض المظاهر السيكولوجية التي يصعب تحديدها ومنها على وجه الخصوص نوع من نقص الامتثال ومقاومة كل تغيير مقاومة قوية. كما أنه يتوقف أيضا إلى حد كبير على تحسن الوضع الدولي، ونماء مستمر للتجارة، وانفتاح أكبر للاسواق وأسعار فائدة أقل ارتفاعا واستقرار لمعدلات الصرف.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

أما السلطات النقدية، فحرصا منها على تحسين نظام التحكم في السيولات، قامت بإصلاح واسع لاشكال إعادة التمويل، خصوصا بادخال مسطرة ما يسمى بالسوق النقدية المفتوحة، كما أقامت منافسة أكبر داخل الجهاز البنكي والمالي من أجل تحقيق توزيع أفضل للموارد. وتظل السلطات النقدية حريصة على أن تظل الزيادة في المجموعة النقدية متلائمة والتوسع الحقيقي للنشاط الاقتصادي، كما أنها تنهج في نفس الوقت سياسة ترمي إلى تشجيع الادخار.

وفي النهاية، فإن الاصلاح الاقتصادي الذي شرع فيه يفرض التحام الجميع وبأكبر شكل ممكن، كما يستدعي تغييرا في العقليات والتصرفات من أجل التكيف تكيفا أفضل مع التحولات الكبيرة التي يشهدها العالم حاليا.

الرباط، يونيو 1985

أحمد بنافي

## تغييرات حصيلة بنك المغرب

انتقل مجموع حصيلة بنك المغرب بتاريخ 28 دجنبر 1984 من 17.699,2 إلى 18.859,3 مليون درهم من سنة لاخرى مسجلا بذلك توسعا قدره 1.160,1 مليون أو ما نسبته 6,6٪ بدلا من زيادة بمعدل 13,3٪ سنة 1983.

وقد كانت أهم التغييرات التي شهدتها أركان كل من الاصول والخصوم كالتالي:

### الاصول

الموجودات من الذهب وحقوق السحب الخاصة ومن العملات القابلة للتحويل

وصل مجموع هذا الفصل عند تاريخ 28 دجنبر 1984 إلى 982,6 مليون درهم عوضا عن 1.371,9 مليون في السنة السابقة وكان موزعا كما يلي :

- الموجودات من الذهب ..... 124,7 مليون درهم
- الاكتتاب في صندوق النقد الدولي حصة الاحتياطي ..... 389,4 مليون درهم
- الموجودات من حقوق السحب الخاصة ..... 6,3 مليون درهم
- الموجودات من العملات القابلة للتحويل ..... 432,8 مليون درهم
- الاكتتاب في صندوق النقد العربي ..... 29,4 مليون درهم

ويعزى الانخفاض الذي أسفر عنه هذا الركن والبالغ 389,3 مليون درهم إلى التقلص الذي شهدته الموجودات من العملات القابلة للتحويل وقدره 390,4 مليون، في حين أن الموجودات من حقوق السحب الخاصة سجلت ارتفاعا بمبلغ 1,1 مليون.

أوفاق الاداء

لقد أدرج ركن «أوفاق الاداء» ضمن الحصيلة بما قدره 18,3 مليون درهم، فلم يعرف أي تغيير بالنسبة لمستواه في نهاية السنة السالفة.

المساعدات المالية للدولة

بلغ ركن «المساعدات المالية للدولة» 9.034,7 مليون درهم، أي بانخفاض سنوي قدره 936 مليون.

ذلك أن التسبيقات الاتفاقية الممنوحة للدولة تطبيقا للفقرة 4 من الفصل 35 من الظهير الشريف القاضي بإحداث بنك المغرب نزلت إلى 5.500 مليون، أي بانخفاض قدره 3000 مليون. ويمثل هذا المبلغ قيمة التسبيق الذي منح بصفة مؤقتة للخزينة للفترة مابين 31 أكتوبر 1983 وفاتح يناير 1984. أما التسبيقات النظامية فعددها ستة وترجع تواريخها على التوالي إلى 12 مارس 1964 و 31 دجنبر 1967 و 7 مايو 1970 و 13 مارس 1974 و 13 أكتوبر 1977 و 9 أبريل 1980. ويشمل كل من التسبيقين الاول و الثاني 250 مليون درهم، ويشمل الثالث 500 مليون والرابع 1.000 مليون، ويشمل الخامس والسادس على التوالي 2.000 و 1.500 مليون درهم.

أما تسهيلة الصندوق المفتوحة للدولة طبقا لمقتضيات الفقرة 3، الفصل 35 من الظهير الآنف الذكر، فقد استعملت إلى غاية حدها الاعلى أي 2.297 مليون درهم.

ولم تشهد المساعدات المباشرة الاخرى أي تغيير. وتتمثل في سندي الخزينة البالغ قدرهما 100,5 و38,4 مليون درهم تواليا واللذين تم تأجيل تاريخ استحقاقهما إلى غاية 31 دجنبر 1985 بنفس المبالغ. ويمثل السند الاول مبلغ التسبيق الممنوح للدولة سنة 1958 لتكينها من سحب البسيطة من التداول فيما كان يسمى بمنطقة الشمال سابقا. ويمثل السند الثاني مقابل قيمة تكفل معهد الاصدار بالاوراق النقدية والنقود المعدنية الرائجة بتاريخ 30 يونيو 1959 (الفصل 70 من الظهير القاضي باحداث بنك المغرب).

وصلت التسبيقات المقدمة للخزينة والمتمثلة في تعبئة السفاتج الجركية والسندات الالزامية المكفولة إلى 1.098,8 مليون درهم، فشهدت بذلك انخفاضا قدره 233 مليون من سنة لاخرى.

الحسابات البريدية الجارية

بلغت «الحسابات البريدية الجارية» للبنك 112,2 مليون درهم، أي بزيادة قدرها 40,8 مليون.

عمليات القرض

وصل مجموع «عمليات القرض» إلى 8.256,5 مليون درهم مسجلا بذلك ارتفاعا بمبلغ 2.308,4 مليون.

أدرجت «محفظة السندات المسحوبة على المغرب» ضمن الحصيلة بمقدار 1.381,5 مليون أي بتقلص قدره 187,5 مليون بالمقارنة مع نهاية دجنبر 1983. وقد بلغت «محفظة خصم السندات المسحوبة على المغرب» ضمن هذا المجموع 1.375,1 مليون، وبلغت «محفظة خصم أذينات الخزينة» 6,4 ملايين.

أما «محفظة السندات المسحوبة على الخارج» فأدرجت من جهتها بمبلغ 2.182,5 مليون درهم، أي بتوسع مقداره 432,5 مليون.

ووصلت «التسبيقات» إلى 4.584,6 مليون من الدراهم فزادت في ظرف سنة بما قدره 2.130,7 مليون. وتمثل التسبيقات على سندات عمومية ضمن هذا الركن 1.040 مليون، أي بارتفاع مقداره 633,3 مليون. أما التسبيقات على أذينات الخزينة لاقل من سنة والممنوحة للصندوق الوطني للقرض الفلاحي والتسبيقات المقدمة لصندوق الايداع والتدبير على سندات إلزامية مختلفة لفائدة الخزينة، فقد بلغت على التوالي 135,5 مليون و 1.674 مليون. وبموازاة ذلك، فإن التسليفات داخل السوق النقدية نزلت إلى 22 مليون، فانخفضت بمقدار 9 ملايين. وفي الاخير، بلغ مجموع التسبيقات الاخرى 1.713,1 مليون، فزاد بمبلغ 640,9 مليون.

وصلت قيمة «السندات الجاري تحصيلها» إلى 107,9 مليون درهم، فشهدت بذلك انخفاضا قدره 67,4 مليون من سنة لاخرى.

استعمال الرسمال والاحتياطيات

بعد طرح الاندثارات التي تمت برسم 1984، بلغ ركن «استعمال الرسمال والاحتياطيات» عند نهاية دجنبر 322,6 مليون درهم، في نظير 216,4 مليون في آخر السنة السابقة.

عناصر مختلفة

وصل مجموع ركن «العناصر المختلفة» إلى 132,4 مليون درهم، فاتسع في ظرف سنة بمقدار 29,9 مليون.

### الخصوم

الاوراق النقدية المتداولة

إن قيمة الاوراق النقدية المتداولة التي كانت تبلغ 13.785,1 مليون درهم عند نهاية دجنبر 1983، انتقلت إلى 15.018,4 مليون عند إغلاق حصيلة سنة 1984، أي بزيادة سنوية قدرها 1.233,3 مليون أو ما نسبته 8,9٪ عوضا عن 12,6٪ سنة 1983 و 8,5٪ سنة 1982.

وقد كانت الاوراق المتداولة عند مختتم شهر دجنبر 1984 موزعة على الشكل التالي (1):

#### أ) الاوراق المحررة بالدرهم

| | | |
|---|---|---|
| 9.022.125 | ورقة من فئة 5 دراهم ..... | بالدرهم 45.110.625,00 |
| 65.679.453 | ورقة من فئة 10 دراهم ..... | بالدرهم 656.794.530,00 |
| 27.839.919 | ورقة ونصف ورقة من فئة 50 درهما... | بالدرهم 1.391.995.975,00 |
| 129.195.326 | ورقة ونصف ورقة من فئة 100 درهم... | بالدرهم 12.919.532.650,00 |

#### ب) الاوراق المحررة بالفرنك

| | | |
|---|---|---|
| 49.334 | ورقة من فئة 10.000 فرنك ..... | بالدرهم 4.933.400,00 |
| | المجموع ..... | بالدرهم 15.018.367.180,00 |

(1) تجدر الاشارة إلى أن الاوراق النقدية الواردة ضمن الحصيلة لاتدرج فيها بقيمتها الاسمية بل بقيمة تسديدها.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

النقود المعدنية المتداولة

انتقلت قيمة التداول المعدني من سنة لاخرى من 273,4 إلى 299,5 مليون درهم، مسجلة بذلك توسعا قدره 26 مليون أو ما نسبته 9,5٪ في نظير 11,8٪ سنة 1983 و 13,3 ٪ سنة 1982.

وقد كانت النقود المعدنية المتداولة بتاريخ 28 دجنبر 1984 مكونة كما يلي :

أ) الذهب

| | | |
|---|---|---|
| 7.157 | قطعة تذكارية من فئة 250 درهما | . . . بالدرهم 1.789.250,00 |
| 1.592 | قطعة تذكارية من فئة 500 درهم | . . . . بالدرهم 796.000,00 |

ب) الفضة

| | | |
|---|---|---|
| 6.377.796 | قطعة من فئة درهم واحد (1960) | . . . . بالدرهم 6.377.796,00 |
| 651.742 | قطعة من فئة 5 دراهم (1965) | . . . . . بالدرهم 3.258.710,00 |
| 26.066 | قطعة تذكارية من فئة 50 درهما | . . . بالدرهم 1.303.300,00 |
| 3.615 | قطعة تذكارية من فئة 150 درهما | . . . بالدرهم 542.250,00 |
| 1.704 | قطعة تذكارية من فئة 100 درهم | . . . . بالدرهم 170.400,00 |
| 2.520.671 | قطعة من فئة 100 فرنك | . . . . . بالدرهم 2.520.671,00 |
| 531.478 | قطعة من فئة 200 فرنك | . . . . . بالدرهم 1.062.956,00 |
| 329.595 | قطعة من فئة 500 فرنك | . . . . . بالدرهم 1.647.975,00 |

ج) النيكل

| | | |
|---|---|---|
| 65.144.541 | قطعة من فئة 50 سنتيما (1974) | . . . . بالدرهم 32.572.270,50 |
| 122.050.668 | قطعة من فئة درهم واحد (1965 و1974) | بالدرهم 122.050.668,00 |
| 14.383.113 | قطعة من فئة 5 دراهم (1975 و1980) | بالدرهم 71.915.565,00 |

د) برونز الاليمنيوم

| | | |
|---|---|---|
| 104.585.295 | قطعة من فئة 5 سنتيمات (1974) | بالدرهم 5.229.264,75 |
| 111.748.926 | قطعة من فئة 10 سنتيمات (1974) | . . . بالدرهم 11.174.892,60 |
| 58.548.958 | قطعة من فئة 10 فرنكات | . . . . . بالدرهم 5.854.895,80 |
| 91.478.376 | قطعة من فئة 20 سنتيما (1974) | . . . . بالدرهم 18.295.675,20 |
| 24.000.453 | قطعة من فئة 20 فرنكا | . . . . . بالدرهم 4.800.090,60 |
| 9.459.510 | قطعة من فئة 50 فرنكا | . . . . . بالدرهم 4.729.755,00 |

ه) الاليمنيوم

| | | |
|---|---|---|
| 14.825.651 | قطعة من فئة سنتيم واحد (1974) | . . . بالدرهم 148.256,51 |
| 57.446.610 | قطعة من فئة فرنك واحد | . . . . . بالدرهم 574.466,10 |
| 23.385.048 | قطعة من فئة فرنكين | . . . . . بالدرهم 467.700,96 |
| 43.321.390 | قطعة من فئة 5 فرنكات | . . . . . بالدرهم 2.166.069,50 |

المجموع . . . . . بالدرهم 299.448.878.52

الالتزامات تجاه الخارج ذهبا وعملات أجنبية قابلة للتحويل

نزل مجموع هذا الفصل إلى 701 مليون درهم، فسجل انخفاضا قدره 743,7 مليون يعزى إلى تقلص كل الاركان. وهكذا، فإن«الالتزامات بالعملات الاجنبية القابلة للتحويل» و «الالتزامات بالدراهم القابلة للتحويل» وحسابات « المؤسسات الدولية» تراجعت على التوالي بمبلغ 494,2 مليون و 1,9 مليون و 247,6 مليون درهم.

أوفاق الاداء

لم يبلغ ركن «أوفاق الاداء» سوى 0,6 مليون درهم، أي بانخفاض قدره 0,3 مليون.

الودائع وغيرها من الالتزامات

وصل مجموع «الودائع وغيرها من الالتزامات» إلى 1.039 مليون درهم مسفرا بذلك عن توسع سنوي بمقدار 441,2 مليون نتج عن ارتفاع قدره 238,9 مليون في الحسابات البنكية و177,4 مليون في الحسابات الاخرى و 24,9 مليون في الالتزامات الاخرى.

منح حقوق السحب الخاصة

بلغ مجموع «منح حقوق السحب الخاصة» 433,6 مليون درهم فلم يشهد أي تغيير من سنة لاخرى.

الرسمال والاحتياطيات

أسفر ركن «الرسمال والاحتياطيات» عن رصيد قدره 656,5 مليون درهم، فزاد بما قدره 103,6 مليون.

عناصر مختلفة

أدرجت «العناصر المختلفة» بمبلغ 710,7 مليون، فعرفت بذلك اتساعا بمقدار 99,9 مليون درهم.

## بيان الحساب الختامي عند نهاية دجنبر 1984

### الحصيلة في نهاية دجنبر 1984 *

| الاصول | بالدرهم |
|---|---|
| **الموجودات من الذهب وحقوق السحب الخاصة والعملات القابلة للتحويل** | **982 641 842,48** |
| الموجودات من الذهب | 124 737 746,10 |
| الاكتتاب لدى صندوق النقد الدولي حصة الاحتياطي | 389 404 377,19 |
| الموجودات من حقوق السحب الخاصة | 6 373 256,93 |
| الموجودات من العملات القابلة للتحويل | 432 672 038,53 |
| الاكتتاب لدى صندوق النقد العربي | 29 364 423,73 |
| **أوفاق الاداء** | **18 295 271,24** |
| **المساعدات المالية للدولة** | **9 034 659 096,10** |
| سندات الخزينة (التبادل النقدي) (1) | 100 439 060,00 |
| سندات الخزينة (النقود المعدنية) (2) | 38 419 235,10 |
| تسبيقات للدولة (الفصل 35 الفقرة 4 من القانون الاساسي) | 5 500 000 000,00 |
| تسبيقات للدولة (الفصل 35 الفقرة 3 من القانون الاساسي) | 2 297 000 000,00 |
| تعبئة السفاتج الجركية وسندات الالزام المكفولة | 1 098 800 801,00 |
| **الحسابات البريدية الجارية** | **112 164 825,24** |
| **عمليات السلف** | **8 256 473 897,17** |
| محفظة السندات المسحوبة على المغرب | 1 381 546 643,99 |
| محفظة السندات المسحوبة على الخارج | 2 182 453 293,99 |
| التسبيقات | 4 584 614 045,71 |
| السندات الجاري تحصيلها | 107 859 913,48 |
| **استخدام الرسمال والاحتياطات (3)** | **322 668 242,64** |
| **عناصر أخرى** | **132 371 928,22** |
| **مجموع الاصول** | **18 859 275 103,09** |

| الخصوم | بالدرهم |
|---|---|
| **الاوراق والنقود المتداولة** | **15 317 816 058,52** |
| الاوراق | 15 018 367 180,00 |
| النقود | 299 488 878,52 |
| **الالتزامات تجاه الخارج ذهبا وعملات أجنبية قابلة للتحويل** | **701 023 012,90** |
| الالتزامات ذهبا | – |
| الالتزامات بالعملات الاجنبية القابلة للتحويل | 141 199 139,88 |
| الالتزامات بالدراهم القابلة للتحويل | 11 645 881,58 |
| المؤسسات الدولية | 548 177 991,44 |
| **أوفاق الاداء** | **626 872,67** |
| **الودائع وغيرها من الالتزامات** | **1 039 037 206,73** |
| الحساب الجاري للخزينة العمومية | 1 072 461,60 |
| البنوك «حسابات العمليات» | 479 937 346,15 |
| حسابات أخرى | 506 588 739,29 |
| التزامات أخرى | 51 438 659,69 |
| **منح حقوق السحب الخاصة** | **433 628 327,61** |
| **الرسمال والاحتياطيات** | **656 437 039,92** |
| الرسمال | 30 000 000,00 |
| الاحتياطيات | 626 437 039,92 |
| **عناصر أخرى** | **710 786 584,74** |
| **مجموع الخصوم** | **18 859 275 103,09** |

* بعد توزيع الارباح.

(1) الفصل 35، فقرة 1 من الظهير الشريف المؤرخ ب 21 ذي الحجة 1378 (30 يونيو 1959).

(2) الفصل 20 من الظهير الشريف المؤرخ ب 23 ذي الحجة 1378 (30 يونيو 1959).

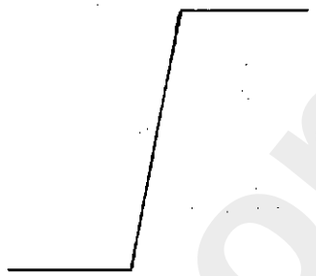
(3) بعد طرح الاستثمارات.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

## حساب الارباح والخسائر للسنة المالية 1984

| الخصوم | بالدرهم |
|---|---|
| نفقات الادارة | 113 153 359,48 |
| تحملات مختلفة | 117 189 119,76 |
| منها : تحملات الفوائد والعمولات : | 111 744 331,81 |
| إندثار العقارات | 3 884 250,83 |
| إندثار المعدات والاثاث والسيارات | 2 159 961,46 |
| مخصصات لمصاريف طبع الاوراق النقدية | 30 000 000,00 |
| مخصصات لمصاريف سك النقود المعدنية | 5 000 000,00 |
| | 271 385 691,53 |
| صافي أرباح السنة المالية | 353 584 095,55 |
| | 624 969 787,08 |

| الاصول | بالدرهم |
|---|---|
| إيرادات الخصم | 262 244 265,74 |
| الفوائد | 296 575 130,91 |
| العمولات | 50 916 549,80 |
| إيرادات مختلفة | 15 233 840,63 |
| | 624 969 787,08 |



## الملحقات

### م. 1 – بيان تطور الناتج الداخلي الاجمالي
(أسعار السوق لسنة 1969)

| بملايين الدراهم | 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | *1984 |
|---|---|---|---|---|---|
| القطاع الاول | 4 317 | 3 328 | 3 991 | 3 808 | 3 893 |
| الفلاحة، الغابات والصيد | 4 317 | 3 328 | 3 991 | 3 808 | 3 893 |
| القطاع الثانى | 9 255 | 9 245 | 9 453 | 9 748 | 9 809 |
| صناعة الاستخراج | 935 | 921 | 870 | 935 | 991 |
| الطاقة والماء | 1 331 | 1 370 | 1 459 | 1 530 | 1 537 |
| صناعة التحويل | 5 520 | 5 520 | 5 520 | 5 735 | 5 764 |
| البناء والاشغال العمومية | 1 469 | 1 434 | 1 604 | 1 548 | 1 517 |
| القطاع الثالث | 13 576 | 13 682 | 14 336 | 14 480 | 15 357 |
| النقل والمواصلات | 1 560 | 1 622 | 1 754 | 1 811 | 1 904 |
| خدمات أخرى | 4 313 | 4 487 | 4 636 | 4 757 | 5 164 |
| التجارة | 7 703 | 7 573 | 7 946 | 7 912 | 8 289 |
| الانتاج الداخلي الاجمالي | 27 148 | 26 255 | 27 780 | 28 036 | 29 059 |
| الادارات العمومية | 4 979 | 5 457 | 6 096 | 6 601 | 6 931 |
| الناتج الداخلي الاجمالي | 32 127 | 31 712 | 33 876 | 34 637 | 35 990 |

* أرقام مؤقتة تم التوصل بها بتاريخ 7 مايو 1985.

المصدر: وزارة التخطيط

### م. 2 – تغيرات الناتج الداخلي الاجمالي
(أسعار السوق لسنة 1969)

| التغيرات بالنسبة المائوية بالقياس للسنة السابقة | 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | *1984 |
|---|---|---|---|---|---|
| القطاع الاول | 6,1 | 22,9– | 19,9 | 4,6– | 2,2 |
| الفلاحة، الغابات والصيد | 6,1 | 22,9– | 19,9 | 4,6– | 2,2 |
| القطاع الثانى | 2,5– | 0,1– | 2,2 | 3,1 | 0,6 |
| صناعة الاستخراج | 4,1– | 1,5– | 3,5– | 7,5 | 6,0 |
| الطاقة والماء | 17,8– | 2,9 | 6,5 | 4,9 | 0,5 |
| صناعة التحويل | 4,7 | – | – | 3,9 | 0,5 |
| البناء والاشغال العمومية | 9,4– | 2,4– | 11,9 | 3,5– | 2,0– |
| القطاع الثالث | 12,4 | 12,9 | 14,3 | 6,1 | 15,1 |
| النقل والمواصلات | 18,3 | 9,9 | 16,1 | 12,5 | 26,9 |
| خدمات أخرى | 14,0 | 15,0 | 13,1 | 8,5 | 15,5 |
| التجارة | 9,9 | 12,1 | 14,8 | 3,0 | 11,8 |
| الانتاج الداخلي الاجمالي | 12,5 | 8,5 | 17,6 | 4,5 | 14,2 |
| الادارات العمومية | 17,2 | 15,8 | 15,9 | 8,3 | 5,5 |
| الناتج الداخلي الاجمالي | 13,1 | 9,4 | 17,4 | 5,0 | 13,1 |

* أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة التخطيط

### م. 3 – بيان تطور الناتج الداخلي الاجمالي
(بالاسعار الجارية)

| بلايين الدراهم | 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | *1984 |
|---|---|---|---|---|---|
| القطاع الاول | 12 711 | 11 422 | 16 256 | 15 977 | 17 827 |
| الفلاحة، الغابات والصيد | 12 711 | 11 422 | 16 256 | 15 977 | 17 827 |
| القطاع الثانى | 22 646 | 25 762 | 28 457 | 30 200 | 34 643 |
| صناعة الاستخراج | 3 427 | 4 255 | 4 036 | 3 996 | 5 255 |
| الطاقة والماء | 2 368 | 2 727 | 3 254 | 3 448 | 3 940 |
| صناعة التحويل | 12 010 | 13 416 | 14 570 | 15 954 | 17 958 |
| البناء والاشغال العمومية | 4 841 | 5 364 | 6 597 | 6 802 | 7 490 |
| القطاع الثالث | 26 208 | 29 595 | 33 836 | 35 917 | 41 348 |
| النقل والمواصلات | 3 121 | 3 429 | 3 982 | 4 478 | 5 685 |
| خدمات أخرى | 9 730 | 11 192 | 12 658 | 13 730 | 15 864 |
| التجارة | 13 357 | 14 974 | 17 196 | 17 709 | 19 799 |
| الانتاج الداخلي الاجمالي | 61 565 | 66 779 | 78 549 | 82 094 | 93 818 |
| الادارات العمومية | 8 596 | 9 958 | 11 539 | 12 495 | 13 182 |
| الناتج الداخلي الاجمالي | 70 161 | 76 737 | 90 088 | 94 589 | 107 000 |

* أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة التخطيط

### م. 4 – تغيرات الناتج الداخلي الاجمالي
(بالأسعار الجارية)

| التغيرات بالنسبة المائوية بالقياس للسنة السابقة | 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | *1984 |
|---|---|---|---|---|---|
| القطاع الاول | 14,3 | 10,1– | 42,3 | 1,7– | 10,5 |
| الفلاحة، الغابات والصيد | 14,3 | 10,1– | 42,3 | 1,7– | 10,5 |
| القطاع الثانى | 11,7 | 13,8 | 10,5 | 6,1 | 15,1 |
| صناعة الاستخراج | 24,6 | 24,2 | 5,1– | 1,0– | 31,5 |
| الطاقة والماء | 10,5 | 15,2 | 19,3 | 6,0 | 14,3 |
| صناعة التحويل | 15,1 | 11,7 | 8,6 | 9,5 | 12,6 |
| البناء والاشغال العمومية | 2,0– | 10,8 | 23,0 | 3,1 | 11,9 |
| القطاع الثالث | 12,4 | 12,9 | 14,3 | 6,1 | 15,1 |
| النقل والمواصلات | 18,3 | 9,9 | 16,1 | 12,5 | 26,9 |
| خدمات أخرى | 14,0 | 15,0 | 13,1 | 8,5 | 15,5 |
| التجارة | 9,9 | 12,1 | 14,8 | 3,0 | 11,8 |
| الانتاج الداخلي الاجمالي | 12,5 | 8,5 | 17,6 | 4,5 | 14,2 |
| الادارات العمومية | 17,2 | 15,8 | 15,9 | 8,3 | 5,5 |
| الناتج الداخلي الاجمالي | 13,1 | 9,4 | 17,4 | 5,0 | 13,1 |

* أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة التخطيط

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

## م. 5 – بيان تطور الناتج الوطني الاجمالي
(بالاسعار الجارية)

| ملايين الدراهم | 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | *1984 |
|---|---|---|---|---|---|
| الانتاج الداخلي الاجمالي | 61 565 | 66 779 | 78 549 | 82 094 | 93 818 |
| القيمة المضافة للادارات العمومية | 8 596 | 9 958 | 11 539 | 12 495 | 13 182 |
| الدخل الخارجي الصافي | 1 549 | 1 202 | 481 | 859 | 1 300 |
| **الناتج الوطني الاجمالي** | **71 710** | **77 939** | **90 569** | **95 448** | **108 380** |

* أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة التخطيط

## م. 6 – حساب السلع والخدمات
(بالاسعار الجارية)

| ملايين الدراهم | 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | *1984 |
|---|---|---|---|---|---|
| **الموارد** | | | | | |
| **الناتج الوطني الاجمالي** | **71 710** | **77 939** | **90 569** | **95 448** | **108 300** |
| (+) الدخل الخارجي الصافي | 1 549 | 1 202 | 481 | 859 | 1 300 |
| **الناتج الداخلي الاجمالي** | **70 161** | **76 737** | **90 088** | **94 589** | **107 000** |
| (+) رصيد الموارد | **7 114** | **10 537** | **11 907** | **7 698** | **11 100** |
| وارادات السلع والخدمات | 20 341 | 26 826 | 30 429 | 29 261 | 37 800 |
| صادرات السلع والخدمات | 13 227 | 16 289 | 18 522 | 21 563 | 26 700 |
| **مجموع الموارد المتاحة** | **77 275** | **87 274** | **101 995** | **102 287** | **118 100** |
| **الاستعمالات** | | | | | |
| **الاستهلاك النهائي الخصوصي** | **47 124** | **53 318** | **61 785** | **64 120** | **73 900** |
| بالمغرب | 46 759 | 52 868 | 61 300 | 63 550 | |
| بالخارج | 365 | 450 | 485 | 570 | |
| **الاستهلاك النهائي للادارات العمومية** | **14 283** | **16 769** | **19 239** | **18 707** | **19 600** |
| مرتبات وأجور الموظفين | 8 700 | 10 400 | 12 059 | | |
| مشتريات السلع والخدمات | 5 583 | 6 369 | 7 180 | | |
| **التكوين الاجمالي للرسمال الثابت** | **14 811** | **16 825** | **21 091** | **20 705** | **24 000** |
| **تغيير المخزونات** | **+ 1 057** | **+ 362** | **– 120** | **– 1 245** | **+ 600** |
| **مجموع الاستعمالات** (النفقة الوطنية الاجمالية) | **77 275** | **87 274** | **101 995** | **102 287** | **118 100** |

* أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة التخطيط

## م. 7 – الاستثمارات والتوفير
(بالاسعار الجارية)

| ملايين الدراهم | 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | *1984 |
|---|---|---|---|---|---|
| التكوين الاجمالي للرسمال الثابت | 14 811 | 16 825 | 21 091 | 20 705 | 24 000 |
| تغيير المخزونات | + 1 057 | + 362 | – 120 | – 1 245 | + 600 |
| **الاستثمارات** | **15 868** | | **20 971** | **19 460** | **24 600** |
| رصيد الموارد | 7 114 | 10 537 | 11 907 | 7 698 | 11 100 |
| **التوفير الداخلي الاجمالي** | **8 754** | **6 650** | **9 064** | **11 762** | **13 500** |
| الدخل الخارجي الصافي | 1 549 | 1 202 | 481 | 859 | 1 300 |
| **التوفير الوطني الاجمالي** | **10 303** | **7 852** | **9 545** | **12 621** | **14 800** |

* أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة التخطيط

## م. 8 – بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات الحبوب الرئيسية

| بالاف الهكتارات والاف القناطير والقناطير للهكتار | 1983-1982 | | | 1984-1983 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المساحة | الانتاج | المردود | المساحة | الانتاج | المردود |
| القمح الصلب | 1 286 | 12 385 | 9,6 | 1 123 | 11 713 | 10,4 |
| القمح الطري | 690 | 7 317 | 10,6 | 733 | 8 182 | 11,2 |
| الشعير | 2 151 | 12 277 | 5,7 | 2 126 | 14 046 | 6,6 |
| الدرة | 435 | 2 584 | 5,9 | 384 | 2 640 | 6,9 |
| **المجموع** | **4 562** | **34 563** | **7,6** | **4 366** | **36 581** | **8,4** |

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

## م. 9 – التسويق الرسمي للحبوب

| بالاف القناطير | من ماي 1982 إلى أبريل 1983 | من ماي 1983 إلى أبريل 1984 | من ماي إلى دجنبر 1984 |
|---|---|---|---|
| القمح الصلب | 514 | 576 | 81 |
| القمح الطري | 4 793 | 3 558 | 3 022 |
| الشعير | 1 754 | 294 | 307 |
| الدرة | 687 | 532 | 432 |
| **المجموع** | **7 748** | **4 960** | **3 842** |

المصدر : المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني

## م. 10 – بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات القطاني

| بالاف الهكتارات والاف القناطير والقناطير للهكتار | 1983-1982 | | | 1984-1983 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المساحة | الانتاج | المردود | المساحة | الانتاج | المردود |
| الفول | 171 | 1 422 | 8,3 | 190 | 1 223 | 6,4 |
| العدس | 65 | 559 | 8,6 | 60 | 287 | 4,8 |
| الحمص | 48 | 222 | 4,6 | 57 | 276 | 4,8 |
| الجلبان | 79 | 320 | 4,0 | 68 | 245 | 3,6 |
| قطاني مختلفة | 50 | 329 | 6,6 | 68 | 425 | 6,3 |
| **المجموع** | **413** | **2 852** | **6,9** | **443** | **2 456** | **5,5** |

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

## م. 11 – تصدير البواكير

| بالاف الاطنان | من أكتوبر 1981 إلى شتنبر 1982 | | من أكتوبر 1982 إلى شتنبر 1983 | | من أكتوبر 1983 إلى شتنبر 1984 | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | فرنسا | المجموع | فرنسا | مجموع | فرنسا | مجموع |
| الطماطم | 56 | 90 | 47 | 64 | 63 | 89 |
| البطاطس | 21 | 21 | 37 | 39 | 45 | 50 |
| خضر أخرى | 2 | 4 | 2 | 3 | 2 | 4 |
| **المجموع** | **79** | **115** | **86** | **106** | **110** | **143** |

المصدر : مكتب التسويق والتصدير

## م. 12 – إنتاج وتصدير الحوامض

| بالاف الاطنان | من أكتوبر 1981 إلى يوليوز 1982 | | | من أكتوبر 1982 إلى يوليوز 1983 | | | من أكتوبر 1983 إلى يوليوز 1984 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الانتاج | الصادرات | | الانتاج | الصادرات | | الانتاج | الصادرات | |
| | | المجموع | الرابطة الاقتصادية الاوروبية | | المجموع | الرابطة الاقتصادية الاوروبية | | المجموع | الرابطة الاقتصادية الاوروبية |
| البرتقال | 679 | 420 | 246 | 672 | 443 | 284 | 747 | 389 | 208 |
| الفواكه الصغيرة | 297 | 181 | 99 | 243 | 156 | 101 | 243 | 131 | 85 |
| حوامض أخرى | 19 | 4 | 2 | 15 | 2 | 1 | 27 | 2 | 1 |
| **المجموع** | **995** | **605** | **347** | **930** | **601** | **386** | **1 017** | **522** | **294** |

المصدر : مكتب التسويق والتصدير

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 13 - بيان تطور زراعات الثمندر وانتاج السكر المستخرج منها

| | المساحة المجنية (بالهكتارات) | المحصول (بالاطنان) | المردود الاطنان بالهكتار | انتاج السكر (بالاطنان) |
|---|---|---|---|---|
| 1983-1982 * | | | | |
| الغرب | 24 020 | 683 580 | 28,5 | 108 000 |
| تادلة | 25 350 | 966 610 | 38,1 | 117 300 |
| دكالة | 13 130 | 815 710 | 62,1 | 114 800 |
| ملوية | 3 650 | 123 200 | 33,7 | 13 700 |
| **المجموع** | **66 150** | **2 589 100** | **39,1** | **353 800** |
| 1984-1983 | | | | |
| الغرب | 20 350 | 851 410 | 41,8 | 117 800 |
| تادلة | 16 460 | 711 830 | 43,2 | 88 300 |
| دكالة | 13 500 | 889 570 | 65,9 | 122 700 |
| ملوية | 2 770 | 72 630 | 26,2 | 5 600 |
| **المجموع** | **53 080** | **2 525 440** | **47,6** | **334 400** |

* أرقام مصححة.

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

م. 14 - بيان تطور زراعات قصب السكر وإنتاج السكر المستخرج منها

| | المساحة (بالهكتارات) | | المردود الاطنان بالهكتار | الانتاج (بالاطنان) | | انتاج السكر بالاطنان |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المغروسة | المجنية | | المصنع | عصير مركز | |
| 1982 | | | | | | |
| الغرب | 12 053 | 6 850 | 69,5 | 462 579 | 13 469 | 476 048 | 45 233 |
| ملوية | 1 124 | 842 | 49,1 | 39 308 | 2 016 | 41 324 | 3 765 |
| **المجموع** | **13 177** | **7 692** | **67,3** | **501 887** | **15 485** | **517 372** | **48 998** |
| 1983 * | | | | | | | |
| الغرب | 12 299 | 8 831 | 82,5 | 705 845 | 22 612 | 728 457 | 70 300 |
| ملوية | 1 229 | 634 | 54,2 | 29 069 | 5 307 | 34 376 | 3 100 |
| **المجموع** | **13 528** | **9 465** | **80,6** | **734 914** | **27 919** | **762 833** | **73 400** |
| 1984 | | | | | | | |
| الغرب | 13 792 | 10 360 | 73,4 | 737 396 | 22 569 | 759 965 | 64 600 |
| ملوية | 1 155 | 896 | 43,4 | 37 530 | 1 378 | 38 908 | 3 300 |
| **المجموع** | **14 947** | **11 256** | **71,0** | **774 926** | **23 947** | **798 873** | **67 900** |

* أرقام مصححة.

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

م. 15 - بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات القطن الخام (1)

| بالهكتارات والقناطير وبالقناطير للهكتار | 1983-1982 | | | 1984-1983 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المساحة | الانتاج | المردود | المساحة | الانتاج | المردود |
| تادلة | 9 400 | 213 500 | 22,7 | 9 100 | 109 300 | 12,0 |
| ملوية | 500 | 15 800 | 31,6 | - | - | - |
| دكالة | 700 | 10 300 | 14,7 | 500 | 6 100 | 12,2 |
| **المجموع** | **10 600** | **239 680** | **22,6** | **9 600** | **115 400** | **12,0** |

(1) يتعلق الامر بالانتاج الذي يبدأ في نهاية السنة الثانية المذكورة.

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

م. 16 - زراعة الزيتون (1)

| بالهكتار | 1982-1981 | 1983-1982 | 1984-1983 ** |
|---|---|---|---|
| إنتاج زيتون | 419 000 | * 249 000 | 333 000 |
| إنتاج زيت | 40 000 | 23 000 | 27 000 |

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة.

(1) يتعلق الامر بالانتاج الذي يبدأ في نهاية السنة الثانية المذكورة.

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

م. 17 - بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات الحبوب الزيتية

| بالاف الهكتارات والاف القناطير وبالقناطير للهكتار | 1983-1982 | | | 1984-1983 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المساحة | الانتاج | المردود | المساحة | الانتاج | المردود |
| العباد | 19,6 | 157,6 | 8,0 | 29,3 | 190,4 | 6,5 |
| الفول السوداني | 23,3 | 315,8 | 13,5 | 25,0 | 353,9 | 14,2 |
| **المجموع** | **42,9** | **473,4** | **11,0** | **54,3** | **544,3** | **10,0** |

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

م. 18 - إنتاج النبيذ

| بالاف الهكتولتر | 1982 | 1983 | 1984 |
|---|---|---|---|
| مكناس - فاس | 250 | 277 | 279 |
| القنيطرة | 35 | 73 | 36 |
| الدار البيضاء | 20 | 30 | 36 |
| وجدة | 45 | 56 | 44 |
| **المجموع** | **350** | **436** | **395** |

المصدر : مكتب التسويق والتصدير

م. 19 - تربية المواشي

- الاحصاء الكلي للقطعان -

| بالاف الرؤوس | 1982 | 1983 | 1984 |
|---|---|---|---|
| البقر | 2 341 | 2 331 | 2 296 |
| الغنم | 9 766 | 9 272 | 9 587 |
| الماعز | 4 170 | 4 054 | 3 875 |
| **المجموع** | **16 277** | **15 657** | **15 758** |

- الذبائح المراقبة -

| بالاف الرؤوس وبالاطنان | البقر | | الغنم | | الماعز | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | الوزن | العدد | الوزن | العدد | الوزن | العدد | الوزن |
| 1982 | 846 | 101 837 | 2 946 | 38 383 | 1 066 | 10 564 | 4 858 | 150 784 |
| * 1983 | 653 | 88 077 | 2 859 | 35 224 | 870 | 8 561 | 4 382 | 131 862 |
| 1984 | 507 | 71 568 | 2 876 | 40 241 | 863 | 8 891 | 4 246 | 120 700 |

* ارقام مصححة.

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

م. 20 - الصيد البحري

| بالاطنان | 1982 | 1983 | * 1984 |
|---|---|---|---|
| **الانتاج** | **360 500** | **438 600** | **462 200** |
| - الصيد الساحلي | 292 800 | 353 100 | 366 800 |
| - الصيد بأعالي البحار | 67 700 | 85 500 | 95 400 |
| **الاستهلاك المحلي** | **93 000** | **106 100** | **131 900** |
| **الصادرات** | **109 500** | **159 300** | **163 100** |
| - السمك الطري والمجمد | 26 300 | 19 800 | 28 500 |
| - الفتريات والرخويات | 37 100 | 72 800 | 73 700 |
| - السمك المصبر | 44 600 | 52 000 | 50 200 |
| - منتوجات مستخرجة من السمك | 1 500 | 14 700 | 10 700 |

* أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة الصيد البحري و الملاحة التجارية

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

## م. 21 – بيان تطور إنتاج وصادرات أهم المنتوجات المعدنية

| بالاف الاطنان | الانتاج | | | | الصادرات | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 1981 * | 1982 | 1983* | 1984** | 1981 | 1982 | 1983* | 1984** |
| الفحم الحجري | 703,0 | 735,0 | 751,0 | 837,5 | 60,7 | 28,3 | 37,5 | 65,7 |
| النفط الخام | 18,6 | 15,2 | 17,7 | 16,5 | – | – | – | – |
| **مقياس الاستخراج (1)** (الاساس = 100 في 1978) | **97** | **101** | **110** | **118** | – | – | – | – |
| الفوسفاط الجاف | 18 562,2 | *17 834,9 | 19 842,3 | 21 353,1 | 15 635,5 | 13 976,0 | 14 654,3 | 14 951,4 |
| البارتين | 463,9 | 515,7 | 288,4 | 425,2 | 328,5 | *384,1 | 359,3 | 596,7 |
| معدن الحديد | 49,9 | 223,8 | 173,0 | 164,2 | 70,2 | 234,0 | 150,6 | 116,5 |
| معدن الرصاص | 168,4 | 148,0 | 138,8 | 143,9 | 87,9 | 55,7 | 63,9 | 80,9 |
| المانغنيز الكيماوي | 109,6 | 96,5 | 73,5 | 59,1 | 98,2 | 81,9 | 57,7 | 65,6 |
| معدن النحاس | 23,1 | 62,8 | 69,5 | 63,8 | 20,6 | 59,0 | 67,1 | 67,9 |
| الفليورين | 66,7 | 50,2 | 60,3 | 65,9 | 53,2 | 60,5 | 54,0 | 78,1 |
| معدن الزنك | 14,7 | 22,4 | 14,6 | 20,6 | 16,8 | 16,4 | 13,9 | 20,8 |
| معدن الانتوان | 1,1 | 2,0 | 1,0 | 2,2 | 1,2 | 1,7 | 1,1 | 2,1 |

(1) لا يتعلق هذا المقياس إلا بالفوسفاط الجاف وبمعادن البيوروتين والحديد والرصاص والزنك والبارتين والفليورين والمانغنيز الكيماوي والكوبالت والنحاس. أما المنتوجات المعدنية ذات الاستعمال الحراري كالفحم الحجري والنفط، فمدرجة ضمن مقياس الطاقة.

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن

## م. 22 – بيان تطور قيم المنتوجات المعدنية الرئيسية
(ثمن المعدن في مكان استخراجه) (1)

| بالاف الدراهم | 1980 | 1981 | 1982 | 1983* | 1984** | بالنسبة المائوية لمجموع 1984 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الفوسفاط | 2 953 337 | 3 736 457 | *3 566 976 | 3 002 784 | 3 643 486 | 82 |
| معدن الرصاص | 433 315 | 310 920 | 273 162 | 258 826 | 303 335 | 6,8 |
| معدن النحاس | 52 606 | 47 785 | 120 970 | 180 610 | 139 349 | 3,1 |
| المياه المعدنية | 59 902 | 56 970 | 49 650 | 73 977 | 103 062 | 2,3 |
| الفليورين | 27 103 | 47 223 | 38 503 | 58 310 | 49 098 | 1,1 |
| المانغنيز الكيماوي | 63 684 | 51 417 | 58 576 | 51 760 | 50 620 | 1,1 |
| البارتين | 24 620 | 51 223 | 72 835 | 39 924 | 61 654 | 1,4 |
| معدن الحديد | 3 894 | 4 388 | 14 574 | 15 665 | 14 487 | 0,3 |
| معدن الزنك | 10 068 | 17 982 | 22 849 | 24 164 | 40 500 | 0,9 |
| معادن أخرى (2) | 201 841 | 156 359 | 111 248 | 37 658 | 39 549 | 0,9 |
| **المجموع** | **3 830 370** | **4 480 724** | *4 329 343 | **3 743 678** | **4 445 140** | **100** |

(1) يساوي ثمن المعدن في مكان استخراجه ثمن الطن الواحد من المعدن عند تسليمه بميناء الشحن بعد طرح مصاريف النقل والشحن والامراع المترتبة عن نقله من مكان الاستخراج إلى ميناء الشحن.

(2) باستثناء معدن الرصاص الخالص، ومعدن الفضة الخالص، وباستثناء الفحم الحجري والنفط والغاز الطبيعي، إذ تدرج هذه المنتوجات ضمن إنتاج قطاع الطاقة.

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن

## م. 23 – بيان تطور مقاييس إنتاج الطاقة

| (الاساس 100 في 1978) | 1981 | 1982 | * 1983 | ** 1984 | 1984 / 1983 % |
|---|---|---|---|---|---|
| **المقياس العام** | **135** | **141** | **148** | **155** | **4,7** |
| الكهرباء | 128 | 136 | 146 | 151 | 3,4 |
| الفحم المستخرج | 98 | 102 | 104 | 116 | 11,5 |
| النفط المصفى | 142 | 147 | 155 | 162 | 4,5 |

* أرقام مؤقتة.

**أرقام تقديرية.

المصدر : وزارة التخطيط

## م. 24 – بيان تطور إنتاج الطاقة

| | الوحدات | 1981 | 1982 | * 1983 | ** 1984 | 1984 / 1983 % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| إنتاج الفحم الحجري | الاف الاطنان | 703,0 | 735,0 | 751,0 | 837,5 | 1,5 |
| إنتاج النفط الخام | | 18,6 | 15,2 | 17,7 | 16,5 | 6,8 – |
| إنتاج الغاز الطبيعي | ملايين الامتار المكعبة | 84,9 | 78,8 | 83,2 | 83,1 | 0,1 – |
| الانتاج الصافي للطاقة الكهربائية | ملايين الكلواط الساعة | 5 366,3 | 5 691,3 | 6 185,3 | 6 401,8 | 3,5 |
| - من أصل مائي | | 1 001,8 | 535,1 | 465,5 | 351,8 | 24,4 – |
| - من أصل حراري | | 4 364,5 | 5 156,2 | 5 719,8 | 6 050,0 | 5,8 |

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن
المكتب الوطني للكهرباء.

## م. 25 – بيان تطور ميزان الطاقة

| بالاف الاطنان المعادلة للنفط | 1981 المجموع | 1981 % | 1982 المجموع | 1982 % | * 1983 المجموع | * 1983 % | ** 1984 المجموع | ** 1984 % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الاستهلاك** | | | | | | | | |
| الفحم الحجري | 445 | 9,5 | 438 | 9,3 | 560 | 11,5 | 507 | 10,5 |
| المنتوجات النفطية (1) | 3 897 | 83,4 | 4 085 | 86,3 | 4 117 | 84,6 | 4 144 | 82,6 |
| الغاز الطبيعي | 65 | 1,4 | 60 | 1,3 | 63 | 1,3 | 63 | 1,3 |
| الكهرباء من اصل مائي | 266 | 5,7 | 149 | 3,1 | 125 | 2,6 | 95 | 2,0 |
| **المجموع** | **4 673** | **100** | **4 732** | **100** | **4 865** | **100** | **4 809** | **100** |
| **الموجود منها محليا :** | | | | | | | | |
| الفحم الحجري | 416 | 54,5 | 396 | 64 | 374 | 64,6 | 363 | 67,7 |
| النفط والغاز الطبيعي | 82 | 10,7 | 74 | 12 | 79 | 13,7 | 78 | 14,6 |
| الكهرباء من اصل مائي | 266 | 34,8 | 149 | 24 | 125 | 21,6 | 95 | 17,7 |
| **المجموع** | **764** | **100** | **619** | **100** | **578** | **100** | **536** | **100** |
| **العجز في الطاقة** | **3 909** | | **4 113** | | **4 287** | | **4 273** | |
| بالنسبة المائوية للاستهلاك الكلي | | 83,7 | | 86,9 | | 88,1 | | 88,8 |

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة.

(1) باستثناء المواد النفطية غير المنتجة للطاقة (مواد الزفت والتزييت).

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن

## م. 26 – بيان تطور استهلاك الطاقة

| | 1981 | 1982 | * 1983 | ** 1984 | 1984 / 1983 % |
|---|---|---|---|---|---|
| **المنتوجات النفطية** | | | | | |
| **المنتوجات البيضاء** (بالاف الامتار المكعبة) | | | | | |
| الوقود العادي | 179,4 | 170,4 | 158,0 | 148,5 | 6,0 – |
| الوقود الممتاز | 289,9 | 304,4 | 314,8 | 307,1 | 2,4 – |
| بترول المصابيح | 63,6 | 70,0 | 78,5 | 73,6 | 6,2 – |
| بترول المحركات النفاثة | 280,5 | 242,6 | 250,9 | 259,2 | 3,3 + |
| زيت الغاز | 1 351,6 | 1 433,8 | 1 413,8 | 1 376,1 | 2,7 – |
| **المنتوجات السوداء** (بالاف الاطنان) | | | | | |
| زيت الفويل (1) | 1 827,2 | 1 953,0 | 1 964,9 | 2 034,4 | 3,5 + |
| **الغازات السائلة** (بالاف الاطنان) | | | | | |
| البوطان | 272,2 | 295,4 | 317,6 | 328,0 | 3,3 + |
| البروبان | 17,0 | 20,0 | 20,2 | 21,0 | 4,0 + |
| **الكهرباء** (بملايين الكلواط الساعة) | 4 733,9 | 5 048,0 | 5 528,1 | 5 716,0 | 3,4 + |
| **الفحم** (بألاف الاطنان) (1) | | | | | |
| الفحم الحجري | 742,6 | 706,8 | 667,1 | 648,6 | 2,8 – |
| الفحم المستورد | 44,7 | 64,5 | 281,9 | 218,0 | 22,7 – |

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة.

(1) بما في ذلك حاجيات المحطات الكهربائية الحرارية.

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن
المكتب الوطني للكهرباء.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

## م. 27 - بيان تطور مقاييس الانتاج الصناعي

| (الاساس 100 في سنة 1978) | الترجيح | 1979 | 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 | 1984/1983 % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **مجموع صناعات التحويل** (باستثناء البناء والاشغال العمومية) | **1 000** | **105** | **107** | **107** | **110** | ***116** | **114** | **1,7 –** |
| الصناعات الغذائية | 233 | 119 | 116 | 115 | 117 | *125 | 127 | 1,6 |
| المشروبات والتبغ | 181 | 103 | 102 | 103 | 96 | 101 | 108 | 6,9 |
| منتوجات النسيج | 116 | 99 | 98 | 94 | 109 | *113 | 100 | 11,5 – |
| الجلد والاحذية الجلدية | 23 | 115 | 119 | 117 | 145 | 136 | 141 | 3,7 |
| الخشب والمنتوجات الخشبية | 24 | 109 | 114 | 113 | 106 | 104 | 114 | 9,6 |
| الورق والورق المقوى | 26 | 102 | 116 | 117 | 110 | 114 | 101 | 11,4 – |
| منتوجات متأتية من تحويل معادن المقالع | 81 | 106 | 110 | 116 | 119 | 119 | 106 | 10,9 – |
| منتوجات صناعة التعدين | 7 | 102 | 122 | 117 | 107 | 118 | 114 | 3,4 – |
| منتوجات معدنية | 84 | 97 | 89 | 90 | 83 | 88 | 81 | 8 – |
| معدات النقل | 55 | 78 | 68 | 63 | 62 | 61 | 35 | 42,6 – |
| معدات كهربائية وإلكترونية | 24 | 109 | 137 | 144 | 129 | 128 | 113 | 11,7 – |
| منتوجات كيماوية وشبه كيماوية | 99 | 107 | 125 | 137 | 161 | 195 | 206 | 5,6 |
| منتوجات من المطاط والبلاستيك | 47 | 91 | 100 | 84 | 84 | 83 | 80 | 3,6 – |

* أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة التخطيط

## م. 28 - بيان تطور دخول السياح

| | 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 | 1984/1983 % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **سياحة الاقامة** | **1 424 733** | **1 567 074** | **1 815 409** | **1 877 372** | **1 936 020** | **3,1 +** |
| **ا. السياح من جنسية أجنبية** | **1 097 241** | **1 205 886** | **1 287 809** | **1 283 300** | **1 335 041** | **4,0 +** |
| **أوروبا** | **914 195** | **984 506** | **1 045 704** | **1 023 639** | **1 006 187** | **1,7 –** |
| الفرنسيون | 340 380 | 347 565 | 399 031 | 370 380 | 365 725 | 1,3 – |
| الاسبان | 122 912 | 165 386 | 184 039 | 191 477 | 172 506 | 9,9 – |
| البريطانيون | 131 937 | 150 421 | 150 694 | 148 043 | 144 361 | 2,5 – |
| الالمان | 118 359 | 129 491 | 119 172 | 126 064 | 134 139 | 6,4 + |
| دول أخرى | 200 607 | 191 643 | 192 768 | 187 675 | 189 456 | 0,9 + |
| **بلدان عربية** | **58 562** | **72 172** | **85 124** | **99 165** | **151 358** | **52,6 –** |
| المغرب العربي | 30 833 | 37 345 | 37 402 | 56 898 | 102 493 | 80,1 + |
| **دول أمريكا** | **81 475** | **101 992** | **107 325** | **114 195** | **131 117** | **14,8 +** |
| الولايات المتحدة | 62 179 | 73 272 | 79 223 | 90 576 | 104 704 | 15,6 + |
| **بلدان أخرى** | **43 009** | **47 216** | **49 656** | **46 301** | **46 379** | **0,2 +** |
| **ب. المغاربة المقيمون بالخارج** | **327 492** | **361 188** | **527 599** | **594 072** | **600 979** | **1,2 +** |
| **سياحة العبور** | **92 495** | **79 536** | **88 327** | **73 712** | **72 062** | **2,2 –** |
| **المجموع** | **1 517 228** | **1 646 610** | **1 903 735** | **1 951 084** | **2 008 082** | **2,9 +** |

المصدر : وزارة التجارة والصناعة والسياحة

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

## م. 29 - بيان تطور مقياس تكاليف المعيشة (210 مواد)

(الاساس : 100 من مايو 1972 إلى أبريل 1973)

| | 1983 | | 1984 | | | | | | | | | | | | التغيرات (٪) | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المتوسط السنوي | دجنبر | المتوسط السنوي | دجنبر | نونبر | أكتوبر | شتنبر | غشت | يوليوز | يونيو | مايو | أبريل | مارس | فبراير | يناير | دجنبر 84 / دجنبر 83 | 1984 * / 1983 * |
| التغذية | 294,3 | 322 | 332,6 | 337,9 | 344,2 | 345,7 | 346,9 | 336,6 | 331,6 | 326,5 | 324,6 | 322,6 | 324,1 | 322,5 | 328,7 | + 4,9 | + 13 |
| الملبس | 229,7 | 238,3 | 250,4 | 261,5 | 257,6 | 256,0 | 254,3 | 253,1 | 250,9 | 248,1 | 247,1 | 246,7 | 245,1 | 242,6 | 241,8 | + 9,7 | + 9 |
| المسكن | 234,7 | 248,4 | 258,6 | 265,9 | 265,2 | 262,1 | 260,8 | 259,8 | 258,5 | 257,1 | 255,8 | 255,4 | 254,7 | 254,6 | 253,5 | + 7,1 | + 10,2 |
| الصيانة، الوقاية، العلاج | 211,4 | 222,8 | 232,5 | 245,0 | 242,1 | 236,9 | 236,4 | 235,6 | 232,5 | 230,2 | 229,5 | 226,8 | 226,0 | 224,8 | 223,9 | + 10 | + 10 |
| النقل والتسلية وغير ذلك | 293,6 | 308,9 | 334,7 | 353,5 | 353,0 | 346,6 | 343,2 | 341,3 | 339,6 | 337,7 | 327,5 | 325,9 | 322,6 | 313,9 | 312,1 | + 14,4 | + 14 |
| **المقياس العام** | **276,1** | **297,1** | **310,5** | **319,5** | **322,2** | **321** | **320,6** | **314,4** | **310,9** | **307,2** | **304,0** | **302,4** | **302,3** | **299,6** | **302,3** | **+ 7,5** | **+ 12,5** |

* المتوسط السنوي.

| التغيرات بالنسبة المائوية بالقياس للسنة السابقة * | 1979 | 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| التغذية | + 6,5 | + 7,9 | + 14,9 | + 13 | + 4,8 | + 13 |
| الملبس | + 7,7 | + 4,6 | + 6,8 | + 5,7 | + 5,2 | + 9 |
| المسكن | + 9,4 | + 12,1 | + 8,5 | + 6,4 | + 7,8 | + 10,2 |
| الصيانة، الوقاية، العلاج | + 8,5 | + 6 | + 8,3 | + 11 | + 10,2 | + 10 |
| النقل والتسلية وغير ذلك | + 13,7 | + 15,1 | + 11,3 | + 7,6 | + 8,9 | + 14 |
| **المقياس العام** | **+ 8,3** | **+ 9,4** | **+ 12,5** | **+ 10,5** | **+ 6,2** | **+ 12,5** |

المتوسط السنوي.

* المصدر : وزارة التخطيط

## م. 30 - بيان تطور مقياس أسعار الجملة (231 مواد)

(الاساس : 100 1977)

| | 1983 | | 1984 | | | | | | | | | | | | التغيرات (٪) | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المتوسط السنوي | دجنبر | المتوسط السنوي | دجنبر | نونبر | أكتوبر | شتنبر | غشت | يوليوز | يونيو | مايو | أبريل | مارس | فبراير | يناير | دجنبر 84 / دجنبر 83 | 1984 * / 1983 * |
| القطاع الفلاحي | 180,8 | 190,8 | 207,3 | 218,9 | 216,1 | 212 | 215 | 213,7 | 213,4 | 206,6 | 202,8 | 200,5 | 202 | 192,1 | 194,9 | + 14,7 | + 14,7 |
| الحبوب والقطاني الجافة | 185,1 | 193,5 | 193,1 | 212 | 204,9 | 199,5 | 197,2 | 193,4 | 190,1 | 189,1 | 187 | 189,7 | 188 | 185 | 181,3 | + 9,6 | + 4,3 |
| الزراعات الصناعية والحبوب الزيتية | 155,7 | 172,3 | 197,8 | 216,4 | 203,9 | 199,2 | 197,5 | 196 | 196,2 | 195,8 | 195 | 196,1 | 195,4 | 190,6 | 191,4 | + 25,6 | + 27 |
| زراعات الخضر | 214 | 203,1 | 223,9 | 249,9 | 250,6 | 248,4 | 244,4 | 231 | 220,3 | 216,4 | 212,5 | 205,7 | 201,6 | 202,8 | 203,4 | + 23 | + 4,7 |
| منتوجات الغرس وزراعة الكروم | 223 | 243,4 | 276,2 | 280,7 | 278 | 285,4 | 305,8 | 299,1 | 285,2 | 283,7 | 276,1 | 263,5 | 257,7 | 250,7 | 248,4 | + 15,3 | + 23,9 |
| منتوجات تربية المواشي | 149,1 | 162,4 | 166,3 | 170,4 | 172,8 | 169,8 | 169,2 | 169,5 | 169,6 | 164,2 | 164,2 | 166,7 | 163,5 | 154,5 | 160,6 | + 4,9 | + 11,5 |
| المنتوجات الغابوية | 184,6 | 199,5 | 214,1 | 213,5 | 213,5 | 225,1 | 225 | 224,7 | 223,8 | 224,2 | 209 | 208,7 | 200,6 | 201,2 | 200 | + 7 | + 16 |
| منتوجات الصيد البحري | 194,8 | 197,4 | 243,6 | 246 | 250,2 | 215,8 | 236,2 | 259,4 | 296,9 | 244,3 | 236,7 | 222,5 | 273,1 | 208 | 234,3 | + 24,6 | + 25,1 |
| القطاع الصناعي | 181,4 | 195,7 | 204,9 | 212,3 | 210,8 | 208,3 | 208,4 | 206,7 | 206 | 204,1 | 202,4 | 201,6 | 200,3 | 199,3 | 199,3 | + 8,5 | + 13 |
| الطاقة | 237,6 | 254,1 | 285,6 | 304,6 | 304,6 | 284,1 | 284,1 | 284,1 | 283,8 | 281,8 | 281,2 | 280,7 | 280 | 279,8 | 278,1 | + 19,9 | + 20,2 |
| الصناعات الغذائية | 174,1 | 188,5 | 194 | 197,6 | 195,8 | 195,1 | 197,6 | 197,1 | 195,8 | 194,2 | 192,8 | 191,7 | 189,6 | 190,3 | 190,2 | + 4,8 | + 11,4 |
| الالبسة والنسيج | 153,6 | 159,8 | 164,8 | 174,5 | 174,9 | 174,9 | 171,4 | 160,6 | 160,5 | 160,4 | 160,4 | 160,4 | 159,8 | 159,8 | 159,8 | + 9,2 | + 7,3 |
| صناعات التعدين | 185,3 | 199,2 | 211,9 | 222,2 | 218,2 | 218,1 | 215,9 | 215,9 | 215,8 | 213,6 | 208,7 | 207,7 | 206,1 | 199,2 | 201,4 | + 11,5 | + 14,4 |
| صناعات خفيفة أخرى | 181,4 | 199,5 | 204,9 | 210 | 209,5 | 209,1 | 208,3 | 207,1 | 206,6 | 203 | 202,1 | 201,4 | 201,3 | 200,7 | 200 | + 5,3 | + 13 |
| **المجموع** | **181,1** | **193,7** | **205,9** | **214,9** | **212,9** | **209,8** | **211** | **209,4** | **208,9** | **205,1** | **202,6** | **201,1** | **200,9** | **196,4** | **197,6** | **+ 10,9** | **+ 13,7** |

* التوسط السنوي.

المصدر : وزارة التخطيط

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

## م. 31 – ميزان التجارة الخارجية

| بآلاف الاطنان وبملايين الدراهم | 1982 | | 1983 | | 1984 * | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الوزن | القيمة | الوزن | القيمة | الوزن | القيمة |
| الواردات باعتبار القيمة والشحن والتأمين | 10 740 | 25 990 | 10 675 | 25 591 | 12 170 | 34 396 |
| الصادرات مسلمة بميناء الشحن | 18 350 | 12 440 | 18 546 | 14 724 | 19 744 | 19 110 |
| الرصيد | + 7 610 | – 13 550 | + 7 871 | – 10 867 | + 7 574 | – 15 286 |
| التغطية (بالنسبة المائوية) | – | 47,9 | – | 57,5 | – | 55,6 |

* أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف

## م. 32 – الواردات باعتبار القيمة والشحن والتأمين

| بآلاف الاطنان وبملايين الدراهم | 1983 | | | 1984 * | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الوزن | القيمة | % | الوزن | القيمة | % |
| **المواد الغذائية والمشروبات والتبغ** | **2 310** | **3 796** | **14,8** | **3 140** | **5 817** | **16,9** |
| **الطاقة ومواد التزييت** | **4 663** | **7 029** | **27,5** | **4 976** | **8 992** | **26,1** |
| زيت البترول الخام | 4 158 | 6 330 | 24,7 | 4 581 | 8 394 | 24,4 |
| **المواد الخام** | **2 098** | **3 206** | **12,5** | **2 221** | **4 541** | **13,2** |
| من أصل حيواني ونباتي | 645 | 1 808 | 7,0 | 704 | 2 668 | 7,8 |
| من أصل معدني | 1 453 | 1 398 | 5,5 | 1 517 | 1 873 | 5,4 |
| **أنصاف المنتوجات** | **1 406** | **4 934** | **19,3** | **1 602** | **6 494** | **18,9** |
| **المنتوجات المنتهية الصنع** | **198** | **6 626** | **25,9** | **231** | **8 552** | **24,9** |
| مواد التجهيز | 138 | 4 854 | 19,0 | 171 | 6 460 | 18,8 |
| الفلاحي | (12) | (295) | (1,2) | (7) | (215) | (0,6) |
| الصناعي | (126) | (4 559) | (17,8) | (164) | (6 245) | (18,2) |
| مواد الاستهلاك | 60 | 1 772 | 6,9 | 60 | 2 092 | 6,1 |
| **المجموع** | **10 675** | **25 591** | **100** | **12 170** | **34 396** | **100** |

* أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف

## م. 33 – الواردات حسب أهم المنتوجات

| بملايين الدراهم | 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 * |
|---|---|---|---|---|---|
| **المواد الغذائية والمشروبات والتبغ** | **2 833,1** | **4 613,3** | **3 495,5** | **3 796,3** | **5 817,0** |
| القمح | 1 255,3 | 2 043,7 | 1 443,6 | 1 834,2 | 3 324,0 |
| السكر | 626,6 | 1 053,7 | 518,6 | 412,8 | 481,8 |
| المنتوجات اللبنية | 251,5 | 349,3 | 458,4 | 357,1 | 296,1 |
| الشاي | 152,7 | 278,4 | 210,6 | 268,9 | 479,5 |
| القهوة | 117,5 | 96,6 | 110,1 | 109,0 | 172,5 |
| التبغ | 131,6 | 215,0 | 147,3 | 257,8 | 311,5 |
| مواد أخرى | 297,9 | 576,6 | 606,9 | 556,5 | 751,6 |
| **الطاقة ومواد التزييت** | **3 961,2** | **6 124,4** | **7 065,6** | **7 028,7** | **8 991,8** |
| زيت البترول الخام | 3 577,7 | 5 624,3 | 6 591,8 | 6 330,4 | 8 393,7 |
| مواد أخرى | 383,5 | 500,1 | 473,8 | 698,3 | 598,1 |
| **المواد الخام** | **1 970,6** | **2 457,0** | **3 039,0** | **3 206,3** | **4 541,1** |
| الزيوت والحبوب الزيتية | 430,6 | 537,6 | 640,6 | 643,7 | 1 131,6 |
| الاخشاب الخام | 434,2 | 469,7 | 536,8 | 434,6 | 652,3 |
| خيوط النسيج الاصطناعية والمركبة | 248,4 | 266,7 | 325,0 | 316,9 | 425,9 |
| الكبريت | 348,1 | 588,9 | 829,2 | 1 043,1 | 1 445,4 |
| مواد أخرى | 509,3 | 594,1 | 707,4 | 768,0 | 885,9 |

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

| بلايين الدرهم | 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | * 1984 |
|---|---|---|---|---|---|
| **أنصاف المنتوجات** | **3 541,0** | **3 890,3** | **4 836,2** | **4 933,6** | **6 494,4** |
| القضبان والهياكل من الحديد والصلب | 519,0 | 587,6 | 762,8 | 681,9 | 724,0 |
| الصفائح والاوراق من الحديد والصلب | 345,4 | 386,2 | 465,7 | 458,9 | 581,7 |
| المواد الكيماوية، الاسمدة، الاصباغ ومواد التطهير | 907,4 | 991,9 | 1 247,6 | 1 335,9 | 1 610,4 |
| المواد البلاستيكية والمصطنعة | 315,5 | 281,4 | 369,0 | 399,8 | 474,8 |
| خيوط الغزل المركبة والاصطناعية | 227,7 | 240,6 | 272,8 | 272,0 | 358,4 |
| الورق والورق المقوى | 228,4 | 231,9 | 261,2 | 280,6 | 367,1 |
| لوازم الانابيب | 48,6 | 96,2 | 116,8 | 113,9 | 392,6 |
| الذهب الصناعي | 0,1 | – | – | 2,0 | – |
| مواد أخرى | 948,9 | 1 074,5 | 1 340,3 | 1 388,6 | 1 985,4 |
| **مواد التجهيز** | **3 171,2** | **3 860,1** | **5 738,5** | **4 853,8** | **6 459,5** |
| الفلاحي | 118,8 | **134,0** | 355,5 | 294,5 | 214,5 |
| الصناعي | 3 052,4 | **3 726,1** | 5 383,0 | 4 559,3 | 6 245,0 |
| **مواد الاستهلاك** | **1 315,5** | **1 510,0** | **1 815,5** | **1 772,5** | **2 091,7** |
| السيارات السياحية (قطع الغيار والاستيراد المباشر) | 221,9 | 201,3 | 292,7 | 309,3 | 281,8 |
| الاجهزة وقطع الغيار للسيارات السياحية | 86,1 | 107,5 | 115,6 | 107,4 | 119,3 |
| آلات الالتقاط للاذاعة والتلفزة | 104,8 | 128,7 | 173,4 | 154,4 | 189,2 |
| الادوية | 152,6 | 150,7 | 198,7 | 191,4 | 223,6 |
| مواد أخرى | 750,1 | 921,8 | 1 035,1 | 1 010,0 | 1 277,8 |
| **المجموع** | **16 792,6** | **22 455,1** | **25 990,3** | **25 591,2** | **34 395,5** |

* أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف

## م. 34 ـ الصادرات مسلمة بميناء الشحن

| بآلاف الاطنان وبلايين الدرهم | 1983 | | | * 1984 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الوزن | القيمة | % | الوزن | القيمة | % |
| **المواد الغذائية والمشروبات والتبغ** | **1 201** | **3 724** | **25,3** | **1 163** | **4 283** | **22,4** |
| **مواد الطاقة والتزييت** | **324** | **584** | **4,0** | **396** | **756** | **4,0** |
| **المواد الخام** | **15 169** | **4 385** | **29,8** | **16 422** | **5 975** | **31,3** |
| من أصل حيواني ونباتي | 127 | 373 | 2,5 | 111 | 460 | 2,4 |
| من أصل معدني | 15 042 | 4 012 | 27,3 | 16 311 | 5 515 | 28,9 |
| **أنصاف المنتوجات** | **1 780** | **3 777** | **25,6** | **1 720** | **5 131** | **26,8** |
| **المنتوجات المنتهية الصنع** | **72** | **2 254** | **15,3** | **43** | **2 965** | **15,5** |
| مواد التجهيز | 35 | 80 | 0,5 | 5 | 127 | 0,7 |
| مواد الاستهلاك | 37 | 2 174 | 14,8 | 38 | 2 838 | 14,8 |
| **المجموع** | **18 546** | **14 724** | **100** | **19 744** | **19 110** | **100** |

* أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

## م. 35 – الصادرات حسب أهم المنتوجات

| بلايين الدراهم | 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | * 1984 |
|---|---|---|---|---|---|
| **المواد الغذائية والمشروبات والتبغ** | **2 599,0** | **3 040,0** | **3 018,7** | **3 724,0** | **4 283,1** |
| الحوامض | 1 160,1 | 1 072,1 | 1 086,5 | 1 102,2 | 1 057,4 |
| البواكير | 391,4 | 334,0 | 321,9 | 451,8 | 524,5 |
| مصبرات السمك | 341,8 | 464,9 | 400,0 | 498,4 | 554,6 |
| السمك الطري | 58,7 | 234,5 | 242,4 | 194,2 | 327,6 |
| الرخويات | 43,5 | 248,6 | 288,3 | 681,3 | 881,1 |
| مصبرات الخضر والفواكه | 264,0 | 284,2 | 311,8 | 396,7 | 435,2 |
| عصير الفواكه والخضر | 28,7 | 39,8 | 64,0 | 57,1 | 161,2 |
| مواد أخرى | 310,8 | 361,9 | 303,8 | 342,3 | 341,5 |
| **مواد الطاقة والتزييت** | **467,3** | **543,2** | **529,1** | **584,2** | **755,8** |
| **المواد الخام من أصل حيواني ونباتي** | **399,2** | **337,4** | **272,4** | **373,5** | **459,9** |
| عجينة الورق | 121,7 | 124,8 | 100,8 | 124,0 | 200,7 |
| النباتات وأجزاء النباتات | 25,4 | 29,1 | 27,4 | 37,2 | 53,1 |
| الاغرة | 15,7 | 18,0 | 14,4 | 13,9 | 44,9 |
| مواد أخرى | 236,4 | 165,5 | 129,8 | 198,4 | 161,2 |
| **المواد الخام من أصل معدني** | **3 710,5** | **4 487,3** | **4 113,8** | **4 012,2** | **5 515,2** |
| الفوسفاط | 3 011,8 | 3 826,6 | 3 444,9 | 3 331,3 | 4 619,3 |
| الرصاص | 281,5 | 208,1 | 120,4 | 154,5 | 198,3 |
| النحاس | 57,1 | 50,6 | 128,1 | 183,0 | 191,5 |
| سلفات الباريوم | 66,4 | 119,3 | 132,6 | 119,2 | 180,2 |
| مواد أخرى | 293,7 | 282,7 | 287,8 | 224,2 | 325,9 |
| **أنصاف المنتوجات** | **1 353,7** | **2 096,0** | **2 661,4** | **3 776,8** | **5 131,0** |
| الحامض الفوسفوري | 793,1 | 1 341,6 | 1 585,9 | 2 127,6 | 3 515,9 |
| الاسمدة الطبيعية والكيماوية | 153,2 | 287,8 | 466,6 | 920,4 | 760,1 |
| الرصاص الخالص | 120,1 | 144,6 | 176,3 | 161,4 | 166,4 |
| مواد أخرى | 287,3 | 322,0 | 432,6 | 567,4 | 688,6 |
| **المنتوجات المنتهية الصنع** | **1 115,3** | **1 498,7** | **1 844,3** | **2 253,5** | **2 964,5** |
| الملابس الجاهزة | 295,5 | 420,0 | 548,6 | 683,0 | 1 031,6 |
| الزرابي | 286,1 | 301,9 | 293,6 | 373,6 | 394,6 |
| الملابس الداخلية | 113,2 | 156,4 | 193,6 | 239,3 | 323,3 |
| الاحذية | 92,7 | 103,3 | 167,8 | 194,2 | 229,3 |
| مواد أخرى | 327,8 | 517,1 | 641,2 | 763,4 | 985,7 |
| **المجموع** | **9 645,0** | **12 002,6** | **12 439,7** | **14 724,2** | **19 109,5** |

* أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف

## م. 36 – توزيع المبادلات حسب المناطق الجغرافية والنقدية

| بلايين الدراهم | الواردات باعتبار القيمة والشحن والتأمين | | الصادرات مسلمة بميناء الشحن | | الارصدة | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 1983 | *1984 | 1983 | *1984 | 1983 | *1984 |
| **الرابطة الاقتصادية الاوروبية** | **9 716** | **11 276** | **7 691** | **9 669** | **2 025–** | **1 607–** |
| فرنسا | 5 137 | 6 289 | 3 388 | 4 153 | 1 749– | 2 136– |
| ألمانيا الاتحادية | 1 234 | 1 487 | 1 129 | 1 343 | 105– | 144– |
| إيطاليا | 1 233 | 1 354 | 902 | 1 155 | 331– | 199– |
| ابريطانيا العظمى | 958 | 757 | 605 | 721 | 353– | 36– |
| هولندا | 497 | 526 | 774 | 1 005 | 277+ | 497+ |
| الاتحاد الاقتصادي لبلجيكا واللكسمبورج | 505 | 702 | 638 | 945 | 133+ | 243+ |
| دول أخرى ضمن الرابطة الاقتصادية الاوروبية | 152 | 161 | 255 | 347 | 103+ | 186+ |

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

| بملايين الدراهم | الواردات باعتبار القيمة والشحن والتأمين | | الصادرات مسلمة بميناء الشحن | | الارصدة | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 1983 | *1984 | 1983 | *1984 | 1983 | *1984 |
| **أهم العملاء الاخرين** | **11 901** | **18 095** | **3 019** | **4 324** | **8 882–** | **13 771–** |
| إسبانيا | 1 874 | 3 036 | 1 048 | 1 442 | 826– | 1 594– |
| الدول العربية | 5 418 | 8 006 | 752 | 1 092 | 4 666– | 6 914– |
| الولايات المتحدة الامريكية | 2 488 | 4 287 | 190 | 289 | 2 298– | 3 998 |
| الاتحاد السوفياتي | 1 400 | 1 363 | 248 | 413 | 1 152– | 950– |
| اليابان | 430 | 1 067 | 494 | 752 | 64+ | 315– |
| بولاندا | 291 | 336 | 287 | 336 | 4– | – |
| **دول أخرى** | **3 974** | **5 025** | **4 014** | **5 117** | **40+** | **92+** |
| **المجموع** | **25 591** | **34 396** | **14 724** | **19 110** | **10 867–** | **15 286–** |
| منها : منطقة الفرنك | 5 543 | 6 619 | 3 610 | 4 427 | 1 933– | 2 192– |
| منطقة التحويل | 20 043 | 27 747 | 11 102 | 14 640 | 8 941– | 13 107– |
| منطقة أوفاق الاداء الثنائية | 5 | 30 | 12 | 43 | 7+ | 13+ |

* أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف

## م. 37 ـ ميزان الاداءات مع الخارج

| بملايين الدراهم | 1983 | | | * 1984 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المداخيل | النفقات | الارصدة | المداخيل | النفقات | الارصدة |
| **أ. السلع والخدمات** | **21 165,6** | **34 519,2** | **13 353,6–** | **26 909,1** | **44 510,5** | **17 601,4–** |
| 1. البضائع مسلمة بميناء الشحن | 14 635,0 | 23 471,5 | 8 836,5– | 19 040,7 | 31 443,4 | 12 402,7– |
| 2. مصاريف النقل والتأمين على الارساليات الدولية | 1 021,5 | 2 322,4 | 1 300,9– | 1 078,6 | 3 111,5 | 2 032,9– |
| 3. أنواع نقل أخرى | 488,9 | 213,4 | 275,5+ | 448,2 | 253,2 | 195,0+ |
| 4. الاسفار | 3 250,0 | 590,0 | 2 660,0+ | 4 220,0 | 620,0 | 3 600,0+ |
| 5. المداخيل الناتجة عن الاستثمارات | 75,3 | 4 487,1 | 4 411,8– | 143,7 | 6 133,0 | 5 989,3– |
| 6. معاملات حكومية | 504,7 | 2 841,1 | 2 336,4– | 589,5 | 2 370,0 | 1 780,5– |
| 7. خدمات أخرى | 1 190,2 | 593,7 | 596,5+ | 1 388,4 | 579,4 | 809,0+ |
| **ب. أداءات التحويل** | **7 592,5** | **647,3** | **6 945,2+** | **8 832,7** | **752,7** | **8 080,0+** |
| 8. الخصوصية | 7 076,5 | 289,6 | 6 786,9+ | 8 312,7 | 322,7 | 7 990,0+ |
| 9. العمومية | 516,0 | 357,7 | 158,3+ | 520,0 | 430,0 | 90,0+ |
| **الحساب الجاري (أ+ب)** | **28 758,1** | **35 166,5** | **6 408,4–** | **35 741,8** | **45 263,2** | **9 521,4–** |
| **ج. الرساميل الغير النقدية** | **9 695,1** | **4 653,8** | **5 041,3+** | **10 495,6** | **1 974,0** | **8 521,6+** |
| **الخصوصية** | **655,8** | **865,1** | **209,3+** | **1 009,9** | **264,8** | **745,1+** |
| 10. الاعتمادات التجارية | – | 564,9 | 564,9– | 300,0 | – | 300,0+ |
| 11. القروض والاستثمارات | 587,7 | 258,7 | 329,0+ | 655,9 | 264,8 | 391,1+ |
| 12. عناصر أخرى | 68,1 | 41,5 | 26,6+ | 54,0 | – | 54,0+ |

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

| بملايين الدراهم | 1983 | | | * 1984 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المداخيل | النفقات | الارصدة | المداخيل | النفقات | الارصدة |
| **العمومية** | **9 039,3** | **3 788,7** | **5 250,6+** | **9 485,7** | **1 709,2** | **7 776,5+** |
| 13. الاعتمادات التجارية | 3 589,3 | 1 019,6 | 2 569,7+ | 3 930,0 | 100,0 | 3 830,0+ |
| 14. قروض بالعملات الاجنبية | 5 372,6 | 2 675,0 | 2 697,6+ | 5 450,0 | 1 516,0 | 3 934,0+ |
| 15. قروض بالدراهم | – | 51,1 | 51,1– | – | 50,0 | 50,0– |
| 16. عناصر أخرى | 30,2 | 43,0 | 12,8– | 31,7 | 43,2 | 11,5– |
| 17. التزامات خارجية | 47,2 | – | 47,2+ | 74,0 | – | 74,0+ |
| **د. تسهيلات صندوق النقد الدولي** | **837,6** | **–** | **837,6+** | **1 612,2** | **–** | **1 612,2+** |
| **المجموع** | **39 290,8** | **39 820,3** | **529,5–** | **47 849,6** | **47 237,2** | **612,4+** |

* أرقام تقديرية.

المصدر : مكتب الصرف

## م. 38 ـ تقديرات نفقات الميزانية العامة

| بملايين الدراهم | قانوني المالية لسنة 1983* | قانون المالية لسنة 1984 |
|---|---|---|
| **نفقات التسيير** | **18 859** | **19 226** |
| السلطات العمومية | 146 | 176 |
| موظفو الوزارات | 11 440 | 11 939 |
| معدات الوزارات | 4 159 | 3 976 |
| التحملات المشتركة | 2 574 | 2 885 |
| النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية | 540 | 250 |
| **نفقات الدين العمومي** | **5 700** | **9 448** |
| **نفقات الاستثمار** | **13 570** | **10 155** |
| **الميزانية العامة** | **38 129** | **38 829** |

* القانون الاصلي والقانون التصحيحي.

المصدر : وزارة المالية ـ قسم الميزانية

## م. 39 ـ تقديرات مداخيل الميزانية العامة

| بملايين الدراهم | قانوني المالية لسنة 1983* | قانون المالية لسنة 1984 |
|---|---|---|
| الضرائب المباشرة | 5 708 | 6 012 |
| حقوق الجمرك | 5 300 | 4 992 |
| الضرائب الغير المباشرة | 8 808 | 9 229 |
| حقوق التسجيل والتنبر | 2 060 | 2 266 |
| الاملاك المخزنية | 64 | 64 |
| الاحتكارات والاستغلالات | 864 | 1 068 |
| موارد مختلفة | 391 | 560 |
| مداخيل ناجمة عن تخفيض النفقات | 184 | 170 |
| مداخيل استثنائية | – | – |
| مداخيل الاقتراض | 9 650 | 8 068 |
| أموال المساعدة | – | – |
| مداخيل التسوية | 50 | 50 |
| **المجموع** | **33 079** | **32 479** |

* القانون الاصلي والقانون التصحيحي.

المصدر : وزارة المالية ـ قسم الميزانية

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

## م. 40 - بيان تطور تحملات وموارد الخزينة

| بلايين الدراهم | الوضعية عند نهاية دجنبر 1983 * | الوضعية عند نهاية دجنبر 1984 ** |
|---|---|---|
| 1. **الموارد** | **21 094** | **23 469** |
| **المداخيل العادية** | **21 094** | **23 469** |
| الضرائب المباشرة | 4 599 | 5 258 |
| رسوم جمركية | 4 452 | 4 714 |
| الضرائب الغير المباشرة | 8 290 | 9 061 |
| رسوم التسجيل والدمغة | 1 756 | 2 140 |
| الاحتكارات والاستغلالات | 570 | 610 |
| الاملاك المخزنية | 57 | 62 |
| مداخيل أخرى | 620 | 524 |
| مدفوعات المكتب الشريف للفوسفاط | 750 | 1 100 |
| 2. **التحملات** | **29 120** | **30 653** |
| **النفقات العادية** | **21 548** | **23 390** |
| فوائد الدين العمومي | 3 549 | 4 442 |
| التسيير | 16 376 | 16 793 |
| دعم اسعار الاستهلاك | 1 632 | 2 155 |
| **نفقات الاستثمار** (1) | **7 572** | **7 263** |
| **الرصيد العادي** | **454–** | **79+** |
| **عجز التمويل** (1) - (2) | **8 026–** | **7 184 –** |
| 3. **التمويل الصافي** | **8 026** | **7 184** |
| الهبات | 1 010 | 139 |
| الاقتراضات الخارجية الصافية | 2 381 | 5 180 |
| قروض صندوق النقد الدولي | 839 | 1 347 |
| قروض بنكية | 5 852 | 814 |
| منها : - بنك المغرب | (2 543) | (65–) |
| - البنوك | (3 309) | (879) |
| اقتراضات غير بنكية | 226 | 50– |
| اموال مخصصة | 2 282– | 273– |

* أرقام مصححة.

** ارقام مؤقتة.

(1) الميزانية العامة ورصيد العمليات الخارجة عن الميزانية.

المصدر : وزارة المالية

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 41 - بيان تطور المجموعة النقدية ومكوناتها

| بلايين الدراهم | نهاية دجنبر 1983 | | | نهاية دجنبر 1984 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المبالغ | التغيرات السنوية | | المبالغ | التغيرات السنوية | |
| | بلايين الدراهم | بلايين الدراهم | % | بلايين الدراهم | بلايين الدراهم | % |
| النقود الائتمانية | 13 636 | 1 613 | 13,4 | 14 771 | 1 135 | 8,3 |
| النقود الكتابية | 22 506 | 2 898 | 14,8 | 24 471 | 1 911 | 8,5 |
| الودائع | | | | | | |
| - لدى بنك المغرب | 356 | 81 | 29,5 | 558 | 202 | 56,7 |
| - لدى البنوك | 20 009 | 3 422 | 20,6 | 21 774 | 1 765 | 8,8 |
| - لدى مركز الشيكات البريدية ولدى الخزينة | 2 141 | 605– | 22,0– | 2 085 | 56– | 2,6 – |
| أ) المتيسرات النقدية | 36 142 | 4 511 | 14,3 | 39 188 | 3 046 | 8,4 |
| ب) المتيسرات شبه النقدية | 10 178 | 2 562 | 33,6 | 11 296 | 1 118 | 11,0 |
| المجموعة النقدية (أ+ب) | 46 320 | 7 073 | 18,0 | 50 484 | 4 164 | 9,0 |

| بالنسبة المائوية لمجموع العملة | 1982 | 1983 | 1984 |
|---|---|---|---|
| النقود الائتمانية | 30,6 | 29,4 | 29,2 |
| النقود الكتابية | 50,0 | 48,6 | 48,4 |
| المتيسرات شبه النقدية | 19,4 | 22,0 | 22,4 |

المصدر : بنك المغرب

م. 42 - بيان تطور مقابلات المجموعة النقدية

| بلايين الدراهم | نهاية دجنبر 1983 | | | نهاية دجنبر 1984 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المبالغ | التغيرات السنوية | | المبالغ | التغيرات السنوية | |
| | بلايين الدراهم | بلايين الدراهم | % | بلايين الدراهم | بلايين الدراهم | % |
| الموجودات الخارجية الصافية | 1 798 | 497– | 21,7– | 2 410 | 612 | 34,0 |
| بنك المغرب | 55– | 798– | 107,4– | 299 | 354 | – |
| بنوك الودائع | 1 853 | 301 | 19,4 | 2 111 | 258 | 13,9 |
| الديون على الخزينة | 25 086 | 5 505 | 28,1 | 25 318 | 232 | 0,9 |
| الديون الخاصة ببنك المغرب | 10 802 | 2 543 | 30,8 | 10 737 | 65– | 0,6– |
| البنوك (محفظة السندات العمومية) | 11 466 | 3 246 | 39,5 | 12 405 | 939 | 8,2 |
| الودائع لدى المحاسبين العموميين | 2 818 | 284– | 9,2– | 2 176 | 642– | 22,8– |
| منها (البنوك) | (677) | (321) | (90,2) | (91) | (586–) | (86,6–) |
| القروض المقدمة للاقتصاد | 20 281 | 2 091 | 11,5 | 23 520 | 3 239 | 16,0 |
| بنك المغرب | 3 007 | 43– | 1,4– | 3 840 | 833 | 27,7 |
| بنوك الودائع | 17 274 | 2 134 | 14,1 | 19 680 | 2 406 | 13,9 |
| مجموع المقابلات | 47 165 | 7 099 | 17,7 | 51 248 | 4 083 | 8,7 |
| العناصر الاخرى (تسوية الحساب) | 845– | | | 764– | | |

| بالنسبة المائوية لمجموع المقابلات | 1982 | 1983 | 1984 |
|---|---|---|---|
| الموجودات الخارجية الصافية | 5,7 | 3,8 | 4,7 |
| الديون على الخزينة | 48,9 | 53,2 | 49,4 |
| القروض المقدمة للاقتصاد | 45,4 | 43,0 | 45,9 |

المصدر : بنك المغرب

م. 43 - بيان تطور المتيسرات النقدية وشبه النقدية لدى المؤسسات والخواص

| بلايين الدراهم | 1983 | 1984 | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | دجنبر | يناير | فبراير | مارس | أبريل | مايو | يونيو | يوليوز | غشت | شتنبر | أكتوبر | نونبر | دجنبر |
| النقود الائتمانية | 13636 | 13815 | 13827 | 13781 | 13836 | 13731 | 14238 | 14480 | 14947 | 14773 | 14567 | 14488 | 14771 |
| النقود الكتابية | 22506 | 22169 | 22662 | 23161 | 22856 | 23274 | 23924 | 24187 | 23829 | 23462 | 23346 | 23779 | 24417 |
| مجموع المتيسرات النقدية | 36142 | 35984 | 36489 | 36942 | 36692 | 37005 | 38162 | 38667 | 38776 | 38235 | 37913 | 38267 | 39188 |
| المتيسرات شبه النقدية | 10178 | 10058 | 10191 | 10324 | 10504 | 10476 | 10376 | 10394 | 10621 | 10662 | 10918 | 11170 | 11296 |
| مجموع المتيسرات النقدية والشبيهة بالنقدية | 46320 | 46069 | 46680 | 47266 | 47196 | 47481 | 48538 | 49061 | 49397 | 48897 | 48831 | 49437 | 50484 |

المصدر : بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

## م. 44 - بيان تطور تداول النقود الائتمانية

| بملايين الدراهم | 1983 | 1984 | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | دجنبر | يناير | فبراير | مارس | أبريل | مايو | يونيو | يوليوز | غشت | شتنبر | أكتوبر | نونبر | دجنبر |
| الاوراق المتداولة | 13785 | 14027 | 14001 | 14031 | 14089 | 13944 | 14548 | 14784 | 15252 | 15150 | 14849 | 14748 | 15018 |
| النقد المعدني المتداول | 274 | 274 | 276 | 277 | 279 | 282 | 285 | 289 | 293 | 296 | 300 | 299 | 300 |
| | **14059** | **14301** | **14277** | **14308** | **14368** | **14226** | **14833** | **15073** | **15545** | **15446** | **15149** | **15047** | **15318** |
| يسقط منها : | | | | | | | | | | | | | |
| محصل الصندوق لدى البنوك ولدى المحاسبين العموميين | 423– | 486– | 450– | 527– | 532– | 495– | 595– | 593– | 598– | 673– | 582– | 559– | 547– |
| المجموع | **13636** | **13815** | **13827** | **13781** | **13836** | **13731** | **14238** | **14480** | **14947** | **14773** | **14567** | **14488** | **14771** |

المصدر : بنك المغرب

## م. 45 - بيان تطور النقود الكتابية والمتيسرات شبه النقدية

| بملايين الدراهم | 1983 | 1984 | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | دجنبر | يناير | فبراير | مارس | أبريل | مايو | يونيو | يوليوز | غشت | شتنبر | أكتوبر | نونبر | دجنبر |
| **النقود الكتابية** | | | | | | | | | | | | | |
| الودائع تحت الطلب لدى معهد لاصدار | 356 | 424 | 497 | 613 | 515 | 538 | 496 | 480 | 419 | 405 | 570 | 444 | 558 |
| الودائع تحت الطلب لدى بنوك الودائع | 20009 | 19819 | 19920 | 20289 | 20032 | 20382 | 21074 | 21513 | 21200 | 20993 | 20634 | 21020 | 21774 |
| **مجموع الودائع تحت الطلب لدى الجهاز البنكي** | **20365** | **20243** | **20417** | **20902** | **20547** | **20920** | **21570** | **21993** | **21619** | **21398** | **21204** | **21464** | **22332** |
| الودائع لدى الشيكات البريدية | 959 | 1004 | 971 | 932 | 956 | 918 | 949 | 928 | 912 | 974 | 928 | 1053 | 1010 |
| الودائع لدى الخزينة | 1182 | 922 | 1274 | 1327 | 1353 | 1436 | 1405 | 1266 | 1298 | 1090 | 1214 | 1262 | 1075 |
| **المجموع** | **22506** | **22169** | **22662** | **23161** | **22856** | **23274** | **23924** | **24187** | **23829** | **23462** | **23346** | **23779** | **24417** |
| **المتيسرات شبه النقدية** | | | | | | | | | | | | | |
| الودائع لاجل | 9602 | 9556 | 9688 | 9890 | 10090 | 10101 | 10033 | 10143 | 10481 | 10601 | 10888 | 11151 | 11281 |
| الودائع من أجل الاستيراد | 576 | 529 | 503 | 434 | 414 | 375 | 343 | 251 | 140 | 61 | 30 | 19 | 15 |
| **المجموع** | **10178** | **10085** | **10191** | **10324** | **10504** | **10476** | **10376** | **10394** | **10621** | **10662** | **10918** | **11170** | **11296** |
| **المجموع العام** | **32684** | **32254** | **32853** | **33485** | **33360** | **33750** | **34300** | **34581** | **34450** | **34124** | **34264** | **34949** | **35713** |

المصدر : بنك المغرب

## م. 46 - بيان تطور الودائع تحت الطلب لدى بنوك الودائع

| بملايين الدراهم | 1983 | 1984 | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | دجنبر | يناير | فبراير | مارس | أبريل | مايو | يونيو | يوليوز | غشت | شتنبر | أكتوبر | نونبر | دجنبر |
| حسابات الشيكات | 9532 | 9639 | 9941 | 10154 | 10474 | 10797 | 11400 | 11512 | 10877 | 10660 | 10564 | 10589 | 10797 |
| الحسابات الجارية العادية | 6675 | 6447 | 6448 | 6433 | 5896 | 5992 | 6158 | 6280 | 6558 | 6569 | 6334 | 6489 | 6874 |
| الحسابات على دفاتر | 1607 | 1630 | 1686 | 1730 | 1768 | 1803 | 1827 | 1842 | 1874 | 1898 | 1939 | 1975 | 1988 |
| ودائع أخرى | 2195 | 2103 | 1845 | 1972 | 1894 | 1790 | 1689 | 1879 | 1891 | 1866 | 1797 | 1967 | 2115 |
| **المجموع** | **20009** | **19819** | **19920** | **20289** | **20032** | **20382** | **21074** | **21513** | **21200** | **20993** | **20634** | **21020** | **21774** |

المصدر : بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

## م. 47 - بيان تطور مقابلات المتيسرات النقدية وشبه النقدية

| ملايين الدراهم | 1983 | 1984 | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | دجنبر | يناير | فبراير | مارس | أبريل | ماي | يونيو | يوليوز | غشت | شتنبر | أكتوبر | نونبر | دجنبر |
| **الموجودات الخارجية الصافية (1)** | | | | | | | | | | | | | |
| معهد الاصدار | 55- | 154- | 278- | 312- | 84 | 405 | 512 | 455 | 216 | 544 | 106 | 107- | 299 |
| بنوك الودائع | 1853 | 1826 | 1797 | 1919 | 1985 | 1897 | 1934 | 2007 | 1987 | 2036 | 1891 | 1948 | 2111 |
| **المجموع** | **1798** | **1672** | **1519** | **1607** | **2069** | **2302** | **2446** | **2462** | **2203** | **2580** | **1997** | **1841** | **2410** |
| **الديون على الخزينة** | | | | | | | | | | | | | |
| الديون الصافية لمعهد الاصدار | 10802 | 11714 | 11586 | 11994 | 10041 | 10226 | 10920 | 11047 | 10660 | 10198 | 8637 | 8687 | 10737 |
| محفظة السندات العمومية للجهاز البنكي | 11466 | 11269 | 12093 | 12155 | 12090 | 11434 | 11234 | 11867 | 12508 | 12005 | 14414 | 14477 | 12405 |
| ودائع البنوك لدى الخزينة | 677 | 882 | 726 | 454 | 401 | 362 | 411 | 296 | 205 | 86 | 66 | 89 | 91 |
| ديون المؤسسات والخواص | 2141 | 1926 | 2245 | 2259 | 2309 | 2354 | 2354 | 2194 | 2210 | 2064 | 2142 | 2315 | 2085 |
| **المجموع** | **25086** | **25791** | **26650** | **26862** | **24841** | **24376** | **24919** | **25404** | **25583** | **24353** | **25259** | **25568** | **25318** |
| **القروض المقدمة للاقتصاد (2)** | | | | | | | | | | | | | |
| معهد الاصدار | 3007 | 2928 | 2901 | 3158 | 3782 | 3461 | 3309 | 3093 | 3472 | 3487 | 3412 | 3624 | 3840 |
| بنوك الودائع | 17274 | 16498 | 16522 | 16820 | 16982 | 17793 | 18157 | 18561 | 18586 | 18575 | 18639 | 19111 | 19680 |
| **المجموع** | **20281** | **19426** | **19423** | **19978** | **20764** | **21254** | **21466** | **21654** | **22058** | **22062** | **22051** | **22735** | **23520** |
| **المجموع** | **47165** | **46889** | **47592** | **48447** | **47674** | **47932** | **48831** | **49520** | **49844** | **48995** | **49307** | **50144** | **51248** |
| ميزان العناصر الاخرى | 845- | 820- | 912- | 1181- | 478- | 451- | 293- | 459- | 447- | 98- | 476- | 707- | 764- |
| **مجموع مقابلات المتيسرات النقدية وشبه النقدية** | **46320** | **46069** | **46680** | **47266** | **47196** | **47481** | **48538** | **49061** | **49397** | **48897** | **48831** | **49437** | **50484** |

(1) بما في ذلك الديون المترتبة عن الخارج.
(2) باستثناء الديون المترتبة على الخارج.
المصدر : بنك المغرب

## م. 48 - بيان تطور الموجودات الخارجية (1)

| ملايين الدراهم | 1983 | 1984 | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | دجنبر | يناير | فبراير | مارس | أبريل | ماي | يونيو | يوليوز | غشت | شتنبر | أكتوبر | نونبر | دجنبر |
| **الاحتياطيات الدولية** | | | | | | | | | | | | | |
| الموجودات الذهبية لدى معهد الاصدار | 125 | 125 | 125 | 125 | 125 | 125 | 125 | 125 | 125 | 125 | 125 | 125 | 125 |
| الموجودات من العملات القابلة للتحويل لدى معهد الاصدار | 823 | 653 | 296 | 229 | 506 | 835 | 991 | 958 | 644 | 925 | 313 | 301 | 432 |
| الموجودات من حقوق السحب الخاصة | 5 | 95 | 16 | – | 101 | 73 | 17 | 9 | 1 | – | 120 | 6 | 6 |
| رصيد حصة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي | 390 | 390 | 390 | 390 | 390 | 390 | 390 | 390 | 390 | 390 | 390 | 390 | 390 |
| الاكتتاب في صندوق النقد العربي | 29 | 29 | 29 | 29 | 29 | 29 | 29 | 29 | 29 | 29 | 29 | 29 | 29 |
| **المجموع** | **1372** | **1292** | **856** | **773** | **1151** | **1452** | **1552** | **1511** | **1189** | **1469** | **977** | **851** | **982** |
| **الموجودات الخارجية الاخرى** | | | | | | | | | | | | | |
| العملات الغير القابلة للتحويل لدى معهد الاصدار | 18 | 18 | 18 | 18 | 18 | 18 | 18 | 18 | 18 | 18 | 18 | 18 | 18 |
| الموجودات الخارجية الاجالية لدى بنوك الودائع | 2156 | 2125 | 2082 | 2208 | 2262 | 2210 | 2250 | 2314 | 2284 | 2337 | 2226 | 2255 | 2433 |
| **المجموع** | **2174** | **2143** | **2100** | **2226** | **2280** | **2228** | **2268** | **2332** | **2302** | **2355** | **2244** | **2273** | **2451** |

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

| بملايين الدراهم | 1983 | 1984 | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | دجنبر | يناير | فبراير | مارس | أبريل | مايو | يونيو | يوليوز | غشت | شتنبر | أكتوبر | نونبر | دجنبر |
| **مجموع الموجودات الاجمالية** | **3546** | **3435** | **2956** | **2999** | **3431** | **3680** | **3820** | **3843** | **3491** | **3824** | **3221** | **3124** | **3433** |
| **الالتزامات الخارجية** | | | | | | | | | | | | | |
| الالتجاء لسلف صندوق النقد الدولي (2) | 796 | 796 | 796 | 738 | 738 | 739 | 675 | 675 | 675 | 612 | 612 | 612 | 548 |
| إلتزامات أخرى لمعهد الاصدار | 649 | 668 | 356 | 356 | 347 | 326 | 383 | 399 | 316 | 331 | 277 | 364 | 153 |
| منها (بالعملات الغير القابلة للتحويل) | (1) | (1) | (1) | (1) | (1) | (1) | (1) | (1) | (1) | (1) | (1) | (1) | (1) |
| إلتزامات بنوك الودائع | 303 | 299 | 285 | 289 | 277 | 313 | 316 | 307 | 297 | 301 | 335 | 307 | 322 |
| **المجموع** | **1748** | **1763** | **1437** | **1392** | **1362** | **1378** | **1374** | **1381** | **1288** | **1244** | **1224** | **1283** | **1023** |
| **مجموع الموجودات الخارجية الصافية** | **1798** | **1672** | **1519** | **1607** | **2069** | **2302** | **2446** | **2462** | **2203** | **2580** | **1997** | **1841** | **2410** |

(1) بما في ذلك الديون المترتبة على الخارج.

(2) إلى جانب الالتزامات بالعملات الاجنبية الناجمة عن مختلف السحوبات من صندوق النقد الدولي، يشمل هذا البند مبالغ ضئيلة للالتزامات بالدراهم تجاه المنظمة المذكورة وتجاه البنك الدولي للانشاء والتعمير وفروعه.

المصدر : بنك المغرب

## م. 49 - بيان تطور الديون على الخزينة

| بملايين الدراهم | 1983 | 1984 | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | دجنبر | يناير | فبراير | مارس | أبريل | مايو | يونيو | يوليوز | غشت | شتنبر | أكتوبر | نونبر | دجنبر |
| **الديون الخاصة بمعهد الاصدار** | | | | | | | | | | | | | |
| تسبيقات للدولة | 8500 | 8793 | 8283 | 8470 | 7797 | 7797 | 7797 | 7797 | 7797 | 7797 | 5500 | 5500 | 7797 |
| أذينات الخزينة (التبادل النقدي والنقود المعدنية) | 139 | 139 | 139 | 139 | 139 | 139 | 139 | 139 | 139 | 139 | 139 | 139 | 139 |
| السفاتج الجركية وسندات الالتزام المكفولة | 1332 | 1178 | 1131 | 1313 | 1259 | 1427 | 1148 | 953 | 763 | 761 | 1086 | 1133 | 1099 |
| تسبيقات على أذينات الصندوق الوطني للقرض الفلاحي | 135 | 135 | 135 | 135 | 135 | 135 | 135 | 135 | 135 | 135 | 135 | 135 | 135 |
| حسابات الشيكات البريدية الخاصة ببنك المغرب | 71 | 158 | 81 | 125 | 65 | 96 | 115 | 255 | 113 | 89 | 85 | 88 | 112 |
| تسبيقات على سندات صندوق التجهيز القروي | – | – | – | – | – | – | – | – | – | – | – | – | – |
| تسبيقات على سندات إلتزام مختلفة | 809 | 1500 | 2000 | 2000 | 820 | 821 | 1769 | 1966 | 1924 | 1480 | 1899 | 1901 | 1674 |
| تسبيقات على ديون بالعملات الاجنبية | – | – | – | – | – | – | – | – | – | – | – | – | – |
| تسبيقات للدولة على إقتراضات بالعملات الاجنبية | – | – | – | – | – | – | – | – | – | – | – | – | – |
| **المجموع الاجمالي** | **10986** | **11903** | **11769** | **12182** | **10215** | **10415** | **11103** | **11245** | **10871** | **10401** | **8844** | **8896** | **10956** |
| يسقط منها : الحساب الجاري للخزينة ومحصل الصندوق لدى المحاسبين العموميين | 184– | 189– | 183– | 188– | 174– | 189– | 183– | 198– | 211– | 203– | 207– | 209– | 219– |
| **المجموع الصافي** | **10802** | **11714** | **11586** | **11994** | **10041** | **10226** | **10920** | **11047** | **10660** | **10198** | **8637** | **8687** | **10737** |
| **أوراق عمومية** | | | | | | | | | | | | | |
| معهد الاصدار | 699 | 298 | 298 | 440 | 713 | 283 | 324 | 903 | 1464 | 1373 | 3313 | 3040 | 1046 |
| بنوك الودائع | 10767 | 10971 | 11795 | 11715 | 11377 | 11151 | 10910 | 10964 | 11044 | 10632 | 11101 | 11437 | 11359 |
| **المجموع** | **11466** | **11269** | **12093** | **12155** | **12090** | **11434** | **11234** | **11867** | **12508** | **12005** | **14414** | **14477** | **12405** |
| **ودائع البنوك لدى الخزينة** | **677** | **882** | **726** | **454** | **401** | **362** | **411** | **296** | **205** | **86** | **66** | **89** | **91** |
| **ديون المؤسسات والخواص** | | | | | | | | | | | | | |
| مقابل قيمة الودائع بالخزينة وبالشيكات البريدية | 2141 | 1926 | 2245 | 2259 | 2309 | 2354 | 2354 | 2194 | 2210 | 2064 | 2142 | 2315 | 2085 |
| **مجموع الديون الصافية على الخزينة** | **25086** | **25791** | **26650** | **26862** | **24841** | **24376** | **24919** | **25404** | **25583** | **24353** | **25259** | **25568** | **25318** |

المصدر : بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

## م. 50 - القروض المقدمة للاقتصاد والممولة من الموارد النقدية (1)

| بملايين الدراهم | 1983 | 1984 | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | دجنبر | يناير | فبراير | مارس | أبريل | مايو | يونيو | يوليوز | غشت | شتنبر | أكتوبر | نونبر | دجنبر |
| **معهد الاصدار** | | | | | | | | | | | | | |
| إعادة الخصم | 1760 | 1723 | 1985 | 1828 | 2622 | 2237 | 1879 | 1659 | 1941 | 1727 | 1688 | 1825 | 2019 |
| التسبيقات | 1072 | 1071 | 811 | 960 | 1043 | 1109 | 1243 | 1303 | 1370 | 1527 | 1593 | 1692 | 1713 |
| السندات الجاري تحصيلها | 175 | 134 | 105 | 370 | 117 | 115 | 187 | 131 | 161 | 233 | 131 | 107 | 108 |
| **المجموع** | **3007** | **2928** | **2901** | **3158** | **3782** | **3461** | **3309** | **3093** | **3472** | **3487** | **3412** | **3624** | **3840** |
| **بنوك الودائع** | | | | | | | | | | | | | |
| قروض لاجل قصير | 15012 | 14206 | 14241 | 14533 | 14668 | 15467 | 15818 | 16153 | 16115 | 16059 | 16054 | 16465 | 17006 |
| قروض لاجل متوسط | 1848 | 1866 | 1843 | 1836 | 1852 | 1853 | 1859 | 1917 | 1952 | 1952 | 1978 | 2011 | 2024 |
| قروض لاجل طويل | 414 | 426 | 438 | 451 | 462 | 473 | 480 | 491 | 519 | 564 | 607 | 635 | 650 |
| **المجموع** | **17274** | **16498** | **16522** | **16820** | **16982** | **17793** | **18157** | **18561** | **18586** | **18575** | **18639** | **19111** | **19680** |
| **مجموع القروض المقدمة للاقتصاد** | 20281 | **19426** | **19423** | **19978** | **20764** | **21254** | **21466** | **21654** | **22058** | **22062** | **22051** | **22735** | **23520** |

(1) باستثناء الديون المترتبة على الخارج والمدرجة ضمن الموجودات الخارجية.

المصدر : بنك المغرب

## م. 51 - بيان تطور استعمالات وموارد بنوك الودائع
(البنوك المسجلة والقرض الشعبي)

| بملايين الدراهم | نهاية دجنبر 1982 | نهاية يونيو 1983 | نهاية دجنبر 1983 | نهاية يونيو 1984 | نهاية دجنبر 1984 |
|---|---|---|---|---|---|
| **الاستعمالات** | | | | | |
| 1. **الموجودات السائلة** | **417** | **389** | **434** | **522** | **816** |
| نقود بالصندوق | 292 | 261 | 239 | 413 | 329 |
| بنك المغرب | 97 | 128 | 194 | 108 | 486 |
| الإحتياطي النقدي والحساب الموقف | 28 | – | 1 | 1 | 1 |
| 2. **الديون على الخزينة** | **8 576** | **11 045** | **12 143** | **11 645** | **12496** |
| الودائع وماشابهها | 356 | 840 | 677 | 411 | 91 |
| أذينات الخزينة | 8 220 | 10 205 | 11 466 | 11 234 | 12 405 |
| 3. **القروض للاقتصاد** | **17 171** | **17 333** | **19 829** | **21 072** | **22 779** |
| لاجل قصير (1) | 15 129 | 15 239 | 17 567 | 18 733 | 20 105 |
| لاجل متوسط | 1 801 | 1 805 | 1 848 | 1 859 | 2 024 |
| لاجل طويل | 241 | 289 | 414 | 480 | 650 |
| 4. **القروض المقدمة للمؤسسات المالية المتخصصة** | **689** | **405** | **392** | **138** | **142** |
| 5. **سندات بالمحفظة** | **1 867** | **2 281** | **2 595** | **2 791** | **3 154** |
| المساهمات | 348 | 352 | 369 | 386 | 398 |
| سندات أخرى | 1 519 | 1 929 | 2 226 | 2 405 | 2 756 |
| 6. **الموجودات الخارجية** (2) | **265** | **408** | **338** | **398** | **392** |
| النقود | 66 | 68 | 68 | 121 | 110 |
| البنوك والمراسلون بالخارج | 199 | 340 | 270 | 277 | 282 |
| 7. **مستعقرات** | **693** | **743** | **814** | **879** | **1 015** |
| 8. **أستعمالات أخرى صافية** | – | – | – | – | – |
| **المجموع** | **29 678** | **32 604** | **36 545** | **37 445** | **40 794** |

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

| بملايين الدراهم | نهاية دجنبر 1982 | نهاية يونيو 1983 | نهاية دجنبر 1983 | نهاية يونيو 1984 | نهاية دجنبر 1984 |
|---|---|---|---|---|---|
| **الموارد** | | | | | |
| **1. رأس المال والاحتياطيات** | **1 131** | **1 249** | **1 367** | **1 495** | **1 633** |
| **2. المخصصات** | **405** | **506** | **500** | **637** | **620** |
| **3. ودائع تحت الطلب** | **16 587** | **18 026** | **20 009** | **21 074** | **21 774** |
| حسابات الشيكات | 8 039 | 9 272 | 9 532 | 11 400 | 10 797 |
| حسابات جارية | 5 752 | 5 606 | 6 675 | 6 158 | 6 874 |
| حسابات على دفاتر | 1 169 | 1 397 | 1 607 | 1 827 | 1 988 |
| ودائع أخرى | 1 627 | 1 751 | 2 195 | 1 689 | 2 115 |
| **4. ودائع لاجل** | **7 616** | **9 103** | **10 178** | **10 376** | **11 296** |
| حسابات وأذينات لاجل استحقاق ثابت | 7 328 | 8 573 | 9 602 | 10 033 | 11 281 |
| ودائع من أجل الاسترداد | 288 | 530 | 576 | 343 | 15 |
| **5. التزامات خارجية** | **217** | **299** | **303** | **316** | **322** |
| حسابات بالعملات الاجنبية (تحت الطلب ولاجل) | 125 | 150 | 198 | 198 | 222 |
| البنوك والمراسلون بالخارج | 92 | 149 | 105 | 118 | 100 |
| **6. تسليفات معهد الاصدار** | **2 876** | **2 545** | **3 051** | **2 834** | **3 734** |
| على سندات عمومية | 579 | 845 | 699 | 324 | 1 046 |
| على سندات خصوصية | 2 291 | 1 700 | 2 342 | 2 493 | 2 688 |
| على سندات تمر عن طريق البنك الوطني الانماء الاقتصادي | 6 | – | 10 | 17 | – |
| **7. تسليفات المؤسسات المالية المتخصصة** | **98** | **98** | **76** | **166** | **72** |
| **8. موارد مختلفة صافية** | **748** | **778** | **1 061** | **547** | **1 343** |
| **المجموع** | **29 678** | **32 604** | **36 545** | **37 445** | **40 794** |
| (1) بما في ذلك الديون المترتبة على الخارج وخصم الشيكات المسحوبة على الخارج | 1 505 | 1 492 | 1 834 | 1 853 | 2 055 |

(2) باستثناء الديون المترتبة على الخارج الممولة من طرف البنوك والمعاد خصمها لدى معهد الاصدار والمدرجة ضمن القروض المقدمة للاقتصاد.

المصدر : بنك المغرب

## م. 52 - بيان تطور الاستعمالات والموارد المجمعة للمؤسسات المالية المتخصصة

| بملايين الدراهم | 1981-12-30 | نهاية دجنبر 1983 | 1984-12-30 | نهاية دجنبر 1984 |
|---|---|---|---|---|
| **الاستعمالات** | | | | |
| **1. الارصدة والقيم المتعين تحصيلها** | **67** | **65** | **84** | **157** |
| **2. الديون على الخزينة** | **1 337** | **1 827** | **1 465** | **1 637** |
| الودائع لاجل وماشابهها | 33 | 96 | 59 | 39 |
| أذينات وسندات الالتزام للدولة | 1 304 | 1 731 | 1 406 | 1 598 |
| **3. الديون على البنوك** | **612** | **557** | **471** | **574** |
| الودائع تحت الطلب | 306 | 393 | 130 | 249 |
| ودائع لاجل وتسليفات | 306 | 164 | 341 | 325 |
| **4. القروض للاقتصاد** | **10 294** | **10 519** | **11 079** | **11 854** |
| لاجل قصير | 1 192 | 1 239 | 1 352 | 1 545 |
| لاجل متوسط وطويل | 9 102 | 9 280 | 9 727 | 10 309 |
| **5. قروض للجماعات العمومية** | **403** | **418** | **453** | **462** |
| **6. سندات بالمحفظة** | **850** | **899** | **868** | **894** |
| المساهمات | 427 | 427 | 427 | 436 |
| سندات أخرى | 423 | 472 | 441 | 458 |
| **7. التعقيرات** | **275** | **286** | **299** | **296** |
| **8. استعمالات أخرى صافية** | **69** | **650** | **552** | **928** |
| **المجموع** | **13 907** | **15 221** | **15 271** | **16 802** |

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

| بلايين الدراهم | 1983.6.30 | نهاية دجنبر 1983 | 1984.6.30 | نهاية دجنبر 1984 |
|---|---|---|---|---|
| **الموارد** | | | | |
| 1. **الاموال الذاتية** | **1 122** | **1 087** | **1 055** | **1 332** |
| منها : إمدادات مالية من الدولة | 94 | 94 | 94 | 94 |
| مخصصات لتغطية احتمالات النقص في الاصول | 134 | 156 | 200 | 250 |
| 2. **مساعدات الدولة** | **451** | **424** | **424** | **515** |
| 3. **الاقتراضات الخارجية** (لاكثر من سنة) | **3 203** | **3 684** | **3 764** | **4 196** |
| 4. **الاقتراضات الداخلية** | **3 192** | **3 571** | **3 139** | **3 307** |
| سندات الالتزام وأذينات | 2 787 | 3 179 | 3 001 | 3 165 |
| منها : (سندات لاجل متوسط) | 742 | 980 | 1 136 | 1 225 |
| (سندات لمدة سنة) | 630 | 708 | 735 | 785 |
| قروض وتسبيقات بنكية | 405 | 392 | 138 | 142 |
| 5. **ودائع لاجل قصير** | **4 881** | **5 659** | **6 009** | **6 508** |
| 6. **مساعدات معهد الاصدار** (1) | **1 058** | **796** | **880** | **944** |
| الخصم | 1 010 | 758 | 842 | 906 |
| مساعدات أخرى | 48 | 38 | 38 | 38 |
| 7. **موارد أخرى صافية** | – | – | – | – |
| **المجموع** | **13 907** | **15 221** | **15 271** | **16 802** |

(1) باستثناء إعادة خصم السندات لاجل متوسط عن طريق البنك الوطني للانماء الاقتصادي والمدرجة ضمن المساعدات التي يقدمها معهد الاصدار للبنوك.

* أرقام مصححة.

المصدر : بنك المغرب

## م. 53 - بيان تطور القروض للاقتصاد الموزعة من طرف بنوك الودائع

| بلايين الدراهم | 1983 | 1984 | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | دجنبر | يناير | فبراير | مارس | أبريل | مايو | يونيو | يوليوز | غشت | شتنبر | أكتوبر | نونبر | دجنبر |
| **قروض لامد قصير** | | | | | | | | | | | | | |
| تسهيلات الصندوق | 5971 | 6083 | 6066 | 6224 | 6714 | 6792 | 7217 | 7132 | 7048 | 6927 | 6861 | 6936 | 6852 |
| الاوراق التجارية المحسوبة على المغرب | 2589 | 2137 | 2284 | 2195 | 2365 | 2529 | 2462 | 2475 | 2597 | 2371 | 2372 | 2510 | 2929 |
| تسبيقات على البضائع وسندات التخزين | 2294 | 2058 | 2030 | 1902 | 1914 | 1961 | 1974 | 2196 | 2430 | 2512 | 2596 | 2608 | 2543 |
| خصم الشيكات | 752 | 593 | 626 | 576 | 579 | 791 | 571 | 719 | 689 | 834 | 822 | 807 | 785 |
| تسليفات مختلفة | 1582 | 1571 | 1585 | 1636 | 1658 | 1795 | 1630 | 1630 | 1647 | 1516 | 1548 | 1577 | 1711 |
| **قروض أخرى** | | | | | | | | | | | | | |
| قروض للتجهيز | 1189 | 1192 | 1213 | 1213 | 1231 | 1249 | 1236 | 1303 | 1319 | 1298 | 1269 | 1299 | 1307 |
| قروض للتصدير | 2352 | 2385 | 2335 | 2388 | 2421 | 2357 | 2431 | 2443 | 2429 | 2381 | 2385 | 2517 | 2739 |
| قروض للسكنى | 1103 | 1141 | 1143 | 1152 | 1172 | 1178 | 1193 | 1202 | 1269 | 1321 | 1387 | 1418 | 1428 |
| قروض للاستهلاك | 606 | 617 | 619 | 646 | 635 | 636 | 623 | 653 | 663 | 669 | 692 | 698 | 679 |
| قروض للمؤسسات المالية المتخصصة | 392 | 172 | 174 | 145 | 146 | 148 | 138 | 155 | 144 | 145 | 134 | 139 | 142 |
| ديون مشكوك في تحصيلها ومتنازع عليها | 882 | 879 | 942 | 1019 | 1050 | 1050 | 1072 | 1125 | 1065 | 1049 | 1066 | 1059 | 1141 |
| اعتمادات أخرى | 509 | 530 | 466 | 452 | 531 | 507 | 663 | 600 | 620 | 664 | 569 | 554 | 665 |
| **المجموع** * | **20221** | **19358** | **19483** | **19548** | **20416** | **20993** | **21210** | **21633** | **21920** | **21687** | **21701** | **22122** | **22921** |
| * منها : | | | | | | | | | | | | | |
| قروض لاجل قصير | 17959 | 17066 | 17202 | 17261 | 18102 | 18667 | 18871 | 19225 | 19449 | 19171 | 19116 | 19476 | 20247 |
| قروض لاجل متوسط | 1848 | 1866 | 1843 | 1836 | 1852 | 1853 | 1859 | 1917 | 1952 | 1952 | 1978 | 2011 | 2024 |
| قروض لاجل طويل | 414 | 426 | 438 | 451 | 462 | 473 | 480 | 491 | 519 | 564 | 607 | 635 | 650 |

المصدر : بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

## م. 54 - بيان تطور التجاء البنوك لمعهد الاصدار

| بملايين الدراهم | يناير | فبراير | مارس | أبريل | مايو | يونيو | يوليوز | غشت | شتنبر | أكتوبر | نونبر | دجنبر |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **1982** | | | | | | | | | | | | |
| إلتجاء بواسطة سندات عمومية | 879 | 473 | 471 | 379 | 431 | 623 | 716 | 1026 | 1397 | 697 | 573 | 579 |
| إلتجاء بواسطة سندات خصوصية | 1775 | 2069 | 1848 | 2063 | 1596 | 1636 | 2158 | 2593 | 2849 | 2847 | 2363 | 2291 |
| إلتجاء بواسطة سندات متوسطة الاجل عن طريق البنك الوطني للانماء الاقتصادي | 18 | 9 | 4 | 1 | – | – | 22 | 24 | 15 | 38 | 41 | 6 |
| **المجموع (1)** | **2672** | **2551** | **2323** | **2443** | **2027** | **2259** | **2896** | **3643** | **4261** | **3582** | **2977** | **2876** |
| المتوسط اليومي للالتجاءات | 2615 | 2490 | 2508 | 2662 | 2244 | 2251 | 2827 | 3135 | 3867 | 4042 | 3331 | 2982 |
| **1983** | | | | | | | | | | | | |
| إلتجاء بواسطة سندات عمومية | 142 | 180 | 538 | 752 | 665 | 845 | 861 | 597 | 777 | 576 | 370 | 699 |
| إلتجاء بواسطة سندات خصوصية | 2073 | 1842 | 1786 | 1643 | 1497 | 1700 | 1939 | 2653 | 2568 | 2517 | 2129 | 2342 |
| إلتجاء بواسطة سندات متوسطة الاجل عن طريق البنك الوطني للانماء الاقتصادي | 3 | 3 | 13 | 3 | 1 | – | 7 | 62 | 24 | 14 | 14 | 10 |
| **المجموع (1)** | **2218** | **2025** | **2337** | **2398** | **2163** | **2545** | **2807** | **3312** | **3369** | **3107** | **2513** | **3051** |
| المتوسط اليومي للالتجاءات | 2836 | 2332 | 2528 | 2601 | 2433 | 2007 | 2808 | 3114 | 3282 | 3388 | 2871 | 2627 |
| **1984** | | | | | | | | | | | | |
| إلتجاء بواسطة سندات عمومية | 298 | 298 | 440 | 717 | 283 | 324 | 902 | 1464 | 1373 | 2929 | 2825 | 1046 |
| إلتجاء بواسطة سندات خصوصية | 2282 | 2502 | 2256 | 3023 | 2728 | 2493 | 2456 | 2842 | 2587 | 2596 | 2549 | 2688 |
| إلتجاء بواسطة سندات متوسطة الاجل عن طريق البنك الوطني للانماء الاقتصادي | 4 | – | 2 | 35 | 33 | 17 | 27 | 14 | 8 | – | – | – |
| **المجموع (1)** | **2584** | **2800** | **2698** | **3775** | **3044** | **2834** | **3385** | **4320** | **3968** | **5525** | **5374** | **3734** |
| المتوسط اليومي للالتجاءات | 2961 | 2738 | 3067 | 3471 | 3486 | 2994 | 2864 | 3768 | 4132 | 4762 | 5545 | 4984 |

(1) الالتجاءات في نهاية الشهر - أرقام مأخوذة من الاحصائيات النقدية.

المصدر : بنك المغرب

## م. 55 - هيكل معدلات الفائدة الدائنة
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

| | المعدلات الجاري بها العمل في فاتح يناير 1985 | المعدلات الجاري بها العمل في فاتح أبريل 1985 |
|---|---|---|
| 1. **بنوك الودائع** (1) | | |
| ا. حسابات تحت الطلب | | |
| حسابات عادية | دون مقابل | دون مقابل |
| الاموال المحولة من طرف الاشخاص الطبيعيين المغاربة العاملين بالخارج | 8 (2) | 8 (2) |
| شركات التأمين وإعادة التأمين ومؤسسات الضمان | 4 | 5 |
| ب. **الحسابات على الدفاتر** | 7 | 8 (حد أدنى) |
| ج. **الودائع بالدراهم القابلة للتحويل** | 10 | 10 (حد أدنى) |
| د. **الحسابات لاجل وسندات الصندوق** | | |
| لمدة شهر واحد | 4,50 | |
| لمدة 3 أشهر | 6,50 | 8,50 (حد أدنى) |
| لمدة 6 أشهر | 8,50 | 10,50 (حد أدنى) |
| لمدة 12 شهرا | 10 | 12 (حد أدنى) |
| لمدة 18 شهرا كاملة | 10,50 | معدل حر |
| لاكثر من 18 شهرا | معدل حر | معدل حر |

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

| | المعدلات الجاري بها العمل في فاتح يناير 1985 | المعدلات الجاري بها العمل في فاتح أبريل 1985 |
|---|---|---|
| 2. **صندوق التوفير الوطني** | (3) 8 | 9 |
| 3. **المؤسسات المالية المتخصصة** | | |
| ا. **القرض العقاري والفندقي** | | |
| سندات لمدة 5 سنوات مخصصة للبنوك | (4) 10,50 | 10,50 |
| سندات إلزامية لمدة 10 سنوات | 11 | 11 |
| سندات إلزامية لمدة 15 سنة | 11,50 | 11,50 |
| ب. **البنك الوطني للانماء الاقتصادي** | | |
| سندات الصندوق لمدة 3 أشهر | 6,50 | 6,50 |
| سندات الصندوق لمدة 6 أشهر | 8,50 | 8,50 |
| سندات الصندوق لمدة 12 شهرا | 10 | 10 |
| سندات إلزامية لمدة 10 سنوات | 11 | 11 |
| سندات إلزامية لمدة 15 سنة | 11,50 | 11,50 |
| سندات لمدة 5 سنوات مخصصة للبنوك | (4) 10,50 | 10,50 |
| ج. **الصندوق الوطني للقرض الفلاحي** | | |
| ودائع تحت الطلب | 5 (أقصى) | 5 (أقصى) |
| حسابات على الدفاتر | 8 (أقصى) | 8 (أقصى) |
| سندات لمدة 5 سنوات مخصصة للبنوك | 10,50 | 10,5 |
| سندات لمدة سنة مخصصة للبنوك | 3 | 3 |

(1) قرار وزير المالية رقم 82/372 بتاريخ 23 مارس 1982.

(2) قرار وزير المالية رقم 1309 بتاريخ 14 نونبر 1983.

(3) قرار وزير المالية رقم 82/479 بتاريخ 22 مارس 1982.

(4) قراري وزير المالية رقم 83/380 و 83/381 بتاريخ 28 مارس 1983.

## م. 55 ـ هيكل معدلات الفائدة الدائنة (تتمة)

(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

| | المعدلات الجاري بها العمل في فاتح يناير 1985 | المعدلات الجاري بها العمل في فاتح أبريل 1985 |
|---|---|---|
| 4. **الخزينة** | | |
| أذينات لمدة 6 أشهر على صيغ موجهة للجمهور | (1) 8,50 | 8,50 |
| (المردود الحقيقي عند انتهاء مدة 6 أشهر : 8,682) | | |
| (المردود الحقيقي في حالة التسديد بعد انصرام 3 اشهر : 8,58) | | |
| أذينات لمدة 3 سنوات على صيغ موجهة للجمهور | | 14 |
| أذينات في الحساب الجاري (مخصصة للبنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين) | | |
| ـ لمدة شهر | معدل متغير (5) | معدل متغير (5) |
| ـ لمدة 6 أشهر | (1) 4,25 | 4,25 |
| (المردود الحقيقي بعد 6 أشهر : 4,293) | | |
| (المردود الحقيقي في حالة التسديد ما بين 3 و 6 أشهر : 4,040) | | |
| ـ لمدة سنة | (2) 4,25 | 4,25 |
| المردود الحقيقي بعد انتهاء سنة : 4,438) | | |
| ـ لمدة 5 سنوات | 6,50 | 6,50 |
| أذينات للحامل خاصة باستعمال حسابات الرسال لغير المقيمين | | |
| ـ لمدة 5 سنوات | (3) 6 | 6 |
| أذينات إسمية لمدة 10 سنوات خاصة باستعمال «احتياطي الاستثمار» | (4) 8 | 8 |
| سندات إلزامية للدولة أو مضمونة من طرف الدولة | | |
| ـ لمدة 10 سنوات | 11 | 11 |
| ـ لمدة 15 سنة | 11,50 | 11,50 |

(1) قرار وزير المالية رقم 82/423 بتاريخ 29 مارس 1982.

(2) قرار وزير المالية رقم 78/677 بتاريخ 29 يونيو 1978.

(3) قرار وزير المالية رقم 82/212 بتاريخ 25 فبراير 1982.

(4) قرار وزير المالية رقم 83/63 بتاريخ 18 يناير 1983.

(5) حسب معدل السوق النقدية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

## م. 56 ـ هيكل معدلات إعادة التمويل لدى بنك المغرب
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

| | المعدلات الجاري بها العمل في فاتح يناير 1985 | المعدلات الجاري بها العمل في فاتح أبريل 1985 |
|---|---|---|
| **ا. تسهيلات قصيرة الاجل لمؤسسات الائتمان** | | |
| 1. خصم السندات الخصوصية : | | |
| المعدل الاساسي | 7 | 8,50 |
| الديون المترتبة على الخارج | 5 | 6 |
| تسليفات التمويل المسبق للصادرات | 5 | 6 |
| السند الممثل للتسبيقات على البضائع الممنوحة للمنظمات التعاونية الفلاحية | 5 | 6 |
| 2. خصم أذينات الخزينة | | |
| أذينات لمدة 6 أشهر | 7 | |
| أذينات لمدة سنة واحدة | 7 | |
| 3. تسبيقات داخل السوق النقدية (سندات عمومية أو خصوصية) | معدل متغير | |
| 4. تسبيقات خاصة للبنوك (على سندات عمومية أو خصوصية) | 16 | 18 |
| 5. إعادة تمويل القروض للمؤسسات المالية | | |
| الصندوق الوطني للقرض الفلاحي | 3 | 4 |
| صندوق الايداع و التدبير / القرض العقاري والفندقي | 5 | 6,50 |
| **ب. قروض متوسطة الاجل إلى الاقتصاد** | | |
| قروض بنكية متوسطة الاجل (بضمانة أو بدون ضمانة الدولة أو ص.م.ض.) (1) | 5 | 6,50 |
| قروض صندوق الايداع والتدبير المتوسطة الاجل (سندات صندوق التجهيز القروي) | 4 | 5 |
| **ج. مساعدات للدولة** | | |
| إلى جانب التسبيقات الاتفاقية والقانونية الممنوحة بصورة مجانية، يقدم بنك المغرب للخزينة مساعدات أخرى بالشروط التالية : | | |
| تسبيقات على سندات الصندوق الوطني للقرض الفلاحي | 7 | 8,50 |
| تعبئة السفاتج الجركية | 7 | 8,50 |
| تسبيقات على سندات الالزام المكفولة | 7 | 8,50 |
| تسبيقات على سندات (القرض العقاري والفندقي والصندوق الوطني للقرض الفلاحي، والبنك الوطني للانماء الاقتصادي والمكتب الوطني للكهرباء) المكتتب فيها من طرف صندوق الايداع والتدبير والمعبأة لحساب الخزينة | معدل متغير (2) | معدل متغير (2) |

(1) الصندوق المركزي للضمان.

(2) معدل تدخل بنك المغرب داخل السوق النقدية.

## م. 57 ـ هيكل معدلات الفائدة المدينة
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

| | المعدلات الجاري بها العمل في فاتح يناير 1985 | | | المعدلات الجاري بها العمل في فاتح أبريل 1985 | |
|---|---|---|---|---|---|
| | الادنى | الاقصى | الوحيد | الاقصى | الوحيد |
| **1. بنوك الودائع (1)** | | | | | |
| ا. القروض القصيرة الاجل | | | | | |
| ـ القابلة للتعبئة | | | | | |
| الديون على الخارج | | 7 | | 8 | |
| تسليفات التمويل المسبق للصادرات | | 7 | | 8 | |
| قروض أخرى قصيرة الاجل قابلة للتعبئة | 8 | 10 | | 12 | |
| قروض مضمونة من طرف الصندوق المغربي للصفقات | | | (2) 9 | | (2) 10 |
| ـ الغير القابلة للتعبئة | | | | | |

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

| | المعدلات الجاري بها العمل في فاتح يناير 1985 | | | المعدلات الجاري بها العمل في فاتح أبريل 1985 | |
|---|---|---|---|---|---|
| | الادنى | الاقصى | الوحيد | الاقصى | الوحيد |
| كافة القروض | 10 | 13 | | 14 | |
| ب. القروض المتوسطة الاجل | | | | | |
| ـ القابلة للتعبئة | | | | | |
| كافة القروض | | | 12 | 14 | |
| ـ الغير القابلة للتعبئة | | | | | |
| كافة القروض | 12 | 14 | | 15 | |
| ج. القروض الطويلة الاجل | | | | | |
| كافة القروض | 13 | 15 | | 16 | |
| د. التحصيل مع السلف العاجل (خصم الشيكات) | | | 8 (3) | 14 (3) | |
| 2. البنك الوطني للانماء الاقتصادي | | | | | |
| أ. القروض المباشرة | | | 14 (4) | 14 (4) | |
| ب. قروض إيجارية | | | 15 (4) | 15 (4) | |

(1) قرار وزير المالية رقم 83/1310 بتاريخ 14 نونبر 1983.

(2) يتعلق الامر بالقروض الحاملة لتوقيع الصندوق المغربي للصفقات. ويضاف إلى هذا المعدل الوحيد في حالة «الضمانات غير المشروطة» العمولات التي يأخذها الصندوق والمحددة في نسبة 2٪ فيما يرجع لعمليات التمويل المسبق و 1,70٪ فيما يخص ضمانات المرافقة، و1,40٪ فيما يتعلق بضمانات التعبئة. اما بالنسبة للقروض في شكل «ضمانات مشروطة» فإن النسب التي تطبقها البنوك لايمكن أن تتعدى 10,5٪ فيما يرجع لقروض التمويل المسبق، و10,20٪ فيما يخص المرافقة و9,90٪ فيما يتعلق بقروض التعبئة. ويضاف إلى هذه المعدلات عمولة محدودة في 0,50 ٪ لتغطية نفقات تدبير الملفات (الاضافة رقم 6 للقرار التنظيمي رقم 16 الصادر عن بنك المغرب).

(3) تضاف إلى هذا المعدل عمولة قصوى قدرها درهمان بالنسبة للشيكات المحصلة على مدن أخرى سواء دفعت بحسابات بنكية أم لا، و 5 دراهم فيما يتعلق بالشيكات على الخارج (الاضافة رقم 6 للقرار التنظيمي رقم 16 الصادر عن بنك المغرب).

(4) بارجاع نسبة 2٪ فيما يخص بعض الاستثمارات (قانون الاستثمارات الصادر بتاريخ 13 غشت 1973).

## م. 57 ـ هيكل معدلات الفائدة المدينة (تتة)
## (المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

### 3. الصندوق الوطني للقرض الفلاحي

| نوع العمليات | المعدلات الجاري بها العمل في فاتح يناير 1985 | المعدلات الجاري بها العمل في فاتح أبريل 1985 |
|---|---|---|
| أ. المقر المركزي والصناديق الجهوية | | |
| 1) القصيرة الاجل | | |
| سندات التخزين | 7 | 7 |
| تسليفات للانتاج | | |
| ـ الحبوب والقطاني | 9 | 9 |
| ـ عمليات متكاملة (الشمندر وقصب السكر والقطن...) | 11 | 11 |
| ـ قروض أخرى (تربية الماشية، الحوامض، زراعة الخضر...) | 11 | 11 |
| 2) المتوسطة الاجل | | |
| ـ قروض لمدة تقل عن 10 سنوات | 12 | 12 |
| ـ قروض لمدة تفوق 10 سنوات | 13 | 13 |
| ب. الصناديق المحلية (1) | | |
| 1) القصيرة الاجل | | |
| تسليفات للحصاد | 2,50 | 2,50 |
| قروض أخرى | 7,50 | 7,50 |
| قروض حلت ولم تمدد بعد أربع سنوات | 9,50 | 9,50 |
| 2) المتوسطة الاجل | | |
| كافة القروض | 10 | 10 |
| قروض حلت ولم تمدد بعد أربعة أشهر | 12 | 12 |

(1) يطبق هذا النظام بالنسبة للاشخاص الطبيعيين ذوي الدخل الجبائي الذي يقل عن 000 6 درهم.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

## م. 57 ـ هيكل معدلات الفائدة المدينة (تتمة)
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

### 4. القرض العقاري والفندقي

| | النظام المعمول به في فاتح يناير 1985 | | | النظام المعمول به في فاتح أبريل 1985 | |
|---|---|---|---|---|---|
| | القيمة العقارية الكلية | المعدلات القانونية | المعدلات المطبقة | المعدلات القانونية | المعدلات المطبقة |
| 1) النظام العام | | | | | |
| 1. البناء بقصد السكنى الشخصية (2) | مايقل أويساوي 200 000 درهم | 14 | 10 (1) | 14 | 10 |
| | ما بين 200 000 و 300 000 درهم | 14 | 12 (1) | 14 | 12 |
| | ما بين 300 000 و 500 000 درهم | 14 | 14 | 14 | 14 |
| | ما يفوق 500 000 درهم | 15 | 15 | 15 | 15 |
| 2) النظام العقاري | | | | | |
| 1. بناء المحلات التجارية | - | 14 | 14 | 14 | 14 |
| 2. إقامة المنافع العامة في البقع الأرضية | - | 14 | 14 | 14 | 14 |
| 3. التمويل المسبق للمتعهدين | - | 14 | 14 | 14 | 14 |
| 3) القروض الفندقية | | | | | |
| - قروض للبناء | - | 14 | 12 | 14 | 12 |
| - قروض للتجهيز | - | 14 | 12 | 14 | 12 |
| - النقل السياحي | - | 14 | 12 | 14 | 12 |

(1) قرار وزير المالية رقم 83/185 بتاريخ 21 فبراير 1983.

(2) يطبق معدل النظام العام أيضا على عمليات البناء من أجل الكراء.

## م. 58 ـ أسعار أهم العملات الاجنبية المسعرة من طرف بنك المغرب (1)
(أسعار التحويل)

| | نهاية مارس 1984 | | نهاية يونيو 1984 | | نهاية شتنبر 1984 | | نهاية دجنبر 1984 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | شراء | بيع | شراء | بيع | شراء | بيع | شراء | بيع |
| 1 فرنك فرنسي | 1,03363 | 1,03673 | 1,03080 | 1,03390 | 1,00337 | 1,00639 | 0,99426 | 0,99724 |
| 1 دولار الولايات المتحدة الامريكية | 8,2426 | 8,2788 | 8,8020 | 8,8398 | 9,3097 | 9,3489 | 9,5314 | 9,5710 |
| 1 جنيه أسترليني | 11,845 | 11,904 | 11,906 | 11,965 | 11,605 | 11,663 | 11,104 | 11,160 |
| 1 مارك ألماني | 3,1801 | 3,1957 | 3,1600 | 3,1755 | 3,0766 | 3,0917 | 3,0415 | 3,0564 |
| 1 فلوران هولندي | 2,8202 | 2,8343 | 2,8040 | 2,8181 | 2,7279 | 2,7416 | 2,6942 | 2,7077 |
| 100 فرنكات بلجيكية | 15,517 | 15,602 | 15,532 | 15,618 | 15,169 | 15,252 | 15,168 | 15,251 |
| 1 فرنك سويسري | 3,8268 | 3,8449 | 3,7771 | 3,7951 | 3,7228 | 3,7404 | (2)3,6987 | (2)3,7162 |
| 1000 ليرة إيطالية | 5,1081 | 5,1370 | 5,1328 | 5,1617 | 4,9436 | 4,9716 | 4,9548 | 4,9827 |
| 100 شلين نمساوي | 45,159 | 45,378 | 45,045 | 45,264 | 43,777 | 43,989 | 43,240 | 43,450 |
| 100 بسيطة إسبانية | 5,5402 | 5,5724 | 5,5740 | 5,6063 | 5,4889 | 5,5206 | 5,5082 | 5,5397 |
| 100 ين ياباني | 3,6716 | 3,6885 | 3,7095 | 3,7265 | 3,7949 | 3,8120 | (3)3,8267 | (3)3,8439 |

(1) يقوم بنك المغرب كذلك كل يوم عمل بتسعير العملات التالية : الدولار الكندي، الكرونا النرويجية، الكرونا السويدية، الكرونا الدنماركية، الاسكويدو البرتغالي، الدينار التونسي، الدينار الكويتي، الريال السعودي، درهم الامارات العربية المتحدة.

(2) أسعار يوم 26 دجنبر 1984.

(3) أسعار يوم 27 دجنبر 1984.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

## مرسوم رقم 2.84.425 صادر في 26 من ربيع الاول 1406 (9 ديسمبر 1985) بتحديد تعريفة الاشتراك في نشرات الجريدة الرسمية وأسعار بيع أعدادها.

الوزير الاول ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.72.260 الصادر في 9 شعبان 1392 (18 ديسمبر 1972) في شأن القانون التنظيمي للمالية ولاسيما الفصل 17 منه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.80.52 الصادر في 6 ذى الحجة 1400 (16 أكتوبر 1980) المتعلق بنشرات الجريدة الرسمية ؛

وباقتراح من وزير المالية والامين العام للحكومة ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزارى المنعقد في 3 محرم 1406 (19 سبتمبر 1985) ،

رسم ما يلي :

### المادة الاولى

تحدد فيما يلي تعريفة الاشتراك في نشرات الجريدة الرسمية (وتدخل في ذلك الجداول السنوية) :

**I. ـ في المغرب :**

| بيان النشرات | المدة | |
|---|---|---|
| | ستة أشهر | سنة |
| النشرة العامة ..... | 50,00 درهما | 90,00 درهما |
| نشرة مداولات مجلس النواب ..... | ـ | 80,00 درهما |
| نشرة الاعلانات القانونية والقضائية والادارية ..... | 50,00 درهما | 90,00 درهما |
| نشرة الترجمة الرسمية ..... | 45,00 درهما | 80,00 درهما |

**II. ـ في الخارج :**

فيما يخص النشرات الموجهة الى الخارج عن الطريق العادى أو عن طريق الجو ، تضاف الى مبالغ التعريفة المنصوص عليها في البند I أعلاه مصاريف الارسال ، كما هي محددة في النظام البريدى الجارى به العمل.

### المادة الثانية

تحدد فيما يلي أسعار بيع أعداد نشرات الجريدة الرسمية :

- ـ النشرة العامة ..... 3,00 دراهم
- ـ نشرة مداولات مجلس النواب ..... 8,00 دراهم
- ـ نشرة الاعلانات القانونية والقضائية والادارية .. 3,00 دراهم
- ـ نشرة الترجمة الرسمية ..... 4,00 دراهم
- ـ الجداول السنوية ..... 3,50 دراهم

وتباع أعداد السنوات السالفة بالاسعار المبينة أعلاه مع زيادة قدرها 50 %.

وتضاف كذلك الى أسعار البيع مصاريف الارسال ان اقتضى الحال ذلك.

### المادة الثالثة

ينسخ المرسوم رقم 2.80.225 الصادر في 6 ذى الحجة 1400 (16 أكتوبر 1980) بتحديد تعريفة الاشتراك في نشرات الجريدة الرسمية وأسعار بيع أعدادها.

على أن التعريفة المحددة في المرسوم المذكور رقم 2.80.225 يظل العمل جاريا بها فيما يخص الاشتراكات المبرمة قبل تاريخ العمل بهذا المرسوم الى أن تنتهي مدتها.

### المادة الرابعة

يسند الى وزير المالية والى الامين العام للحكومة كل منهما فيما يخصه ، تنفيذ هذا المرسوم الذى يعمل به ابتداء من 19 ربيع الآخر 1406 (فاتح يناير 1986).

وحرر بالرباط في 26 من ربيع الاول 1406 (9 ديسمبر 1985).

الامضاء : محمد كريم العمراني.

وقعه بالعطف :

وزير المالية ،

الامضاء : عبد اللطيف الجواهرى.

الامين العام للحكومة ،

الامضاء : عباس القيسى.

## مرسوم رقم 2.85.858 صادر في 26 من ربيع الاول 1406 (9 ديسمبر 1985) بالموافقة على عقد قرض مبلغه 12.000.000 مارك ألماني أبرم يوم 14 من صفر 1406 (29 أكتوبر 1985) بين المملكة المغربية ومؤسسة « Kreditanstalt Fur Wiederaufbau » لتمويل مشروع « تزويد مدينة سيدى ايفني بالماء العذب ».

الوزير الاول ،

بناء على القانون المالي لسنة 1982 رقم 26.81 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.81.425 بتاريخ 5 ربيع الاول 1402 (فاتح يناير 1982) ولاسيما الفصل 41 من القانون المذكور ؛

وعلى القانون المالي لسنة 1985 رقم 4.84 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.84.192 بتاريخ 5 ربيع الآخر 1405 (28 ديسمبر 1984) ولاسيما الفصل 25 من القانون المذكور ؛

وباقتراح من وزير المالية ،

رسم ما يلي :

### المادة الاولى

يوافق على العقد الملحق بأصل هذا المرسوم والمبرم يوم 14 من صفر 1406 (29 أكتوبر 1985) بين المملكة المغربية ومؤسسة « Kreditanstalt Fur Wiederaufbau » في شأن قرض مبلغه 12.000.000 مارك ألماني لتمويل مشروع « تزويد مدينة سيدى ايفني بالماء العذب ».

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المادة الثانية

يسند الى وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر فى الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط فى 26 من ربيع الاول 1406 (9 ديسمبر 1985).

الامضاء : محمد كريم العمراني.

وقعه بالعطف :

وزير المالية ،

الامضاء : عبد اللطيف الجواهرى.

---

**مرسوم رقم 2.85.859 صادر فى 26 من ربيع الاول 1406 (9 ديسمبر 1985) بالموافقة على عقد قرض مبلغه 30.000.000 مارك ألماني أبرم يوم 14 من صفر 1406 (29 اكتوبر 1985) بين المملكة المغربية ومؤسسة « Kreditanstalt Fur Wiederaufbau » لتمويل مشروع « تزويد خنيفرة ومريرت بالماء العذب ».**

الوزير الاول ،

بناء على القانون المالى لسنة 1982 رقم 26.81 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.81.425 بتاريخ 5 ربيع الاول 1402 (فاتح يناير 1982) ولاسيما الفصل 41 من القانون المذكور ؛

وعلى القانون المالى لسنة 1985 رقم 4.84 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.84.192 بتاريخ 5 ربيع الآخر 1405 (28 ديسمبر 1984) ولاسيما الفصل 25 من القانون المذكور ؛

وباقتراح من وزير المالية ،

رسم ما يلى :

المادة الاولى

يوافق على العقد الملحق بأصل هذا المرسوم والمبرم يوم 14 من صفر 1406 (29 أكتوبر 1985) بين المملكة المغربية ومؤسسة « Kreditanstalt Fur Wiederaufbau » فى شأن قرض مبلغه 30.000.000 مارك ألماني لتمويل مشروع « تزويد خنيفرة ومريرت بالماء العذب ».

المادة الثانية

يسند الى وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم الذى ينشره فى الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط فى 26 من ربيع الاول 1406 (9 ديسمبر 1985).

الامضاء : محمد كريم العمراني.

وقعه بالعطف :

وزير المالية ،

الامضاء : عبد اللطيف الجواهرى.

---

**مرسوم رقم 2.85.860 صادر فى 26 من ربيع الاول 1406 (9 ديسمبر 1985) بالموافقة على عقد قرض مبلغه 40.000.000 مارك ألماني أبرم يوم 16 من صفر 1406 (31 أكتوبر 1985) بين المملكة المغربية ومؤسسة « Kreditanstalt Fur Wiederaufbau » لتمويل مشروع « توسيع وتحديث منجم الفحم بجرادة ».**

الوزير الاول ،

بناء على القانون المالى لسنة 1982 رقم 26.81 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.81.425 بتاريخ 5 ربيع الاول 1402 (فاتح يناير 1982) ولاسيما الفصل 41 من القانون المذكور ؛

وعلى القانون المالى لسنة 1985 رقم 4.84 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.84.192 بتاريخ 5 ربيع الآخر 1405 (28 ديسمبر 1984) ولاسيما الفصل 25 من القانون المذكور ؛

وباقتراح من وزير المالية ،

رسم ما يلى :

المادة الاولى

يوافق على العقد الملحق بأصل هذا المرسوم والمبرم يوم 16 من صفر 1406 (31 أكتوبر 1985) بين المملكة المغربية ومؤسسة « Kreditanstalt Fur Wiederaufbau » فى شأن قرض مبلغه 40.000.000 مارك ألماني لتمويل مشروع « توسيع وتحديث منجم الفحم بجرادة ».

المادة الثانية

يسند الى وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر فى الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط فى 26 من ربيع الاول 1406 (9 ديسمبر 1985).

الامضاء : محمد كريم العمراني.

وقعه بالعطف :

وزير المالية ،

الامضاء : عبد اللطيف الجواهرى.

---

**مرسوم رقم 2.85.881 صادر فى 26 من ربيع الاول 1406 (9 ديسمبر 1985) بالموافقة على العقد المبرم يوم 9 محرم 1406 (25 سبتمبر 1985) بين المملكة المغربية والبنك الاوربي للاستثمار في شأن ضمان قرض مبلغه 8.5 ملايين ايكو منحه البنك المذكور للصندوق الوطني للقرض الفلاحي.**

الوزير الاول ،

بناء على القانون المالي لسنة 1982 رقم 26.81 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.81.425 بتاريخ 5 ربيع الاول 1402 (فاتح يناير 1982) ولاسيما الفصل 41 من القانون المذكور ؛

وباقتراح من وزير المالية ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

يوافق على العقد الملحق بأصل هذا المرسوم والمبرم يوم 9 محرم 1406 (25 سبتمبر 1985) بين المملكة المغربية والبنك الاوربي للاستثمار في شأن ضمان قرض مبلغه ثمانية ملايين وخمسمائة الف ايكو منحه البنك المذكور للصندوق الوطني للقرض الفلاحي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المادة الثانية

يسند الى وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 26 من ربيع الاول 1406 (9 ديسمبر 1985)

الامضاء : محمد كريم العمراني.

وقعه بالعطف :

وزير المالية ،

الامضاء : عبد اللطيف الجواهري.

---

**مرسوم رقم 2.85.910 صادر في 4 ربيع الآخر 1406 (17 ديسمبر 1985) بتخويل ضمان الدولة للاقتراضات التي يصدرها القرض العقاري والفندقي في حدود مبلغ لا يجاوز ستمائة مليون (600.000.000) درهم.**

الوزير الاول ،

بعد الاطلاع على المرسوم الملكي رقم 552.67 الصادر في 26 من رمضان 1388 (17 ديسمبر 1968) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بالقرض العقاري والقرض الخاص بالبناء والقرض الفندقي ، كما وقع تغييره وتتميمه ولاسيما الفصلين 6 و 7 منه ؛

وعلى قرار وزير المالية رقم 132.69 الصادر في فاتح يناير 1969 بقبول القرض العقاري والفندقي كمؤسسة للقرض العقاري والقرض الخاص بالبناء والقرض الفندقي ؛

وباقتراح من وزير المالية ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

يخول ضمان الدولة في حدود مبلغ لا يجاوز ستمائة مليون (600.000.000) درهم للاقتراضات التي يصدرها القرض العقاري والفندقي باذن من وزير المالية لتمكين هذه المؤسسة من الحصول على موارد جديدة تساعدها على مواجهة تنفيذ عملياتها المتعلقة بالقرض.

المادة الثانية

يمكن انجاز الاقتراضات المذكورة كلا أو بعضا في المغرب أو الخارج بدراهم أو عملات أجنبية وذلك في جميع الاشكال ولاسيما في شكل سلفات قابلة للتداول بواسطة سندات أو أوراق تجارية أو في شكل أذون أو سندات سواء اعرضت هذه الصكوك او لم تعرض على الجمهور للاكتتاب فيها.

واذا أنجز اقتراض بعملة أجنبية استنزل ما يساوي مبلغه من الدراهم يوم وضعه فعلا رهن تصرف القرض العقاري والفندقي من مجموع مبلغ الستمائة مليون (600.000.000) درهم الذي يشمله الضمان المخول بموجب هذا المرسوم.

المادة الثالثة

تضمن الدولة أداء فائدة وأقساط استهلاك الاقتراضات المذكورة أعلاه سواء بالدرهم أو بعملات أجنبية ، ويرتبط الضمان بالصك ويتبعه أيا كان حائزه.

وينص على هذا الضمان في الصكوك.

المادة الرابعة

تحدد شروط وكيفية اصدار الاقتراضات المذكورة بقرار لوزير المالية.

المادة الخامسة

يسند الى وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 4 ربيع الآخر 1406 (17 ديسمبر 1985).

الامضاء : محمد كريم العمراني.

وقعه بالعطف :

وزير المالية ،

الامضاء : عبد اللطيف الجواهري.

---

**قرار لوزير المالية رقم 1028.85 صادر في 8 محرم 1406 (24 سبتمبر 1985) بتأهيل بعض موظفي ادارة الجمارك والضرائب غير المباشرة لمتابعة مرتكبي المخالفات لنظام الصرف.**

وزير المالية ،

بناء على الفصل 9 من الظهير الشريف الصادر في 5 ذي القعدة 1368 (30 أغسطس 1949) في شأن المعاقبة على المخالفات لنظام الصرف ،

قرر ما يلي :

المادة الاولى

تطبيقا لاحكام الفصل 9 من الظهير الشريف المشار اليه أعلاه الصادر في 5 ذي القعدة 1368 (30 أغسطس 1949) ، يمكن أن يتابع مرتكبو المخالفات لنظام الصرف وفق الشروط المنصوص عليها في الباب الثالث من الظهير الشريف الآنف الذكر وذلك بشكوى من رئيس مصلحة المنازعات التابعة لادارة الجمارك والضرائب غير المباشرة فيما يخص المخالفات المثبتة في مجموع أنحاء البلاد ، ومن نواب المديرين الجهويين والآمرين بقبض الموارد وصرف النفقات التابعين للجمارك والضرائب غير المباشرة فيما يخص المخالفات المثبتة في دوائر اختصاصهم المحلي.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 8 محرم 1406 (24 سبتمبر 1985).

الامضاء : عبد اللطيف الجواهري.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

**قرار لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي رقم 454.85 صادر في 25 من محرم 1406 (11 اكتوبر 1985) بتعيين المامورين المكلفين خصيصا بمراقبة دوائر تحسين المراعي.**

وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

بعد الاطلاع على الظهير الشريف رقم 1.69.171 الصادر في 10 جمادى الاولى 1389 (25 يوليو 1969) المتعلق باحداث دوائر لتحسين المراعي ولاسيما الفصلين 13 و 14 منه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.69.31 الصادر في 10 جمادى الاولى 1389 (25 يوليو 1969) بتطبيق الظهير الشريف المشار اليه أعلاه الصادر في 10 جمادى الاولى 1389 (25 يوليو 1969) ؛

وعلى المرسوم رقم 2.75.701 الصادر في 27 من ذي القعدة 1395 (فاتح ديسمبر 1975) المتعلق باحداث وتحديد دائرة تحسين المراعي بالعريد (دائرة ميدلت ، اقليم خنيفرة) ؛

قرر ما يلي :

المادة الاولى

يعين الموظفون التالي بيانهم للسهر على تنفيذ أحكام الفصول 14 و 15 و 16 من الظهير الشريف المشار اليه أعلاه رقم 1.69.171 الصادر في 10 جمادى الاولى 1389 (25 يوليو 1969) وكذا أحكام النصوص الصادرة بتطبيقه :

السادة :

ـ مبارك فاكوري ، مهندس التطبيق ؛

ـ احسين أوماي ، مساعد تقني ؛

ـ صالح شوقي ، عون تقني.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 25 من محرم 1406 (11 اكتوبر 1985).

الامضاء : عثمان الدمناتي.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

# نصوص خاصة

**مرسوم رقم 2.84.48 صادر في 13 من جمادى الاولى 1405 (4 فبراير 1985) باسقاط حق المستفيد عدد 128 في ملكية القطعة الارضية الفلاحية او القابلة للفلاحة الممنوحة له سابقا من املاك الدولة الخاصة باقليم القنيطرة.**

الوزير الاول ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.72.277 بتاريخ 22 من ذي القعدة 1392 (29 ديسمبر 1972) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بمنح بعض الفلاحين أراضي فلاحية أو قابلة للفلاحة من أملاك الدولة الخاصة ولاسيما الفصول 24 و 25 و 26 منه ؛

وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 486.66 الصادر في 15 من ربيع الاول 1386 (4 يوليو 1966) بتحديد قائمة الاشخاص الموزعة عليهم خلال سنة 1966 قطع أرضية فلاحية او قابلة للفلاحة من املاك الدولة الخاصة باقليم القنيطرة ؛

وعلى الرأي الذي أبدته اللجنة المنصوص عليها في الفصل 7 من الظهير الشريف رقم 1.72.277 المشار اليه أعلاه الصادر في 22 من ذي القعدة 1392 (29 ديسمبر 1972) خلال اجتماعها المنعقد في فاتح جمادى الآخرة 1400 (17 ابريل 1980) ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المجتمع في 21 من صفر 1405 (15 نوفمبر 1984) ،

رسم ما يلي :

## المادة الاولى

يسقط حق السيد عبد الرحمان بن محمد الجيلالي الوارد اسمه بازاء العدد 128 في القائمة الملحقة بالمرسوم رقم 486.66 المشار اليه أعلاه الصادر في 15 من ربيع الاول 1386 (4 يوليو 1966) في ملكية القطعة الارضية من أملاك الدولة الخاصة عدد 4 التابعة لتجزئة سوق الاحد بجماعة سوق أحد تكنة القروية الممنوحة له خلال توزيع الاراضي الفلاحية في سنة 1966.

## المادة الثانية

يسند الى وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ووزير الداخلية ووزير المالية ، كل واحد منهم فيما يخصه ، تنفيذ ما جاء في هذا المرسوم الذي يبلغ الى المعني بالامر.

وحرر بالرباط في 13 من جمادى الاولى 1405 (4 فبراير 1985)

الامضاء : محمد كريم العمراني.

وتمه بالعطف :

وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

الامضاء : عثمان الدمناتي.

وزير الداخلية ،

الامضاء : ادريس البصري.

وزير المالية ،

الامضاء : عبد اللطيف الجواهري.

---

**مرسوم رقم 2.84.49 صادر في 13 من جمادى الاولى 1405 (4 فبراير 1985) باسقاط حق المستفيد عدد 166 في ملكية القطعة الارضية الفلاحية او القابلة للفلاحة الممنوحة له سابقا من املاك الدولة الخاصة باقليم القنيطرة.**

الوزير الاول ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.72.277 بتاريخ 22 من ذي القعدة 1392 (29 ديسمبر 1972) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بمنح بعض الفلاحين أراضي فلاحية أو قابلة للفلاحة من أملاك الدولة الخاصة ولاسيما الفصول 24 و 25 و 26 منه ؛

وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 486.66 الصادر في 15 من ربيع الاول 1386 (4 يوليو 1966) بتحديد قائمة الاشخاص الموزعة عليهم خلال سنة 1966 قطع أرضية فلاحية أو قابلة للفلاحة من أملاك الدولة الخاصة باقليم القنيطرة ؛

وعلى الرأي الذي أبدته اللجنة المنصوص عليها في الفصل 7 من الظهير الشريف رقم 1.72.277 المشار اليه أعلاه الصادر في 22 من ذي القعدة 1392 (29 ديسمبر 1972) خلال اجتماعها المنعقد في فاتح جمادى الآخرة 1400 (17 ابريل 1980) ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المجتمع في 21 من صفر 1405 (15 نوفمبر 1984) ،

رسم ما يلي :

## المادة الاولى

يسقط حق السيد بوجمعة بن الحسين الوارد اسمه بازاء العدد 166 في القائمة الملحقة بالمرسوم رقم 486.66 المشار اليه أعلاه الصادر في 15 من ربيع الاول 1386 (4 يوليو 1966) في ملكية القطعة الارضية من املاك الدولة الخاصة عدد 159 التابعة لتجزئة سوق الاحد بجماعة سوق أحد تكنة القروية الممنوحة له خلال توزيع الاراضي الفلاحية في سنة 1966.

## المادة الثانية

يسند الى وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ووزير الداخلية ووزير المالية ، كل واحد منهم فيما يخصه ، تنفيذ ما جاء في هذا المرسوم الذي يبلغ الى المعني بالامر.

وحرر بالرباط في 13 من جمادى الاولى 1405 (4 فبراير 1985)

الامضاء : محمد كريم العمراني.

وتمه بالعطف :

وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

الامضاء : عثمان الدمناتي.

وزير الداخلية ،

الامضاء : ادريس البصري.

وزير المالية ،

الامضاء : عبد اللطيف الجواهري.

---

**مرسوم رقم 2.84.50 صادر في 13 من جمادى الاولى 1405 (4 فبراير 1985) باسقاط حق المستفيد عدد 146 في ملكية القطعة الارضية الفلاحية او القابلة للفلاحة الممنوحة له سابقا من املاك الدولة الخاصة باقليم القنيطرة.**

الوزير الاول ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.72.277 بتاريخ 22 من ذي القعدة 1392 (29 ديسمبر 1972) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بمنح بعض الفلاحين أراضي فلاحية أو قابلة للفلاحة من أملاك الدولة الخاصة ولاسيما الفصول 24 و 25 و 26 منه ؛

وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 486.66 الصادر في 15 من ربيع الاول 1386 (4 يوليو 1966) بتحديد قائمة الاشخاص الموزعة عليهم خلال سنة 1966 قطع أرضية فلاحية او قابلة للفلاحة من املاك الدولة الخاصة باقليم القنيطرة ؛

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وعلى الرأي الذي أبدته اللجنة المنصوص عليها في الفصل 7 من الظهير الشريف رقم 1.72.277 المشار اليه أعلاه الصادر في 22 من ذي القعدة 1392 (29 ديسمبر 1972) خلال اجتماعها المنعقد في فاتح جمادى الآخرة 1400 (17 ابريل 1980) ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المجتمع في 21 من صفر 1405 (15 نوفمبر 1984) ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

يسقط حق السيد مبارك بن هلال الوارد اسمه بازاء العدد 146 في القائمة الملحقة بالمرسوم رقم 486.66 المشار اليه أعلاه الصادر في 15 من ربيع الاول 1386 (4 يوليو 1966) في ملكية القطعة الارضية من املاك الدولة الخاصة عدد 110 التابعة لتجزئة سوق الاحد بجماعة سوق احد تكنة القروية الممنوحة له خلال توزيع الاراضي الفلاحية في سنة 1966.

المادة الثانية

يسند الى وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ووزير الداخلية ووزير المالية ، كل واحد منهم فيما يخصه ، تنفيذ ما جاء في هذا المرسوم الذي يبلغ الى المعني بالامر.

وحرر بالرباط في 13 من جمادى الاولى 1405 (4 فبراير 1985)

الامضاء : محمد كريم العمراني.

وقعه بالعطف :

وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،
الامضاء : عثمان الدمناتي.

وزير الداخلية ،
الامضاء : ادريس البصري.

وزير المالية ،
الامضاء : عبد اللطيف الجواهري.

---

**مرسوم رقم 2.84.51 صادر في 13 من جمادى الاولى 1405 (4 فبراير 1985) باسقاط حق المستفيد عدد 165 في ملكية القطعة الارضية الفلاحية أو القابلة للفلاحة الممنوحة له سابقا من املاك الدولة الخاصة باقليم القنيطرة.**

الوزير الاول ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.72.277 بتاريخ 22 من ذي القعدة 1392 (29 ديسمبر 1972) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بمنح بعض الفلاحين أراضي فلاحية أو قابلة للفلاحة من أملاك الدولة الخاصة ولاسيما الفصول 24 و 25 و 26 منه ؛

وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.72.535 الصادر في 13 من ذي القعدة 1392 (20 ديسمبر 1972) بتحديد قائمة الاشخاص الموزعة عليهم خلال سنة 1971 قطع أرضية فلاحية او قابلة للفلاحة من املاك الدولة الخاصة باقليم القنيطرة ؛

وعلى الرأي الذي أبدته اللجنة المنصوص عليها في الفصل 7 من الظهير الشريف رقم 1.72.277 المشار اليه أعلاه الصادر في 22 من ذي القعدة 1392 (29 ديسمبر 1972) خلال اجتماعها المنعقد في فاتح جمادى الآخرة 1400 (17 ابريل 1980) ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المجتمع في 21 من صفر 1405 (15 نوفمبر 1984) ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

يسقط حق السيد ادريس بن محمد الدهبي الوارد اسمه بازاء العدد 165 في القائمة الملحقة بالمرسوم رقم 2.72.535 المشار اليه أعلاه الصادر في 13 من ذي القعدة 1392 (20 ديسمبر 1972) في ملكية القطعة الارضية من املاك الدولة الخاصة عدد 36 التابعة لتجزئة المساعدة بجماعة المساعدة القروية الممنوحة له خلال توزيع الاراضي الفلاحية في سنة 1971.

المادة الثانية

يسند الى وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ووزير الداخلية ووزير المالية ، كل واحد منهم فيما يخصه ، تنفيذ ما جاء في هذا المرسوم الذي يبلغ الى المعني بالامر.

وحرر بالرباط في 13 من جمادى الاولى 1405 (4 فبراير 1985)

الامضاء : محمد كريم العمراني.

وقعه بالعطف :

وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،
الامضاء : عثمان الدمناتي.

وزير الداخلية ،
الامضاء : ادريس البصري.

وزير المالية ،
الامضاء : عبد اللطيف الجواهري.

---

**مرسوم رقم 2.84.52 صادر في 13 من جمادى الاولى 1405 (4 فبراير 1985) بأسقاط حق المستفيد عدد 95 في ملكية القطعة الارضية الفلاحية او القابلة للفلاحة الممنوحة له سابقا من املاك الدولة الخاصة باقليم القنيطرة.**

الوزير الاول ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.72.277 بتاريخ 22 من ذي القعدة 1392 (29 ديسمبر 1972) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بمنح بعض الفلاحين أراضي فلاحية أو قابلة للفلاحة من أملاك الدولة الخاصة ولاسيما الفصول 24 و 25 و 26 منه ؛

وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.72.535 الصادر في 13 من ذي القعدة 1392 (20 ديسمبر 1972) بتحديد قائمة الاشخاص الموزعة عليهم خلال سنة 1971 قطع أرضية فلاحية او قابلة للفلاحة من املاك الدولة الخاصة باقليم القنيطرة ؛

وعلى الرأي الذي أبدته اللجنة المنصوص عليها في الفصل 7 من الظهير الشريف رقم 1.72.277 المشار اليه أعلاه الصادر في 22 من ذي القعدة 1392 (29 ديسمبر 1972) خلال اجتماعها المنعقد في فاتح جمادى الآخرة 1400 (17 ابريل 1980) ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المجتمع في 21 من صفر 1405 (15 نوفمبر 1984) ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

يسقط حق السيد محمد بن التهامي بن الوزاني الوارد اسمه بازاء العدد 95 في القائمة الملحقة بالمرسوم رقم 2.72.535 المشار اليه أعلاه الصادر في 13 من ذي القعدة 1392 (20 ديسمبر 1972) في ملكية القطعة الارضية من املاك الدولة الخاصة عدد 24 التابعة لتجزئة المساعدة بجماعة المساعدة القروية الممنوحة له خلال توزيع الاراضي الفلاحية في سنة 1971.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المادة الثانية

يسند الى وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ووزير الداخلية ووزير المالية ، كل واحد منهم فيما يخصه ، تنفيذ ما جاء في هذا المرسوم الذي يبلغ الى المعني بالامر.

وحرر بالرباط في 13 من جمادى الاولى 1405 (4 فبراير 1985)

الامضاء : محمد كريم العمراني.

وتعه بالعطف :

وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،
الامضاء : عثمان الدمناتي.

وزير الداخلية ،
الامضاء : ادريس البصري.

وزير المالية ،
الامضاء : عبد اللطيف الجواهري.

---

**مرسوم رقم 2.84.53 صادر في 13 من جمادى الاولى 1405 (4 فبراير 1985) باسقاط حق المستفيد عدد 83 في ملكية القطعة الارضية الفلاحية او القابلة للفلاحة الممنوحة له سابقا من املاك الدولة الخاصة باقليم القنيطرة.**

الوزير الاول ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.72.277 بتاريخ 22 من ذي القعدة 1392 (29 ديسمبر 1972) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بمنح بعض الفلاحين أراضي فلاحية أو قابلة للفلاحة من أملاك الدولة الخاصة ولاسيما الفصول 24 و 25 و 26 منه ؛

وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.72.535 الصادر في 13 من ذي القعدة 1392 (20 ديسمبر 1972) بتحديد قائمة الاشخاص الموزعة عليهم خلال سنة 1971 قطع أرضية فلاحية او قابلة للفلاحة من املاك الدولة الخاصة باقليم القنيطرة ؛

وعلى الرأي الذي أبدته اللجنة المنصوص عليها في الفصل 7 من الظهير الشريف رقم 1.72.277 المشار اليه أعلاه الصادر في 22 من ذي القعدة 1392 (29 ديسمبر 1972) خلال اجتماعها المنعقد في فاتح جمادى الآخرة 1400 (17 ابريل 1980) ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المجتمع في 21 من صفر 1405 (15 نوفمبر 1984) ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

يسقط حق السيد عبد السلام بن محمد بن علال الوارد اسمه بازاء العدد 83 في القائمة الملحقة بالمرسوم رقم 2.72.535 المشار اليه أعلاه الصادر في 13 من ذي القعدة 1392 (20 ديسمبر 1972) في ملكية القطعة الارضية من املاك الدولة الخاصة عدد 12 التابعة لتجزئة المساعدة بجماعة المساعدة القروية الممنوحة له خلال توزيع الاراضي الفلاحية في سنة 1971.

المادة الثانية

يسند الى وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ووزير الداخلية ووزير المالية ، كل واحد منهم فيما يخصه ، تنفيذ ما جاء في هذا المرسوم الذي يبلغ الى المعني بالامر.

وحرر بالرباط في 13 من جمادى الاولى 1405 (4 فبراير 1985)

الامضاء : محمد كريم العمراني.

وتعه بالعطف :

وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،
الامضاء : عثمان الدمناتي.

وزير الداخلية ،
الامضاء : ادريس البصري.

وزير المالية ،
الامضاء : عبد اللطيف الجواهري.

---

**مرسوم رقم 2.84.54 صادر في 13 من جمادى الاولى 1405 (4 فبراير 1985) باسقاط حق المستفيد عدد 39 في ملكية القطعة الارضية الفلاحية او القابلة للفلاحة الممنوحة له سابقا من املاك الدولة الخاصة باقليم القنيطرة.**

الوزير الاول ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.72.277 بتاريخ 22 من ذي القعدة 1392 (29 ديسمبر 1972) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بمنح بعض الفلاحين أراضي فلاحية أو قابلة للفلاحة من املاك الدولة الخاصة ولاسيما الفصول 24 و 25 و 26 منه ؛

وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.72.535 الصادر في 13 من ذي القعدة 1392 (20 ديسمبر 1972) بتحديد قائمة الاشخاص الموزعة عليهم خلال سنة 1971 قطع أرضية فلاحية او قابلة للفلاحة من املاك الدولة الخاصة باقليم القنيطرة ؛

وعلى الرأي الذي أبدته اللجنة المنصوص عليها في الفصل 7 من الظهير الشريف رقم 1.72.277 المشار اليه أعلاه الصادر في 22 من ذي القعدة 1392 (29 ديسمبر 1972) خلال اجتماعها المنعقد في فاتح جمادى الآخرة 1400 (17 ابريل 1980) ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المجتمع في 21 من صفر 1405 (15 نوفمبر 1984) ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

يسقط حق السيد ميلود بن عبد الحق الوارد اسمه بازاء العدد 39 في القائمة الملحقة بالمرسوم رقم 2.72.535 المشار اليه أعلاه الصادر في 13 من ذي القعدة 1392 (20 ديسمبر 1972) في ملكية القطعة الارضية من املاك الدولة الخاصة عدد 5 التابعة لتجزئة المساعدة بجماعة المساعدة القروية الممنوحة له خلال توزيع الاراضي الفلاحية في سنة 1971.

المادة الثانية

يسند الى وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ووزير الداخلية ووزير المالية كل واحد منهم فيما يخصه تنفيذ ما جاء في هذا المرسوم الذي يبلغ الى المعني بالامر.

وحرر بالرباط في 13 من جمادى الاولى 1405 (4 فبراير 1985)

الامضاء : محمد كريم العمراني.

وتعه بالعطف :

وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،
الامضاء : عثمان الدمناتي.

وزير الداخلية ،
الامضاء : ادريس البصري.

وزير المالية ،
الامضاء : عبد اللطيف الجواهري.

---

**مرسوم رقم 2.84.55 صادر في 13 من جمادى الاولى 1405 (4 فبراير 1985) باسقاط حق المستفيد عدد 160 في ملكية القطعة الارضية الفلاحية او القابلة للفلاحة الممنوحة له سابقا من املاك الدولة الخاصة باقليم القنيطرة.**

الوزير الاول ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.72.277 بتاريخ 22 من ذي القعدة 1392 (29 ديسمبر 1972) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بمنح بعض الفلاحين أراضي فلاحية أو قابلة للفلاحة من أملاك الدولة الخاصة ولاسيما الفصول 24 و 25 و 26 منه ؛

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.72.535 الصادر في 13 من ذي القعدة 1392 (20 ديسمبر 1972) بتحديد قائمة الاشخاص الموزعة عليهم خلال سنة 1971 قطع أرضية فلاحية او قابلة للفلاحة من املاك الدولة الخاصة باقليم القنيطرة ؛

وعلى الرأي الذي أبدته اللجنة المنصوص عليها في الفصل 7 من الظهير الشريف رقم 1.72.277 المشار اليه أعلاه الصادر في 22 من ذي القعدة 1392 (29 ديسمبر 1972) خلال اجتماعها المنعقد في فاتح جمادى الآخرة 1400 (17 ابريل 1980) ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المجتمع في 21 من صفر 1405 (15 نوفمبر 1984) ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

يسقط حق السيد محمد قاسم خبيز الوارد اسمه بازاء العدد 160 في القائمة الملحقة بالمرسوم رقم 2.72.535 المشار اليه أعلاه الصادر في 13 من ذي القعدة 1392 (20 ديسمبر 1972) في ملكية القطعة الارضية من املاك الدولة الخاصة عدد 31 التابعة لتجزئة المساعدة بجماعة المساعدة القروية الممنوحة له خلال توزيع الاراضي الفلاحية في سنة 1971.

المادة الثانية

يسند الى وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ووزير الداخلية ووزير المالية ، كل واحد منهم فيما يخصه ، تنفيذ ما جاء في هذا المرسوم الذي يبلغ الى المعني بالامر.

وحرر بالرباط في 13 من جمادى الاولى 1405 (4 فبراير 1985)

الامضاء : محمد كريم العمراني.

وقعه بالعطف :

وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

الامضاء : عثمان الدمناتي.

وزير الداخلية ،

الامضاء : ادريس البصري.

وزير المالية ،

الامضاء : عبد اللطيف الجواهري.

---

**مرسوم رقم 2.84.56 صادر في 13 من جمادى الاولى 1405 (4 فبراير 1985) باسقاط حق المستفيد عدد 141 في ملكية القطعة الارضية الفلاحية او القابلة للفلاحة الممنوحة له سابقا من املاك الدولة الخاصة باقليم القنيطرة.**

الوزير الاول ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.72.277 بتاريخ 22 من ذي القعدة 1392 (29 ديسمبر 1972) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بمنح بعض الفلاحين أراضي فلاحية أو قابلة للفلاحة من أملاك الدولة الخاصة ولاسيما الفصول 24 و 25 و 26 منه ؛

وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.72.535 الصادر في 13 من ذي القعدة 1392 (20 ديسمبر 1972) بتحديد قائمة الاشخاص الموزعة عليهم خلال سنة 1971 قطع أرضية فلاحية او قابلة للفلاحة من املاك الدولة الخاصة باقليم القنيطرة ؛

وعلى الرأي الذي أبدته اللجنة المنصوص عليها في الفصل 7 من الظهير الشريف رقم 1.72.277 المشار اليه أعلاه الصادر في 22 من ذي القعدة 1392 (29 ديسمبر 1972) خلال اجتماعها المنعقد في فاتح جمادى الآخرة 1400 (17 ابريل 1980) ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المجتمع في 21 من صفر 1405 (15 نوفمبر 1984) ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

يسقط حق السيد قاسم بن بوشتة هبولة الوارد اسمه بازاء العدد 141 في القائمة الملحقة بالمرسوم رقم 2.72.535 المشار اليه أعلاه الصادر في 13 من ذي القعدة 1392 (20 ديسمبر 1972) في ملكية القطعة الارضية من املاك الدولة الخاصة عدد 12 التابعة لتجزئة المساعدة بجماعة المساعدة القروية الممنوحة له خلال توزيع الاراضي الفلاحية في سنة 1971.

المادة الثانية

يسند الى وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ووزير الداخلية ووزير المالية ، كل واحد منهم فيما يخصه ، تنفيذ ما جاء في هذا المرسوم الذي يبلغ الى المعني بالامر.

وحرر بالرباط في 13 من جمادى الاولى 1405 (4 فبراير 1985)

الامضاء : محمد كريم العمراني.

وقعه بالعطف :

وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

الامضاء : عثمان الدمناتي.

وزير الداخلية ،

الامضاء : ادريس البصري.

وزير المالية ،

الامضاء : عبد اللطيف الجواهري.

---

**مرسوم رقم 2.84.57 صادر في 13 من جمادى الاولى 1405 (4 فبراير 1985) باسقاط حق المستفيد عدد 117 في ملكية القطعة الارضية الفلاحية او القابلة للفلاحة الممنوحة له سابقا من املاك الدولة الخاصة باقليم القنيطرة.**

الوزير الاول ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.72.277 بتاريخ 22 من ذي القعدة 1392 (29 ديسمبر 1972) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بمنح بعض الفلاحين أراضي فلاحية أو قابلة للفلاحة من أملاك الدولة الخاصة ولاسيما الفصول 24 و 25 و 26 منه ؛

وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.72.467 الصادر في 13 من ذي القعدة 1392 (20 ديسمبر 1972) بتحديد قائمة الاشخاص الموزعة عليهم خلال سنة 1971 قطع أرضية فلاحية او قابلة للفلاحة من الدولة الخاصة باقليم القنيطرة ؛

وعلى الرأي الذي أبدته اللجنة المنصوص عليها في الفصل 7 من الظهير الشريف رقم 1.72.277 المشار اليه أعلاه الصادر في 22 من ذي القعدة 1392 (29 ديسمبر 1972) خلال اجتماعها المنعقد في فاتح جمادى الآخرة 1400 (17 ابريل 1980) ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المجتمع في 21 من صفر 1405 (15 نوفمبر 1984) ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

يسقط حق السيد عسو بن محمد بن عبد السلام الوارد اسمه بازاء العدد 117 في القائمة الملحقة بالمرسوم رقم 2.72.467 المشار اليه أعلاه الصادر في 13 من ذي القعدة 1392 (20 ديسمبر 1972) في ملكية القطعة الارضية من املاك الدولة الخاصة عدد 52 التابعة لتجزئة سيدي لحمر بجماعة سيدي محمد لحمر القروية الممنوحة له خلال توزيع الاراضي الفلاحية في سنة 1971.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المادة الثانية

يسند الى وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ووزير الداخلية ووزير المالية ، كل واحد منهم فيما يخصه ، تنفيذ ما جاء في هذا المرسوم الذي يبلغ الى المعني بالامر.

وحرر بالرباط في 13 من جمادى الاولى 1405 (4 فبراير 1985)

الامضاء : محمد كريم العمراني.

وقعه بالعطف :

وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

الامضاء : عثمان الدمناتي.

وزير الداخلية ،

الامضاء : ادريس البصري.

وزير المالية ،

الامضاء : عبد اللطيف الجواهري.

---

**مرسوم رقم 2.84.58 صادر في 13 من جمادى الاولى 1405 (4 فبراير 1985) باسقاط حق المستفيد عدد 265 في ملكية القطعة الارضية الفلاحية او القابلة للفلاحة الممنوحة له سابقا من املاك الدولة الخاصة باقليم القنيطرة.**

الوزير الاول ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.72.277 بتاريخ 22 من ذي القعدة 1392 (29 ديسمبر 1972) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بمنح بعض الفلاحين أراضي فلاحية أو قابلة للفلاحة من أملاك الدولة الخاصة ولاسيما الفصول 24 و 25 و 26 منه ؛

وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.72.467 الصادر في 13 من ذي القعدة 1392 (20 ديسمبر 1972) بتحديد قائمة الاشخاص الموزعة عليهم خلال سنة 1971 قطع أرضية فلاحية او قابلة للفلاحة من املاك الدولة الخاصة باقليم القنيطرة ؛

وعلى الرأي الذي أبدته اللجنة المنصوص عليها في الفصل 7 من الظهير الشريف رقم 1.72.277 المشار اليه أعلاه الصادر في 22 من ذي القعدة 1392 (29 ديسمبر 1972) خلال اجتماعها المنعقد في فاتح جمادى الآخرة 1400 (17 ابريل 1980) ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المجتمع في 21 من صفر 1405 (15 نوفمبر 1984) ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

يسقط حق السيد احمد بن سعيد الوارد اسمه بازاء العدد 265 في القائمة الملحقة بالمرسوم رقم 2.72.467 المشار اليه أعلاه الصادر في 13 من ذي القعدة 1392 (20 ديسمبر 1972) في ملكية القطعة الارضية من املاك الدولة الخاصة عدد 58 التابعة لتجزئة سيدي محمد لحمر بجماعة سيدي محمد لحمر القروية الممنوحة له خلال توزيع الاراضي الفلاحية في سنة 1971.

المادة الثانية

يسند الى وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ووزير الداخلية ووزير المالية ، كل واحد منهم فيما يخصه ، تنفيذ ما جاء في هذا المرسوم الذي يبلغ الى المعني بالامر.

وحرر بالرباط في 13 من جمادى الاولى 1405 (4 فبراير 1985)

الامضاء : محمد كريم العمراني.

وقعه بالعطف :

وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

الامضاء : عثمان الدمناتي.

وزير الداخلية ،

الامضاء : ادريس البصري.

وزير المالية ،

الامضاء : عبد اللطيف الجواهري.

---

**مرسوم رقم 2.84.59 صادر في 13 من جمادى الاولى 1405 (4 فبراير 1985) باسقاط حق المستفيد عدد 7 في ملكية القطعة الارضية الفلاحية او القابلة للفلاحة الممنوحة له سابقا من املاك الدولة الخاصة باقليم القنيطرة.**

الوزير الاول ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.72.277 بتاريخ 22 من ذي القعدة 1392 (29 ديسمبر 1972) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بمنح بعض الفلاحين أراضي فلاحية أو قابلة للفلاحة من أملاك الدولة الخاصة ولاسيما الفصول 24 و 25 و 26 منه ؛

وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 486.66 الصادر في 15 من ربيع الاول 1386 (4 يوليو 1966) بتحديد قائمة الاشخاص الموزعة عليهم خلال سنة 1966 قطع أرضية فلاحية أو قابلة للفلاحة من املاك الدولة الخاصة باقليم القنيطرة ؛

وعلى الرأي الذي أبدته اللجنة المنصوص عليها في الفصل 7 من الظهير الشريف رقم 1.72.277 المشار اليه أعلاه الصادر في 22 من ذي القعدة 1392 (29 ديسمبر 1972) خلال اجتماعها المنعقد في فاتح جمادى الآخرة 1400 (17 ابريل 1980) ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المجتمع في 21 من صفر 1405 (15 نوفمبر 1984) ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

يسقط حق السيد ابن احمد الملياني الوارد اسمه بازاء العدد 7 في القائمة الملحقة بالمرسوم رقم 486.66 المشار اليه أعلاه الصادر في 15 من ربيع الاول 1386 (4 يوليو 1966) في ملكية القطعة الارضية من املاك الدولة الخاصة عدد 171 التابعة لتجزئة سوق الاحد بجماعة سوق تكنة القروية الممنوحة له خلال توزيع الاراضي الفلاحية في سنة 1966.

المادة الثانية

يسند الى وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ووزير الداخلية ووزير المالية ، كل واحد منهم فيما يخصه ، تنفيذ ما جاء في هذا المرسوم الذي يبلغ الى المعني بالامر.

وحرر بالرباط في 13 من جمادى الاولى 1405 (4 فبراير 1985)

الامضاء : محمد كريم العمراني.

وقعه بالعطف :

وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

الامضاء : عثمان الدمناتي.

وزير الداخلية ،

الامضاء : ادريس البصري.

وزير المالية ،

الامضاء : عبد اللطيف الجواهري.

---

**مرسوم رقم 2.84.60 صادر في 13 من جمادى الاولى 1405 (4 فبراير 1985) باسقاط حق المستفيد عدد 64 في ملكية القطعة الارضية الفلاحية او القابلة للفلاحة الممنوحة له سابقا من املاك الدولة الخاصة باقليم القنيطرة.**

الوزير الاول ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.72.277 بتاريخ 22 من ذي القعدة 1392 (29 ديسمبر 1972) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بمنح بعض الفلاحين أراضي فلاحية أو قابلة للفلاحة من أملاك الدولة الخاصة ولاسيما الفصول 24 و 25 و 26 منه :

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 486.66 الصادر في 15 من ربيع الاول 1386 (4 يوليو 1966) بتحديد قائمة الاشخاص الموزعة عليهم خلال سنة 1966 قطع أرضية فلاحية او قابلة للفلاحة من املاك الدولة الخاصة باقليم القنيطرة ؛

وعلى الرأي الذي أبدته اللجنة المنصوص عليها في الفصل 7 من الظهير الشريف رقم 1.72.277 المشار اليه أعلاه الصادر في 22 من ذي القعدة 1392 (29 ديسمبر 1972) خلال اجتماعها المنعقد في فاتح جمادى الآخرة 1400 (17 ابريل 1980) ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المجتمع في 21 من صفر 1405 (15 نوفمبر 1984) ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

يسقط حق السيد أحمد بن فقيه بن جلول الوارد اسمه بازاء العدد 64 في القائمة الملحقة بالمرسوم رقم 486.66 المشار اليه أعلاه الصادر في 15 من ربيع الاول 1386 (4 يوليو 1966) في ملكية القطعة الارضية من املاك الدولة الخاصة عدد 82 التابعة لتجزئة سوق الاحد بجماعة سوق احد تكنة القروية الممنوحة له خلال توزيع الاراضي الفلاحية في سنة 1966.

المادة الثانية

يسند الى وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ووزير الداخلية ووزير المالية ، كل واحد منهم فيما يخصه ، تنفيذ ما جاء في هذا المرسوم الذي يبلغ الى المعني بالامر.

وحرر بالرباط في 13 من جمادى الاولى 1405 (4 فبراير 1985)

الامضاء : محمد كريم العمراني.

وقعه بالعطف :

وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،
الامضاء : عثمان الدمناتي.

وزير الداخلية ،
الامضاء : ادريس البصري.

وزير المالية ،
الامضاء : عبد اللطيف الجواهري.

---

**مرسوم رقم 2.84.61 صادر في 13 من جمادى الاولى 1405 (4 فبراير 1985) باسقاط حق المستفيد عدد 169 في ملكية القطعة الارضية الفلاحية او القابلة للفلاحة الممنوحة له سابقا من املاك الدولة الخاصة باقليم القنيطرة.**

الوزير الاول ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.72.277 بتاريخ 22 من ذي القعدة 1392 (29 ديسمبر 1972) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بمنح بعض الفلاحين أراضي فلاحية أو قابلة للفلاحة من أملاك الدولة الخاصة ولاسيما الفصول 24 و 25 و 26 منه ؛

وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 486.66 الصادر في 15 من ربيع الاول 1386 (4 يوليو 1966) بتحديد قائمة الاشخاص الموزعة عليهم خلال سنة 1966 قطع أرضية فلاحية او قابلة للفلاحة من املاك الدولة الخاصة باقليم القنيطرة ؛

وعلى الرأي الذي أبدته اللجنة المنصوص عليها في الفصل 7 من الظهير الشريف رقم 1.72.277 المشار اليه أعلاه الصادر في 22 من ذي القعدة 1392 (29 ديسمبر 1972) خلال اجتماعها المنعقد في فاتح جمادى الآخرة 1400 (17 ابريل 1980) ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المجتمع في 21 من صفر 1405 (15 نوفمبر 1984) ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

يسقط حق السيد العربي بن عباس بوطل الوارد اسمه بازاء العدد 169 في القائمة الملحقة بالمرسوم رقم 486.66 المشار اليه أعلاه الصادر في 15 من ربيع الاول 1386 (4 يوليو 1966) في ملكية القطعة الارضية من املاك الدولة الخاصة عدد 30 التابعة لتجزئة سيدي محمد لحمر بجماعة زرارة الواد القروية الممنوحة له خلال توزيع الاراضي الفلاحية في سنة 1966.

المادة الثانية

يسند الى وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ووزير الداخلية ووزير المالية ، كل واحد منهم فيما يخصه ، تنفيذ ما جاء في هذا المرسوم الذي يبلغ الى المعني بالامر.

وحرر بالرباط في 13 من جمادى الاولى 1405 (4 فبراير 1985)

الامضاء : محمد كريم العمراني.

وقعه بالعطف :

وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،
الامضاء : عثمان الدمناتي.

وزير الداخلية ،
الامضاء : ادريس البصري.

وزير المالية ،
الامضاء : عبد اللطيف الجواهري.

---

**مرسوم رقم 2.84.62 صادر في 13 من جمادى الاولى 1405 (4 فبراير 1985) باسقاط حق المستفيد عدد 57 في ملكية القطعة الارضية الفلاحية او القابلة للفلاحة الممنوحة له سابقا من املاك الدولة الخاصة باقليم القنيطرة.**

الوزير الاول ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.72.277 بتاريخ 22 من ذي القعدة 1392 (29 ديسمبر 1972) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بمنح بعض الفلاحين أراضي فلاحية أو قابلة للفلاحة من أملاك الدولة الخاصة ولاسيما الفصول 24 و 25 و 26 منه ؛

وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 486.66 الصادر في 15 من ربيع الاول 1386 (4 يوليو 1966) بتحديد قائمة الاشخاص الموزعة عليهم خلال سنة 1966 قطع أرضية فلاحية او قابلة للفلاحة من املاك الدولة الخاصة باقليم القنيطرة ؛

وعلى الرأي الذي أبدته اللجنة المنصوص عليها في الفصل 7 من الظهير الشريف رقم 1.72.277 المشار اليه أعلاه الصادر في 22 من ذي القعدة 1392 (29 ديسمبر 1972) خلال اجتماعها المنعقد في فاتح جمادى الآخرة 1400 (17 ابريل 1980) ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المجتمع في 21 من صفر 1405 (15 نوفمبر 1984) ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

يسقط حق السيد علال بن محمد بوكرن الوارد اسمه بازاء العدد 57 في القائمة الملحقة بالمرسوم رقم 486.66 المشار اليه أعلاه الصادر في 15 من ربيع الاول 1386 (4 يوليو 1966) في ملكية القطعة الارضية من املاك الدولة الخاصة عدد 75 التابعة لتجزئة سوق الاحد بجماعة سوق أحد تكنة القروية الممنوحة له خلال توزيع الاراضي الفلاحية في سنة 1966.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المادة الثانية

يسند الى وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ووزير الداخلية ووزير المالية ، كل واحد منهم فيما يخصه ، تنفيذ ما جاء في هذا المرسوم الذي يبلغ الى المعني بالامر.

وحرر بالرباط في 13 من جمادى الاولى 1405 (4 فبراير 1985)

الامضاء : محمد كريم العمراني.

وقعه بالعطف :

وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،
الامضاء : عثمان الدمناتي.

وزير الداخلية ،
الامضاء : ادريس البصري.

وزير المالية ،
الامضاء : عبد اللطيف الجواهري.

---

**مرسوم رقم 2.84.63 صادر في 13 من جمادى الاولى 1405 (4 فبراير 1985) باسقاط حق المستفيد عدد 113 في ملكية القطعة الارضية الفلاحية او القابلة للفلاحة الممنوحة له سابقا من املاك الدولة الخاصة باقليم القنيطرة.**

الوزير الاول ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.72.277 بتاريخ 22 من ذي القعدة 1392 (29 ديسمبر 1972) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بمنح بعض الفلاحين أراضي فلاحية أو قابلة للفلاحة من أملاك الدولة الخاصة ولاسيما الفصول 24 و 25 و 26 منه ؛

وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 486.66 الصادر في 15 من ربيع الاول 1386 (4 يوليو 1966) بتحديد قائمة الأشخاص الموزعة عليهم خلال سنة 1966 قطع أرضية فلاحية او قابلة للفلاحة من املاك الدولة الخاصة باقليم القنيطرة ؛

وعلى الرأي الذي أبدته اللجنة المنصوص عليها في الفصل 7 من الظهير الشريف رقم 1.72.277 المشار اليه أعلاه الصادر في 22 من ذي القعدة 1392 (29 ديسمبر 1972) خلال اجتماعها المنعقد في فاتح جمادى الآخرة 1400 (17 ابريل 1980) ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المجتمع في 21 من صفر 1405 (15 نوفمبر 1984) ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

يسقط حق السيد ادريس بن عمر بن هدي الوارد اسمه بازاء العدد 113 في القائمة الملحقة بالمرسوم رقم 486.66 المشار اليه أعلاه الصادر في 15 من ربيع الأول 1386 (4 يوليو 1966) في ملكية القطعة الارضية من املاك الدولة الخاصة عدد 13 التابعة لتجزئة سوق الاحد بجماعة سوق احد تكنة القروية الممنوحة له خلال توزيع الاراضي الفلاحية في سنة 1966.

المادة الثانية

يسند الى وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ووزير الداخلية ووزير المالية ، كل واحد منهم فيما يخصه ، تنفيذ ما جاء في هذا المرسوم الذي يبلغ الى المعني بالامر.

وحرر بالرباط في 13 من جمادى الاولى 1405 (4 فبراير 1985)

الامضاء : محمد كريم العمراني.

وقعه بالعطف :

وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،
الامضاء : عثمان الدمناتي.

وزير الداخلية ،
الامضاء : ادريس البصري.

وزير المالية ،
الامضاء : عبد اللطيف الجواهري.

---

**مرسوم رقم 2.84.64 صادر في 13 من جمادى الاولى 1405 (4 فبراير 1985) باسقاط حق المستفيد عدد 140 في ملكية القطعة الارضية الفلاحية او القابلة للفلاحة الممنوحة له سابقا من املاك الدولة الخاصة باقليم القنيطرة.**

الوزير الاول ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.72.277 بتاريخ 22 من ذي القعدة 1392 (29 ديسمبر 1972) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بمنح بعض الفلاحين أراضي فلاحية أو قابلة للفلاحة من أملاك الدولة الخاصة ولاسيما الفصول 24 و 25 و 26 منه ؛

وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 486.66 الصادر في 15 من ربيع الاول 1386 (4 يوليو 1966) بتحديد قائمة الاشخاص الموزعة عليهم خلال سنة 1966 قطع أرضية فلاحية او قابلة للفلاحة من املاك الدولة الخاصة باقليم القنيطرة ؛

وعلى الرأي الذي أبدته اللجنة المنصوص عليها في الفصل 7 من الظهير الشريف رقم 1.72.277 المشار اليه أعلاه الصادر في 22 من ذي القعدة 1392 (29 ديسمبر 1972) خلال اجتماعها المنعقد في فاتح جمادى الآخرة 1400 (17 ابريل 1980) ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المجتمع في 21 من صفر 1405 (15 نوفمبر 1984) ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

يسقط حق السيد العربي بن سلام الوارد اسمه بازاء العدد 140 في القائمة الملحقة بالمرسوم رقم 486.66 المشار اليه أعلاه الصادر في 15 من ربيع الاول 1386 (4 يوليو 1966) في ملكية القطعة الارضية من املاك الدولة الخاصة عدد 3 التابعة لتجزئة سوق الاحد بجماعة سوق احد تكنة القروية الممنوحة له خلال توزيع الاراضي الفلاحية في سنة 1966.

المادة الثانية

يسند الى وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ووزير الداخلية ووزير المالية ، كل واحد منهم فيما يخصه ، تنفيذ ما جاء في هذا المرسوم الذي يبلغ الى المعني بالامر.

وحرر بالرباط في 13 من جمادى الاولى 1405 (4 فبراير 1985)

الامضاء : محمد كريم العمراني.

وقعه بالعطف :

وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،
الامضاء : عثمان الدمناتي.

وزير الداخلية ،
الامضاء : ادريس البصري.

وزير المالية ،
الامضاء : عبد اللطيف الجواهري.

---

**مرسوم رقم 2.84.65 صادر في 13 من جمادى الاولى 1405 (4 فبراير 1985) باسقاط حق المستفيد عدد 150 في ملكية القطعة الارضية الفلاحية او القابلة للفلاحة الممنوحة له سابقا من املاك الدولة الخاصة باقليم القنيطرة.**

الوزير الاول ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.72.277 بتاريخ 22 من ذي القعدة 1392 (29 ديسمبر 1972) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بمنح بعض الفلاحين أراضي فلاحية أو قابلة للفلاحة من أملاك الدولة الخاصة ولاسيما الفصول 24 و 25 و 26 منه ؛

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 486.66 الصادر في 15 من ربيع الاول 1386 (4 يوليو 1966) بتحديد قائمة الاشخاص الموزعة عليهم خلال سنة 1966 قطع أرضية فلاحية او قابلة للفلاحة من املاك الدولة الخاصة باقليم القنيطرة ؛

وعلى الرأي الذي أبدته اللجنة المنصوص عليها في الفصل 7 من الظهير الشريف رقم 1.72.277 المشار اليه أعلاه الصادر في 22 من ذي القعدة 1392 (29 ديسمبر 1972) خلال اجتماعها المنعقد في فاتح جمادى الآخرة 1400 (17 ابريل 1980) ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المجتمع في 21 من صفر 1405 (15 نوفمبر 1984) ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

يسقط حق السيد محمد بن التهامي الوارد اسمه بازاء العدد 150 في القائمة الملحقة بالمرسوم رقم 486.66 المشار اليه أعلاه الصادر في 15 من ربيع الاول 1386 (4 يوليو 1966) في ملكية القطعة الارضية من املاك الدولة الخاصة عدد 60 التابعة لتجزئة سوق الاحد بجماعة سوق احد تكنة القروية الممنوحة له خلال توزيع الاراضي الفلاحية في سنة 1966.

المادة الثانية

يسند الى وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ووزير الداخلية ووزير المالية ، كل واحد منهم فيما يخصه ، تنفيذ ما جاء في هذا المرسوم الذي يبلغ الى المعني بالامر.

وحرر بالرباط في 13 من جمادى الاولى 1405 (4 فبراير 1985)

الامضاء : محمد كريم العمراني.

وقعه بالعطف :

وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،
الامضاء : عثمان الدمناتي.

وزير الداخلية ،
الامضاء : ادريس البصري.

وزير المالية ،
الامضاء : عبد اللطيف الجواهري.

## قرار مشترك لوزير السكنى ووزير المالية رقم 1076.85 صادر في 8 محرم 1406 (24 سبتمبر 1985) بتحديد قائمة المصالح المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة السكنى والخاضعة ميزانياتها لتاشيرة وزير المالية.

وزير السكنى ،

ووزير المالية ،

بعد الاطلاع على المرسوم الملكي رقم 330.66 الصادر في 10 محرم 1387 (21 ابريل 1967) بسن نظام عام للمحاسبة العامة ولاسيما الفصل 65 منه ؛

وعلى المرسوم الملكي رقم 183.68 الصادر في 5 جمادى الاولى 1388 (31 يوليو 1968) بتحديد كيفية تطبيق الفصل 65 من المرسوم الملكي رقم 330.66 الصادر في 10 محرم 1387 (21 ابريل 1967) بسن نظام عام للمحاسبة العامة ولاسيما الفصل 3 منه ،

قررا ما يلي :

المادة الاولى

تعد مصالح مسيرة بصورة مستقلة تخضع ميزانياتها لتأشيرة وزير المالية مصالح السكنى التابعة للمندوبيات الجهوية لوزارة السكنى بوجدة وتطوان وبني ملال وفاس ومراكش ومكناس والقنيطرة وآسفي وأكادير والعيون.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 8 محرم 1406 (24 سبتمبر 1985).

وزير السكنى ،
الامضاء : عبد الرحمان بوفتاس.

وزير المالية ،
الامضاء : عبد اللطيف الجواهري.

## قرار لوزير الطاقة والمعادن رقم 789.85 صادر في 14 من محرم 1406 (30 سبتمبر 1985) بتغيير القرار الصادر في 7 ربيع الآخر 1356 (16 يونيو 1937) بالاذن للشركة الملكية الاستورية للمناجم في اقامة مستودع للمتفجرات.

وزير الطاقة والمعادن ،

بعد الاطلاع على الظهير الشريف الصادر في 17 من صفر 1332 (14 يناير 1914) بتنظيم استيراد المتفجرات وانتقالها وبيعها في المغرب وتحديد شروط اقامة المستودعات كما وقع تغييره وتتميمه ولاسيما الفصول 1 و 2 و 3 و 4 منه ؛

وعلى القرار الصادر في 24 من جمادى الاولى 1373 (30 يناير 1954) المحددة بموجبه بعض كيفيات تطبيق الظهير الشريف المشار اليه أعلاه الصادر في 17 من صفر 1332 (14 يناير 1914) ؛

وعلى القرار الصادر في 7 ربيع الآخر 1356 (16 يونيو 1937) بالاذن للشركة الملكية الاستورية للمناجم في اقامة مستودع للمتفجرات ؛

وعلى الطلب الذي قدمته في 22 ديسمبر 1977 الشركة المنجمية للتويسيت من أجل الحصول على الاذن في رفع طاقة مستودعها الكائن بملحقة تويسيت بوبكر ، دائرة أحواز وجدة من طن الى خمسة أطنان من متفجرات الطبقة الاولى أو بكمية تعادل ذلك ؛

وعلى المخططات الملحقة بالطلب المذكور ،

قرر ما يلي :

المادة الاولى

تحل الشركة المنجمية للتويسيت الكائن مقرها بزنقة ابن الطفيل ، رقم 5 بالدار البيضاء محل الشركة الملكية الاستورية للمناجم المأذون لها بالقرار المشار اليه أعلاه الصادر في 7 ربيع الآخر 1356 (16 يونيو 1937) في اقامة مستودع دائم للمتفجرات من النوع المدفون خاص بحاجاتها في ملحقة تويسيت بوبكر ، دائرة أحواز وجدة وذلك من أجل استغلال المستودع المذكور.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المادة الثانية

يغير على النحو التالي الفصلان 3 و 6 من القرار الصادر في 7 ربيع الآخر 1356 (16 يونيو 1937) المشار اليه أعلاه :

« الفصل 3. ـ تتكون غرفة الاستيداع من سرداب ثانوي يبلغ
« مجموع طوله 68 مترا انطلاقا من سرداب المدخل ويكون مفتوحا
« الى الخارج على بعد يسمح بألا يقل سمك طبقة التغطية
« عن 23 مترا .....»

(الباقي لا تغيير فيه).

« الفصل 6. ـ يمكن ان يتسع المستودع لكمية من المتفجرات
« لا تجاوز خمسة آلاف (5.000) كيلوغرام من الديناميت او لكمية
« تعادلها من متفجر آخر. »

المادة الثالثة

يبلغ هذا القرار الى المعني بالامر وينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 14 من محرم 1406 (30 سبتمبر 1985).

الامضاء : محمد فتاح.

## قرار لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي رقم 1022.85 صادر في 21 من محرم 1406 (7 أكتوبر 1985) باسناد انتداب صحي.

وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

بعد الاطلاع على القانون رقم 21.80 المتعلق بممارسة الطب البيطري والجراحة والصيدلة البيطرية بصفة حرة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.80.340 بتاريخ 17 من صفر 1401 (25 ديسمبر 1980) ولاسيما الفصل 2 من القانون المذكور ؛

وعلى المرسوم رقم 2.82.541 الصادر في 29 من جمادى الاولى 1403 (15 مارس 1983) بتطبيق القانون الآنف الذكر ولاسيما الفصول 6 و 7 و 8 منه ،

قرر ما يلي .

المادة الاولى

يسند الانتداب الصحي المنصوص عليه في الفصل 2 من القانون المشار اليه أعلاه الى السيد عبد اللطيف بن الصغير ، الدكتور البيطري المأذون له في ممارسة الطب البيطري والجراحة والصيدلة البيطرية بصفة حرة في مشرع بلقصيري بناء على الاذن رقم 6813 المسلم بتاريخ 26 من ذي الحجة 1405 (12 سبتمبر 1985).

المادة الثانية

يسند تنفيذ هذا القرار الى مدير تربية المواشي.

وحرر بالرباط في 21 من محرم 1406 (7 أكتوبر 1985).

الامضاء : عثمان الدمناتي.

## قرار لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي رقم 1023.85 صادر في 21 من محرم 1406 (7 أكتوبر 1985) باسناد انتداب صحي.

وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

بعد الاطلاع على القانون رقم 21.80 المتعلق بممارسة الطب البيطري والجراحة والصيدلة البيطرية بصفة حرة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.80.340 بتاريخ 17 من صفر 1401 (25 ديسمبر 1980) ولاسيما الفصل 2 من القانون المذكور ؛

وعلى المرسوم رقم 2.82.541 الصادر في 29 من جمادى الاولى 1403 (15 مارس 1983) بتطبيق القانون الآنف الذكر ولاسيما الفصول 6 و 7 و 8 منه ،

قرر ما يلي :

المادة الاولى

يسند الانتداب الصحي المنصوص عليه في الفصل 2 من القانون المشار اليه أعلاه الى السيد عبد اللطيف بن الصغير ، الدكتور البيطري المأذون له في ممارسة الطب البيطري والجراحة والصيدلة البيطرية بصفة حرة في مشرع بلقصيري بناء على الاذن رقم 6832 المسلم بتاريخ 11 من محرم 1406 (27 سبتمبر 1985).

المادة الثانية

يسند تنفيذ هذا القرار الى مدير تربية المواشي.

وحرر بالرباط في 21 من محرم 1406 (7 أكتوبر 1985).

الامضاء : عثمان الدمناتي.

## قرار لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي رقم 1024.85 . صادر في 21 من محرم 1406 (7 أكتوبر 1985) باسناد انتداب صحي.

وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

بعد الاطلاع على القانون رقم 21.80 المتعلق بممارسة الطب البيطري والجراحة والصيدلة البيطرية بصفة حرة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.80.340 بتاريخ 17 من صفر 1401 (25 ديسمبر 1980) ولاسيما الفصل 2 من القانون المذكور ؛

وعلى المرسوم رقم 2.82.541 الصادر في 29 من جمادى الاولى 1403 (15 مارس 1983) بتطبيق القانون الآنف الذكر ولاسيما الفصول 6 و 7 و 8 منه ،

قرر ما يلي :

المادة الاولى

يسند الانتداب الصحي المنصوص عليه في الفصل 2 من القانون المشار اليه أعلاه الى السيد مبارك الداودي ، الدكتور البيطري المأذون له في ممارسة الطب البيطري والجراحة والصيدلة البيطرية بصفة حرة في مدينة وجدة بناء على الاذن رقم 6831 المسلم بتاريخ 16 من محرم 1406 (2 أكتوبر 1985).

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المادة الثانية

يسند تنفيذ هذا القرار الى مدير تربية المواشي.

وحرر بالرباط في 21 من محرم 1406 (7 أكتوبر 1985).

الامضاء : عثمان الدمناتي.

**مقرر لوزير التشغيل رقم 1016.85 صادر في 18 من محرم 1406 (4 أكتوبر 1985) بتحديد قائمة الهيئات المعتمدة لمراقبة المنشآت الكهربائية.**

وزير التشغيل ،

بعد الاطلاع على القرار الصادر في 28 يونيو 1938 بحماية العمال في المؤسسات التي تستخدم تيارات كهربائية ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى القرار الصادر في 28 يونيو 1938 بتحديد تركيب لجنة التقنيين المحدثة بموجب الفصل الاول من القرار المذكور ؛

وعلى القرار الصادر في 2 يناير 1952 بتحديد شروط اعتماد الهيئات لمراقبة المنشآت الكهربائية كما وقع تغييره بالقرار الصادر في 11 يوليو 1952 ولاسيما الفصلين 3 و 7 منه ؛

وعلى الرأي الذي أبدته لجنة التقنيين بتاريخ 9 شوال 1405 (28 يونيو 1985) ،

قرر ما يلي :

المادة الاولى

تعتمد الهيئات التالية طوال سنتين لمراقبة المنشآت الكهربائية في المؤسسات التي تستخدم تيارات كهربائية :

– هيئة تطبيق قواعد وتقنيات جمعية أرباب الاجهزة البخارية والكهربائية بالجنوب الشرقي وافريقيا الشمالية (APAVE) ؛

– شركة « بيرو فيريطاس » ؛

– الشركة المغربية للمراقبة التقنية للبناء (SOCOTEC).

المادة الثانية

ينشر هذا المقرر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 18 من محرم 1406 (4 أكتوبر 1985).

الامضاء : حسن العبادي.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

# نظام موظفي الادارات العمومية

## نصوص عامة

**قرار للوزير الاول رقم 3.19.85 صادر في 4 ربيع الآخر 1406 (17 ديسمبر 1985) بتتميم قرار الوزير الاول رقم 3.18.72 الصادر في 2 فبراير 1972 المحددة بموجبه في سنة 1972 قائمة اصناف موظفي ومستخدمي الادارات والمؤسسات العامة الذين يمكن اعفاؤهم من القيام بالخدمة الفعلية أو من قضاء فترات تدريب خاص.**

الوزير الاول ،

بعد الاطلاع على قرار الوزير الاول رقم 3.18.72 الصادر في 2 فبراير 1972 المحددة بموجبه في سنة 1972 قائمة أصناف موظفي ومستخدمي الادارات والمؤسسات العامة الذين يمكن اعفاؤهم من القيام بالخدمة الفعلية أو من قضاء فترات تدريب خاص ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وباقتراح من الوزير المنتدب لدى الوزير الاول المكلف بالشؤون الادارية ؛

وبعد موافقة ادارة الدفاع الوطني ،

قرر ما يلي :

مادة فريدة

يتمم على النحو التالي الملحق بقرار الوزير الاول رقم 3.18.72 المشار اليه أعلاه الصادر في 2 فبراير 1972 :

### « الملحق

**« I ـ الادارات العامة**

« الادارات المركزية :

« .....

« .....

« وزارة الداخلية :

« رجال السلطة .....

« .....

« ..... هيئة رجال المطافىء. »

وحرر بالرباط في 4 ربيع الآخر 1406 (17 ديسمبر 1985)

الامضاء : محمد كريم العمراني.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

# نصـــوص خـاصـــة

وزارة التربية الوطنيـة

**قرار لوزير التربية الوطنية رقم 1250.85 صادر في 29 من ربيع الاول 1406 (12 ديسمبر 1985) باجراء مباراة لتوظيف عون واحد للخدمة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالدار البيضاء.**

وزير التربية الوطنية ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 401.67 الصادر في 13 من ربيع الاول 1387 (22 يونيو 1967) بسن نظام عام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج أسلاك ودرجات ومناصب الادارات العمومية ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبناء على القرار الملكي رقم 3.213.67 الصادر في 11 أكتوبر 1967 بتنظيم المباراة الخاصة بولوج سلك أعوان الخدمة ،

قرر ما يلي :

المـادة الاولى

تجـرى بكليـة العلـوم القانونيـة والاقتصاديـة والاجتماعيـة بالدار البيضاء مباراة لتوظيف عون واحد (1) للخدمة ابتداء من 3 يناير 1986.

المـادة الثانية

يجب أن تصل طلبـات الترشيح الى كليـة العلـوم القانونيـة والاقتصادية والاجتماعية بالدار البيضاء قبل 27 ديسمبر 1985.

وحرر بالرباط في 29 من ربيع الاول 1406 (12 ديسمبر 1985)
الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

**قرار لوزير التربية الوطنية رقم 1251.85 صادر في 29 من ربيع الاول 1406 (12 ديسمبر 1985) بتحديد بعض المعادلات بين الشهادات.**

وزير التربية الوطنية ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 1184.66 الصادر في 22 من شوال 1386 (2 فبراير 1967) بمثابة النظام الاساسي الخاص برجال التعليم بوزارة التربية الوطنية ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبناء على محضر اللجنة المكلفة بمنح المعادلات بين الشهادات بتاريخ 26 من شعبان 1405 (17 ماي 1985) ،

قرر ما يلي :

المـادة الاولى

تقبل لمعادلة شهادة الاجازة في العلوم الاقتصادية قصد ولوج سلك أساتذة السلك الثاني من التعليم الثانوي احدى الشهادتين التاليتيـن :

ـ شهادة الاشراف في العلوم الاقتصادية المسلمة من طرف الجامعات الفرنسية مشفوعة بشهادة البكالوريا للتعليم الثانوي أو شهادة معادلة لهـا ؛

ـ شهادة الاشراف في الادارة الاقتصادية والاجتماعية المسلمة من طرف الجامعات الفرنسية مشفوعة بشهادة البكالوريا للتعليم الثانوي أو شهادة معادلة لهـا.

المـادة الثانية

يعمل بهذا القرار ابتداء من 16 سبتمبر 1985.

وحرر بالرباط في 29 من ربيع الاول 1406 (12 ديسمبر 1985)
الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

وزارة الصحة العمومية

**قرار لوزير الصحة العمومية رقم 1254.85 صادر في 14 من محرم 1406 (30 سبتمبر 1985) بتحديد قائمة الشهادات التي يتأتى بموجبها التوظيف مباشرة بناء على الشهادات في سلك المتصرفين الاقليميين.**

وزير الصحة العمومية ،

بنـاء على المرسوم الملكـي رقم 11.78.66 الصـادر في 22 من شوال 1386 (2 فبراير 1967) بمثابة النظام الاساسي الخاص بموظفـي وزارة الصحة العمومية ، كما تم تتميمه وتغييره ولاسيما الفصل 22 منه :

وبعد مصادقة الوزير المنتدب لدى الوزير الاول المكلف بالشؤون الادارية ،

قرر مـا يلـي :

المادة الاولى

تقبل لمعادلة الشهادة المنصوص عليها في الفصل 22 من المرسوم الملكي رقم 1178.66 الصادر في 22 من شوال 1386 (2 فبراير 1967) بمثابة النظام الاساسي الخاص بموظفي وزارة الصحة العمومية ، كما تم تتميمه وتغييره والتي يتأتى بموجبها التوظيف مباشرة بناء على الشهادات في سلك المتصرفين الاقليميين.

ـ شهادة دكتوراة السلك الثالث في علوم الاقتصاد مشفوعة بدبلوم الدراسات المعمقة وشهادة الاشراف في نفس الشعبة المسلمة من طرف جامعة بواتييي (فرنسا).

المادة الثانية

يعمل هذا القرار ابتداء من 22 سبتمبر 1983.

وحرر بالرباط في 14 من محرم 1406 (30 سبتمبر 1985)
الامضاء : الطيب بن الشيخ.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الوزارة المنتدبة لدى الوزير الاول المكلفة بالشؤون الادارية

**قرار للوزير المنتدب لدى الوزير الاول المكلف بالشؤون الادارية رقم 1252.85 صادر في 29 من ربيع الاول 1406 (12 ديسمبر 1985) بتتميم القرار رقم 678.68 الصادر في 22 نوفمبر 1968 بتحديد قائمة الشهادات التي يتأتى بها التوظيف مباشرة بناء على الشهادات في سلك مهندسي الدولة.**

الوزير المنتدب لدى الوزير الاول المكلف بالشؤون الادارية ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 1189.66 الصادر في 27 من ذي القعدة 1386 (9 مارس 1967) بمثابة النظام الاساسي الخاص بهيئة المهندسين والمساعدين التقنيين بالادارات العمومية المشتركة بين الوزارات ولاسيما الفقرة الاولى من الفصل الرابع منه ؛

وبناء على قرار وزير الشؤون الادارية ، الامين العام للحكومة رقم 678.68 الصادر في 22 نوفمبر 1968 بتحديد قائمة الشهادات التي يتأتى بها التوظيف مباشرة بناء على الشهادات في سلك مهندسي الدولة ، حسبما وقع تتميمه ؛

وباقتراح من الوزراء المعنيين بالامر ، وبعد استشارة اللجنة المختصة المنعقدة بتاريخ 22 فبراير 1983 ،

قرر ما يلي :

المادة الاولى

تتمم كما يلي قائمة المدارس والجامعات والمعاهد والمؤسسات المحددة في الفصل الاول من القرار رقم 678.68 المشار اليه أعلاه المؤرخ في 22 نوفمبر 1968 :

« الفصل الاول. ـ .....

Diplôme d'ingénieur (section : électronique) délivré par l'École nationale supérieure d'électrotechnique, d'électronique, d'informatique et hydraulique de Toulouse - France, assorti du baccalauréat de l'enseignement du second degré (série scientifique ou technique) ou d'un diplôme équivalent. »

المادة الثانية

يعمل بهذا القرار ابتداء من تاريخ تعيين المعني بالامر بموجب هذه الشهادة.

وحرر بالرباط في 29 من ربيع الاول 1406 (12 ديسمبر 1985)

الامضاء : عبد الرحيم بن عبد الجليل.

ادارة الدفاع الوطني

**قرار للوزير الاول رقم 1253.85 صادر في 28 من صفر 1406 (12 نوفمبر 1985) بإجراء امتحان الكفاءة المهنية لولوج درجة محرر ممتاز.**

الوزير الاول ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 401.67 الصادر في 13 من ربيع الاول 1387 (22 يونيو 1967) بسن نظام عام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج اسلاك ودرجات ومناصب الادارات العمومية ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبناء على قرار الوزير الاول رقم 3.253.81 بتاريخ 30 من جمادى الآخرة 1401 (5 ماي 1981) بتنظيم امتحان الكفاءة المهنية الخاص بولوج درجة محرر ممتاز ،

قرر ما يلي :

المادة الاولى

يجرى يوم 14 يناير 1986 امتحان الكفاءة المهنية الخاص بولوج درجة محرر ممتاز ، السلم 9 ، ويحدد عدد المناصب في منصب واحد (1).

المادة الثانية

يجب أن تصل طلبات الترشيح الى ادارة الدفاع الوطني (مصلحة الموظفين والمعدات) وذلك قبل فاتح يناير 1986.

وحرر بالرباط في 28 من صفر 1406 (12 نوفمبر 1985)

عن الوزير الاول وبتفويض منه :
الكاتب العام لادارة الدفاع الوطني ،
الامضاء : الجنرال محمد اشهبار.

الامانة العامة للحكومة

**قرار للامين العام للحكومة رقم 1248.85 صادر في 29 من ربيع الاول 1406 (12 ديسمبر 1985) يغير بموجبه القرار رقم 1182.83 الصادر في 29 من ذي الحجة 1403 (7 أكتوبر 1983) بتعيين ممثلي الادارة والموظفين لمدة ست سنوات ابتداء من 14 أكتوبر 1983 في حظيرة اللجان الادارية المتساوية الاعضاء المختصة ازاء موظفي الاسلاك والدرجات التابعة لمصالح الوزير الاول والامانة العامة للحكومة ، حسبما وقع تغييره وتتميمه بالقرار رقم 359.85 الصادر في 11 من رجب 1405 (2 أبريل 1985).**

الامين العام للحكومة ،

بناء على القرار رقم 1182.83 الصادر في 29 من ذي الحجة 1403 (7 أكتوبر 1983) بتعيين ممثلي الادارة والموظفين لمدة 6 سنوات ابتداء من 14 أكتوبر 1983 في حظيرة اللجان الادارية المتساوية الاعضاء المختصة ازاء موظفي الاسلاك والدرجات التابعة لمصالح الوزير الاول والامانة العامة للحكومة ، حسبما وقع تغييره وتتميمه بالقرار رقم 359.85 الصادر في 11 من رجب 1405 (2 أبريل 1985) ،

قرر ما يلي :

المادة الاولى

يغير الفصل الثاني من القرار رقم 1182.83 الصادر في 29 من ذي الحجة 1403 (7 أكتوبر 1983) المشار اليه أعلاه كما يلي :

« الباب الأول

« ممثلو الادارة

« الفصل الاول. ـ .....

« الفصل الثاني. ـ يعين السيد بنحساين الغزواني ، متصرف ممتاز بالامانة العامة للحكومة عضوا رسميا ورئيسا لجميع اللجان الادارية المتساوية الاعضاء في حالة تغيب العضو الرسمي.

« اللجنة رقم 1

« العضوان الرسميان :

« السيد بنحساين الغزواني ، متصرف ممتاز بالامانة العامة للحكومة ؛

« العضوان النائبان :

« السيد بلكراتي بنسالم ، مكلف بالدراسات بالامانة العامة للحكومة.

« .....

« اللجنة رقم 2

« العضوان الرسميان :

« .....

« السيد بنحساين الغزواني ، متصرف ممتاز بالامانة العامة للحكومة ؛

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

« العضوان النائبان :

« .....

« السيد بلكراتي بنسالم ، مكلف بالدراسات بالامانة العامة للحكومة.

« اللجنـة رقـم 3

« الاعضاء الرسميون :

« .....

« السيد بنحساين الغزواني ، متصرف ممتاز بالامانة العامة للحكومة ؛

« السيد بلكراتي بنسالم ، مكلف بالدراسات بالامانة العامة للحكومة ؛

« الاعضاء النواب :

« .....

« السيد عبد العزيز غلاب ، متصرف مساعد بالامانة العامة للحكومة ؛

« السيد محمد أعدي ، متصرف مساعد بالامانة العامة للحكومة.

« اللجنـة رقـم 4

« أ) أعوان التنفيذ الممتازون :

« .....

« العضو النائب :

« السيد بنحساين الغزواني ، متصرف ممتاز بالامانة العامة للحكومة.

« ب) أعوان التنفيذ :

« العضوان الرسميان :

« .....

« السيد بنحساين الغزواني ، متصرف ممتاز بالامانة العامة للحكومة ؛

« العضوان النائبان :

« السيد بلكراتي بنسالم ، مكلف بالدراسات بالامانة العامة للحكومة.

« اللجنـة رقـم 5

« العضوان الرسميان :

« .....

« السيد بنحساين الغزواني ، متصرف ممتاز بالامانة العامة للحكومة ؛

« العضوان النائبان :

« السيد بلكراتي بنسالم ، مكلف بالدراسات بالامانة العامة للحكومة ؛

« السيد عبد العزيز غلاب ، متصرف مساعد بالامانة العامة للحكومة.

« اللجنـة رقـم 6

« أ) أعوان الخدمة الممتازون :

« العضو الرسمي :

« .....

« العضو النائب :

« السيد بنحساين الغزواني ، متصرف ممتاز بالامانة العامة للحكومة.

« ب) أعوان الخدمة :

« العضوان الرسميان :

« .....

« السيد بنحساين الغزواني ، متصرف ممتاز بالامانة العامة للحكومة ؛

« العضوان النائبان :

« السيد عبد العزيز غلاب ، متصرف مساعد بالامانة العامة للحكومة ؛

« السيد الحسن بدروس ، محرر بالامانة العامة للحكومة. »

(الباقي بدون تغيير)

المادة الثانية

يعمل بهذا القرار ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 29 من ربيع الاول 1406 (12 ديسمبر 1985)

الامضاء : عباس القيسي.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

# حركات الموظفين وتدابير التسيير

## معاشات القوات المساعدة

قرار لوزير المالية رقم 203 بتاريخ 29 من ذي الحجة 1398 (30 نوفمبر 1978) تمنح وتسجل في السجل العام لمعاشات مستخدمي القوات المساعدة المعاشات المنصوص عليها في الجدول بعده :

| الاسم العائلي والشخصي | الدرجة ، الطبقة والرتبة | رقم المعاش | النسبة المائوية | تاريخ الشروع في التمتع بالمعاش |
|---|---|---|---|---|
| | | | % | |
| زهرة بنت محمد ، أرملة يونس لحسن ، رقم الانخراط : 52/9180. | مقدم ، الرتبة 4 ، الرقم الاستدلالي : 139. | 409.726 | 62,50 | 1978-1-1 |
| امزيت محمد بن مبارك ، رقم الانخراط : 52/5756. | مخزني ، الرتبة 10 ، الرقم الاستدلالي : 128. | 409.727 | 82,50 | 1978-4-1 |
| سخسوخ محمد بن عمالة أحمد ، رقم الانخراط : 1075. | مساعد ، الطبقة 2 ، الرتبة 8 ، الرقم الاستدلالي : 269. | 409.728 | 72,25 | 1978-1-1 |
| الشيبك صالح بن الشيب ، رقم الانخراط : 56/673. | مقدم ، الرتبة 4 ، الرقم الاستدلالي : 139. | 409.729 | 71,25 | 1978-4-1 |
| اقجضاو عبد الله بن الكبير ، رقم الانخراط : 62/257. | مخزني ، الرتبة 8 ، الرقم الاستدلالي : 124. | 409.730 | 40 | 1978-1-1 |
| احسين بعزة بن الجيلالي : رقم الانخراط : 52/2241. | مقدم رئيس ، الرتبة 4 ، الرقم الاستدلالي : 151. | 409.731 | 86,25 | 1978-4-1 |
| لهداية علي بن الزين ، رقم الانخراط : 52/788. | مقدم ، الرتبة 4 ، الرقم الاستدلالي : 139. | 409.732 | 82,50 | 1978-4-1 |
| بوعدي بوجمعة بن الحسين ، رقم الانخراط : 52/9087. | مخزني ، الرتبة 10 ، الرقم الاستدلالي : 128. | 409.733 | 90 | 1978-4-1 |
| ديواني بنيونس بن عبد القادر ، رقم الانخراط : 52/106. | مقدم رئيس ، الرتبة 4 ، الرقم الاستدلالي : 151. | 409.734 | 86,25 | 1978-4-1 |
| عرعار ميمون اوحدو بن محمد ، رقم الانخراط : 52/6997. | مخزني ، الرتبة 10 ، الرقم الاستدلالي : 128. | 409.735 | 65 | 1978-4-1 |
| بديع لكبير بن العربي ، رقم الانخراط : 55/3528. | مخزني ، الرتبة 10 ، الرقم الاستدلالي : 128. | 409.736 | 68,75 | 1978-4-1 |
| عيساوي احمد بن عبد الله ، رقم الانخراط : 52/3536. | مخزني ، الرتبة 10 ، الرقم الاستدلالي : 128. | 409.737 | 81,25 | 1978-4-1 |
| بنعشيش علال بن أحمد ، رقم الانخراط : 55/1409. | مخزني ، الرتبة 10 ، الرقم الاستدلالي : 128. | 409.738 | 76,25 | 1978-1-1 |
| حومين رحال بن احمد ، رقم الانخراط : 55/3494. | مخزني ، الرتبة 10 ، الرقم الاستدلالي : 128. | 409.739 | 70 | 1978-4-1 |
| صالحي افضيل بن اعلي ، رقم الانخراط : 1542. | مساعد ، الطبقة 4 ، الرتبة 3 ، الرقم الاستدلالي : 173. | 409.740 | 13,75 | 1976-1-1 |
| عزيزي لحسن بن مبارك ، رقم الانخراط : 55/1504. | مخزني ، الرتبة 10 ، الرقم الاستدلالي : 128. | 409.741 | 65 | 1978-4-1 |
| العناز العياشي بن محمد ، رقم الانخراط : 58/2148. | مخزني ، الرتبة 10 ، الرقم الاستدلالي : 128. | 409.742 | 91,25 | 1978-4-1 |
| شنطوبة مسعود بن محمد ، رقم الانخراط : 58/1672. | مخزني ، الرتبة 10 ، الرقم الاستدلالي : 128. | 409.743 | 100 | 1978-4-1 |
| ناصر ميمون بن فرجي ، رقم الانخراط : 52/39. | مخزني ، الرتبة 10 ، الرقم الاستدلالي : 128. | 409.744 | 90 | 1978-4-1 |
| لعجب ادريس بن علال ، رقم الانخراط : 58/2636. | مخزني ، الرتبة 10 ، الرقم الاستدلالي : 128. | 409.745 | 97,50 | 1978-4-1 |
| النادي الطاهر بن المفضل ، رقم الانخراط : 58/1421. | مخزني ، الرتبة 10 ، الرقم الاستدلالي : 128. | 409.746 | 97,50 | 1978-4-1 |
| زنطار ميلود بن محمد ، رقم الانخراط : 57/2235. | مخزني ، الرتبة 9 ، الرقم الاستدلالي : 126. | 409.747 | 51,25 | 1978-4-1 |
| كناس العربي بن أحمد ، رقم الانخراط : 56/1246. | مخزني ، الرتبة 10 ، الرقم الاستدلالي : 128. | 409.748 | 75 | 1978-4-1 |
| بوعجاجي العربي بن محمد ، رقم الانخراط : 52/1962. | مخزني ، الرتبة 10 ، الرقم الاستدلالي : 128. | 409.749 | 95 | 1978-4-1 |
| العزوزي علال بن أحميدة ، رقم الانخراط : 55/2037. | مخزني ، الرتبة 10 ، الرقم الاستدلالي : 128. | 409.750 | 71,25 | 1978-4-1 |

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

قرار لوزير المالية رقم 204 بتاريخ 29 من ذي الحجة 1398 (30 نوفمبر 1978) تمنح وتسجل في السجل العام لمعاشات مستخدمي القوات المساعدة المعاشات المنصوص عليها في الجدول بعده :

| الاسم العائلي والشخصي | الدرجة ، الطبقة والرتبة | رقم المعاش | النسبة المائوية | تاريخ الشروع في التمتع بالمعاش |
|---|---|---|---|---|
| | | | % | |
| عمر بن الحسين ، رقم الانخراط : 58/2195. | مخزني ، الرتبة 10 ، الرقم الاستدلالي : 128. | 409.751 | 90 | 1978-4-1 |
| اعلا علي بن محمد ، رقم الانخراط : 52/2256. | مخزني ، الرتبة 10 ، الرقم الاستدلالي : 128. | 409.752 | 76,25 | 1978-4-1 |
| الباز الميلود بن محمد ، رقم الانخراط : 57/1169. | مخزني ، الرتبة 9 ، الرقم الاستدلالي : 126. | 409.753 | 52,50 | 1978-4-1 |
| المزيان الحسن بن محمد ، رقم الانخراط : 53/933. | مقدم ، الرتبة 4 ، الرقم الاستدلالي : 139. | 409.754 | 73,75 | 1977-10-1 |
| امام محمد المكي بن حمو ، رقم الانخراط : 52/8599. | مخزني ، الرتبة 10 ، الرقم الاستدلالي : 128. | 409.755 | 65 | 1978-2-1 |
| شريف حماد بن أحمد ، رقم الانخراط : 58/341. | مخزني ، الرتبة 10 ، الرقم الاستدلالي : 128. | 409.756 | 53,75 | 1978-4-1 |
| كورّدو محمد بن علي ، رقم الانخراط : 58/517. | مخزني ، الرتبة 10 ، الرقم الاستدلالي : 128. | 409.757 | 100 | 1978-4-1 |
| المطاغري عبد السلام بن عمرو ، رقم الانخراط : 52/30. | مخزني ، الرتبة 10 ، الرقم الاستدلالي : 128. | 409.758 | 97,50 | 1978-4-1 |
| فهيم لحسن بن محمد ، رقم الانخراط : 54/46. | مخزني ، الرتبة 10 ، الرقم الاستدلالي : 128. | 409.759 | 71,25 | 1978-4-1 |
| بن الشيخ أحمد بن علي ، رقم الانخراط : 57/1451. | مقدم ، الرتبة 4 ، الرقم الاستدلالي : 139. | 409.760 | 71,25 | 1978-4-1 |
| أولاد الحسن عبد السلام بن العياشي ، رقم الانخراط : 58/1433. | مخزني ، الرتبة 10 ، الرقم الاستدلالي : 128. | 409.761 | 88,75 | 1978-4-1 |
| امجوشن محمد بن محمد ، رقم الانخراط : 58/2463. | مخزني ، الرتبة 10 ، الرقم الاستدلالي : 128. | 409.762 | 88,75 | 1978-4-1 |
| آيت عزوا عبد الله بن عسو ، رقم الانخراط : 53/805. | مخزني ، الرتبة 10 ، الرقم الاستدلالي : 128. | 409.763 | 78,75 | 1978-4-1 |
| خلو محمد بن العربي ، رقم الانخراط : 52/3861. | مقدم ، الرتبة 4 ، الرقم الاستدلالي : 139. | 409.764 | 95 | 1978-4-1 |
| المنور أحمد بن المصطفى ، رقم الانخراط : 55/2410. | مخزني ، الرتبة 10 ، الرقم الاستدلالي : 128. | 409.765 | 78,75 | 1978-1-1 |
| سري محمد بن موحا ، رقم الانخراط : 52/10247. | مخزني ، الرتبة 10 ، الرقم الاستدلالي : 128. | 409.766 | 80 | 1978-2-1 |
| الفضيل بوشمي بن أحمد ، رقم الانخراط : 974. | مساعد ، الطبقة 1 ، الرتبة 6 ، الرقم الاستدلالي : 259. | 409.767 | 51,25 | 1978-1-1 |
| المودن ادريس بن محمد ، رقم الانخراط : 58/2137. | مخزني ، الرتبة 10 ، الرقم الاستدلالي : 128. | 409.768 | 87,50 | 1978-4-1 |
| البوسكرى البازيد بن الحسين ، رقم الانخراط : 55/6675. | مخزني ، الرتبة 10 ، الرقم الاستدلالي : 128. | 409.769 | 56,25 | 1978-2-1 |
| ناجدي علي بن سعيد ، رقم الانخراط : 52/6965. | مقدم ، الرتبة 4 ، الرقم الاستدلالي : 139. | 409.770 | 72,50 | 1978-4-1 |
| بوجاج عمرو بن محمد ، رقم الانخراط : 57/1463. | مخزني ، الرتبة 10 ، الرقم الاستدلالي : 128. | 409.771 | 53,75 | 1978-2-1 |
| التزروتي سلام بن محمد ، رقم الانخراط : 52/1209. | مخزني ، الرتبة 10 ، الرقم الاستدلالي : 128. | 409.772 | 91,25 | 1978-4-1 |
| الخمسي العسري عبد السلام بن العياشي ، رقم الانخراط : 58/1446. | مخزني ، الرتبة 10 ، الرقم الاستدلالي : 128. | 409.773 | 97,50 | 1978-4-1 |
| روان عبد القادر بن عبد السلام ، رقم الانخراط : 58/2872. | مخزني ، الرتبة 10 ، الرقم الاستدلالي : 128. | 409.774 | 100 | 1978-4-1 |
| صبار سعيد بن اشوى ، رقم الانخراط : 52/8856. | مخزني ، الرتبة 10 ، الرقم الاستدلالي : 128. | 409.775 | 88,75 | 1978-4-1 |

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

قرار لوزير المالية رقم 205 بتاريخ 11 من محرم 1399 (12 ديسمبر 1978) تمنح وتسجل في السجل العام لمعاشات مستخدمي القوات المساعدة المعاشات المنصوص عليها في الجدول بعده :

| الاسم العائلي والشخصي | الدرجة ، الطبقة والرتبة | رقم المعاش | النسبة المائوية | تاريخ الشروع في التمتع بالمعاش |
|---|---|---|---|---|
| | | | ٪ | |
| والزين بوعزة بن محمد ، رقم الانخراط : 56/678. | مخزني ، الرتبة 10 ، الرقم الاستدلالي : 128. | 409.776 | 55 | 1978-4-1 |
| الدريسي أحمد بن محمد ، رقم الانخراط : 58/1762. | مخزني ، الرتبة 10 ، الرقم الاستدلالي : 128. | 409.777 | 83,75 | 1978-4-1 |
| ركمي عبد السلام بن محمد ، رقم الانخراط : 52/7464. | مقدم ، الرتبة 4 ، الرقم الاستدلالي : 139. | 409.778 | 75 | 1978-4-1 |
| حمادة عمرو بن بلقاسم ، رقم الانخراط : 55/2406. | مخزني ، الرتبة 10 ، الرقم الاستدلالي : 128. | 409.779 | 72,50 | 1978-4-1 |
| احدلهن علي بن محمد ، رقم الانخراط : 58/2848. | مخزني ، الرتبة 10 ، الرقم الاستدلالي : 128. | 409.780 | 87,50 | 1978-4-1 |
| تلهبوشت محمد بن الحسين ، رقم الانخراط : 53/1058. | مخزني ، الرتبة 10 ، الرقم الاستدلالي : 128. | 409.781 | 76,25 | 1978-4-1 |
| الصافي الحسن بن محمد ، رقم الانخراط : 1085. | مساعد ، الطبقة 1 ، الرتبة 8 ، الرقم الاستدلالي : 269. | 409.782 | 53,75 | 1978-1-1 |
| خيرة بنت محمد ، ارملة لعجاج أحمد ، رقم الانخراط : 56/307. | مخزني ، الرتبة 10 ، الرقم الاستدلالي : 128. | 409.783 | 66,25 | 1977-11-1 |
| بلفضيل أحمد بن عبد السلام ، رقم الانخراط : 53/764. | مخزني ، الرتبة 10 ، الرقم الاستدلالي : 128. | 409.784 | 76,25 | 1978-4-1 |
| ابونجم محمد بن علي ، رقم الانخراط : 56/2502. | مخزني ، الرتبة 10 ، الرقم الاستدلالي : 128. | 409.785 | 53,75 | 1978-1-1 |
| وبما الله علي بن محمد ، رقم الانخراط : 55/3080. | مخزني ، الرتبة 10 ، الرقم الاستدلالي : 128. | 409.786 | 72,50 | 1978-4-1 |
| حرور محمد بن حدوش ، رقم الانخراط : 58/886. | مخزني ، الرتبة 10 ، الرقم الاستدلالي : 128. | 409.787 | 55 | 1978-4-1 |
| الجياد أحمد بن بوزكري ، رقم الانخراط : 63/282. | مخزني ، الرتبة 8 ، الرقم الاستدلالي : 124. | 409.788 | 37,50 | 1978-4-1 |
| مصباح فاطنة بنت البهلول ، أرملة سوعاد عبد الرحمان ، رقم الانخراط : 627. | مساعد ، الطبقة 1 ، الرتبة 8 ، الرقم الاستدلالي : 269. | 409.789 | 2/48,75 | 1978-4-1 |
| مختاري محمد بن سلام ، رقم الانخراط : 56/2473. | مخزني ، الرتبة 10 ، الرقم الاستدلالي : 128. | 409.790 | 53,75 | 1978-4-1 |
| دراوي أحمد بن دحمان ، رقم الانخراط : 55/2105. | مخزني ، الرتبة 10 ، الرقم الاستدلالي : 128. | 409.791 | 57,50 | 1978-4-1 |
| اومعلى بنعيسى بن حمو ، رقم الانخراط : 56/1432. | مخزني ، الرتبة 10 ، الرقم الاستدلالي : 128. | 409.792 | 55 | 1978-4-1 |
| زغلي حماد بن أحمد ، رقم الانخراط : 57/1025. | مخزني ، الرتبة 9 ، الرقم الاستدلالي : 126. | 409.793 | 52,50 | 1978-4-1 |
| زالغ محمد بن عمر ، رقم الانخراط : 56/2104. | مخزني ، الرتبة 10 ، الرقم الاستدلالي : 128. | 409.794 | 53,75 | 1978-4-1 |
| اعبالة محمد بن عمر ، رقم الانخراط : 54/1599. | مخزني ، الرتبة 10 ، الرقم الاستدلالي : 128. | 409.795 | 78,75 | 1978-4-1 |
| الهوتي علي بن العلمي ، رقم الانخراط : 58/2173. | مخزني ، الرتبة 10 ، الرقم الاستدلالي : 128. | 409.796 | 97,50 | 1978-4-1 |
| فلاي محمد بن مرزوق ، رقم الانخراط : 58/2149. | مخزني ، الرتبة 10 ، الرقم الاستدلالي : 128. | 409.797 | 100 | 1978-4-1 |
| عالي علي بن ادريس ، رقم الانخراط : 55/1834. | مقدم ، الرتبة 4 ، الرقم الاستدلالي : 139. | 409.798 | 76,25 | 1978-2-1 |
| مبروكي مقدم بن بوجمعة ، رقم الانخراط : 55/2600. | مخزني ، الرتبة 10 ، الرقم الاستدلالي : 128. | 409.799 | 77,50 | 1978-4-1 |
| التاج سليمان ابن الميلسود ، رقم الانخراط : 52/521. | مخزني ، الرتبة 10 ، الرقم الاستدلالي : 128. | 409.800 | 90 | 1978-4-1 |

## معاش تمت تصفيته وتطبق عليه المراجعة

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| احرزون الحسين بن لفصيل ، رقم الانخراط : 54/543. | مقدم رئيس ، الرتبة 4 ، الرقم الاستدلالي : 151. | 402.901 | 88,75 | 1976-1-1 |

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

# اعلانات وبلاغات

وزارة المالية
(مديرية الضرائب)

## اعلان بوضع لاستخلاص جداول المكلفين بالضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها.

ليكن في علم المكلفين بالضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها بأن الجداول الموضوعة للاستخلاص والمشار اليها أسفله قد وضعت للنشر وللاستخلاص في التواريخ المحددة لذلك وهي رهن إشارتهم لدى مكاتب القباضات المعنية.

الاثنين 3 ربيع الآخر 1406 (16 ديسمبر 1986).

الضريبة الحضرية : أحفير – فاس المدينة الجديدة – فاس عين القادوس – فاس البطحاء – صفرو – تهالة – القنيطرة المركز – قلعة السراغنة – الرباط المدينة – الرباط مابيلا – سلا تابريكت – بنسليمان – بوزنيقة – وادي زم – أبي الجعد – خريبكة – الجديدة الهضبة – حد أولاد فرج – أزمور – سيدي بنور – خميس الزمامرة – تالوين – ورزازات – بومالن – دادس – زاكورة – شيشاوة – أكادير الحي الصناعي – أكادير المدينة الجديدة – إيفني – انزكان – تارودانت – كلميم – آيت ملول – أولاد تايمة – طنجة المدينة – طنجة بني مكادة – طنجة المركز – طنجة الحي الجديد – تطوان باب الرواح – العرائش – القصر الكبير – الناضور – الحسيمة – ترجيست – زايو – بركان القباضة البلدية – فاس المدينة الجديدة – صفرو – مكناس المدينة – القنيطرة المركز – سيدي قاسم – سوق أربعاء الغرب – مشرع بلقصيري – وزان – سلا تابريكت – الدار البيضاء سيدي عثمان – الدار البيضاء عين الشق – المحمدية – برشيد – دمنات – بني ملال المدينة القديمة – الجديدة الحنصالي – مراكش المدينة – العرائش – القصر الكبير – امزورن – بني انصار ، رقم الاصدار 1 لسنة 1985.

الضريبة المترتبة على الارباح المهنية : فاس المدينة الجديدة ، رقم الاصدار 34 لسنة 1980 ؛ جمعة السحيم ، رقم الاصدار 9 لسنة 1982 ؛ الدار البيضاء نوشنتوف ، رقم الاصدار 14 لسنة 1984 ؛ فاس عين القادوس ، رقم الاصدار 7 لسنة 1985 ؛ القنيطرة المدينة ، رقم الاصدار 30 و 34 لسنة 1985 ؛ الدار البيضاء حي الجماعة ، رقم الاصدار 14 لسنة 1985 ؛ الدار البيضاء درب عمر ، رقم الاصدار 52 لسنة 1985 ؛ الرباط المدينة ، رقم الاصدار 106 لسنة 1981 ؛ الدار البيضاء القباضة البلدية ، رقم الاصدار 14 لسنة 1982 ؛ القنيطرة المدينة ، رقم الاصدار 31 لسنة 1982 ؛ سوق أربعاء الغرب ، رقم الاصدار 101 لسنة 1982 ؛ الرباط المدينة ، رقم الاصدار 107 لسنة 1982 ؛ الدار البيضاء درب عمر ، رقم الاصدار 111 – 112 و 122 لسنة 1982 ؛ وادي زم ، رقم الاصدار 101 لسنة 1982 ؛ بني ملال المدينة القديمة ، رقم الاصدار 10 لسنة 1982 ؛ الجديدة الهضبة ، رقم الاصدار 104 لسنة 1982 ؛ أكادير الحي الصناعي ، رقم الاصدار 107 لسنة 1982 ؛ سيدي ايفني ، رقم الاصدار 1 لسنة 1982 ؛ بويزكرن ، رقم الاصدار 4 لسنة 1982 ؛ فاس المدينة الجديدة ، رقم الاصدار 45 لسنة 1983 ؛ فاس عين القادوس ، رقم الاصدار 8 لسنة 1983 ؛ القنيطرة القباضة البلدية ، رقم الاصدار 15 لسنة 1983 ؛ سوق أربعاء الغرب ، رقم الاصدار 102 لسنة 1983 ؛ الدار البيضاء درب عمر ، رقم الاصدار 123 لسنة 1983 ؛ الدار البيضاء الموقع الجميل ، رقم الاصدار 4 لسنة 1983 ؛ وادي زم ، رقم الاصدار 102 لسنة 1983 ؛ بني ملال المدينة القديمة ، رقم الاصدار 11 لسنة 1983 ؛ أكادير الحي الصناعي ، رقم الاصدار 108 لسنة 1983 ؛ كلميم ، رقم الاصدار 7 لسنة 1983 ؛ سيدي ايفني ، رقم الاصدار 2 لسنة 1983 ؛ طاطا ، رقم الاصدار 6 لسنة 1983 ؛ الحسيمة ، رقم الاصدار 15 لسنة 1983 ؛ وجدة المدينة الجديدة ، رقم الاصدار 14 لسنة 1984 ؛ فاس المدينة الجديدة ، رقم الاصدار 42 لسنة 1984 ؛ فاس الفخارين ، رقم الاصدار 13 لسنة 1984 ؛ القنيطرة المدينة ، رقم الاصدار 29 لسنة 1984 ؛ سوق أربعاء الغرب ، رقم الاصدار 103 لسنة 1984 ؛ الرباط المدينة ، رقم الاصدار 108 لسنة 1984 ؛ الدار البيضاء درب عمر ، رقم الاصدار 124 لسنة 1984 ؛ الدار البيضاء سيدي عثمان ، رقم الاصدار 32 لسنة 1984 ؛ الدار البيضاء الموقع الجميل ، رقم الاصدار 5 لسنة 1984 ؛ الدار البيضاء حي الجماعة ، رقم الاصدار 13 لسنة 1984 ؛ بني ملال المدينة البلدية ، رقم الاصدار 12 لسنة 1984 ؛ مراكش كليز ، رقم الاصدار 20 لسنة 1984 ؛ مراكش عرصة المعاش ، رقم الاصدار 10 لسنة 1984 ؛ امزميز ، رقم الاصدار 1 لسنة 1984 ؛ أكادير الحي الصناعي ، رقم الاصدار 109 لسنة 1984 ؛ انزكان ، رقم الاصدار 10 لسنة 1984 ؛ سيدي ايفني ، رقم الاصدار 3 لسنة 1984 ؛ طاطا ، رقم الاصدار 7 لسنة 1984 ؛ الناضور ، رقم الاصدار 5 و 103 لسنة 1984 ؛ بني انصار ، رقم الاصدار 6 لسنة 1984 ؛ الحسيمة ، رقم الاصدار 16 لسنة 1984 ؛ وجدة المدينة الجديدة ، رقم الاصدار 13 و 15 لسنة 1985 ؛ فاس المدينة الجديدة ، رقم الاصدار 41 – 43 – 47 – 48 و 49 لسنة 1985 ؛ فاس البطحاء ، رقم الاصدار 6 لسنة 1985 ؛ فاس عين القادوس ، رقم الاصدار 5 لسنة 1985 ؛ فاس الفخارين ، رقم الاصدار 15 لسنة 1985 ؛ القنيطرة القباضة البلدية ، رقم الاصدار 20 لسنة 1985 ؛ القنيطرة المدينة ، رقم الاصدار 36 لسنة 1985 ؛ القنيطرة المركز ، رقم الاصدار 2 لسنة 1985 ؛ الرباط المدينة ، رقم الاصدار 18 لسنة 1985 ؛ الرباط مابيلا ، رقم الاصدار 2 لسنة 1985 ؛ الرباط يعقوب المنصور ، رقم الاصدار 9 لسنة 1985 ؛ الخميسات ، رقم الاصدار 9 لسنة 1985 ؛ الدار البيضاء الصخور السوداء ، رقم الاصدار 36 لسنة 1985 ؛ الدار البيضاء باب مراكش ، رقم الاصدار 105 و 106 لسنة 1985 ؛ الدار البيضاء درب عمر ، رقم الاصدار 55 و 125 لسنة 1985 ؛ الدار البيضاء سيدي بليوط ، رقم الاصدار 12 لسنة 1985 ؛ الدار البيضاء وادي المخازن ، رقم الاصدار 29 و 133 لسنة 1985 ؛ الدار البيضاء المعاريف ، رقم الاصدار 117 لسنة 1985 ؛ الدار البيضاء سيدي عثمان ، رقم الاصدار 30 لسنة 1985 ؛ المحمدية ، رقم الاصدار 114 لسنة 1985 ؛ خريبكة ، رقم الاصدار 12 لسنة 1985 ؛ بني ملال المدينة القديمة ، رقم الاصدار 15 لسنة 1985 ؛ أزمور ، رقم الاصدار 6 لسنة 1985 ؛ مراكش كليز ، رقم الاصدار 19 لسنة 1985 ؛ مراكش المدينة ، رقم الاصدار 10 لسنة 1985 ؛ مراكش عرصة المعاش ، رقم الاصدار 8 و 15 لسنة 1985 ؛ آيت ملول ، رقم الاصدار 22 لسنة 1985 ؛ تيزنيت ، رقم الاصدار 12 لسنة 1985 ؛ الناضور ، رقم الاصدار 6 و 7 لسنة 1985 ؛ مضار ، رقم الاصدار 9 لسنة 1985 ؛ زايو ، رقم الاصدار 13 لسنة 1985 ؛ بني انصار ، رقم الاصدار 4 و 5 لسنة 1985 ؛ الحسيمة ، رقم الاصدار 17 لسنة 1985 ؛ الدار البيضاء الموقع الجميل ، رقم الاصدار 11 لسنة 1982 ؛ الدار البيضاء درب عمر ، رقم الاصدار 133 لسنة 1985 ؛ سيدي قاسم ، رقم الاصدار 101 لسنة 1981 ؛ وجدة المدينة الجديدة ، رقم الاصدار 105 لسنة 1982 ؛ الدار البيضاء درب عمر ، رقم الاصدار 128 و 129 لسنة 1982 ؛ تطوان العدالة ، رقم الاصدار 113 لسنة 1982 ؛ وجدة المدينة الجديدة ، رقم الاصدار 106 لسنة 1983 ؛ تفراوت ، رقم الاصدار 4 لسنة 1983 ؛ تطوان العدالة ، رقم الاصدار 114 لسنة 1983 ؛ وجدة المدينة الجديدة ، رقم الاصدار 107 لسنة 1984 ؛ القنيطرة القباضة البلدية ، رقم الاصدار 10 لسنة 1983 ؛ الدار البيضاء الحي المحمدي ، رقم الاصدار 109 لسنة 1984 ؛ الدار البيضاء درب عمر ، رقم الاصدار 126 لسنة 1984 ؛ الدار البيضاء المعاريف ، رقم الاصدار 134 لسنة 1984 ؛ تيزنيت ، رقم الاصدار 11 لسنة 1984 ؛ تطوان العدالة ، رقم الاصدار 115

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

لسنة 1984 ؛ وجدة المدينة الجديدة ، رقم الاصدار 104 و 108 لسنة 1985 ؛ القنيطرة القباضة البلدية ، رقم الاصدار 17 و 18 لسنة 1985 ؛ كلميم ، رقم الاصدار 9 لسنة 1985 ؛ مراكش كليز ، رقم الاصدار 21 لسنة 1979 ؛ فاس المدينة الجديدة ، رقم الاصدار 33 لسنة 1980 ؛ فاس البطحاء ، رقم الاصدار 18 لسنة 1980 ؛ مراكش كليز ، رقم الاصدار 35 لسنة 1980 ؛ طنجة المدينة ، رقم الاصدار 26 لسنة 1980 ؛ فاس البطحاء ، رقم الاصدار 14 لسنة 1981 ؛ جمعة السحيم ، رقم الاصدار 13 لسنة 1982 ؛ الناظور ، رقم الاصدار 11 لسنة 1982 ؛ فاس المدينة الجديدة ، رقم الاصدار 4 مكرر لسنة 1984 ؛ الدار البيضاء ، رقم الاصدار 29 لسنة 1978 ؛ الدار البيضاء بوشنتوف ، رقم الاصدار 28 لسنة 1980 ؛ آسفي ابن رشد ، رقم الاصدار 15 لسنة 1980 ؛ الناظور ، رقم الاصدار 17 لسنة 1980 ؛ وجدة المدينة الجديدة ، رقم الاصدار 9 لسنة 1982 ؛ القنيطرة القباضة البلدية ، رقم الاصدار 18 لسنة 1982 ؛ الرباط اكدال ، رقم الاصدار 11 لسنة 1982 ؛ الدار البيضاء الصخور السوداء ، رقم الاصدار 17 لسنة 1982 ؛ الدار البيضاء عين السبع ، رقم الاصدار 11 لسنة 1982 ؛ الدار البيضاء درب عمر ، رقم الاصدار 15 لسنة 1982 ؛ الدار البيضاء درب سيدنا ، رقم الاصدار 18 لسنة 1982 ؛ الدار البيضاء سيدي عثمان ، رقم الاصدار 12 لسنة 1982 ؛ الدار البيضاء عين الشق – الدار البيضاء درب عمر ، رقم الاصدار 11 و 13 لسنة 1982 ؛ سطات ، رقم الاصدار 10 لسنة 1982 ؛ بني ملال المدينة القديمة ، رقم الاصدار 15 لسنة 1982 ؛ الفقيه بن صالح ، رقم الاصدار 11 لسنة 1982 ؛ القصبة ، رقم الاصدار 9 لسنة 1982 ؛ انزكان ، رقم الاصدار 10 لسنة 1982 ؛ فاس المدينة الجديدة ، رقم الاصدار 28 لسنة 1978 ؛ القنيطرة القباضة البلدية ، رقم الاصدار 29 لسنة 1980 ؛ الرباط المدينة ، رقم الاصدار 48 لسنة 1980 ؛ القنيطرة القباضة البلدية ، رقم الاصدار 22 لسنة 1981 ؛ الدار البيضاء درب عمر ، رقم الاصدار 25 لسنة 1981 ؛ الدار البيضاء ساحة الامم المتحدة ، رقم الاصدار 21 لسنة 1981 ؛ سيدي سليمان ، رقم الاصدار 12 لسنة 1982 ؛ سلا المركز ، رقم الاصدار 11 لسنة 1982 ؛ الدار البيضاء بوشنتوف ، رقم الاصدار 14 لسنة 1982 ؛ أزمور ، رقم الاصدار 10 لسنة 1982 ؛ آسفي يعقوب المنصور ، رقم الاصدار 12 لسنة 1982 ؛ جمعة السحيم ، رقم الاصدار 11 و 12 لسنة 1982 ؛ سبت كزولة ، رقم الاصدار 13 لسنة 1982 ؛ تيزنيت ، رقم الاصدار 10 لسنة 1982 ؛ الدار البيضاء حي الجماعة ، رقم الاصدار 23 لسنة 1984 ؛ القنيطرة القباضة البلدية ، رقم الاصدار 21 لسنة 1985 ؛ الرباط المدينة ، رقم الاصدار 19 لسنة 1985 ؛ الدار البيضاء بوشنتوف ، رقم الاصدار 36 لسنة 1982 ؛ طنجة المركز ، رقم الاصدار 104 لسنة 1982 ؛ طنجة بني مكادة ، رقم الاصدار 107 لسنة 1982 ؛ مراكش كليز ، رقم الاصدار 21 لسنة 1983 ؛ آيت ملول ، رقم الاصدار 17 لسنة 1983 ؛ الدار البيضاء مرس السلطان ، رقم الاصدار 36 لسنة 1984 ؛ الدار البيضاء عين الشق ، رقم الاصدار 11 لسنة 1984 ؛ المحمدية ، رقم الاصدار 115 لسنة 1984 ؛ مراكش كليز ، رقم الاصدار 23 لسنة 1984 ؛ طنجة بني مكادة ، رقم الاصدار 109 لسنة 1984 ؛ الخميسات ، رقم الاصدار 10 لسنة 1985 ؛ الرباط يعقوب المنصور ، رقم الاصدار 11 لسنة 1985 ؛ الدار البيضاء ساحة الامم المتحدة ، رقم الاصدار 11 لسنة 1985 ؛ الدار البيضاء مرس السلطان ، رقم الاصدار 31 لسنة 1985 ؛ الدار البيضاء المعاريف ، رقم الاصدار 21 و 22 لسنة 1985 ؛ خريبكة ، رقم الاصدار 13 لسنة 1985 ؛ مراكش عرصة المعاش ، رقم الاصدار 9 لسنة 1985 ؛ طنجة المركز ، رقم الاصدار 106 لسنة 1985 ؛ طنجة بني مكادة ، رقم الاصدار 110 لسنة 1985.

المساهمة التكميلية : فاس المدينة الجديدة ، رقم الاصدار 14 لسنة 1981 ؛ الدار البيضاء حي الجماعة ، رقم الاصدار 9 لسنة 1982 ؛ الدار البيضاء المعاريف ، رقم الاصدار 10 لسنة 1982 ؛ الدار البيضاء درب عمر ، رقم الاصدار 9 لسنة 1982 ؛ سطات ، رقم الاصدار 7 لسنة 1982 ؛ الرماني – الدار البيضاء سيدي عثمان – الدار البيضاء حي الجماعة ، رقم الاصدار 7 لسنة 1983 ؛ بوزنيقة ، رقم الاصدار 1 مكرر لسنة 1985 ؛ الدار البيضاء عين الشق ، رقم الاصدار 11 لسنة 1975 ؛ الدار البيضاء الحي المحمدي ، رقم الاصدار 16 لسنة 1976 ؛ الدار البيضاء المعاريف ، رقم الاصدار 5 لسنة 1976 ؛ الدار البيضاء درب سيدنا ، رقم الاصدار 12 لسنة 1977 ؛ الدار البيضاء عين الشق ، رقم الاصدار 9 لسنة 1977 ؛ الدار البيضاء ساحة الامم المتحدة ، رقم الاصدار 6 لسنة 1980 ؛ الدار البيضاء وادي المخازن ، رقم الاصدار 5 لسنة 1980 ؛ الجديدة الهضبة ، رقم الاصدار 26 لسنة 1981 ؛ الدار البيضاء مرس السلطان ، رقم الاصدار 23 لسنة 1982 ؛ طنجة الحي الجديد ، رقم الاصدار 6 لسنة 1982 ؛ طنجة المركز ، رقم الاصدار 20 لسنة 1982 ؛ الحسيمة ، رقم الاصدار 8 لسنة 1982 ؛ تطوان العدالة ، رقم الاصدار 21 لسنة 1983 ؛ الدار البيضاء درب سيدنا ، رقم الاصدار 5 لسنة 1984 ؛ الدار البيضاء سيدي عثمان ، رقم الاصدار 3 لسنة 1984 ؛ الدار البيضاء مرس السلطان ، رقم الاصدار 25 لسنة 1984 ؛ طنجة الحي الجديد ، رقم الاصدار 8 لسنة 1984 ؛ طنجة المركز ، رقم الاصدار 21 لسنة 1984 ؛ الخميسات ، رقم الاصدار 1 لسنة 1985 ؛ الدار البيضاء باب مراكش ، رقم الاصدار 6 لسنة 1985 ؛ الدار البيضاء بوشنتوف ، رقم الاصدار 1 لسنة 1985 ؛ الدار البيضاء وادي المخازن ، رقم الاصدار 12 لسنة 1985 ؛ دمنات ، رقم الاصدار 2 لسنة 1985 ؛ بني ملال المدينة القديمة ، رقم الاصدار 11 لسنة 1985 ؛ أزمور ، رقم الاصدار 1 لسنة 1985 ؛ الدار البيضاء بوركون ، رقم الاصدار 9 لسنة 1982 ؛ فاس المدينة الجديدة ، رقم الاصدار 7 لسنة 1983 ؛ ميدلت ، رقم الاصدار 9 لسنة 1979 ؛ خريبكة ، رقم الاصدار 11 لسنة 1979 ؛ وادي زم ، رقم الاصدار 8 لسنة 1982 ؛ القصر الكبير ، رقم الاصدار 7 لسنة 1983 ؛ فاس المدينة الجديدة ، رقم الاصدار 18 لسنة 1977 و 17 لسنة 1980 ؛ القصر الكبير وفاس المدينة الجديدة ، رقم الاصدار 7 لسنة 1982 و 1983 ؛ فاس المدينة الجديدة ، رقم الاصدار 8 لسنة 1983 ؛ الدار البيضاء الجماعة الحضرية ، رقم الاصدار 9 لسنة 1975 ؛ الدار البيضاء الحي المحمدي ، رقم الاصدار 10 لسنة 1977 ؛ الدار البيضاء عين الشق ، رقم الاصدار 8 لسنة 1978 ؛ الدار البيضاء الموقع الجميل ، رقم الاصدار 13 لسنة 1980 ؛ الدار البيضاء درب سيدنا ، رقم الاصدار 6 لسنة 1981 ؛ الدار البيضاء عين الشق ، رقم الاصدار 8 لسنة 1981 ؛ الدار البيضاء المعاريف ، رقم الاصدار 8 لسنة 1982 ؛ الدار البيضاء عين الشق ، رقم الاصدار 9 لسنة 1982 ؛ الدار البيضاء وادي المخازن ، رقم الاصدار 7 لسنة 1982 ؛ الحسيمة ، رقم الاصدار 9 لسنة 1983 ؛ الدار البيضاء حي الجماعة – الدار البيضاء درب سيدنا ، رقم الاصدار 1 لسنة 1984 ؛ الدار البيضاء عين الشق ، رقم الاصدار 6 لسنة 1984 ؛ الدار البيضاء وادي المخازن ، رقم الاصدار 11 لسنة 1984 ؛ الحسيمة ، رقم الاصدار 10 لسنة 1984 ؛ الدار البيضاء المعاريف ، رقم الاصدار 12 لسنة 1976 ؛ الدار البيضاء مرس السلطان ، رقم الاصدار 20 لسنة 1979 ؛ الدار البيضاء درب عمر ، رقم الاصدار 20 لسنة 1980 ؛ الدار البيضاء درب عمر ، رقم الاصدار 10 لسنة 1980 ؛ الدار البيضاء مرس السلطان ، رقم الاصدار 21 لسنة 1980 ؛ الدار البيضاء المعاريف ، رقم الاصدار 7 لسنة 1980 ؛ الدار البيضاء سيدي بليوط ، رقم الاصدار 15 لسنة 1981 ؛ الدار البيضاء درب عمر ، رقم الاصدار 21 لسنة 1981 ؛ الدار البيضاء الحي المحمدي ، رقم الاصدار 13 لسنة 1981 ؛ الدار البيضاء المعاريف ، رقم الاصدار 16 لسنة 1981 ؛ الدار البيضاء عين الشق ، رقم الاصدار 2 لسنة 1984 ؛ الدار البيضاء باب مراكش ، رقم الاصدار 9 لسنة 1984 ؛ الدار البيضاء المعاريف ، رقم الاصدار 18 لسنة 1984 ؛ الدار البيضاء الصخور السوداء ، رقم الاصدار 7 لسنة 1985 ؛ الدار البيضاء باب مراكش ، رقم الاصدار 10 لسنة 1985 ؛ تطوان العدالة ، رقم الاصدار 23 لسنة 1985.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

واجب التضامن الوطني (الاراضي الغير المبنية) : وجدة المدينة ، رقم الاصدار 10 لسنة 1982 ؛ القنيطرة القباضة البلدية ، رقم الاصدار 6 لسنة 1982 ؛ الدار البيضاء سيدي بليوط ، رقم الاصدار 5 لسنة 1983 ؛ الدار البيضاء بوشنتوف ، رقم الاصدار 1 لسنة 1983 ؛ بوزنيقة ، رقم الاصدار 3 لسنة 1983 ؛ سيدي سليمان ، رقم الاصدار 2 لسنة 1984 ؛ اليوسفية ، رقم الاصدار 5 لسنة 1981 ؛ وجدة المدينة الجديدة ، رقم الاصدار 28 لسنة 1982 ؛ أزرو ، رقم الاصدار 2 لسنة 1982 ؛ الفقيه بن صالح ، رقم الاصدار 3 لسنة 1982 ؛ آسفي يعقوب المنصور ، رقم الاصدار 7 لسنة 1982 ؛ اليوسفية ، رقم الاصدار 4 لسنة 1982 ؛ مراكش عرصة المعاش ، رقم الاصدار 2 لسنة 1982 ؛ الرباط المحيط ، رقم الاصدار 2 لسنة 1983 ؛ بنسليمان ، رقم الاصدار 3 لسنة 1983 ؛ الدار البيضاء بوشنتوف ، رقم الاصدار 1 لسنة 1984 ؛ بركان القباضة البلدية ، رقم الاصدار 3 لسنة 1985 ؛ تمارة ، رقم الاصدار 2 لسنة 1985 ؛ مكناس المدينة ، رقم الاصدار 3 لسنة 1981 ؛ طنجة الحي الجديد ، رقم الاصدار 6 لسنة 1981 ؛ مكناس يعقوب المنصور ، رقم الاصدار 2 لسنة 1983 ؛ الدار البيضاء باب مراكش ، رقم الاصدار 4 لسنة 1981 ؛ بركان القباضة البلدية ، رقم الاصدار 8 لسنة 1982 ؛ فاس المدينة الجديدة والرباط المدينة ، رقم الاصدار 3 لسنة 1982 ؛ اليوسفية ، رقم الاصدار 6 لسنة 1981 – 1982 و 5 لسنة 1983 ؛ أحفير ، رقم الاصدار 2 لسنة 1982 ؛ مكناس يعقوب المنصور ، رقم الاصدار 3 لسنة 1981 ؛ بركان القباضة البلدية ، رقم الاصدار 8 لسنة 1982 ؛ فاس المدينة الجديدة ، رقم الاصدار 3 لسنة 1982 ؛ الرباط المدينة ، رقم الاصدار 3 لسنة 1982 ؛ الدار البيضاء باب مراكش ، رقم الاصدار 4 لسنة 1982 ؛ اليوسفية ، رقم الاصدار 6 لسنة 1982 – 5 لسنة 1983 و 6 لسنة 1981 ؛ أحفير ، رقم الاصدار 2 لسنة 1982 ؛ صفرو ، رقم الاصدار 2 لسنة 1982 ؛ مكناس يعقوب المنصور ، رقم الاصدار 3 لسنة 1981 ؛ مكناس المدينة ، رقم الاصدار 1 لسنة 1981 و 3 لسنة 1982 ؛ اليوسفية ، رقم الاصدار 5 لسنة 1982 ؛ سوق السبت أولاد النمة ، رقم الاصدار 2 لسنة 1982 ؛ مكناس المركز ، رقم الاصدار 4 لسنة 1982.

واجب التضامن الوطني (الارباح المهنية) : بني ملال المدينة القديمة ، رقم الاصدار 23 لسنة 1980 ؛ شفشاون ، رقم الاصدار 10 لسنة 1980 ؛ الدار البيضاء الصخور السوداء والدار البيضاء درب عمر ، رقم الاصدار 24 لسنة 1981 ؛ وجدة المدينة الجديدة وفاس المدينة الجديدة ، رقم الاصدار 12 لسنة 1982 ؛ فاس عين القادوس ، رقم الاصدار 10 لسنة 1982 ؛ القنيطرة القباضة البلدية ، رقم الاصدار 17 لسنة 1982 ؛ الرباط مابيلا ، رقم الاصدار 11 لسنة 1982 ؛ خريبكة ، رقم الاصدار 11 لسنة 1982 ؛ بني ملال المدينة القديمة ، رقم الاصدار 14 و 15 لسنة 1982 ؛ الفقيه بن صالح ، رقم الاصدار 11 لسنة 1982 ؛ سبت كزولة ، رقم الاصدار 13 لسنة 1982 ؛ تمنار ، رقم الاصدار 11 لسنة 1982 ؛ زايو ، رقم الاصدار 10 لسنة 1982 ؛ فاس البطحاء ، رقم الاصدار 1 مكرر لسنة 1985 ؛ الدار البيضاء الصخور السوداء ، رقم الاصدار 1 مثلث لسنة 1985 ؛ الدار البيضاء سيدي عثمان ، رقم الاصدار 1 مكرر لسنة 1985 ؛ الرباط المدينة ، رقم الاصدار 106 لسنة 1981 ؛ القنيطرة المدينة ، رقم الاصدار 32 لسنة 1982 ؛ سوق أربعاء الغرب ، رقم الاصدار 101 لسنة 1982 ؛ وادي زم ، رقم الاصدار 101 لسنة 1982 ؛ الجديدة الهضبة ، رقم الاصدار 104 لسنة 1982 ؛ سيدي بنور ، رقم الاصدار 104 لسنة 1982 ؛ أكادير المدينة الجديدة ، رقم الاصدار 103 لسنة 1982 ؛ القنيطرة القباضة البلدية ، رقم الاصدار 15 لسنة 1983 ؛ القنيطرة المدينة ، رقم الاصدار 33 لسنة 1983 ؛ فاس المدينة الجديدة ، رقم الاصدار 43 لسنة 1984 ؛ سوق أربعاء الغرب ، رقم الاصدار 104 لسنة 1984 ؛ الرباط المدينة ، رقم الاصدار 108 لسنة 1984 ؛ الدار البيضاء درب عمر ، رقم الاصدار 124 لسنة 1984 ؛ الدار البيضاء بوشنتوف ، رقم الاصدار 14 لسنة 1984 ؛ فاس البطحاء ، رقم الاصدار 18 لسنة 1980 ؛ الدار البيضاء الصخور السوداء ، رقم الاصدار 30 لسنة 1980 ؛ الدار البيضاء عين السبع ، رقم الاصدار 29 لسنة 1980 ؛ طنجة المدينة ، رقم الاصدار 22 لسنة 1980 ؛ طنجة بني مكادة ، رقم الاصدار 34 لسنة 1980 ؛ فاس البطحاء ، رقم الاصدار 14 لسنة 1981 ؛ الدار البيضاء الصخور السوداء ، رقم الاصدار 20 – 26 و 27 لسنة 1981 ؛ الدار البيضاء عين السبع ، رقم الاصدار 28 لسنة 1981 ؛ وجدة المدينة ، رقم الاصدار 9 لسنة 1982 ؛ فاس المدينة الجديدة ، رقم الاصدار 15 لسنة 1982 ؛ تمارة ، رقم الاصدار 9 و 10 لسنة 1982 ؛ سلا تابريكت ، رقم الاصدار 11 لسنة 1982 ؛ جمعة السحيم ، رقم الاصدار 13 لسنة 1982 ؛ تارودانت ، رقم الاصدار 10 لسنة 1982 ؛ سلا تابريكت ، رقم الاصدار 6 مكرر لسنة 1983 ؛ فاس المدينة الجديدة – الرباط المحيط – الدار البيضاء الصخور السوداء – أكادير المدينة الجديدة – انزكان – تارودانت – العرائش ، رقم الاصدار 4 مكرر لسنة 1984 ؛ الدار البيضاء الصخور السوداء – آيت ملول – أكادير المدينة الجديدة – أولاد تايمة – العرائش – القصر الكبير ، رقم الاصدار 1 مكرر لسنة 1985 ؛ سيدي قاسم ، رقم الاصدار 101 لسنة 1981 ؛ الدار البيضاء درب عمر ، رقم الاصدار 129 لسنة 1982 ؛ برشيد ، رقم الاصدار 1 لسنة 1982 ؛ بني ملال المدينة القديمة ، رقم الاصدار 15 لسنة 1985 ؛ مراكش كليز ، رقم الاصدار 19 لسنة 1985 ؛ مراكش عرصة المعاش ، رقم الاصدار 8 و 15 لسنة 1985 ؛ مراكش المدينة ، رقم الاصدار 10 لسنة 1985 ؛ آيت ملول ، رقم الاصدار 22 لسنة 1985 ؛ تيزنيت ، رقم الاصدار 12 لسنة 1985 ؛ كلميم ، رقم الاصدار 9 لسنة 1985 ؛ بني انصار ، رقم الاصدار 4 و 5 لسنة 1985 ؛ مضار ، رقم الاصدار 9 لسنة 1985 ؛ فاس البطحاء ، رقم الاصدار 11 لسنة 1980 ؛ الدار البيضاء درب عمر ، رقم الاصدار 30 لسنة 1980 ؛ الدار البيضاء بوشنتوف ، رقم الاصدار 18 لسنة 1980 ؛ خريبكة ، رقم الاصدار 23 لسنة 1983 ؛ أولاد تايمة ، رقم الاصدار 11 لسنة 1980 ؛ مكناس المدرجة ، رقم الاصدار 11 لسنة 1982 ؛ القنيطرة المركز ، رقم الاصدار 9 لسنة 1982 ؛ أزمور ، رقم الاصدار 10 لسنة 1982 ؛ تيزنيت ، رقم الاصدار 11 لسنة 1982 ؛ مضار ، رقم الاصدار 9 لسنة 1982 ؛ الدار البيضاء ساحة الامم المتحدة ، رقم الاصدار 10 لسنة 1985 ؛ طنجة المركز ، رقم الاصدار 106 لسنة 1985 ؛ طنجة بني مكادة ، رقم الاصدار 110 لسنة 1985.

الاقتطاع من الرواتب والاجور : الرباط المدينة ، رقم الاصدار 10 لسنة 1982 ؛ فاس المدينة الجديدة ، رقم الاصدار 6 لسنة 1983 ؛ الدار البيضاء الصخور السوداء ، رقم الاصدار 4 لسنة 1983 ؛ الدار البيضاء باب مراكش ، رقم الاصدار 2 لسنة 1983 ؛ الدار البيضاء وادي المخازن ، رقم الاصدار 4 لسنة 1983 ؛ مكناس يعقوب المنصور ، رقم الاصدار 2 لسنة 1984 ؛ الرباط الاوداية ، رقم الاصدار 1 لسنة 1984 ؛ الرباط المحيط والدار البيضاء درب عمر ، رقم الاصدار 3 لسنة 1984 ؛ الدار البيضاء عين الشق والدار البيضاء مرس السلطان ، رقم الاصدار 2 لسنة 1984 ؛ الرباط المدينة ، رقم الاصدار 17 لسنة 1981 ؛ طنجة المركز ، رقم الاصدار 9 لسنة 1981 ؛ تمارة ، رقم الاصدار 4 لسنة 1982 ؛ الدار البيضاء وادي المخازن ، رقم الاصدار 7 لسنة 1982 ؛ طنجة المركز ، رقم الاصدار 8 لسنة 1982 ؛ الرباط مابيلا ، رقم الاصدار 3 لسنة 1984 ؛ الدار البيضاء وادي المخازن ، رقم الاصدار 2 لسنة 1984 ؛ الدار البيضاء الموقع الجميل ، رقم الاصدار 3 لسنة 1984 ؛ أحفير ، رقم الاصدار 1 لسنة 1982 ؛ الرباط يعقوب المنصور ، رقم الاصدار 2 لسنة 1982 ؛ الرباط أكدال ، رقم الاصدار 5 لسنة 1982 ؛ الدار البيضاء الصخور السوداء ، رقم الاصدار 11 لسنة 1982 ؛ الرباط الاوداية ، رقم الاصدار 3 لسنة 1982 ؛ الدار البيضاء الفداء ، رقم الاصدار 1 لسنة 1982 ؛ الرباط الاوداية ، رقم الاصدار 2 لسنة 1983 ؛ المحمدية العالية ، رقم الاصدار 5 لسنة 1983 ؛ الدار البيضاء المعاريف ، رقم الاصدار 3 لسنة 1984.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مساهمة التضامن الوطني (الارباح المهنية) : الدار البيضاء الموقع الجميل ، رقم الاصدار 18 لسنة 1979 ؛ طنجة المدينة ، رقم الاصدار 14 لسنة 1979 ؛ طنجة الحي الجديد ، رقم الاصدار 12 لسنة 1979.

مساهمة التضامن الوطني (المساهمة التكميلية) : ميدلت ، رقم الاصدار 8 لسنة 1979 ؛ الدار البيضاء سيدي عثمان – الدار البيضاء المعاريف ، رقم الاصدار 101 لسنة 1979.

المساهمة الابرائية : الرباط المحيط – الرباط يعقوب المنصور – تمارة – الرباط المدينة ، رقم الاصدار 4 لسنة 1984 ؛ الرباط أكدال ، رقم الاصدار 2 مكرر لسنة 1984.

الضريبة المترتبة على الارباح العقارية : مكناس البطحاء ، رقم الاصدار 9 لسنة 1982 ؛ مكناس يعقوب المنصور ، رقم الاصدار 22 لسنة 1982 ؛ مكناس المدينة ، رقم الاصدار 23 لسنة 1982 ؛ الحاجب ، رقم الاصدار 10 لسنة 1982 ؛ يفرن ، رقم الاصدار 6 لسنة 1982 ؛ الرماني ، رقم الاصدار 8 لسنة 1982 ؛ الجديدة الهضبة ، رقم الاصدار 24 لسنة 1982 ؛ الجديدة الحنصالي ، رقم الاصدار 11 لسنة 1982 ؛ أحد أولاد فرج ، رقم الاصدار 2 لسنة 1982 ؛ أزمور ، رقم الاصدار 9 لسنة 1982 ؛سيدي بنور ، رقم الاصدار 15 لسنة 1982 ؛ مراكش عرصة المعاش ، رقم الاصدار 14 لسنة 1982 ؛ تطوان العدالة ، رقم الاصدار 13 لسنة 1982 ؛ القصر الكبير ، رقم الاصدار 6 لسنة 1982 ؛ الناضور ، رقم الاصدار 25 – 26 و 27 لسنة 1982 ؛ بني انصار ، رقم الاصدار 9 – 10 – 19 و 20 لسنة 1982 ؛ مضار ، رقم الاصدار 7 لسنة 1982 ؛ زايو ، رقم الاصدار 6 – 7 و 8 لسنة 1982 ؛ مكناس يعقوب المنصور ، رقم الاصدار 4 لسنة 1985 ؛ مكناس بني محمد ، رقم الاصدار 6 لسنة 1985 ؛ الحاجب ، رقم الاصدار 1 لسنة 1985 ؛ آزرو ، رقم الاصدار 5 لسنة 1985 ؛ القنيطرة المركز ، رقم الاصدار 1 و 2 لسنة 1985 ؛ الرباط مابيلا ، رقم الاصدار 5 لسنة 1985 ؛ الرماني ، رقم الاصدار 8 لسنة 1985 ؛ تيفلت ، رقم الاصدار 4 لسنة 1985 ؛ الدار البيضاء عين السبع ، رقم الاصدار 2 لسنة 1985 ؛ الدار البيضاء درب سيدنا ، رقم الاصدار 3 لسنة 1985 ؛ الدار البيضاء سيدي عثمان ، رقم الاصدار 3 لسنة 1985 ؛ الدار البيضاء الحي المحمدي ، رقم الاصدار 7 لسنة 1985 ؛ الدار البيضاء بوشنتوف ، رقم الاصدار 5 لسنة 1985 ؛ الدار البيضاء الفداء ، رقم الاصدار 4 لسنة 1985 ؛ الدار البيضاء حي الجماعة ، رقم الاصدار 6 لسنة 1985 ؛ الدار البيضاء عين الشق ، رقم الاصدار 2 لسنة 1985 ؛ الدار البيضاء بوركون ، رقم الاصدار 6 لسنة 1985 ؛ الدار البيضاء وادي المخازن ، رقم الاصدار 4 لسنة 1985 ؛ وادي زم ، رقم الاصدار 4 و 5 لسنة 1985 ؛ برشيد ، رقم الاصدار 8 لسنة 1985 ؛ الكارة ، رقم الاصدار 4 لسنة 1985 ؛ أبي الجعد ، رقم الاصدار 2 لسنة 1985 ؛ اليوسفية ، رقم الاصدار 5 لسنة 1985 ؛ مراكش عرصة المعاش ، رقم الاصدار 6 لسنة 1985 ؛ أمزورن ، رقم الاصدار 5 لسنة 1985 ؛ ترجيست ، رقم الاصدار 2 لسنة 1985.

مدخر الاستثمار : الرباط المحيط ، رقم الاصدار 32 لسنة 1979 ؛ فاس المدينة الجديدة ، رقم الاصدار 27 لسنة 1980 ؛ سيدي سليمان ، رقم الاصدار 11 لسنة 1981 ؛ الدار البيضاء درب عمر ، رقم الاصدار 25 لسنة 1981 ؛ الدار البيضاء وادي المخازن ، رقم الاصدار 11 لسنة 1981 ؛ فاس المدينة الجديدة ، رقم الاصدار 13 لسنة 1982 ؛ الدار البيضاء الصخور السوداء ، رقم الاصدار 17 لسنة 1982 ؛ فاس المدينة الجديدة ، رقم الاصدار 4 مكرر لسنة 1984 ؛ الدار البيضاء وادي المخازن ، رقم الاصدار 30 لسنة 1981 و 31 لسنة 1982 ؛ الدار البيضاء درب عمر ، رقم الاصدار 14 لسنة 1985 ؛ الدار البيضاء الصخور السوداء ، رقم الاصدار 24 لسنة 1979 ؛ الدار البيضاء عين السبع ، رقم الاصدار 22 لسنة 1979 ؛ أكادير الحي الصناعي ، رقم الاصدار 32 و 33 لسنة 1979 ؛ طنجة المدينة ، رقم الاصدار 17 لسنة 1979 ؛ فاس المدينة الجديدة ، رقم الاصدار 28 لسنة 1980 ؛ الرباط مابيلا ، رقم الاصدار 14 لسنة 1980 ؛ سلا المركز ، رقم الاصدار 10 لسنة 1980 ؛ الدار البيضاء بوركون ، رقم الاصدار 30 لسنة 1980 ؛ مراكش جليز ، رقم الاصدار 28 و 31 لسنة 1980 ؛ أكادير الحي الصناعي ، رقم الاصدار 25 لسنة 1980 ؛ أولاد التايمة ، رقم الاصدار 10 لسنة 1980 ؛ طنجة بني مكادة ، رقم الاصدار 28 لسنة 1980 ؛ برشيد ، رقم الاصدار 11 لسنة 1981 ؛ أكادير المدينة الجديدة ، رقم الاصدار 5 مثلث لسنة 1984 ؛ بيوكرة ، رقم الاصدار 5 مكرر لسنة 1984 ؛ تمارة ، رقم الاصدار 1 مكرر لسنة 1985 ؛ الدار البيضاء درب عمر وأكادير الحي الصناعي ، رقم الاصدار 1 مثلث لسنة 1985 ؛ أكادير المدينة الجديدة ، رقم الاصدار 1 مكرر لسنة 1985 ؛ بيوكرة ، رقم الاصدار 2 مكرر لسنة 1985.

ضريبة التجارة : بيوكرة – أكادير المدينة الجديدة – طاطا – آيت ملول – تافراوت – تيزنيت – سيدي ايفني – اغرم – تارودانت – انزكان – أولاد التايمة – طنجة المدينة – طنجة المركز – تطوان باب الرواح – العرائش – القصر الكبير ، رقم الاصدار 1 لسنة 1985 ؛ الدار البيضاء عين الشق ، رقم الاصدار 4 لسنة 1982 ؛ آسفي يعقوب المنصور ، رقم الاصدار 3 لسنة 1982 ؛ العرائش ، رقم الاصدار 4 لسنة 1982 ؛ الدار البيضاء عين السبع ، رقم الاصدار 5 لسنة 1982 ؛ الدار البيضاء سيدي بليوط ، رقم الاصدار 14 لسنة 1982 ؛ الدار البيضاء وادي المخازن ، رقم الاصدار 8 لسنة 1982 ؛ ورزازات ، رقم الاصدار 2 لسنة 1982 ؛ القصر الكبير ، رقم الاصدار 4 لسنة 1982 ؛ الحسيمة ، رقم الاصدار 5 لسنة 1982.

مدير الضرائب ،
الايضاء : محمد المدغري العلوي.

المطبعة الرسمية – الرباط

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.